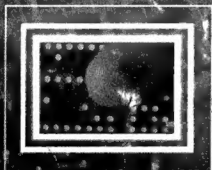


العلوم الطبيعية وحضارة العمارة

رسالة نقدية عربية



الشيخ محمد بن عبد الوهاب

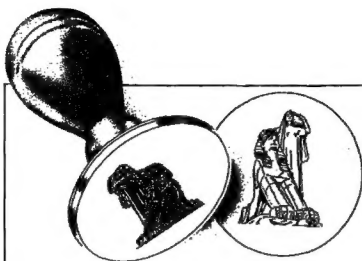


المعلوماتية وحضارة العولمة

رؤية نقدية عربية

السيد يسين





المعلوماتية وحضارة العولمة.. رؤية نقدية عربية .

السيد يسين .

داليا محمد إبراهيم

يناير ٢٠٠١

١٥٣٣ / ٢٠٠٠ م .

I . S . B . N 977 - 14 - 1485 - 8

دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .

٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة .

مدينة السادس من أكتوبر .

ت: ٢٨٧ / ٣٢٠١١ (١٠ خطوط)

فاكس: ٢٩٦ - ١١ / ٣٣٠١١

١٨ ش كامل صدى - الفجالة - القاهرة .

ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ / ٢٠

فاكس: ٥٩٠٣٣٩٥ / ٢٠ ص.ب: ٩٦ الفجالة .

٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة .

ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٣٤٧٢٨٦٤ / ٢٠

فاكس: ٣٤٦٢٥٧٦ / ٢٠ ص.ب: ٢٠ إمبابية .

اسم الكتاب

اسم المؤلف

أشرف عام

تاريخ النشر

رقم الإيداع

الترقيم الدولي

الناشر

المركز الرئيسي

مركز التوزيع

إدارة النشر

الوفاء



إلى أخى العزيز

اللواء فؤاد يسين

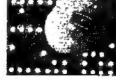
وريث التقاليد العسكرية المصرية العريقة

والمتقن الملتزم بقضايا أمته العربية

فهرس إجمالى

صفحة		
٥		مقدمة :
٩	ثورة المعلوماتية	الباب الأول :
٤٥	العرب على مشارف الألفية الثالثة	الباب الثانى :
١٠١	النقد والنقد الذاتى	الباب الثالث :
١٢٧	المستقبلات والشباب العالمى	الباب الرابع :
٢٢٥	العرب وتحديات مجتمع المعرفة	الباب الخامس :
٢٦١	التقدم والإبداع الحضارى	الباب السادس :

مقدمة



هناك إجماع بين الباحثين فى العلم الاجتماعى على أن الإنسانية تنتقل فى الوقت الراهن إلى طور حضارى جديد ، فى ظل سيادة العولمة بكل تحليلاتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، باعتبارها عملية تاريخية ، وتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات الكبرى ، التى تقع المعلوماتية فى قلبها ، ورمزها البارز هو شبكة الإنترنت بلا جدال .

وموضوعات الأبحاث التى يضمها كتابنا الذى نقدم له تدور حول عدد من المحاور الأساسية التى شغلتنى طوال مسيرتى الأكاديمية . فقد اهتمت منذ زمن بسوسيولوجيا الإعلام على المستوى العالمى والقومى والقطرى ، إدراكا منى لأهميته الكبرى فى تشكيل العقول وهندسة الوجدان وبناء الوعى الاجتماعى . لذلك كان من المنطقى أن أهتم فى الوقت الراهن بثورة المعلوماتية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية . ومن ناحية أخرى أتاحت لى نزعتى القومية العربية المبكرة أن أهتم اهتماما مكثفاً بالمجتمع العربى ، ولا أقنع فى بحوثى بدائرة محصورة فى المجال القطرى .

وقد شاركت فى عديد من المؤتمرات العلمية والفكرية العربية ، وأسهمت فى إنتاج مراجع عربية تتضمن أعمال ندوات فكرية خططت لها وأسهمت ببحوثى فى أعمالها ، بالإضافة إلى إنتاجى العلمى الخاص الذى يبرز فيه على وجه الخصوص كتابان ، هما الوعى القومى المحاصر : أزمة الثقافة السياسية العربية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٠) والزمن العربى والمستقبل العالمى (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩٩) . ولا ينفى ذلك أننى فى أبحاثى وكتبى

الأخرى كان المنظور العربى ماثلا فى ذهنى تماماً ، إدراكا منى أن هناك قواسم مشتركة بين المجتمعات العربية المختلفة ، وإن كان هذا لاينفى خصوصيتها الثقافية .

ولعل ذلك هو الذى دفعنى أن أكتب سلسلة مقالات تمثل الباب الثانى من الكتاب موضوعها «العرب على مشارف الألفية الثالثة» . وقد حاولت فيها أن أرصد الحصاد العربى للقرن العشرين ، مع استشراف لتحديات المستقبل .

وفى إطار إعدادى لكتاب «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر (القاهرة : الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٧٣ ، والطبعة الرابعة ، مديولى ١٩٩٣) اهتمت اهتماما خاصا بموضوع النقد والنقد الذاتى بحكم تحليلى للكتابات الإسرائيلية المغرضة ، التى حاولت من خلال حملة نفسية شرسة زعزعة اليقين بفاعلية الشخصية العربية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى اهتمامى الخاص بموجة النقد الذاتى العربى التى بدأت عقب الهزيمة . ولم يتوقف اهتمامى بهذا الموضوع لأننى عدت إليه مرة أخرى فى دراسة نشرت فى كتاب «المأزق العربى» الذى صدر عن مؤسسة الأهرام عام ١٩٨٦ وحرره لطفى الخولى ، وكان عنوانها «خطاب الأزمة وأزمة الخطاب فى الموجة الرابعة من موجات النقد الذاتى» ولذلك جمعت عددا من مقالاتى فى الباب الثالث تحت هذا العنوان الدال «النقد والنقد الذاتى» والذى هو إشارة لاستمرارى فى الاهتمام بالموضوع . ويمكن القول أننى اهتممت منذ وقت مبكر بالدراسات المستقبلية ولى فيها كتابات ودراسات متعددة ، ومن هنا اهتممت فى الباب الرابع بمعالجة عديد من الموضوعات الخاصة بالمستقبلات من جهة والشباب من جهة ثانية . واهتمامى بالشباب كفئة اجتماعية متميزة على المستوى العالمى يعود إلى السبعينيات ، حيث حفل هذا العقد بثورات الطلبة والشباب فى بلاد عديدة . ومن هنا نشرت دراسة فى مجلة الكاتب عام ١٩٧٠ ، كانت عبارة عن بحث تقدمت به للمؤتمر الدولى للعلوم السياسية الذى انعقد فى بيروت فى نفس السنة ، وكان عنوانه «مشكلات الشباب نظريا وعقائديا» . وقد رصدت فيه ثورة الشباب فى الستينيات . ومن هنا حين عاجلت اقتحام شباب التسعينيات لعالم الإنترنت واستشرافه للمستقبل ، رأيت مناسبا أن أبدأ بعرض دراستى القديمة لكى يكون الحديث موصولا بين ثورة الشباب فى الستينيات ، واقتحام الشباب للإنترنت فى التسعينيات ، وهكذا انتقل

الشباب من إشعال الثورة الثقافية والسياسية إلى الإسهام بفعالية - باعتبارهم جيل المستقبل - فى ثورة المعلوماتية فى الوقت الراهن .

وليس هناك من شك فى أن بروز نمط حضارى جديد هو مجتمعات المعرفة ، من شأنها أن تجعل المعرفة من زاوية إنتاجها واستهلاكها واستخدامها ، وتأثير ثورة المعلوماتية عليها ، وعلى المتعاملين مع الإنترنت ، تحتل مكانة عليا فى الاهتمام الأكاديمى والانشغال السياسى فى نفس الوقت . ومن هنا خصصت الباب الخامس لمقالات متعددة عن العرب وتحديات مجتمع المعرفة .

وأخيرا كان لابد لى - مادمت تطرقت فى أبحاثى إلى العولمة ومجتمع المعرفة - أن أركز على مؤشرات التقدم التى ستسود فى القرن الحادى والعشرين ، والتى تركز أساسا على الأبعاد الثقافية والإبداع والحوار الثقافى . ومن هنا ركزت أساسا على مؤشر الإبداع ، لارتباطه الوثيق بالمعرفة وإنتاجها على المستوى المحلى والعالمى . لذلك خصصت الباب السادس والأخير للتقدم والإبداع الحضارى . ونرجو أن تكون أبحاث الكتاب المتعددة التى تنصدى للمشكلات المطروحة على ساحة النقاش الأكاديمى والفكرى العالمى ، نافذة يستطيع أن يطل منها القارئ المهتم على تحديات الألفية الثالثة ، واجتهادات المفكرين على مستوى العالم فى مواجهتها بطريقة إيجابية فعالة .

والله ولى التوفيق.

السيد يسين

القاهرة أول يناير ٢٠٠١

الباب الأول

ثورة المعلوماتية .

١ - مجتمع المعلومات الكووني .

٢ - تحديات الفضاء المعلوماتي .

٣ - سياسات المجتمع المعلوماتي .

٤ - تقييم المجتمع المعلوماتي .

٥ - الفردوس المعلوماتي الموعود .

٦ - الجحيم المعلوماتي المفروض .

٧ - الواقع المعلوماتي وآفاق المستقبل .

١ - مجتمع المعلومات الكونى



يدور فى العالم كله حديث عن منهج للتغيير المجتمعى الشامل ، فى بداية القرن الحادى والعشرين . ولابد لنا أن نؤكد أن التغيير مجموعة أفعال إرادية ، وينبغى أن يتم وفق تصور محدد لنموذج المجتمع الذى نريد تأسيسه وإقامته . ومن هنا يصح القول أن التغيير الجزئى ، أو العشوائى ، ونعنى بذلك هذا الذى يتم بغير خطة محددة ، وفى غياب صورة نموذجية لمجتمع نريد إقامته ، ليس تغييرا بالمعنى الحقيقى للكلمة .

وهنا يثور سؤال هام : من أين نستلهم نموذج المجتمع الذى نريد إقامته؟ والجواب أنه لابد لنا أن نضع أيدينا على التطور العالمى المتسارع ، والذى تظهر أبرز قسماته فى مجال تأسيس ما يطلق عليه «مجتمع المعلومات الكونى» . وإذا كنا ركزنا من قبل على أن هناك معايير عالمية لقياس التقدم ، وأن هذه المعايير ينبغى أن ترشدنا فى عملية التغيير الشامل التى نرجوها ، فلاشك أنه يترافق مع هذه المعايير ، تبلور نموذج اجتماعى جديد ، هو مجتمع المعلومات الكونى^(١) .

ولا نبالغ إذا قلنا أن «المعلوماتية» ليست مجرد تطور أحدثته تكنولوجيا الاتصال ، ولكنها ثورة بكل معانى الكلمة ، ستكون لها آثار سياسية واقتصادية وثقافية بالغة العمق . وقد استكشف مختلف أبعاد هذه الثورة عالم الاجتماع الفرنسى جان لوجكين فى كتابه «الثورة المعلوماتية» الصادر فى باريس عام ١٩٩٢^(٢) .

وقد خص الاقتصادى المصرى العالمى سمير أمين المعلوماتية بفصل خاص فى كتابه الهام «مناخ العصر : رؤية نقدية» الصادر هذا العام عن دار سينما للنشر . وهو يقدم تحت عنوان «نقد ايدولوجيا المعلوماتية والاتصال» ، دراسة تستحق التأمل ،

(١) إعادة صياغة للدراسة المتكاملة التى نشرت بعض أجزائها فى مقالات «أوراق ثقافية» بالأهرام فى الفترة من ١٩٩٩/٩/٢٧ إلى ١٩٩٩/١١/١٨ .

(٢) جان لوجكين ، الثورة للمعلوماتية ، (بالفرنسية) باريس : الطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٩٢ .

ليس فقط من زاوية المعلومات التى تضمينتها ، ولكن جانب النقد الذى يوجهه للجوانب الإيديولوجية الكامنة فى ثورة المعلوماتية والاتصال .

ولعل بعض المعلومات التى أوردها سمير أمين تشير إلى خطورة ثورة المعلوماتية ونتائجها الاقتصادية المذهلة . يقول سمير أمين « . . يمثل قطاع المعلوماتية ما لا يقل حاليا عن نسبة ٨ إلى ١٠٪ من إجمالى الدخل العالمى ، وهى نسبة تعلق على ماهى عليه فى قطاع السيارات! وكذلك يعلو معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه فى جميع القطاعات الأخرى حاضرا ومستقبلا . ثم ، وبالإضافة إلى ذلك ، تمس المعلوماتية جميع الأنشطة الاقتصادية أو يكاد ، إذ أن ثلاثة أخماس العاملين بأجر على مستوى العالم يستخدمون الآن تكنولوجيات تشبك بالمعلوماتية بشكل أو بآخر . وبالتالي فإن ضخامة الأرباح التى يمكن استخراجها من السيطرة على المعلوماتية تفوق التصور » .

فى ضوء ذلك كله ، يعتبر المشروع القومى للمعلومات الذى طرحه الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات ، استجابة خلاقة لثورة المعلوماتية ، وخطة استراتيجية واضحة المعالم لدخول مصر القرن الواحد والعشرين بثقة و يقين ، وتلاحمها مع التطورات العالمية . ولا نبالغ لو أكدنا أن هذا المشروع القومى للمعلومات يعد أول ملمح من ملامح خطة التغيير الشامل التى سيتبناها الرئيس مبارك فى الحقبة القادمة . ذلك أن خطابه لم يكن خطابا تقليديا ، بقدر ما كان خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى كما طالبنا منذ زمن . وللإشارة إلى خطورة هذا التحول وأهميته للاقتصاد المصرى ، قرر أن يجعل لجنة التنمية التكنولوجية تحت إشرافه المباشر .

ويبقى السؤال : ماذا نعى بمجتمع المعلومات العالمى؟ إن الإجابة عليه من شأنها أن توضح الأبعاد المختلفة لما نعيه بالثورة المعلوماتية .

مجتمع المعلومات الكونى

مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى ، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها . شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثم تكنولوجيا الزراعة ، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها ، والتي يمكن إجمالها فى ثلاث :

أولاهـا: أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت ، لأنها تراكمية بحسب التعريف ، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها ، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع ، والاستخدام العام والمشارك لها بواسطة المواطنين .

وثانيهما: أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد ، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .

وثالثهما: أن سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات ، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى (أو ما يطلق عليه أمتة الذكاء) ، وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة ، وحل المشكلات ، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان) ، والتجديد فى صياغة النسق ، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى .

ويخصص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية:

١ - المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات للمعلومات المختلفة ، وبنوك المعلومات ، والتي ستصبح هى بذاتها رمزا للمجتمع .

٢ - الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهمين على البناء الصناعى .

٣ - سيتحول النظام السياسى لكى تسوده الديمقراطية التشاركية ، وتعنى السياسات التى تنهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون ، والمبنية على الاتفاق ، وضبط النزاع الإنسانية ، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤ - سيشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز ، ومتكاملة بطريقة طوعية .

٥ - ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادى ، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف .

٦ - أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ، ستمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة ، والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى .

وقد يبدو أن هذه الصورة التي رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام ، غير أن مجتمع المعلومات الكونى ، ليس فى الواقع حلما ، بقدر ماهو مفهوم واقعى ، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات . وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول :

أولها: أن العولمة GLOBALISM ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات القادم . ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية ، والانفجار السكانى ، والفجوات العميقة الاقتصادية ، والثقافية بين الشمال والجنوب .

وثانيها: أن تنمية شبكات المعلومات الكونية ، باستخدام الحواسيب الآلية المرتبطة ببعضها عالميا ، وكذلك الأقمار الصناعية ، ستؤدى إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات ، وتعمق الفهم ، بما من شأنه أن يتجاوز المصالح ، القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة .

وثالثها: أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية ، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام تنافسى يقوم على السعى إلى الربح إلى نظام تأليفى ذى طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع .

غير أنه لا ينبغي أن يقر فى الأذهان ، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكونى عملية هينة ، ذلك أنه يقف دونها تحديات عظيمة ، ينبغي مواجهتها . وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول «ديمقراطية المعلومات» ، والتى هى الشرط الموضوعى الذى لا بد من توفره ، وذلك لتفادى الشمولية والسلطوية .

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات . أولها : حماية خصوصية الأفراد ، وتعنى الحق الإنسانى للفرد لكى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين . والمقوم الثانى هو الحق فى المعرفة ، ونعنى حق المواطنين فى معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية ، التى قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما . وثالثها بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات . ونعنى بذلك حق كل مواطن فى أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات ، بسعر رخيص ، وفى كل مكان ، وفى أى وقت . وأخيرا نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية

الإعلام ، ونعنى حق المواطن فى الاشتراك المباشر فى إدارة البنية التحتية للإعلام الكونى ، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية .

وثانى التحديات التى تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى ، هو تنمية الذكاء الكونى ، وهو يعنى القدرة التكييفية للمواطنين فى مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة . والذكاء يمكن تعريفه - بشكل عام - بأنه القدرة على الاختيار العقلانى للفعل الإنسانى لحل المشكلات . ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصى لدى الأفراد ، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعى . وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصى للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية ، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعى . وهو بذاته الذى يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا ، والذى سيتشكل من خلال الفهم الكونى المتبادل ، الموجه لحل المشكلات الكونية ، كما ظهر أخيرا فى الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية ، التى تشارك فيها مختلف الدول فى الوقت الراهن . ويصلح موضوع البيئة مثالا نموذجيا لإبراز تبلور الوعى الكونى ، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة . ومن المؤكد أننا سنشهد فى وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة ، وتشريعات دولية ، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائد . ومن هنا يحق لنا القول ، أنه وعلى عكس ما يبدو حديثا نظريا فإننا نشهد فى الوقت الراهن بدايات تشكيل الوعى الكونى ، والذى لم يبرز فقط فى موضوع البيئة ، وإنما وربما أهم من ذلك ، ظهر فى موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيميائية وتدميرها ، خلاصا من سيناريو فناء البشرية ، والذى كان ممكنا فى عصر توازن الرعب النووى . هذا الوعى الكونى الذى يتعمق كل يوم ، ليس فى الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى .



٢ - تحديات الفضاء المعلوماتى



حضرت اجتماع الخبراء الذى نظمته اليونسكو بدعوة من فردريك مايور السكرتير العام ، لمناقشة التحديات التى تفرضها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال NICT .

وأدركت أننى دعيت باعتبارى باحثا علميا مهتما أشد الاهتمام بيزوغ مجتمع المعلومات العالمى وأثاره المتوقعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما تكشف عن ذلك أبحاثى المنشورة ومقالاتى فى الصحف السبارة .

وحين أتتبع مسيرتى العلمية منذ أن كنت باحثا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فمن اليسير تبين أن اهتمامى بالإعلام اهتمام قديم ، بحكم إدراكى للوظائف السياسية الهامة التى يلعبها النظام الإعلامى بكل صوره فى تشكيل الوعى الاجتماعى ، فى مختلف النظم السياسية شمولية كانت أو سلطوية أو ليبرالية . غير أننا وخصوصا فى العقود الأخيرة نجابه مشكلة تطوير الإعلام التقليدى إلى مجتمع عالمى للمعلومات ، تلعب الدور المحورى فيه التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال ، وأبرزها - إلى جانب البث التليفزيونى الفضائى من الأقمار الصناعية - شبكة الإنترنت .

ومفهوم مجتمع المعلومات العالمى مفهوم جديد ، لم يتبلور تماما بعد فى الوعى العلمى لعدد من الباحثين فى مختلف القارات ، ولذلك ليس غريبا أن ملامحه لم تنضج تماما بالنسبة للمواطنين العاديين الذين يتعامل بعضهم معه يوميا من خلال شبكة الإنترنت ، ولكن بغير إدراك لأبعاده النظرية ، ونتائج العلمة السياسية والاقتصادية والثقافية .

وأعترف أنه رغم إدراكى لهذه الحقائق الخاصة بعدم ذبوع المعرفة العلمة الموثقة بفهوم مجتمع المعلومات العالمى ، إلا أننى دهشت دهشة بالغة من الانتقادات

العنيفة التى يوجهها بعض الأكاديميين المصريين للمعلوماتية . ومعنى هذا النقد غير الرشيد أنهم أولا لا يعون المعلومات الواقعية عن انتشار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال فى العالم ، والتى يمكن تتبعها ببساطة من خلال التقارير السنوية عن المعلومات والاتصالات التى تصدرها اليونسكو . ففى هذه التقارير كنوز من المعلومات والبيانات الإحصائية عن استخدام هذه التكنولوجيات فى مختلف مناطق العالم . ومن ناحية ثانية فإقحام موضوع إيديولوجى بحث مثل سيطرة القوى الرأسمالية على «مجتمع المعلومات» العالمى من شأنه ابتداء أن يفسد عرض الموضوع ومناقشته . وهى مناقشة شبيهة باتهام العولة بأنها ليست سوى الممارسة الرأسمالية المهيمنة فى الوقت الراهن . ومعنى ذلك سلب العولة من أحد خصائصها الرئيسية وهى كونها نتاج تطور تاريخى طويل علمى وتكنولوجى واتصالى أخذ مداه طوال القرن العشرين . وهذا التطور نتاج إبداع عقول متعددة من مختلف بلاد العالم ، وهو إذا كان قد تم فى رحم الرأسمالية المعاصرة باعتبارها أكثر أنماط الإنتاج تقدما فى الوقت الراهن ، فليس معنى ذلك أن العولة ستتجمد فى إطارها الرأسمالى إلى أبد الأبدن !

وفى الرد على هؤلاء الكتاب والمثقفين المغرمين برد كل شىء معاصر إلى سيطرة الرأسمالية عولة كانت ، أو مجتمعا عالميا للمعلومات ، أسوق لهم دائما مثل الثورة الصناعية . فهذه الثورة نشأت فى أحضان النظام الرأسمالى الناشئ فى وقتها ، ووجدت طبعاً من النقد المحترفين من وجهوا لها سهام النقد ، بحكم وحشية ممارساتها ، وخصوصاً فيما يتعلق بتشغيل العمال أكثر من خمسة عشر ساعة يوميا أحيانا ، بالإضافة إلى تشغيل النساء والأحداث فى ظروف غير إنسانية . بل إن بعضهم دعا إلى تحطيم الآلات باعتبارها الرمز الشرير لهذه الثورة ، والعودة إلى الريف وبساطته . غير أن التاريخ أثبت أن الثورة الصناعية تجاوزت شروط نشأتها التاريخية ، وتحولت لتصبح من أقوى الأدوات التى أدت إلى تقدم الإنسانية جمعاء ، بحكم ماوفرتة من آلات وأدوات أدت إلى إشباع الحاجات الإنسانية للملايين البشر .

وهكذا لانستطيع بكل خفة وبساطة أن نقنع بإدانة العولة بحكم طابعها الرأسمالى ، وما تؤدى إليه فى الوقت الراهن من آثار سلبية اجتماعية تبدو فى زيادة الفروق بين الدول المتقدمة والدول المختلفة ، بل وزيادة الفجوة الطباقية داخل نفس

البلد بين من يملكون ومن لا يملكون . وكذلك لا يمكن أن نبادر بإدانة مجتمع المعلومات العالمي على أساس من بعض الأرقام الصحيحة عن عدد من يمتلكون الوسائل والأدوات التكنولوجية التي تسمح لهم بالاتصال عبر الإنترنت للحصول على المعلومات أو للتعليم ، أو لأغراض التجارة الإلكترونية . ذلك أننا على مشارف تحول تاريخي خطير ، سيفوق بمراحل ما أحدثته الثورة الصناعية في التاريخ الإنساني .

ومن يتتبع المواقع المختلفة على الإنترنت ، من السهل عليه أن يتبين أن «مجتمع المعلومات العالمي» أصبح أحد الموضوعات الرئيسية التي تشغل العقل العالمي ، ويكفي أن نشاهد المواقع المتعددة التي خصصها الاتحاد الأوروبي لهذا الموضوع ، ونتابع عشرات الندوات والمؤتمرات العلمية حوله . ومن هنا نخلص إلى أن موضوع مجتمع المعلومات العالمي ليس شيئا مستقبليا ندعوه ، بل إننا نتعامل معه كل يوم ، ويعرف ذلك من يتعاملون مع شبكة الإنترنت . كما أنه ليس من ناحية أخرى «يوتوبيا» أو مدينة فاضلة نحاول بالخيال رسم معالمها ، بقدر ما هي ممارسة يومية . ألم ينشر في العالم كله ، أن التجارة الإلكترونية عن طريق الإنترنت ستصل عام ٢٠٠٠ إلى مايزيد عن خمسة بليون دولار؟ أين الخيال في هذه الحقيقة؟

✧ اجتماع الخبراء

اجتمعنا في أحد قاعات اليونسكو في باريس ، وكنا حوالي ثمانية عشر خبيراً قدموا من مختلف أنحاء العالم ، وكانوا يمثلين حقاً مختلف القارات ، وتراوحت خبراتهم بين الخبرات الأكاديمية لمن هم أساتذة أو باحثين ، ومن الخبرات العلمية لهؤلاء الذين يعملون أساساً في التطبيق . افتتح فرديريك مايور السكرتير العام لليونسكو الاجتماع بكلمة عامة حدد فيها موقفه بحكم منصبه الرسمي من ضرورة وضع إطار عالمي يحكم الفضاء المعلوماتي . وكانت الكلمة تلخيصاً لورقة هامة وزعت على الأعضاء ، وقصد منها أن تكون ورقة بغرض التخطيط لسياسة يتبعها اليونسكو في هذا المجال . كما وزعت ورقة خلفية موضوعها «ما هو دور اليونسكو بالنسبة لمجتمع المعلومات البازغ؟» قدمها قطاع الاتصال والمعلومات والمعلوماتية باليونسكو كما أن الدكتور محسن توفيق أسهم بورقة متميزة عن «تكنولوجيات

الاتصال الحديثة والآمال الخاصة بالمستقبل» ، وإن لم تخضع للنقاش . وهى تحتاج
لنقاشه متعمقة بحكم تميزها فى طرح إشكاليات مجتمع المعلومات العالمى .

الورقة التى طرحها فردريك مايور تتسم بكونها ورقة الغرض منها رسم سياسة
لليونسكو ، وهى لذلك لم تدخل فى صميم المشكلات النظرية التى يثيرها موضوع
مجتمع المعلومات العالمى . وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام وخاتمة . القسم الأول عن:
الطبيعة النوعية للفضاء المعلوماتى ، والثانى عن الدواعى التى تدفع اليونسكو لمحاولة
صياغة إطار عالمى للفضاء المعلوماتى ، والثالث عن المضمون المقترح لهذا الإطار
العالمى .

بالنسبة للقسم الأول من الورقة والذى تحدث فيه عن تعريف الفضاء المعلوماتى
Cyberspace وسماته ، فقد عرفه بأنه «بيئة إنسانية وتكنولوجية جديدة للتعبير
والمعلومات والتبادل . وهو يتكون أساسا من الأشخاص الذين ينتمون لكل الأقطار
والثقافات واللغات والأعمار والمهن الذين يعرضون أو يطلبون المعلومات من ناحية ،
وشبكة عالمية من الحاسبات المرتبطة ببعضها البعض عن طريق البنية التحتية
الاتصالية والتى تسمح بتداول المعلومات ونقلها بطريقة رقمية Digital» .

وهذه السمات – فيما يراه مايور – هى التى تدعو إلى صياغة إطار عالمى للفضاء
المعلوماتى على المستوى الدولى لكى يجعل مجتمع المعلومات البازغ أكثر
ديموقراطية وحرية وصحة ونجاحا بالنسبة للمجتمع . وفى القسم الثانى من ورقته
يرى مايور أن اليونسكو هى المؤهلة – بحكم دستورها – لكى تضع هذا الإطار
العالمى .

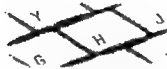
إن اليونسكو معنية بالدفاع عن مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية مثل حرية
التعبير ، والإمكانية العامة للحصول على المعلومات والمعرفة ، وحماية الحرية
الفكرية ، واحترام الخصوصية ، واحترام التعددية الثقافية واللغوية . ومن وجهة نظر
اليونسكو فإن ثبات المعلومات وعدم عدوانها على أحد ، تنبع من أهمية أن تكون
المعلومات محققة للصالح العام ، وبحيث تسهم فى جعل مجتمع المعلومات أكثر
ديموقراطية .

وإذا كانت هذه المبادئ والقيم يمكن أن تترسخ فى الوعى الفردى بالنسبة لكل
أعضاء المجتمع المحدد ، أو على مستوى العالم ، فرما لا تدعو الحاجة إلى تشريع خاص

لحمايتها ، أما حيث تسود المصالح الخاصة التى يمكن أن تهدد هذه القيم ، فإن التشريع يصبح ضرورة . ومرد ذلك إلى أن وظيفة القانون الداخلى أو الدولى المعروفة ، هى إقامة التوازن المطلوب بين المصالح الخاصة والمصالح العامة .

ويلخص مايور فى ختام ورقة السمات التى ينبغى أن تسم الإطار المقترح صياغته فى كونه ينبغى أن يكون أخلاقيا ، ويستمد مبادئه من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وأن يكون مرنا لكى تتكيف معه كل دولة حسب ظروفها ، وأن يكون شاملا بحيث يغطى الاستخدامات التعليمية والعلمية والثقافية والترفيهية فى الفضاء المعلوماتى وفى الإنترنت على وجه الخصوص ، وأن يكون متعدد الأوجه ، وأن يكون أخيرا عالميا بمعنى شموله للحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات العالمية .

كما سبق لم يكن سوى مقدمة ضرورية للحديث عن تحديات الفضاء المعلوماتى ، وبزوغ مجتمع المعلومات العالمى ، كنمط جديد من المجتمعات ، ينتقل إليه تدريجيا . وإن كان بثبات - المجتمع المعاصر .



٣) سياسات المجتمع المعلوماتي



لا بد أن نعترف بأننا في بداية عهد الدراسة العلمية المنهجية للمجتمع المعلوماتي . فنحن أمام تخليق نموذج مجتمعي جديد ، يكشف كل يوم عن وجه من وجوهه . ولكن الباحث المتابع لأحدث البحوث في العالم عن عصر المعلومات والمعلوماتية ، يستطيع أن يدرك أننا - كباحثين في العلوم الاجتماعية - على وشك صياغة نظرية عامة عن مجتمع المعلومات العالمي بكل تجلياته المختلفة . ويبرز على وجه الخصوص جمهرة من العلماء الاجتماعيين المهتمين بالموضوع ، يحاول كل واحد منهم إنتاجه العلمي المتميز أن يكون كارل ماركس القرن الحادي والعشرين . وإذا كان كارل ماركس قد قام بتشريح النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر والكشف عن قوانينه ، مما ترك أثارا معرفية بالغة العمق على فكر القرن العشرين ، فإن هؤلاء العلماء الاجتماعيين يقومون الآن بدور مشابه في التنظير لعصر المعلومات ، واكتشاف قارته المجهولة ، وصياغة قوانينه العامة .

✂ السياق العالمي

وكانت ندوة الخبراء باليونسكو التي أشرنا إليها في البداية ، بمناقشاتها الخصبة تدخل في صميم مشكلات عصرنا . ويدل على ذلك ورقة الخلفية التي وزعت في الندوة وأعدتها قسم «الاتصال والمعلومات والمعلوماتية» عن الدور الذي ينبغي أن يلعبه اليونسكو في مجال مجتمع المعلومات ، وهي الورقة التي سنعرض خطوطها العريضة ، لأهمية م تناولته من موضوعات .

وأول مايلفت النظر أن هذه الورقة البحثية الموجزة عنيت أولا بتحديد وتكييف اللحظة التاريخية التي يمر بها في الوقت الراهن المجتمع العالمي . فتقرر في بدايتها أن «التسارع الدرامي في غو واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في

السنوات القليلة الماضية قد أطلق عملية على مستوى العالم للانتقال من المجتمع «الصناعي» إلى المجتمع «المعلوماتي». وفي عبارة قاطعة تؤكد الدراسة أن عمق هذه العملية ونتائجها وتطبيقاتها الاقتصادية والثقافية ستكون أعظم مما أحدثته الثورة الصناعية التي تمت في الماضي. ذلك أنه في مجال الأعمال والتعليم والتدريب والبحث وحتى الترفيه، وبعبارة مختصرة كل جوانب الحياة، أخذت تتأثر باطراد بالشبكات الإلكترونية وتكنولوجيات «المالتي ميديا» (الإعلام متعدد الوسائط)، والذي يفتح فرصاً وينشئ تحديات متعددة للجميع.

ونحن نحض بسرعة لندخل عالم الألفية الثالثة، ينبغي علينا أن نفهم التغيرات الجوهرية التي ستحدثها «ثورة المعلوماتية». ولعله أقرب مايكون إلى الدقة تكييفنا للخطة المعرفية الراهنة على مستوى العالم، بأنها لحظة توقف، تهيئاً لانطلاقاً جديدة نظرية ومنهجية. فالمشكلات المعروضة أمامنا تتحدى المناهج والنظريات العلمية والاجتماعية التي سادت طوال القرن العشرين. وقد سبق لنا في دراسة منشورة أن أكدنا أن العلوم الاجتماعية من قبل، لم تكن تجد صعوبة في وصف الظواهر المختلفة، والتحدى أمامها كان يتمثل في تفسير هذه الظواهر.

اليوم أصبح التحدي يكمن في قدرة الباحث العلمي على وصف الظواهر ذاتها! فقد برزت - بعد سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية - ظواهر سياسية واقتصادية وثقافية جديدة، وغير مألوفة، وأصبحت تتحدى المنطق السائد. ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة مناهج ونظريات جديدة تقوم على تضافر التخصصات العلمية، قادرة على قراءة نص العالم الذي أصبح في غاية التعقيد. وتقرر ورقة اليونسكو بذلك نحن لسنا في حاجة فقط إلى مناهج ونظريات جديدة، نحن في المقام الأول في حاجة إلى تنمية ذهنيات مختلفة وبلورة اتجاهات مستحدثة، حتى نستطيع التعامل مع النموذج الحضاري الجديد البازغ، الذي يعد مجتمع المعلومات والمعرفة أحد أركانه الأساسية.

ومن أهم سمات المشهد العالمي الراهن توفر إرادة سياسية لدى دول متعددة لتدعيم عملية بناء مجتمع المعلومات العالمي، وخصوصاً فيما يتعلق باستحداث أطر قانونية جديدة ومعايير لتشجيع تنمية البنى التحتية المعلوماتية والربط بينها. وهناك مشروعات لإنشاء «طرق معلومات سريعة» لتدعيم عملية تبادل الخدمات والمنتجات المعلوماتية على نطاق عالمي. غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن الدول

الصناعية المتقدمة هي التي تقود هذه العملية ، فى حين أن عددا كبيرا من بلاد العالم مايزال يلهث لتوفير خدمات التكنولوجيات القديمة مثل التلفزيون والتليفون أو حتى الكهرباء . غير أن نظرة متفائلة على المستقبل ، تجعلنا نقرر أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة . ستفتح فرصا لا حدود لها أمام كل المجتمعات الإنسانية وخصوصا فيما يتعلق بابتداع وسائل جديدة للوصول إلى المعلومات وتوزيعها وتداولها بأسعار رخيصة . وهناك أمثلة متعددة على دول نامية نجحت فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى مجالات التعليم والصحة ، وذلك لكسر الحلقة الشريرة التى تتمثل فى الفقر والانعزال ، وكذلك بالدخول بجسارة فى عالم صناعة برامج الكمبيوتر . ويمكن القول بدون مغالاة أن النخب السياسية الحاكمة فى عديد من بلاد العالم النامى أصبحت تعى بفهم دقيق أهمية الثورة المعلوماتية . ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات الذى انعقد منذ أسابيع فى القاهرة ، وألقى فيه رئيس الجمهورية خطابا باللغة الأهمية ، كان فى الواقع خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى . وتضمنت الخطة المقترحة العناصر الاقتصادية ، كما أنها أشارت بوعى دقيق إلى أهمية النتائج المعرفية والثقافية التى يمكن أن يجنيها المجتمع المصرى من هذه العملية الكبرى ، والتى من شأن تنفيذها الالتحام بحركة التطور العالمى ، والتى يحكمها قانون أساسى هو الانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى .

غير أنه ينبغى أن نؤكد أن المجتمع المعلوماتى المنشود لن يتاح له تحقيق أهدافه الحقيقية ، إلا إذا استطاع تمكين كل المواطنين من خلال الوصول إلى منابع المعرفة واستخدامها . ويتطلب ذلك فى الواقع جهودا فى مجال محو الأمية الهجائية أولا ، ثم فى مجال محو الأمية الخاصة بالكمبيوتر ، ونشر الثقافة العلمية ، والتعريف بالتكنولوجيات الحديثة ، وإتاحة الفرصة الواسعة أمام جماهير المواطنين للتدريب عليها . إن ذلك من شأنه أن يحل جانبا هاما من مشكلة البطالة ، والتى ترد - فى بعض جوانبها - إلى الافتقار إلى المهارات الخاصة بالكمبيوتر ، حيث أخذ يشتد الطلب على العناصر القادرة على التعامل بلغة المجتمع المعلوماتى فى الحكومة أو فى القطاع العام أو فى القطاع الخاص .

✂ المعلوماتية والتنمية الإنسانية

سيكون القرن العشرين العصر الذى ستهيمن عليه المعرفة بكل صورها . ومن هنا يمكن القول أن المعلومات مع أهميتها القصوى فى السياق العالمى الجديد ، ستكون محدودة القيمة إن لم تتحول إلى معرفة . لأننا نتحول الآن بثبات إلى ما يطلق عليه «اقتصاد المعرفة» ، وأصبحت هناك فئة اجتماعية جديدة يطلق عليها «عمال المعرفة» .

ومن المعروف أن تنمية التعليم والعلم والثقافة أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستخدام الصحيح للمعلومات وأدوات الاتصال . وسينعكس ذلك على البرامج التعليمية ، وعلى التعليم عن بعد ، وعلى المكتبات المتطورة ، وعلى الأرشيفات التى تعتمد التكنولوجيات الحديثة . كل هذه التطورات ستؤدى إلى طفرة نوعية فى التعليم والبحث العلمى ، وفى التنمية الإنسانية عموما ، بل إن بعض هذه التكنولوجيات وأبرزها شبكة الإنترنت ، ستؤدى إلى تأثير بالغ العمق على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها ، بحكم تسارع وتعمق التراكم للمعرفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لكى يدرسوا الظواهر من مختلف زواياها وأقطارها ، مما سيؤدى إلى القضاء على تفتت المعرفة ، وهى الظاهرة التى ميزت القرن العشرين بحكم ازدياد التخصصات العلمية وتفرعها ، والعودة مرة أخرى إلى غط المثقف الموسوعى الذى كان سائدا فى عصر النهضة .

غير أنه هناك تحديات جديدة تقف أمام المجتمع الإنسانى ، وهو بصدد التحول إلى مجتمع معلوماتى . ولعل أخطر هذه التحديات هى قدرة جماهير الناس العاديين على النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة . وهذه القدرة تتطلب أولا التطوير الجذرى للبنية التحتية للاتصالات فى كل بلد (التليفونات ، وشبكات الاتصال .. الخ) وتتطلب ثانيا رخص تكلفة الوصول إلى مصادر المعلومات (تكلفة الاشتراك فى شبكة الإنترنت مثلا) . غير أنه من أهم ذلك القضاء على الأمية السائدة فى مجال التعامل مع التكنولوجيا . بغير إحداث تغييرات جذرية فى هذه المجالات ، فإن مجتمع المعلومات العالمى سيقع بالضرورة طبقية عالمية أولا بين دول الشمال ودول الجنوب (راجع فى التقارير السنوية لليونسكو عن المعلومات والاتصال الإحصائيات الخاصة بتوزيع أجهزة الاتصالات فى العالم) وثانيا داخل كل مجتمع بين من

يملكون القدرة على النفاذ إلى مواطن المعلومات والمعرفة ، وهؤلاء العاجزين عن ذلك لأسباب شتى .

إن لم تستطع الجماهير العريضة أن تمتلك الوسائل التي تمكنها من الالتحام بروح العصر التي تشجع على التعددية وتحترم التنوع الإنساني ، فقد لا تجد أمامها من سبيل سوى الانسحاب إلى «كهوف» خصوصياتها الثقافية ، بما يحكم عليها بالانعزال والجمود ، الذي قد يؤدي إلى غو ثقافة العنف والتعصب .

إن مجتمع المعلومات العالمي يقدم بحسب تعريفه وعودا متعددة فيما يخص بتوسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير . ولعله من الميزة الكبرى لتكنولوجيات الاتصال الحديثة ، وأهمها شبكة الإنترنت أنها سمحت لملايين البشر من المتعاملين معها من أن يمارسوا حق حرية التفكير والتعبير من خلال استخدام البريد الإلكتروني والانضمام إلى جماعات النقاش ، وأهم من ذلك تأسيس مواقع خاصة على شبكة الإنترنت ، ينشر فيها الناس والأحزاب وحتى الجماعات الثورية المناضلة أفكارها على العالم ، ليس ذلك فقط ، بل تتيح لهم تلقى ردود فعل المشتركين في الشبكة إزاء هذه الأفكار بحكم الخصائص التفاعلية للإنترنت . ولعل ما يحد من عمق هذا التطور الهائل أن عدد المشاركين في الإنترنت على مستوى العالم لا يزيد عن مائة مليون شخص في أحسن التقديرات ، وهو ما يعد نسبة ضئيلة من مجموع السكان في العالم . ولكن مع ذلك يعد الأمل موجوداً ، أنه مع توسيع شبكات الاتصال ، وخفض التكاليف ، فإن أعدادا كبيرة ستندمج إلى هؤلاء الذين أصبحوا فعلا أعضاء في مجتمع المعلومات العالمي .

لقد آن الأوان للانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي العالمي .



٤ - تقييم المجتمع المعلوماتى



ليس هناك شك فى أن مجتمع المعلوماتى العالمى البازغ قد بدأت تتضح معالمه الرئيسية وقسماته البارزة ، بعد أن أصبح حقيقة واقعة ، وخصوصا فى المجتمعات المتقدمة . فى هذه المجتمعات أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة هى التى تهيمن على الفضاء المعلوماتى والمعرفى ، فى مجالات البحث والتدريب والتجارة والأعمال والترفيه . ولا يعنى ذلك أننا استطعنا أن نصوغ نظرية اجتماعية وثقافية شاملة ، تصف وتحلل وتفسر بنية هذا المجتمع ، أو تتنبأ بوقعه على مجمل الحياة الإنسانية . على العكس نحن - كعلماء اجتماعيين - على عتبة اكتشاف هذه القارة المجهولة ، من خلال إسهامات العلماء وجهود الجمعيات العلمية والمنظمات الدولية .

والمتتبع لأحدث الدراسات العلمية فى الموضوع ، قد يفاجأ بأن هناك خلافات شديدة بين الباحثين حول الآثار الإيجابية والسلبية لمجتمع المعلومات العالمى . لا بأس بوجود هذه الخلافات الفكرية ، لأن من شأنها أن تجلوجه الحقيقة من ناحية ، وأن تهبط بمستوى الوعود العظمى التى يعدنا بها أنصار هذا المجتمع إلى مستوى الواقع ، الذى تكشف عنه الإحصاءات المقارنة حول توزيع هذه التكنولوجيات الجديدة على مستوى العالم ، والفروق الرهيبة فى عدالة التوزيع - إن صح التعبير - بين الدول المتقدمة والدول المختلفة . غير أن ما يقلق الباحث العلمى الموضوعى حين يحلل هذه الخلافات الفكرية ، أنها أدت إلى استقطاب أيديولوجى ، بين المتفائلين والمتشائمين . وهو شبيه تماما بالخلاف بين أنصار العولة وخصومها . فأنصار المجتمع المعلوماتى العالمى يقررون بكل يقين أنه أكبر ثورة فى تاريخ تطور الإنسانية ، بل إن الثورة المعلوماتية - فى نظرهم - تفوق كل ماسبقها من ثورات كالثورة الصناعية ، أو اختراع المطبعة ، وقل نفس الشيء عن الاختراعات الباهرة فى تاريخ الاتصالات الإنسانية ، كالتيليفون والتلغراف والفاكس . أما خصوم هذا المجتمع

المعلوماتى البانغ فهم يعددون سلبياته ولا يرون فى ظهوره أى إيجابية ، ويركزون بأسلوب درامى على المصائب التى ستحل على العالم من جراء ذبوعه وانتشاره ، وخصوصا فى مجال زيادة الفجوة بين من يتصلون ويعرفون والمحرومون من ذلك ، سواء على مستوى المجتمعات فى الشمال والجنوب ، أو على مستوى الأفراد داخل كل مجتمع .

وعلى كثرة قراءاتى فى الموضوع فى المراجع الإنجليزية والفرنسية ، لم أجد دراسة شاملة وجامعة فى مجال عرض هذا الخلاف تآثل الورقة البحثية التى أعدها الدكتور محسن توفيق أستاذ الاتصالات والخبير الدولى المرموق ، الذى يرأس وحدة المشاريع الخاصة فى اليونسكو . وهذه الورقة وزعت على أعضاء الندوة العلمية التى نظمتها اليونسكو عن تحديات وسائل التكنولوجيا الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات والتى شاركت فيها .

وميزة الورقة البحثية للدكتور محسن توفيق أنه عالج الموضوع من منظور شامل ، ولم يقتنع بتحليل الظواهر التكنولوجية لمجتمع المعلومات ، كما أنه طبق أيضا بشكل خلاق منهجية التحليل الثقافى ، بالنسبة لحجج معسكر أنصار المجتمع المعلوماتى الذى يقدمونه باعتباره اللجنة الموعودة للجنس الإنسانى ، أو خصومه الذين يقدمون له صورة قاتمة وكثيية عن المستقبل .

✂ من المعلومات إلى المعرفة

فى فقرة مبدئية يستعرض الدكتور توفيق مراحل التطور التكنولوجى فى عالم الاتصالات والمعلومات والمعرفة بصورة مركزة ، ويقرر أنه إذا كان المجتمع الإنسانى قد انتقل منذ آلاف السنين من مجتمع الصيد إلى المجتمع الزراعى الذى استمر حوالى عشرة آلاف سنة ، فإن المجتمع الصناعى لم ينشأ إلا منذ مائتى سنة . وها نحن اليوم نشهد عملية الانتقال الكبرى إلى المجتمع مابعد الصناعى الذى بشر به منذ أكثر من ثلاثين عاما عدد من علماء الاجتماع الرواد ، ربما كان على رأسهم عالم الاجتماع الأمريكى دانييل بل . وهذا المجتمع مابعد الصناعى هو الذى أصبح يطلق عليه اليوم «المجتمع المعلوماتى» والذى يتحول ببطء - وإن كان بثبات - لكى يصبح مجتمع المعرفة . وربما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تنمو بصورة غير مسبقة فى التاريخ الإنسانى ، مما جعل محاولات ضبطها من الناحية

القانونية والاجتماعية مسألة فى غاية الصعوبة . ويقرر الدكتور توفيق أن القوة الدافعة وراء هذه العملية ، ليست هى السعى لتحقيق الصالح العام ، بقدر ما هى «قوة السوق» بحثا عن الربح ، والتي تعمقها العولمة ، بما تتضمنه من رأسمال وتكنولوجيا . وهذه التكنولوجيات الجديدة أحدثت انقلابا فى عالم الثروة والقوة على مستوى العالم ، وداخل كل بلد على حدة . وقد أدت إلى تغيرات كونية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى المستوى المحلى أيضا . وقد زادت من نفوذ وأهمية الشركات متعددة الجنسيات وكذلك الجمعيات غير الحكومية ، وذلك على حساب الحكومات والدول . وقد أدى تطبيقها وذيوها إلى تغيرات جوهرية فى أساليب الحياة والعمل ، وفى الصناعة والتجارة ، والاتصالات ، والإدارة ، وفى عديد من المجالات الإنسانية . ويقرر الباحث أنه إذا كان فى الإمكان قياس التقدم التكنولوجى لهذه الوسائل الجديدة ، فإن تحليل وقعها بالغ الصعوبة ، لأنه يتعلق بمزيج مركب من العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد ترافق مع هذا التطور التكنولوجى ظهور الأساليب الرقمية Digital القادرة على تحويل النص والصوت والصورة إلى علامات رقمية يمكن نقلها من خلال الحاسب الآلى . والمعلومات المحولة بهذه الصورة يمكن إرسالها من مصادرة متعددة من خلال شبكة واحدة ، وبطريقة فائقة الجودة . ولا ننسى فى هذا المقام أهمية ابتكار الأنظمة التفاعلية التى لم تكن موجودة من قبل Interactive Systems .

ويرسم الباحث ببراءة خط التطور الذى بدأ منذ التسعينيات من النفاذ Access إلى طرق المعلومات السريع ، والانتقال إلى المجتمع المعلوماتى (حيث يمكن تجميع وتحليل وتوزيع المعلومات) ثم التحول من بعد إلى المجتمع المؤسس على المعرفة . ولعل ما يشهد على ذلك أنه فى العامين الماضيين ركزت الأبحاث على العلاقة بين المعرفة والتنمية . ويلاحظ بذلك أن المسألة لم تحتج إلى بضعة سنين لاكتشاف العلاقة الهامة بين المعرفة والتنمية ، فى حين أن اكتشاف العلاقة بين البيئة والتنمية احتاج إلى ١٥ سنة (وهى الفترة التى انقضت بين مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ حتى تقرير «مستقبلنا المشترك» الذى صدر عام ١٩٨٧) .

ويخلص الباحث إلى نتيجة هامة مؤداها أنه بالرغم من الأهمية الكبرى للثورة المعلوماتية وآثارها المحتملة الاجتماعية والاقتصادية ، فليس هناك حتى الآن جهد

عالمى منسق لدراسة الظاهرة فى عمقها ، ومحاولة استخلاص النتائج لصياغة سياسات على المدى القصير والمدى الطويل ، لكى تطبق على المستوى الكونى . ويضيف أنه يبدو أن معرفتنا وتقييمنا لهذه الثورة الكونية المتعددة الأبعاد هى معرفة ناقصة للغاية ومشتتة فى نفس الوقت .

وإذا كنا يمكن أن نتفق معه فى الشق الأول من حكمه ، والمتعلق بغياب سياسات كونية تسعى إلى ضبط عمليات الثورة المعلوماتية ونموها المطرد لتطبيق على المدى القصير والمدى الطويل ، إلا أننا نختلف معه بالنسبة للمعرفة العلمية الراهنة عن الثورة المعلوماتية . وأستطيع أن أؤكد - من خلال متابعتى العلمية التى استمرت سنوات حتى الآن - أن الجهود البحثية وخصوصا فى مجال العلم الاجتماعى ، غطت ميادين واسعة وطبقت مناهج وأساليب بحث متعددة ، ووصلت إلى نتائج علمية مثيرة . ويكفى أن أشير إلى عديد من المجالات الإلكترونية الموجودة على شبكة الإنترنت ، ومن أبرزها مجلة : Cyber Sociology أى «علم اجتماع الفضاء المعرفى» ، ومجلة «ثقافة الفضاء للمعرفى» Cyber Culture . وتختص المجلة الأولى بالدراسة العلمية المنهجية للظواهر الخاصة باستخدامات وتطبيقات وسائل الاتصال والمعلومات والحديثة وللآثار الاجتماعية لها ، بتطبيق مناهج علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا ، والأخرى تختص بممارسة منهجية التحليل الثقافى على أرفع مستوى لدراسة الآثار الثقافية للثورة المعلوماتية ، سواء بشكل مقارن بين مجتمعات شتى متباينة فى درجة التطور الحضارى أو بالنسبة لبلد معين .

قد يرد علينا أن العلم الاجتماعى مازال فى المراحل الأولى لاستكشاف هذه القارة المجهولة ، ونعنى الثورة المعلوماتية ، بمعنى أنه قد تكون قد تجمعت لدينا عديد من النتائج ولكن هل لدينا نظرية شاملة تفسر لنا طبيعة هذه الثورة ، وقوانينها الحاكمة ؟

وردنا على هذا السؤال هو بالإيجاب . فقد صدر هذا العام ، ومنذ شهور قليلة كتاب موسوعى لأحد علماء الاجتماع الأمريكيين فى ثلاثة أجزاء عن عصر المعلومات يتضمن لأول مرة فى تاريخ العلم الاجتماعى العالمى نظرية شاملة ، استطاعت أن تعرض وأن تحلل وأن تفسر ، بل وأن تتنبأ بمسار الثورة المعلوماتية . وفى تقديرنا أن هذه النظرية ، ستسمح لنا كباحثين فى العلوم الاجتماعية أن نعمق البحث الاجتماعى والثقافى فى آثار هذه الثورة ، وخصوصا بالنسبة للبلاد النامية التى ننتمى إليها .

وإذا كان الباحث يرى أن أغلب ميزانيات البحث والتطوير تتجه إلى مجال تنمية تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات الحديثة وتوسيع دائرة سوقها ، وغياب المجهود العالمى الذى ينتجه لرسم صورة كونية عن المستقبل ، فيخيل إلينا أنه يتجاهل هنا المشاريع العالمية الكبرى التى برزت فى السنوات الأخيرة فى هذا المجال . ويكفى أن نشير إلى «المشروع الألفى» الذى تقوم به منذ سنوات جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان ، والتى تصدر تقريراً سنوياً عن «صورة المستقبل» . وبالإضافة إلى ذلك هناك عشرات من مراكز البحوث المستقبلية والجمعيات العالمية ، التى تركز جهودها على دراسة أفاق القرن الحادى والعشرين فى مجالات التكنولوجيا والعلم والسياسة والثقافة والاجتماع .

ولعل هذه الحقيقة تدعونا إلى تأمل الوضع المتردى للدراسات المستقبلية فى الوطن العربى . فمنذ أن انتهى المشروع العلمى الكبير لمركز دراسات الوحدة العربية عن مستقبل الوطن العربى الذى نشرت أعماله فى كتب متعددة ، لانجد فى الميدان دراسة مستقبلية مشابهة ، مع شدة حاجتنا إليها وخصوصاً بعد الانقلابات العالمية الأخيرة التى غيرت جذريا من أوضاع المسرح العالمى .

وربما من بين الأمور التى تعطينا الأمل فى ازدهار الدراسات المستقبلية فى بلادنا ، الدراسة المستقبلية الهامة التى يقوم بها منتدى العالم الثالث بالقاهرة بإشراف أستاذنا الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله الاقتصادى المرموق ومع مجموعة من خيرة الخبراء المصريين فى التخصصات المختلفة . وبغض النظر عن ملاحظتنا النقدية على منهج هذه الدراسة رائدة ، فهى تفتح الباب واسعا وعريضا أمام علم المستقبل فى مصر .



٥ - الفردوس المعلوماتى الموعدود !

السؤال الرئيسى الذى ينبغى طرحه بالنسبة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة هو هل تفتح هذه التكنولوجيات باب الفردوس أمام الإنسانية ، حيث يتاح للبشر لأول مرة الاتصال بين بعضهم البعض بطريقة مباشرة وبغض النظر عن تعدد ثقافتهم ، وتباعدهم مكانيا ، بالإضافة إلى انفتاح أبواب المعرفة أمامهم بكل فروعها ؟ أم أن هذه التكنولوجيات التى يذيع استخدامها فى البلاد المتقدمة ستوسع الهوة بين الشمال والجنوب ، بل وبين القادرين على الاتصال فى نفس المجتمع الواحد وغير القادرين ، وتصبح بالتالى كما لو كانت جحيما مرفوضا ؟



لقد سبق أن أشرنا إلى أن المتابع للتراث العلمى الخاص بعصر المعلومات العالمى من السهل عليه أن يرصد ظاهرة الاستقطاب الإيديولوجى - إن صح التعبير - بين المتفائلين والمتشائمين . وقد أجاد الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة التى قدمها لندوة اليونسكو فى تجميع حجج المتفائلين والمتشائمين . وقد لخص الدكتور توفيق «عقيدة» المتفائلين حين قرر فى عبارة جامعة أنهم يؤمنون أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة ، ستقود العالم إلى مجتمع عالمى أكثر اتصالا ببعضه ، وأكثر تماسكا مما سيؤدى إلى مستقبل أكثر إشراقا .

وفيما يلى تلخيص للحجج التى يستندون إليها :-

١ - يتوقع فى عالم المستقبل أن يصبح بمثابة سوق للمعلومات يستطيع فيه الناس من خلال حواسبهم الآلية أن يشتروا وأن يبيعوا المعلومات ، وأن يتشاركوا فى الوصول إليها . وستتعدد الاستخدامات لهذه المعلومات فى مجالات التجارة والصحة والتعليم والإدارة والأنشطة الحكومية ، وفى مجالات الترفيه المتنوعة ، مما سيؤثر على الأنشطة والمجتمع والتاريخ .

٢ - إن سرعة التطور فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من شأنها أن

تتحدى العقل الإنسانى لكى يفكر بطريقة أفضل وأسرع ، لكى يصبح أكثر معرفة وفعالية وإنتاجية . وهذا فى حد ذاته سيؤدى إلى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء فى القرن القادم ، حيث تربط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المجتمعات ببعضها البعض ، وبذلك ستختفى مشكلة من يملكون ومن لا يملكون فى مجال الثروة والاتصال والمعرفة معاً .

٣ - مثلما أدى تطور الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة ، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستسرع من سيطرتنا على المعرفة . ذلك أن الثروة المعرفية الكونية من خلال هذه التكنولوجيات تحمل فى طياتها الوعد بالقضاء على العزلة فى العالم ، بفضل توافر المعلومات وغرازتها . ومن شأنها أنها تجعل الدول النامية تحرق المراحل المكلفة من عملية التنمية ، وتركز جهود العقل الإنسانى المعولم لحل المشكلات الحادة .

٤ - يمكن أن تصبح فكرة الحرية العالمية من خلال الاتصال والحوار عبر شبكة الانترنت حقيقة فى المستقبل . ذلك أن الاتصالات بين الأفراد المتباعدين مكانياً قد تحول محل وسائل الإعلام المسموعة ، بالإضافة إلى الإمكانيات الهائلة لممارسة حرية التفكير وحرية التعبير . لقد أعطت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القوة للناس ، وهم بالفعل يستخدمونها . والشاهد على ذلك أن أجيال الشباب تستثمر بقوة فى الإنترنت بغير أن يتوفر لديهم تمويل ضخم ، ولكنهم يعتمدون على المعرفة والإبداع .

٥ - تقدم شبكة الإنترنت إمكانيات لنشوء ثقافة تقوم على التسامح ، ولعبها أيضاً تسهم فى إشاعة الديمقراطية فى المجتمعات ، وإعادة قيمة الإحساس بالمشاركة فى المجتمع . وفى الوقت الذى تشاهد فيه مجتمعات محلية تقليدية تتسم بالجمود . فإن ما يطلق عليها المجتمعات الافتراضية Virtual والمجتمعات المتصلة ببعضها عن طريق شبكة الإنترنت فى حالة نمو سريع .

٦ - هناك توقع بأن الديمقراطية ستوسع دوائرها فى العقود القليلة القادمة . وسيمارسها الناس على اختلافهم ، ولا شك - فى نظر المتفائلين - أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لديها الإمكانية والقدرة على إعادة إحياء القيم الديمقراطية ، وإضافتها على المؤسسات السياسية . ذلك أنها تستطيع أن تربط بنى الناس وتزيد

من تمكينهم داخل كل مجتمع على حدة ، وعلى مستوى العالم أجمع كما لم يحدث من قبل .

وهي تقدم إمكانيات الاتصال التفاعلي ، والنفاذ الخلاق لمصادر المعلومات ومراكز اتخاذ القرار ، حيث يمكن المشاركة في المعلومات بغير تكاليف مالية . وكل هذا سيعطي الإمكانية لمعرفة المعلومات والبدايل المختلفة ، مما سيحسن من عملية اتخاذ القرار . وهناك علامات على أنه في المستقبل فإن فكرة النظام يمكن أن تتبع من النسق الاجتماعي ذاته .

٧ - من شأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على حواجز الزمان والمكان ، ومن شأن ذلك أن يغير الطريقة التي نعيش بها ، مما يرفع من مستوى الوعي الاجتماعي في العالم . وهناك توقعات بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستنفذ إلى كل مجالات الحياة ، وستصبح هي مع مرور الزمن الأداة الرئيسية للتغيير الاجتماعي .

٨ - هناك نهضة الآن في مجال الترجمة الآلية ، وفي ضوءها تستطيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على الحواجز بين لغات العالم ، وتشجع الحوار الثقافي بين الناس على مستوى العالم كله . إن من شأنها - يقول المتفائلون - أن تحسن من نوعية الحياة على المستوى الكوني ، حيث سيتاح حتى للمناطق البعيدة أو الهامشية أن تصل لمراكز المعلومات الصحية والخدمات ، وكذلك الاستفادة من شكل وسائل التعليم عن بعد ، وحتى التمتع بإمكانيات الترويج ويستطيع الناس باستخدامهم شبكة الإنترنت أن يعملوا وهم داخل بيوتهم لحساب أى مشروع أو شركة في العالم . وقد أصبحت هذه الممارسات واقعا بالفعل ، أو على العكس قد تشجعهم على مغادرة المدن ، والسكن في مناطق ريفية ، ومعنى ذلك اتساع دائرة المراكز الريفية على حساب المراكز الحضرية .

موضوعية الصورة المتفائلة:

ما سبق كان تلخيصا آمينا لما أورده الدكتور محسن توفيق عن حجج المتفائلين بالإمجازات والمكاسب الخارقة التي ستقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة . ولعله حان الآن إثارة السؤال الرئيسي : ما هي موضوعية هذه الحجج ؟

أول ملاحظة نقدية نقدمها أننا ضد المنطق الذى يذهب - فى الموضوعات الهامة الخلاقة - إلى إبراز كل الجوانب الإيجابية وإخفاء الجوانب السلبية . فهذا التحيز المسبق للتطور التكنولوجى المبهر الذى حدث فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من شأنه أن يخفى حقيقة السلبيات التى لابد لها أن تصاحب أي تطور تكنولوجى جديد .

ولنأخذ على سبيل المثال ما يذهب إليه المتفائلون بأنه منتشاً فى المستقبل سوق عالمية للمعلومات يستطيع الناس من خلالها ممارسة البيع والشراء ، والحصول على معلومات فى مجالات الصحة والتعليم . ويمكن القول أن هناك مؤشرات على بداية تخلق هذه السوق العالمية ، ولعل الإحصاءات الخاصة بالتزايد الضخم فى معدلات التجارة الالكترونية يؤكد ذلك . ولكن من هم المتعاملون فى هذا المجال؟ هم فى الواقع الشركات التجارية ورجال الأعمال والاقتصاديين الذين لا يملكون فى أى مجتمع سوى شريحة صغيرة . ولكن ماذا عن باقى الشرائح فى المجتمع . وخصوصاً شرائح الطبقات المتوسطة والفقيرة ، والتى لا يستطيع أعضاؤها حتى الآن - بحكم ضائقة الإمكانيات المالية والاقتصادية - استخدام التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات .

وإذا نظرنا إلى الصورة الوردية التى يقدمها المتفائلون عن أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستؤدى إلى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء ، فهى صورة أبعد ما تكون من الحقيقة . ذلك أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن العولمة - فى ضوء ممارساتها الراهنة - قد أدت إلى اتساع دوائر الفقر وزيادة عدد الفقراء حتى فى الدول المتقدمة ذاتها ، وتبدو مشكلة الفقر فى الوقت الراهن مشكلة عالمية ، احتار فى حلها خبراء الاقتصاد والاجتماع ، وتعددت البرامج الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهةها بطريقة فعالة .

ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أن ما يذهب إليه المتفائلون من أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة من شأنها أن تؤثر تأثيراً عميقاً على المعرفة الإنسانية من حيث التعمق وسرعة التراكم المعرفى فهو صحيح تماماً . ذلك أن الأبحاث التى أجريت على الإنترنت تؤكد أن شبكة المعلومات العالمية وما تقدمه من معلومات

يمكن تحويلها إلى معرفة ، مستخلق أنواعا جديدة من الباحثين ذوى العقلية الموسوعية ، بحكم تعدد وتنوع مصادر المعرفة المختلفة التى تنتمى إلى فروع علمية شتى ، ونشرها على شبكة الإنترنت ، مما يسمح للباحث باكتساب نظرة شاملة لدراسة الظواهر المختلفة . ومن شأن هذا أن يقضى على الظاهرة السلبية المتعلقة بتفتت المعرفة ، والتى أدت إليها تيار التخصص العلمى الدقيق .

وفى تقديرنا أيضا أن الصورة المتفائلة صحيحة فيما يتعلق بأن القرن الواحد والعشرين سيشهد أوسع حوار للحضارات شهده التاريخ الإنسانى . فلأول مرة يتاح لكل ثقافات العالم أن تعرض نفسها على شبكة الإنترنت بأعماقها التاريخية وتنوعاتها وأدائها وفنونها ومعرفتها العلمية . ليس ذلك فقط بل إن المثقفين والباحثين الذين ينتمون إلى ثقافات متعددة يستطيعون لأول مرة أن يتصلوا ببعضهم البعض اتصالا مباشرا لاقبود فيه ولا حدود . ولاشك أن تطور برامج للترجمة الآلية للغات من شأنه أن يدفع بحوار الحضارات إلى مسارات ثقافية غير مسبقة .



٦ - الجحيم المعلوماتى المرفوض ١



بين الفردوس المعلوماتى الموعود الذى يعد أنصاره العالم بأن الإنسانية ستتمتع فى ضوءه بمجتمع للمعرفة غير مسبوق فى التاريخ ، وبين الجحيم المعلوماتى المرفوض الذى يبشر دعائه الإنسانية بمستقبل كئيب ومظلم ، نظرا لهيمنة الكبار على المعلومات والمعرفة معا ، يمكن أن تسقط الحقيقة !

لقد عرضنا من قبل حجج المتفائلين بخيرات عصر المعلومات العالمى ، وأن الآوان لنطرح حجج المتشائمين ، حتى تتضح معالم الصورة كما رسمها باتقان شديد الدكتور محسن توفيق ، وفى ورقته البحثية التى قدمها إلى ندوة خبراء اليونسكو عن التحديات التى تثيرها التكنولوجيات الجديدة .

يقرر الدكتور توفيق أن منطق المتشائمين يمكن إجماله فى عبارة جامعة هى أنه مهما حسنت نياتهم فإن هناك ثمن اقتصادى لا بد أن يدفع نتيجة التكنولوجيات الجديدة ، ولذلك فمن باب الخطأ أن نفكر من الفوائد الجزئية التى يمكن أن نحجبها منها ، ونقدم صورة وردية عن آثارها ، وكأن الجوانب الإيجابية والسلبية سواء .

تتلخص حجج المتشائمين فى عشر انتقادات كما يلى :

١ - التعامل مع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة وكأنها بمثابة دين جديد ، أو الإشارة إلى البشر باعتبارهم خالقين للتكنولوجيا ، قد يؤدى إلى ضياع القيم . ومن ناحية أخرى الاعتراف بفضل التكنولوجيات الجديدة أو اعتبارها مسئولة عن عماراتها قد يؤدى إلى إهمال البعد الإنسانى ، كما صرح البابا جون بول الثانى عام ١٩٩٨ حين قرر أن «التكنولوجيا الجديدة إله زائف» .

٢ - تنمو التكنولوجيات بسرعة مذهلة مما من شأنه أن يجعل المجتمعات الإنسانية لا تستطيع أن تتكيف معها لا هى ولا البشر ، وأصبحت مهمة التنبؤ

بالمستقبل بالغة الصعوبة . ومن المحتمل أن تكون أخطر المشكلات الناجمة عن الثورة المعلوماتية نفسية واجتماعية . ذلك أن فيض المعلومات على شبكة الإنترنت من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وثباتها ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الفيض يعنى ضيق الوقت أمام مستخدمى الشبكة لكى يحولوا هذه المعلومات إلى معرفة وتقييم وحكمة .

٣ - هناك المخاطر المتمثلة فى بزوغ إمبراطوريات جديدة للقوة ، وشركات عملاقة ، وكل ذلك مصحوب بخطر تصاعد الإقلال من إنسانية الحياة ، وذلك إذا ما حلت قيم السوق محل القيم الإنسانية الأخرى . وهيمنة القوة السياسية والاقتصادية قد يؤدي إلى ظهور مجتمعات شمولية . كما أن الثورة المعلوماتية قد تؤدي إلى ظهور إقطاع إلكترونى ! ذلك أن تركز التكنولوجيات الجديدة فى وحدات قليلة قد يؤدي إلى عدم المساواة والاستقطاب والاستبعاد .

٤ - الهوة بين الغنى المعلوماتى والفقر المعلوماتى قد تزيد ، مصاحبة فى ذلك لعدم المساواة فى الدخل . صحيح أن هذه الظواهر ليست جديدة لا على المستويات المحلية أو على المستوى الكونى ، ولكن التكنولوجيات الجديدة قد تزيد الموقف سوءا . إن هذا من شأنه أن تنقرض الطبقة الوسطى ، وتنمو إلى حد كبير طبقات المعدمين ، الذين سيستبعدون من التقدم الإنسانى ويصبحون معزولين ومهمشين .

٥ - الثورة المعلوماتية ستسهل نقل ونشر الثقافات المختلفة على مستوى العالم . غير أن هذه الإمكانية يمكن أن تؤدي إلى هيمنة ثقافية ولغوية فى الفضاء المعرفى . كما أن نقل الثقافات وأساليب الحياة ، وهى عملية غير مرحب بها فى بعض المجتمعات ، ستصبح مسألة سهلة من خلال التكنولوجيات الجديدة . وعلى سبيل المثال فإن أنماط الاستهلاك التى تعتبر أساسية بالنسبة لاقتصاديات الوفرة فى المجتمعات الصناعية ، يمكن أن تكون بالغة الضرر لاقتصادات الدول النامية ، وإذا ما مارست الشرائح الغنية فى المجتمع هذه الأنماط الاستهلاكية ، فإن ذلك قد يؤدي إلى مزيد من إفقار باقى المجتمع .

٦ - تهدد تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة بخرق حقوق الخصوصية والحقوق المدنية الأساسية . ذلك أنها يمكن أن تستخدم عن طريق الأنشطة الإجرامية الفضائية سواء بارتكاب جرائم التزوير أو السرقة من خلال سهولة النفاذ

إلى قواعد البيانات الشخصية ، ويمكن أيضا أن تستخدم لمراقبة معدلات الأداء فى العمل ، وسرقة الأموال ، وكذلك سرقة البيانات ، والدخول غير الشرعى على الشبكات ، والاعتداء على سرية البيانات الشخصية ، والتخريب العمدى للشبكات ، كل ذلك بالإضافة إلى نشر الصور الإباحية على الإنترنت ، مما يعرض الأطفال والشباب للخطر ، بالإضافة إلى ممارسة الدعارة عن طريق الشبكة .

٧ - تستفيد الميديا الفضائية والألعاب الإلكترونية من نقص التنظيم الذى يحكم حركتها وممارساتها ومن الملكية الخاصة لها . وقد أصبح الأطفال أكثر تعرضا للسيطرة عليهم من قبل هذه الشبكات الجديدة التى تقدم لهم برامج متعددة مليئة بأحداث العنف ، والتى تفتقر إلى أى مضمون حقيقى ، أو إلى أى سياق اجتماعى . وقد أصبح واضحا الآن بالنسبة للكبار والأطفال على السواء أن قضية جزء كبير من وقتهم مع الواقع الافتراضى بدلا من الواقع الحقيقى يمكن أن يؤدى إلى مزيد من عزلتهم الاجتماعية والشخصية .

٨ - التكنولوجيات الجديدة تؤثر سلبيا على البيئة ، ذلك أن إنتاج الحاسبات الآلية يحتاج إلى استنزاف شديد للموارد .

٩ - مع تسارع إيقاع ظهور المجتمعات المبنية على المعرفة ، فإن الأفراد الذين هم بالفعل فى وضع هامشى سواء فى التعليم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية سيجدون أنفسهم مستبعدين . وحتى بالنسبة للأفراد ذوى المؤهلات المرتفعة فإن شعورا بعدم الأمان ينتابهم . وبوجه عام يمكن القول أن التكنولوجيات الجديدة ستؤثر سلبا على العمل ، وستزداد البطالة .

١٠ - هناك شواهد على أن استخدام الإنترنت من المنزل ، من شأنه أن يجعل الوجود من الزاوية الاجتماعية والنفسية يتدهور . وقد ثبت أن مستخدمى الإنترنت يقل عدد أصدقائهم عبر الزمن ، ويضنون فترات أقل مع أسرهم ، ويعانون ضغوطا أكثر فى حياتهم اليومية ، ويشعرون بالعزلة والاكتئاب .

موضوعية الصورة المتشائمة

تذكرنا مختلف جوانب الصورة المتشائمة للأثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للثورة المعلوماتية بالتيار الفكرى المعادى للتكنولوجيا والذى نشأ فى صميم البلاد الغربية المتقدمة . ذلك أنه مع تعمق أثار الثورة العلمية والتكنولوجية والتى هى

إحدى المعالم الرئيسية للقرن العشرين ، بزغت تيارات فكرية غربية معادية للتطور التكنولوجي الهائل الذى غزا مختلف ميادين الحياة الإنسانية على أساس تعقب آثاره السلبية على البشر .

وقد تبنى هذا التيار فلاسفة غربيون قامت على أساس أفكارهم حركات اجتماعية معادية للتكنولوجيا ، لم تقنع كلها بممارسة النقد الاجتماعى المشروع لها ، ولكنها تجاوزت ذلك لتمارس العنف ضد الممارسات التكنولوجية .

وقد سبق لنا أن تعرضنا لهذا الموضوع فى دراسة نشرت فى كتابنا «الزمن العربى والمستقبل العالمى» (الصادر عام ١٩٩٨ عن دار المستقبل العربى) وموضوعها «مستقبل المجتمع الإنسانى» حيث أشرنا فى مجال دراستنا لمشكلة الأمن على المستوى الكونى إلى هناك مخاطر أمنية من ممارسات بعض الحركات الأصولية المتطرفة (بالمعنى الواسع للكلمة) غير أنه «من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن حركات احتجاجية أخرى ، وعلى الأخص فى مجال أنصار البيئة ، بدأت تميل إلى استخدام العنف . ويشهد على ذلك أن العناصر الراديكالية من أنصار البيئة قد تحولت فعلاً للعنف وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية .

وعلى سبيل المثال فقد صاغت حركة «الأرض أولاً» أيديولوجية متماسكة تقوم على العنف» .

والواقع أن عديداً من الجوانب السلبية التى يبرزها أنصار الصورة المتشائمة للثورة المعلوماتية ، تقوم على مبدأ بالغ البساطة وإن كان بالغ الخطورة من الناحية المعرفية ، مؤداه أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى على مستوى العالم سيبقى كما هو ولن يتغير أبداً !

وهذا المبدأ فيه مافيه من الإيمان بحتمية تاريخية عقيمة فات أوانها بعد أن سقطت الحتمية ذاتها بكل أنماطها فى العلم والتاريخ والمجتمع !

إن هذه النظرة المتشائمة تعد نظرة مضادة لمنطق التاريخ الإنسانى . لقد سقطت امبراطوريات مارست الهيمنة ضد البشر قروناً طويلة ، وحلت محلها نظم سياسية أكثر انفتاحاً وإنسانية وديمقراطية . من يحلل حالة البشر فى القرون السابقة على الثورة الصناعية ، بكل ما حلفت به من مجاعات وبؤس وإهدار لإنسانية الإنسان ،

ويقارنها بالوضع اليوم فى عديد من بلاد العالم بعد أن استطاعت الثورة الصناعية تحسين أوضاع البشر ، ليدرك أن التقدم الإنسانى إمكانية فعلية وليس مجرد فرض من الفروض .

صحيح أن دوائر الفقر تزداد فى الوقت الراهن على المستوى الكونى ، لأسباب شتى ، ولكن صحيح أيضاً أن الثورة العلمية والتكنولوجية تفتح وستفتح آفاقاً واسعة من خلال الهندسة الوراثية ، لكى تستطيع الحكومات إشباع الحاجات الأساسية لشعوبها ، بتقديم غذاء رخيص ، بالإضافة إلى توفير مختلف الخدمات التعليمية والاجتماعية .

إن مجابهة الفقر هى مسئولية النخب السياسية الحاكمة ، والتى يقع على عاتقها إعادة النظر فى سياسات توزيع الدخل القومى ، لكى لا تستأثر القلة الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة المنتجة .

وأيا ما كان الأمر ، لو أمنا بمنطق المتشائمين من الثورة المعلوماتية لقلنا أن على الدنيا السلام لأننا وصلنا إلى نهاية التاريخ !



٧ - الواقع المعلوماتى وآفاق المستقبل



استطعنا - فيما نظن - أن نقدم صورة موضوعية للتكنولوجيات الجديدة فى الاتصال والمعلومات . عرضنا أولاً للرؤية المتفائلة التى لا ترى سوى الإيجابيات الاتصالية والمعلوماتية والمعرفية لهذه التكنولوجيات ، ثم أبرزنا ثانياً الرؤية المتشائمة التى لا ترى سوى السلبيات التى تستحدثها هذه التكنولوجيات .

وبعيداً عن التفاؤل والتشاؤم ، والذى عادة ما يكون محملاً بتوجهات إيديولوجية ثقيلة ، تعكس فلسفة الباحث العامة فى المقام الأول ، بدلاً من الانطلاق من أرضية الواقع ، قد يكون من المناسب أن نحلل وقائع الحياة ، كما يطلق عليها الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة والتى نعتمد عليها أساساً فى هذه المناقشة . ويقصد بوقائع الحياة تلك المؤشرات الكمية أساساً ، والتى تصلح فى رؤية كأساس لرسم صورة المستقبل . وكما سنرى فإن المؤشرات الكمية لا يمكن الطعن فى صحتها ، لأنها صادرة عن جهات مسئولة حريصة على ثبات المعلومات وصحتها ، ولكن رؤى المستقبل التى ترسم على ضوءها ، قد تكون محل خلاف شديد . وذلك لأنه لو رسمنا المستقبل فى ضوءها باعتبارها مجرد امتداد للحاضر ، حتى مع الأخذ فى الاعتبار معدلات النمو المتوقعة ، قد يكون فى ذلك تجاهلاً لاحتمالات الطفرة التى يمكن لمجتمع ما أن يحدثها فى مجال التقدم التكنولوجى ، إذا ما توافرت الإرادة السياسية ، والإمكانات الفنية ، بما يتجاوز بكثير التوقعات المبنية على أساس المؤشرات الكمية .

حقائق الحياة المعلوماتية

يرسم لنا الدكتور محسن توفيق صورة مفزعة حقاً لواقع المعلومات على المستوى العالمى ، لأنه يكشف بكل وضوح الهوة السحيقة بين الدول المتقدمة والدول

النامية ، معتمداً فى ذلك على المؤشرات الكمية الخاصة بالسكان والاقتصاد وإحصاءات السوق .

يقول الباحث أن أكثر الآثار قصيرة المدى درامية تكمن فى الجانب الاقتصادى . فالتكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات تعد مسئولة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى الخمس السنوات الأخيرة ، عن أكثر من ربع معدل النمو الاقتصادى . ذلك أن صناعة هذه التكنولوجيات حققت ٨٪ من مجمل الناتج القومى الإجمالى ، بما يعنى ضعف ما تحقق فى العشرين عاماً الماضية .

وقد وصل الاستثمار فى هذه التكنولوجيات إلى معدل ٤٥٪ إذا ما قورن بمعدل ٣٪ فى الستينات ، . ويمكن القول أنه فى بعض الصناعات كما هو الحال فى الاتصالات والتأمين ، فإن التكنولوجيات الحديثة للاتصال قد تكون أكثر من ثلاثة أرباع المعدات التى اشترت . والعمل فى قطاع التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات عائد مرتفع عن الأجر المتوسط فى القطاع الخاص ، ويدل على ذلك أن العامل فى هذا المجال يحصل على أجر ٤٦,٠٠٠ دولاراً فى العام .

ويعنى ذلك أن هذه التكنولوجيات تخلق الثروة . غير أن مشال الولايات المتحدة الأمريكية ليس مثلاً للواقع . والسؤال هنا ماذا عن الدول النامية والتى هى مستهلكة ومستخدمة أساساً لهذه التكنولوجيات؟ يقرر الدكتور محسن توفيق أنه بالنسبة لأغلبية الدول النامية فإن هذه التكنولوجيات الجديدة تمثل عبئاً اقتصادياً . فهى تدفع لكى تشتري آخر منتجات هذه التكنولوجيات ، غير أنها غير معدة لتستفيد منها ، أو لتحقيق معادلة التكلفة والعائد على الأقل . بل إنه يمكن القول أنه فى مجال الأولويات فى البلاد النامية ، لا يبدو استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة واقعاً فى أعلى السلم ، لأن هناك حاجات أخرى عاجلة ينبغى الاهتمام بها .

ولو نظرنا إلى مشكلة الفقر على المستوى العالمى ، وله ولاشك صلة وثيقة بالقدرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات ، فإنه تبرز أماناً لوجه بالغة القتامة .

فهناك الآن ٥ر٨٥ بليون إنسان يعيشون فى العالم ، منهم حوالى ١٥٪ يعيشون فى الدول المتقدمة . ومعنى ذلك أن حوالى ٨٥٪ من سكان العالم يعيشون فى

الدول النامية ، والتي نجد فيها أعلى معدل للزيادة السكانية . والفجوة في الدخل بين المتقدمين والمتخلفين في هذه الحقبة التاريخية لم تكن بهذا الاتساع في كل التاريخ العالمي . وذلك ببساطة لأن ثمرات التصنيع والتقدم التكنولوجي لمدة قرنين من الزمان ظلت متمركزة بقوة في أقاليم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والحووض الباسيفيكي . وفي المتوسط - كما تشير إحصاءات البنك الدولي - فإنه في الدول المتقدمة يصل الدخل الفردي إلى ٢٥,٠٠٠ ألف دولار في الوقت الذي لا يزيد دخل الفرد فيه عن ١,٠٠٠ دولار في البلاد النامية أي الفرق ٢٥ إلى واحد .

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات ، فنجد الفجوة بالغة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ففي منتصف التسعينيات تشير الإحصاءات إلى أن عدد أجهزة التليفزيون في الدول المتقدمة لكل مائة شخص كانت أربع أضعاف ما هو موجود في البلاد النامية ، أما أجهزة الراديو فكانت ٦ أضعاف ما لدى البلاد النامية لكل ١٠٠٠ من السكان ، وسبعة أضعاف الكتب المنشورة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، واثنى عشر ضعفاً بالنسبة لخطوط التليفون لكل مائة شخص ، و١٤ ضعفاً بالنسبة للمشاركين في خدمة التليفون المحمول .

وإذا نظرنا للاستخدام العالمي للانترنت فنجد أن ١٠٨ مليون فقط من يستخدمون الشبكة من إجمالي عدد سكان العالم الذي يصل إلى ٥,٨٥ بليون نسمة . وفي عام ٢٠٠٢ قد يرتفع عدد سكان العالم إلى ٦ بليون فيقدر أن ٢٢٨ مليون شخص (حوالي ٣,٨٪) سيستخدمون الإنترنت .

وفيما يتعلق بالمواقع على شبكة الانترنت نجد أن ٨٢٪ من المواد باللغة الإنجليزية ، ٤٪ باللغة الألمانية ، ١,٦٪ باللغة اليابانية ، ١,٣٪ باللغة الفرنسية ، ١٪ باللغة الأسبانية . والباقي وهو ٩,٨٪ موزع بين باقي لغات العالم ، وأغلبها لغات أوربية . وأغلب المتعاملين مع الانترنت في العالم حاصلين على الأقل على شهادة جامعية ، وأغلب المتعاملين معها مديرين من الدرجة الأولى ، ومهنيين من كافة التخصصات ، يعدون من بين الأغنياء في مجتمعاتهم .

ويتساءل محسن توفيق في نهاية هذا العرض الإحصائي هل الانترنت الآن أوسيصبح في المستقبل القريب ولنقل عام ٢٠٠٢ ظاهرة كونية حقاً؟

آفاق المستقبل

بهذه النبرة التشككية يحاول د . توفيق إلقاء نظرات سريعة على المستقبل . وفي تقديره أنه بالنظر إلى الفروق الجسيمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الدخل والتنمية البشرية وتطبيقات التكنولوجيات الحديثة لدى النخبة والجماهير ، فإن هذه التكنولوجيات ستدفع اقتصادات الدول المتقدمة إلى الأمام ، وسترفع معدلات نوعية الحياة في الدول الصناعية وبعض الدول المصنعة حديثاً . ومعنى ذلك أن الدول النامية ستهبط ببطء إلى مجال التهميش والعزلة ، مما يعرضها لمخاطر الاستبعاد ، لأنها غالباً ما تفتقر إلى الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعلها قادرة على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة .

والمسألة تتعلق أيضاً بالتوقيت ، بمعنى أنه حتى لو حاولت الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال ، فإنها ستلحق في الواقع بالماضى ، لأن الدول المتقدمة ستكون غادرت مواقعها لآفاق تقدم جديدة !

ومن شأن تطبيقات التكنولوجيات الجديدة أن تفكك عديداً من المؤسسات القديمة ، وتتشى وظائف جديدة ، وتغير الصناعات القائمة ، مما من شأنه أن يبنى ثروات جديدة ويقضى في نفس الوقت على ثروات قائمة .

وسيوذى ذلك كله - بفعل التحولات فى الثروة والقوة - إلى تغيرات اجتماعية بالغة العمق . ولاشك أن الشركات المتعددة الجنسيات ستكتسب قوة أكبر ، فى نفس الوقت الذى ستأكل فيه السلطة التقليدية للحكومات .

فلسفة التاريخ

إذا قرأنا الإحصاءات المتنوعة السابقة بدقة ، قد يكون من المنطقى أن نتبنى نظرة متشائمة ليس فقط بالنسبة لاتساع نطاق تطبيقات التكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات ، وإنما بالنسبة لمستقبل العالم نفسه !

فما أشبع الصورة للمتشائمة التى تصور العالم باعتبارها مكاناً للقلّة الغنية المترفة ، وفضاء أيضاً لأغلبية سكان العالم الذى يرسقون فى جحيم المسغبة والفقر المعلوماتى والحرمان المعرفى إلى أبداً الأبدى !

ولكننا لا نعتقد فى موضوعية هذه الصورة ، مهما أقيمت على ضوء الأرقام

الصحيحة ، والتي تقدم بصورة مجردة وباردة . لأن هذه الصورة محملة بحتمية لافكالك منها ، مع أن الحتمية سقطت فى العلم والمجتمع والتاريخ .

ولو راجعنا سجلات التاريخ الانسانى ، لأدركنا بدراسة تجارب مجتمعات مختلفة فى النهوض القومى ، أمثلة تكذب هذه الصورة المتشائمة وبطريقة قاطعة . ولنضرب مثلاً بالصين . من كان يظن حين قام ماو تسى تونج بإقامة الدولة الصينية الحديثة عام ١٩٤٩ أنها ستصبح بعد حوالى نصف قرن أكثر الأقطاب الدولية الآن قوة وانطلاقاً فى مجال التنمية البشرية التى تجاوزت معدلاتها ١٢٪ سنوياً وهو رقم قياسى؟ الصين قبل الثورة كانت بلد المجاعات والفيضانات والتحلل الاجتماعى ، لأنها كانت فضاءً مباحاً للدول الغربية الاستعمارية ، التى حرصت على فرض الأفيون عليها ، حتى لا تنهض أبداً ، فزعاً من صحوة المارد الأصفر كما كانت توصف الصين فى الكتابات الغربية العنصرية ؟

وكيف نفبر الطفرة التى حققتها بنجاح مدهش بعض الدول الآسيوية التى شبت بالنمو ، وحاولت الدول الغربية حصار انجازاتها الرائعة فى مجال التنمية والتقدم التكنولوجى؟ هل كانت الاحصاءات منذ عشرين عاماً تبشر بأى نهضة من هذا القبيل ؟

وخلاصة ما نريد أن نركز عليه أننا - على عكس أنصار النظرة المتشائمة - نحن نؤمن بفلسفة الطفرة ، بشرط توافر الإرادة السياسية ، والنجاح فى تعبئة موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية فى ضوء رؤية استراتيجية بصيرة ، أجاد واضعوها من صناع القرار قراءة المتغيرات العالمية ، والتاريخ الاجتماعى الوطنى فى نفس الوقت . ولنتذكر أن تشاؤم العقل لا يقف أمامه سوى تفاؤل الإرادة !



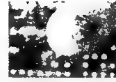
الباب الثاني

العرب على مشارف الألفية الثالثة

- ١ - العرب يودعون القرن العشرين
- ٢ - الصراع والسلام في الألفية الثالثة
- ٣ - مشكلات التحديث العربي
- ٤ - اختبار الحداثة السياسية
- ٥ - الليبرالية في مواجهة إرث السلطوية
- ٦ - العرب في مواجهة أسئلة القرن الحادي والعشرين
- ٧ - تحديات التنمية العربية
- ٨ - ثقافة تحت الحصار
- ٩ - ثقافة التحريم
- ١٠ - آفاق المستقبل العربي
- ١١ - العرب في سياق التغير العالمي

١ - العرب يودعون القرن العشرين

من الطبيعي أن نقف - كعرب - فى نهاية القرن العشرين ،
لكى نلقى نظرة تقييمية فاحصة على حصاد القرن بوجه
عام ، وعلى الإنجازات العربية التى تحققت ، وعلى جوانب
القصور والفشل فى الوقت نفسه .



وإذا أردنا أن نقوم بهذا التقييم فأمامنا فى الواقع عديد من المحاور التى تستحق أن
نقف أمامها بالتحليل العميق . فهل نحن - أولاً - نودع القرن ونستقبل قرناً جديداً
ونحن موحدون ، من خلال سياسات تنسيقية على الأقل ، أم نحن فى حالة
تشرذم ، فى عالم أصبح يقوم على الاتحادات السياسية كالاتحاد الأوروبى وعلى
التكتلات الاقتصادية ؟ وماهى محصلة الصراع العربى الإسرائيلى الذى استمر أكثر
من نصف قرن ، وهل سنصل فعلاً إلى لحظة تتحقق فيها تسوية عادلة تسمح
للشعب الفلسطينى بأن يقيم دولته المستقلة على أرضه ؟ وماهى نتائج عملية
التحديث فى المجتمع العربى ، وهل أدت فعلاً إلى تحرير المواطن العربى ، والارتقاء
بنوعية حياته ، أم أن هذا المواطن ، مازال يرزح تحت أعباء القهر السياسى
والاستغلال الاقتصادى ؟ وهل نجحنا فى أن نزود المواطنين العرب بنوعية التعليم
الذى تتفق حقاً مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ؟ وهل مازالت مجتمعاتنا
تعتمد مرجعية الماضى وتتشبث به ، أم أنها اكتسبت القدرة على استشراف
المستقبل ، والعمل على تخطيطه ؟ وما هو نوع تفاعل المجتمعات العربية مع العولمة
بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية ؟ وماهى نوعية العلاقة بين
العربى والآخر والذى قد يتمثل أساساً فى الغرب بحضارته التكنولوجية البالغة
التقدم ، وتقدمه فى كل مناحى الحياة ، وسلبياته أيضاً وخصوصاً فى المجال الثقافى
والاجتماعى ؟ وأخيراً هل نحن جاهزون للإسهام فى حوار الحضارات الذى أخذ
يتبلور فى الحقبة الراهنة ويتخذ أشكالاً شتى ، ومنها الحوار بين الأديان ، والحوار

الاقتصادى ، والحوار الثقافى الذى تقدم فيه كل ثقافة نفسها للثقافات الأخرى؟
كل هذه المحاور بالغة الأهمية ، وتستحق أن نقف أمام كل محور منها بالتحليل
النقدى .

قطرية أم قومية

إلى أين وصل الخطاب القومى الذى كان مرتفع النبرة فى الخمسينيات
والستينيات ، والذى - نتيجة عوامل شتى - اصطدم بشدة مع القطرية؟ لو تأملنا
مفردات الخطاب القومى العربى التقليدى فى مرحلة صعوده لوجدناه يدين القطرية
بشكل مطلق باعتبارها هى العقبة الحقيقية أمام تحقق الوحدة! غير أنه يمكن القول
للأمانة العلمية أن هجاء القطرية كان سائداً فى الخطاب القومى العربى المشرقى
فقط ، لأن الخطاب السياسى فى دول المغرب العربى يصف الدولة العربية المعاصرة
بالدولة الوطنية ، أى التى استخلصت استقلالها من بوائن الاستعمار . ويمكن القول
أن السر الحقيقى وراء فشل الخطاب القومى العربى التقليدى ، يكمن فى أنه حدث
صراع وتناقض بين عمليتين تاريخيتين : عملية بناء الدولة الوطنية ، وعملية
الوحدة العربية . ولم يكن التوقيت مناسباً لكى يطرح الخطاب القومى العربى
التقليدى الوحدة العربية خاصة الاندماجية ، باعتبارها هدفاً ينبغى تحقيقه فى
الخمسينيات والستينيات . لأن غالبية البلاد العربية ، وعلى رأسها نخب سياسية
حكمت بلادها إما بالوراثة أو بالاختيار كانت مشغولة أساساً بعملية بناء الدولة ،
ولم يكن من المنطقى أن يطالب هؤلاء الحكام بأن يتنازلوا عن مقاعدهم فى الصف
الأول لكى ينتقلوا إلى الصف الثانى أو الثالث ، لحساب قيادة سياسية ستدير
الدولة العربية المتحدة . ومن هنا نشأ الصراع المكشوف أحياناً والمستتر أحياناً كثيرة
طوال نصف القرن الماضى بين القطرية المتشبهة بحكامها وأنظمتها السياسية
الخاصة ، والقومية صاحبة الخطاب المثالى التى تدعو للوحدة العربية ، بدون مراعاة
للخصوصية الثقافية لكل مجتمع عربى من ناحية ، ولتفاوت درجة النضج
الاجتماعى والثقافى والسياسى بين البلاد العربية المتعددة .

وهكذا يمكن القول أن فشل الوحدة المصرية السورية التى تمثلت فى تأسيس
الجمهورية العربية المتحدة التى لم تعيش طويلاً ، كان إعلاناً رسمياً بفشل الخطاب
القومى العربى التقليدى . ولاشك أن الزخم الهائل الذى أوجده هذا الخطاب فى

الوطن العربى من الخليج إلى المحيط قد وصل إلى درجة دنيا من الضعف بهزيمة يونيو ١٩٦٧ . فقد كانت الهزيمة - فى وعى المواطنين العرب على اختلاف أقطارهم - إشارة إلى سقوط الحلم العربى بالوحدة . وفشل المشروع النهضوى العربى ، الذى أسهمت فى إفنضاج أفكاره وسياساته نخب سياسية عربية شتى ، ومثقفون عرب من كل الاتجاهات السياسية .

ولاشك عندنا أنه بعد الهزيمة سادت حالة من اليأس الشديد والإحباط الثقيل أصابت الوعى العربى فى الصميم ، بما شكك المواطنين العربى فى إمكانياتهم الحقيقية وقدراتهم الذاتية ، واستعدادهم لقبول التحديات التى يفرضها منطق القوة السائد فى العلاقات الدولية .

غير أنه يمكن القول أنه بإعادة بناء القوات المسلحة المصرية والسورية بدعم من كل الدول العربية ، وخصوصاً بعد قمة الخرطوم الشهيرة ، التى تعهدت فيها الدول العربية النفطية بدعم دول المواجهة ، كانت أول خطوة عملية فى الاستعادة التدريجية للثقة فى الذات . ووصلت هذه الثقة إلى ذروتها بالقرار التاريخى لكل من مصر وسوريا بشن حرب أكتوبر ضد إسرائيل ، ليس فقط لتحرير الأرض وإغا لتحرير الإرادة السياسية العربية من عملية الأسر والاعتقال التى تعمدت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها على العرب . حرب أكتوبر ١٩٧٣ إذن علامة فاصلة على استعادة الثقة فى الذات ، ولعلها كانت هى السبب فى تحول القيادة السياسية المصرية لكى توقع معاهدة كامب دايفيد ، ومن بعدها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، على اعتبار أن الانجازات العسكرية المصرية البارزة فى الميدان ، تؤهلها لتغيير مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، من المواجهة العسكرية إلى سلام دائم ، يكفل لمصر أن تكرس جهودها فى سبيل التحديث والتنمية الشاملة .

غير أن ما ظنته مصر نهاية للصراع ، كان بداية فى الواقع لصراع عربى - عربى ، انقسم فيه الوطن العربى ، بين مؤيدين للخطة المصرية ومعارضين معارضة شديدة لها . غير أن جبهة الصمود والتصدى التى وقفت ضد خطة السلام المصرية تأكلت قدراتها عبر الزمان لافتقارها إلى سياسات عملية تسمح لها بالمواجهة الحقيقية مع إسرائيل . وهكذا بعد زمن ، زالت القطيعة بين مصر والبلاد العربية أعضاء جبهة الصمود والتصدى ، وفتح الباب من بعد لمؤتمر مدريد الذى شاركت فيه الدول العربية للاتفاق على خطة السلام وإنهاء الصراع العربى - الإسرائيلى .

منذ مؤتمر مدريد حتى اتفاقية أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل بعد مفاوضات سرية ، جرت تحت الجسور مياه كثيرة . ووصلنا في الوقت الراهن إلى لحظة فاصلة ، ستكشف عن فشل ذريع للمسيرة السلمية ، أو اتفاق يحقق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية .

الاتجاه الوظيفي الاقتصادي

ولقد كان طبيعياً بعد أن زالت القطيعة بين مصر والدول الأعضاء في جبهة الصمود والتصدي ، أن ينشأ فكر جديد ، يدعو لأهمية التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية في عالم يوج بالتكتلات الاقتصادية ، والتي من شأنها ألا تتيح لدولة مفردة بذاتها أن تخوض عالم المنافسة الاقتصادية ، وخصوصاً في ضوء التطور التكنولوجي الهائل الذي حققته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية .

ومن هنا نشأت فكرة إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يضم مصر والعراق والأردن واليمن . وكان قد سبقه إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، وتأسيس الاتحاد المغاربي . ولقد كان قرار التعاون الاقتصادي قراراً رشيداً في الواقع لأنه لم ينطلق من أهداف سياسية كبرى يتعذر في الوقت الراهن تحقيقها لأسباب شتى كالوحدة السياسية العربية ، وإنما قنع بموضوع التنسيق والتعاون الاقتصادي .

ولنتذكر أنه في هذه الحقبة دار جدل شديد حول نقطة أساسية مفادها : هل تأسيس هذه المجالس يمثل عقبة أمام الوحدة العربية أولاً ؟ وهل فيها تهديد حقيقي لوجود وكيان جامعة الدول العربية ؟

وفي خضم هذا الجدل الذي دار في إطار مستبشر بإمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، والتي يمكن على المدى الطويل أن تؤدي إلى وحدة سياسية ، فاجأت القيادة السياسية العراقية العالم كله ، والوطن العربي على وجه الخصوص بقرارها المؤسف غزو دولة الكويت .

ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى التذاعيات السلبية الخطيرة التي ترتبت على هذا الغزو الفاشل ، والذي أدى إلى قيام التحالف الدولي والذي شاركت فيه دول عربية متعددة وذلك لتحرير الكويت . وترتبت على الغزو العراقي نتائج سلبية أهمها رهن الأمن القومي العربي في يد الدول الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة

الأمريكية ، بالإضافة إلى القرارات الدولية الخاصة بفرض جزاءات على العراق وحصاره ، مما أدى للأسف إلى تدمير البنية الأساسية له ، والتدهور الشديد في نوعية الحياة للمواطنين العراقيين .

ولم ينجح الوطن العربي حتى الآن في لم الشمل ، وسد فجوة الثقة بين العراق والكويت والدول الخليجية الأخرى .

وما زال الشعب العراقي يعاني نتيجة الأخطاء الجسيمة للقيادة العراقية ، ولكن أيضاً نتيجة للتعنّت الأمريكي وهميته على إرادة مجلس الأمن ، ورفضه تطبيق سياسة معتدلة إزاء العراق كما تدعو إلى ذلك بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

وهكذا يصل العرب إلى نهاية القرن ، وهم في حالة من التشرذم السياسي . يحتاجون إلى تجاوزها بأسرع ما يمكن ، إن أرادوا حقاً أن يكون لهم وجود فاعل في القرن الحادي والعشرين .

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا اعترفت القيادة السياسية العراقية بخطئها الجسيم في غزو الكويت ، وأعطت ضمانات حقيقية لدولة الكويت وباقي دول الخليج تضمن سلامة أمنها القومي .

وإذا كان الأمن القومي - بحسب التعريف - هو حماية الدولة أو المنطقة من مصادر التهديد ، فإن التناقض وصل إلى حد أن أصبح التهديد لا يأتي من إسرائيل وإنما من دولة عربية ! لقد أن أوان تجاوز هذا الوضع ، حتى تعود الصحة والعافية للنظام الإقليمي العربي ، المرشح لكي يلعب دوراً مهماً في النظام العالمي .



٢ - الصراع والسلام فى الألفية الثالثة ١

يودع العرب قرناً ويدخلون فى إطار قرن جديد ، مازال الصراع العربى الإسرائيلى مشتعلاً على الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية . لقد تحققت فى العقود الماضية إنجازات بارزة فى مجال الحل السلمى للصراع العربى الإسرائيلى . بدأت مصر المسيرة بتوقيع اتفاقية كامب دافيد التى تلاها توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلى ، والتى أنتجت سلاماً متوازناً بين مصر وإسرائيل . صحيح أن هذا السلام الذى يوصف عادة بأنه سلام بارد ، لا يتضمن تطبيع العلاقات الكامل بين البلدين ، نتيجة لاستمرار إسرائيل فى سياساتها الاستعمارية الاستيطانية فى الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان والجولان ، إلا أنه مع ذلك سلام حقق وقف الصراع المسلح . وقد سمح هذا لمصر أن تصرف جهودها إلى التنمية الشاملة ، فى الوقت الذى لم تتخل فيه عن تحديث قواتها المسلحة ، تحسباً لآى عدوان ، وإدراكاً منها أن ما يضمن السلام الحقيقى هو أن تكون مصر مستعدة دائماً من الواجهة العسكرية .



وإذا نظرنا إلى جبهات الصراع العربى الإسرائيلى المستمرة ، لوجدنا أن أكثرها اشتعالاً جبهتين ، الجبهة الفلسطينية والجبهة اللبنانية ، فى حين تبقى جبهة الجولان ساكنة إلى إشعار آخر . فى الجبهة الفلسطينية تدور أكثر المعارك ضراوة بين النزعة الإسرائيلىة الاستعمارية الاستيطانية وبين نضال السلطة الفلسطينية لاستخلاص أكبر مساحة ممكنة من الضفة الفلسطينية وغزة فى سياق غير موافى لهذه السلطة ، التى تفتقد - للأسف - زخم الانتفاضة ، والتأييد الدولى الفعال ، الذى يكفل الايقاف الفعلى لموجات الاستيطان الإسرائيلىة فى عمق الضفة الغربية وغزة . تتحدث الحكومة الإسرائيلىة بقيادة باراك عن العملية السلمية حديثاً أجوف فى الوقت الذى تزرع فيه بمستوطناتها قتابل موقوته على اتساع الضفة الغربية وغزة ، لا بد أن تنفجر فى المستقبل المنظور .

والأما معنى أن تصير الدولة الإسرائيلية على أن تشق الأرض الفلسطينية وتفصل بين مدنها وقرائها بهذه المستعمرات التي تتزايد في الوقت الراهن بصورة سرطانية ، إلا إذا كان المقصود تحويل الفلسطينيين إلى شعب خاضع بصورة مطلقة للسلطة الإسرائيلية؟ أليس في هذه السياسة الاستعمارية ترسيخ لاحتمالات الصراع المستمر بين الفلسطينيين والاسرائيليين المستوطنين ، مما ينذر باحتمالات صراع مسلح إذا ما أصرت الدولة الإسرائيلية على مسيرتها الاستعمارية الاستيطانية ؟

✂ صورة المستقبل

إذا حللنا بدقة مسيرة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية لأدركنا أن ما تسعى إليه الدولة الإسرائيلية هو أن تحصل على وثيقة بالاستسلام الكامل موقعة من السلطة الفلسطينية توافق فيها على استلام أقل قدر ممكن من مساحة الضفة الغربية وغزة ، وأن تقبل بلا تحفظ بقاء المستعمرات الإسرائيلية الراهنة ، بل وأكثر من ذلك أن تقبل كل المشروعات التي تهدف إلى توسعتها ، وزيادتها ، وأن تقبل بسلطة منقوصة ، تمارس فيها ضربا من ضروب الحكم الذاتي تحت الرقابة العسكرية والأمنية الإسرائيلية ، بالإضافة إلى سيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية على المعابر والممرات من وإلى الضفة الغربية وغزة ، بالإضافة إلى سيطرتها على عملية الدخول والخروج من الضفة الغربية وغزة وإليها .

ووضعا في الاعتبار القوة التفاوضية المضمحلة للسلطة الفلسطينية ، واستعدادها لتقدم مزيد من التنازلات ، فإنه يمكن القول أن السيناريو الذي رسمنا أبرز ملامحه قريب من التحقق . ولكن ماذا يمكن أن تكون العواقب السياسية والاقتصادية والثقافية لمثل هذه الاتفاقية لو وقعتها السلطة الفلسطينية ؟

لقد علمتنا دروس التاريخ ، والدراسة الفاحصة لتجارب الاستعمار الاستيطاني في العالم ، أن القوة الاستعمارية الاستيطانية كما كان الحال في جنوب أفريقيا تحت حكم البيض ، عادة ما تفقد البصيرة التاريخية ، والتي تسمح لها بالانسحاب في الوقت المناسب من حلبة الصراع ، وتغيير سياستها بما يتفق مع الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان ، ووضعا في الاعتبار احتمالات تغيير موازين القوى في

المستقبل . وبالتالي تصير هذه القوة الاستعمارية الاستيطانية على تنفيذ سياساتها من خلال منظور بالغ الضيق ، مما يؤدي بالضرورة إلى اشتغال الصراع الذى يمكن أن يقتلها فى النهاية حتى ولو طال الزمن .

الصراع العربى الإسرائيلى صراع تاريخى بين قوة صهيونية غاشمة تحولت إلى دولة عسكرية فاشستية مؤيدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبين الشعب العربى ، الذى استبيحت بعض دوله وأراضيه بالاستعمار الاستيطانى القسرى . وهو بهذه الصورة لا يمكن الحكم على مصيره فى لحظة زمنية محددة مثل اللحظة التى نعيش فيها ، حيث الطرف الصهيونى الإسرائيلى هو الطرف الأقوى والطرف العربى هو الأضعف . ولكننا نحتاج حقاً إلى تبني منظور تاريخى واسع ، يضع كل المتغيرات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية فى الحسبان ، ويدرك أن هذه للمتغيرات ستختلف موازينها من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى .

ونحن هنا لا نلعب على مقولة الزمن التى تعود بعض الكتاب العرب على إثارتها ، على أساس أن الزمن معنا فى النهاية! لأن الزمن - كما عبر الصهيونى موسى دايان مرة - مع الذى يعمل لتحقيق أهدافه . ولكننا نركز على أننا لو بسطنا من منظورنا التاريخى من ناحية ، ولو طبقنا المنهج المقارن من ناحية أخرى ، لوصلنا إلى نتيجة مؤكدة ، مؤداها أن الشعب العربى - بكل ما تعنيه هذه الكلمة من قدرات وإمكانيات وتخطيط عقلانى - لو عمل بجد فهو قادر على إنزال الهزيمة التاريخية المشروع الصهيونى الإسرائيلى . لا نقول هذا على سبيل استنهاض الهمم العربية ، ولا باعتباره خطاباً حماسياً فارغاً من المعنى ، ولكن نقوله بناء على الدراسة التاريخية المقارنة . وقد سبقنا إلى هذه الدراسة بعض المؤرخين الإسرائيليين البارزين على رأسهم «بن عامى» الذى أخرج منذ سنوات كتاباً بالغ الأهمية عن التجربة الصليبية فى العالم العربى بعنوان «التغير الاجتماعى فى بيئة معادية» . وبالرغم من أن المؤرخ الإسرائيلى الذكى لم يذكر إسرائيل بكلمة واحدة فى الكتاب ، إلا أنه فى الواقع كان درساً تاريخياً موجهاً لقادة المشروع الصهيونى وحكام اسرائيل فى نفس الوقت .

السؤال الرئيسى الذى طرحه المؤرخ الإسرائيلى هو : لماذا فشلت التجربة الصليبية؟ ولماذا هزم الصليبيون فى النهاية؟

ويجب بعد تحليل متعمق أن السريكمين في ثلاثة أسباب رئيسية : ضعف العلاقة مع الغرب عبر الزمن ، مع أنه خلال هذه العلاقة كان المجتمع الصليبي يستمد القوة البشرية ، والدعم المالى ، والتأييد العسكرى ، والسبب الثانى جمود المجتمع الصليبي فى فلسطين وتآكل قدراته وغرقه فى الجمود وعجزه عن الإبداع ، والسبب الثالث والمهم ، تجاهل المجتمع الصليبي لإمكانيات الطرف العربى ، واحتمالات اكتسابه لمصادر القوة فى المستقبل .

فى ضوء هذه الأسباب الثلاثة يشير المؤرخ الإسرائيلى إلى حقيقة الهزيمة التاريخية للمغامرة الصليبية على أرض العرب . ولا يغيب عنا أن هذا الدرس التاريخى أشبه ما يكون بمجموعة من الوصايا السياسية الموجهة لقادة الصهيونية وحكام إسرائيل فى نفس الوقت . وإذا درسنا بعمق كل جانب من جوانب هذه الثلاثية ، لأدركنا أن الحركة الصهيونية العالمية تعمل بنشاط ودأب على إبقاء العلاقات الحيوية بين إسرائيل والدول الغربية ، من خلال وسائل متعددة ، يمكن القول أنها حتى الآن ناجحة نجاحاً فائقاً ، فالقوى الصهيونية داخل العالم الغربى كله ولا استثنى أى دولة من دولة ، تمسك بسياط تهمة المعاداة للسامية لتلهب بها ظهور قادة الدول وزعماء الأحزاب السياسية ، بل والمثقفين والكتاب والرأى العام أيضاً ، ويكفى أن توجه تهمة معاداة السامية لأحد أياً كان حتى يكون معرضاً للسقوط ، وإذا أضفنا إلى ذلك نفاذ الصهيونية إلى مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، وتأثيرها الفعل على هذه المراكز فى أقطار غربية أخرى ، لأدركنا أن العلاقة الحيوية بين إسرائيل والدول الغربية مستمرة حتى الآن ، وفى ظلها تمارس إسرائيل علاقات الابتزاز لهذه الدول ، وأهمها التعويضات المهولة التى حصلت عليها من ألمانيا مقابل ماحدث لليهود فى الحقبة النازية ، باعتبارها هى الوريثة الشرعية - كما تدعى - لليهود فى العالم .

والابتزاز الإسرائيلى لاسقف له ! ويؤكد كلامنا ما نشرته وكالات الأنباء مؤخراً من أن مركزاً بحثياً يمينياً فى إسرائيل قد وضع «تسعيرة» بالأموال التى ينبغى أن تحصل عليها إسرائيل مقابل «التنازلات» التى ستقوم بها فى حالة توقيع اتفاقية مع السلطة الفلسطينية ، وقد وصلت المبالغ المطلوبة إلى أرقام فلكية فهى فى تقديراتهم لاتقل عن ثلاثين مليار دولار . وهكذا يمكن القول أن العامل الأول فى هزيمة

الصلبيين لا يتحقق فى حالة إسرائيل اليوم ، لأن الجسر مع الغرب مازال قوياً ويمتدأ ويحقق أهدافه .

يبقى العامل الثانى الذى كان فى الماضى جمود المجتمع الصليبي وعجزه عن إدراك التغييرات ، وتآكل قدرته على الإبداع السياسى . وفى يقيننا أن المجتمع الإسرائيلي يمر فى هذه الحقبة بحالة من الجمود والعقم والتخلف الفكرى لامثيل لها . ولا نغرن القنبلة الذرية التى تمتلكها إسرائيل ، ولا ترسانة الأسلحة المتقدمة التى تزرع بها مخازن السلاح الإسرائيلية ، ولا فى ارتباطاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فكل هذه يمكن أن تدخل فى موازين القوة العسكرية ، ولكنها قد لا تكون بهذه القوة فى موازين القوة الشاملة للدولة ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار المكونات الثقافية ونوعية القيم التى تصدر عنها . إسرائيل قوة عسكرية فائقة لاشك فى ذلك ، ولكنها فى موازين القيم العالمية قوة استعمارية استيطانية ، تمارس العدوان المنظم على الشعب الفلسطينى واللبنانى والسورى .

وإذا خضعت الدول الغربية لابتزازها فإن ذلك لن يستمر للأبد ، لأن الموازين تتغير فى العالم ، وأنماط التحالفات تتبدل . غير أنه أهم من ذلك كله الطرف الثالث فى المعادلة وهو الطرف العربى ، والطرف العربى يقف فى مقدمته الأجيال الفلسطينية الجديدة التى لن ترضى أبداً بسلام منقوص ، هو والاستعمار المباشر سواء بسواء ، ولن ترضى أن تعيش إلى الأبد خانعة فى ظل القهر الإسرائيلى المباشر . أما الطرف العربى بالمعنى الواسع للكلمة ، ونعنى الشعب العربى بكل إمكانياته وقدراته ، فمن قال أنه سيعجز دائماً عن امتلاك القوة العسكرية الرادة ليكون نداً حقيقياً للدولة الإسرائيلية العنصرية ؟

سيثبت التاريخ أن آفاق الألفية الثالثة مفتوحة لكل الشعوب الجادة ، التى تريد أن تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا ، وبالتالي تمتلك وسائل التقدم التى تسمح لها بحماية أمنها القومى فى عالم جديد ، لن يكون فيه مجال للضعفاء ، وإنما سيكتب فيه البقاء للقادرين على امتلاك المبادرة التاريخية .



٣ - مشكلات التحديث العربى



هل صحيح أن الأسئلة التى طرحت بصدد تحديث المجتمع العربى فى بداية عصر النهضة العربية الأولى هى نفس الأسئلة التى تطرح الآن ؟ يؤكد ذلك بعض المفكرين العرب ، ولو صح هذا لكان معناه أن التاريخ العربى قد تجمد فى لحظة ما ، وأن تجارب التحديث العربية فى المجال السياسى والاقتصادى والثقافى لم يكن لها أى أثر فى تغيير القيم والاتجاهات التقليدية ، ولا فى استحداث ضروب جديدة من السلوك الاجتماعى العصرى .

وفى تقديرنا أن أسئلة التحديث التى طرحت فى بداية عصر النهضة العربية الأولى تختلف جوهرياً عن الأسئلة المثارة اليوم ، لسبب بسيط مؤداه أن التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية فى القرن العشرين لابد له أن يترك بصماته على تجارب الشعوب المختلفة ، كما أن التاريخ العربى الحديث زاحز بالممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتى تحتاج إلى تحليل متعمق لإبراز جوانب النجاح النسبى وأسباب الفشل الحقيقية لهذه الممارسات . ومن هنا فلا بد أن تتغير طريقه طرح الأسئلة ، حتى لو دارت جميعاً حول قيم التحديث الأساسية ونعنى الحرية السياسية ، والتقدم الاقتصادى ، والنهضة الثقافية .

إشكالية بداية التحديث



ولعل أول إشكالية تواجهنا هى السؤال : متى بدأت عملية تحديث المجتمع العربى ؟ هناك رأى غالب بين المستشرقين وعديد من المفكرين العرب أن الحملة الفرنسية بقيادة نابليون لغزو مصر كانت لحظة تاريخية فاصلة فى بداية عملية تحديث المجتمع العربى . وبالرغم من أن الحملة لم تستمر سوى ثلاث سنوات ، إلا أن هذا الرأى يؤكد أن آثارها الفكرية والثقافية كانت بالغة العمق ، لأنها أبرزت

طرقاً جديدة في الإدارة ، مصحوبة بخطاب سياسى جديد تمام الجدة بالنسبة لمجتمع ملوكى متخلف ، فيه حديث عن الجمهورية والدستور وسيادة القانون ، مما أخذ يؤثر فى الوعي الاجتماعى العام ، بالإضافة إلى عرض منتجات العلم والتكنولوجيا الغربية على النخبة المصرية من خلال المعامل العلمية التى اصطحبتها معها الحملة ، والتى فتحت أبوابها لكى يطلع المصريون على التقدم العلمى الغربى ، بالإضافة إلى مطبعة الحملة ، التى أبرزت قوة الكلمة المكتوبة ، من خلال الصحف التى أصدرتها السلطة الفرنسية .

ويرى هذا الرأى أن تجربة محمد على باشا والى مصر ، كانت تطبيقاً خلاقاً للنموذج الحضارى الغربى فى مجالات الاقتصاد والإدارة والتعليم والثقافة . غير أن هناك رأياً مضاداً قاده المؤرخ الأمريكى الماركسى بيتر جران فى رسالته الشهيرة المنشورة للدكتوراه فى التاريخ وعنوانها : «الجذور الإسلامية للرأسمالية» . لقد درس هذا المؤرخ البارز مصر فى منتصف القرن الثامن عشر ، وتتبع ظهور نمط غير مسبوق من الرأسمالية التجارية ، صاحبه كما يقول تطور لافت للنظر فى البنية الفوقية الثقافية . وقد كشفت عن هذا التطور المخطوطات التى درسها فى الثقافة والإنتاج الأدبى ، والتى تعبر عن نهضة ثقافية كبرى قادها الأزهر بقيادة الشيخ حسن العطار الذى هو أستاذ رفاهه رافع الطهطاوى رائد الفكر العربى الحديث ، وهو الذى وجهه لكتابة مذكراته عن إقامته فى فرنسا ، بعد أن أرسله محمد على ليكون إماماً للبعثة العلمية المصرية التى أوفدت لدراسة عدد من العلوم والصنائع ، وهى التى أصبحت كتابه الشهير «تخليص الإبريز فى وصف باريز» وزاد بيتر جران فأكد أنه يمكن القول أنه كانت هناك فى هذه الحقبة التاريخية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بداية نهضة تحديثية وطنية ، تعبر عن تطور فى أنماط الانتاج ، صاحبه تحديث للأفكار والقيم والثقافة عموماً . غير أن هذه النهضة لم يتح لها أن تستمر ، لأن الحملة الفرنسية بغزوها مصر أجهضتها وقضت عليها . كانت الحملة الفرنسية - وفقاً لهذا النظر - بداية للتحديث وفق النموذج الغربى مما أدى إلى عملية تغريب واسعة المدى . لأن هذا التحديث حاول أن ينقل عدداً من الأفكار والمؤسسات الغربية فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة ، بغير أن يضع اعتباراً للظروف

المحلية ، وهكذا فشلت هذه المحاولات ، مما أدى بنا بعد أكثر من قرنين إلى أن نعيد تكرار نفس الأسئلة التى طرحت فى بداية النهضة العربية .

الصراع بين نماذج التحديث

والواقع أن تتبع بدايات التحديث على الطريقة الغربية ، وملاحقة مساراته المختلفة والمتعرجة ، يمكن أن تلقى بأضواء شديدة على حصاد التحديث العربى فى الوقت الراهن . ذلك أن الاستجابات قد تعددت إزاء التحدى الغربى ، والذى تمثل فى أنه أبرز نغماً للتقدم الإنسانى كان لابد من التفاعل معه ، إذا أريد للمجتمع العربى أن ينتشل نفسه من إسار التخلف . ومن هنا ثارت منذ اللحظة الأولى أسئلة أساسية : هل يصلح النموذج الغربى للتقدم لاحداثه فى المجتمع العربى ؟

لدينا ثلاث استجابات متميزة لهذا التحدى . وقد أبدع المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى فى كتابه المشهور «الإيديولوجية العربية المعاصرة» فى تحديد قسماتها الرئيسية . جاءت الاستجابة الأولى من قبل التيار الإسلامى الذى مثله الشيخ محمد عبده ، والذى أكد أنه لا تناقض بين الإسلام والعلم ، كما جاء فى كتابه المنشور بنفس العنوان ، وبالتالى يمكن تحديث الإسلام ليكون هو النموذج الحضارى الذى ينبغي اتباعه ليكون أساساً للتقدم .

أما الاستجابة الثانية للتحدى الغربى فقد جاءت من قبل تيار ليبرالى عربى صاعد أراد أن يباعد بينه وبين التراث على أساس أنه لا يصلح قاعدة للتقدم ، وأن الحل يكمن بكل بساطة فى احتذاء النموذج الغربى بالكامل ، فى السياسة بتطبيق قواعد الليبرالية ، وفى الاقتصاد بفتح الباب أمام الممارسات الرأسمالية ، وفى الفكر والثقافة بإتاحة الفرصة لحرية التفكير وحرية التعبير ، بالإضافة إلى الاعتماد على تعدد الأحزاب السياسية ، وإنشاء الصحف ، وتكوين رأى عام واع . وقد مثل هذا التيار المفكر المصرى المعروف أحمد لطفى السيد .

وجاءت الاستجابة الثالثة من تيار اشتراكى بازغ أراد احتذاء الفكر الاشتراكى ، وركز تركيزاً شديداً على التصنيع والتكنولوجيا ، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يقضى على ثقافة المجتمعات الزراعية المتخلفة ، مع نظرة سلبية تماماً إزاء التراث ، ومثل هذا التيار المفكر المصرى المعروف سلامة موسى .

ويمكن القول أن كل استجابة من هذه الاستجابة الثلاث تشير في الواقع تساؤلات كبرى مازالت تشغل العقل العربي حتى اليوم .

فهل الإسلام حقاً يصلح - بعد تحديثه - أساساً لتقدم المجتمع العربي ، أم أن من شأنه أن يحاصر التقدم وفق حدود ضيقة ، بحكم غلبة القراءة المحافظة للنصوص المقدسة في القرآن والحديث؟ وما الذى يعنيه حقاً تحديث الإسلام ، هل هو فتح باب الاجتهاد من جديد ، أم هو وضع الأسس الفكرية المفتوحة التى تسمح للمجتمع العربى بأن يتفاعل مع العالم الحديث بغير عقد ، وأن يقتبس من وسائل التقدم الغربية بغير حدود ، فى الوقت نفسه الذى يحافظ فيه على أصالته؟ وأليست هنا خشية من اعتبار الإسلام هو النموذج الحضارى للتقدم ، فى هيمنة رجال الدين على مقلات السياسية والحكم ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ؟ وهل هناك احتمال أن يؤدى ذلك إلى نوع من الانغلاق الثقافى يعزل المجتمع العربى عن التطورات العالمية ، ويكرس التخلف بالتالى بدلاً من أن يفتح الطريق إلى التقدم؟

تساؤلات كبرى أثرت منذ اللحظة الأولى كما تثار اليوم ، ربما ليست بنفس العبارات وإنما بنفس الروح ، غير أن الفارق الكبير بين أسئلة الأمس وأسئلة اليوم ، أن الوطن العربى قد شهد نظاماً سياسية تعتمد الإسلام نموذجها الحضارى ، وبالتالى يمكن تقسيم التجربة ليس على أساس الجدل النظرى ، وإنما فى ضوء الخبرة التاريخية ، ولعل نظام الجبهة الإسلامية فى السودان اليوم يصلح تماماً لدراسة حالة نموذجية لهذا الاختيار ، من زاوية إيجابياته وسلبياته .

أما النموذج الليبرالى فهو يثير بدوره تساؤلات كبرى ، لعل أهمها هو : هل حقاً يمكن اقتباس النظريات السياسية الغربية التى نعت فى المجتمع الغربى وتبلورت عبر قرون طويلة ، وأصبحت لها تقاليدها ومؤسساتها وتطبيقاتها على المجتمع العربى الذى يتسم فى تكوينه الطبقي والاجتماعى والثقافى بخصائص متميزة ، وبغير اعتبار لتفاوت درجة النضج الاجتماعى والثقافى بين المجتمع الغربى والمجتمع العربى؟

وهل نظرية الديمقراطية الغربية - إن كان ثمة نظرية واحدة - هى الاجتهاد

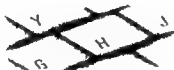
الوحيد فى مجال النظريات السياسية ، أم يمكن تطبيق مبادئ الديمقراطية على أساس تطبيق مبدأ الشورى الإسلامى ، أو حتى ابتداء نظرية ديمقراطية عربية ؟ تساؤلات أثيرت من قبل ومازالت تثار اليوم فى الندوات والمؤتمرات الثقافية العربية ، وتشغل بال النخبة والجمهور معاً .

نصل أخيراً إلى النموذج الثالث الذى دعا إلى التصنيع وتطبيق التكنولوجيا الغربية ، وتبنى الفكر الاشتراكى ، والبعد عن التراث . هنا أيضاً أثير أكثر من سؤال لعل أهمها هل التصنيع فعلاً هو الحل السحرى للقضاء على تخلف المجتمع العربى ؟ وهل يمكن اقتباس التكنولوجيا الغربية معزولة عن نسق القيم الذى تبلورت فى إطاره ؟ وهل يمكن فعلاً تجاهل التراث بالكامل بزعم أنه يعبر عن ثقافة مجتمعات قبلية أو زراعية متخلفة ؟

لقد دار الحوار والجدل بين ممثلى هذه النماذج الثلاثة طوال القرن العشرين . وها نحن فى نهاية القرن ، فى موقف يسمح لنا بالتقييم الموضوعى لهذه الاستجابات الثلاثة المتضاربة ، ليس على أساس الجدل النظرى ، مهما احتكم إلى الموضوعية فى إبداء الرأى والتقييم ، ولكن أهم من ذلك كله على أساس الممارسة التاريخية العربية .

لقد شهد الوطن العربى ممارسات ليبرالية فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب ، فما هى الخصيلة النهائية ؟ وشهد كذلك ممارسات اشتراكية وإن كانت محدودة فى مصر وسوريا والعراق واليمن فماذا كانت النتيجة ؟ وشهد كذلك ممارسات إسلامية فى نظم الحكم فما هى النتائج التى تحققت ؟

نحتاج إلى وقفة تقييم تاريخى تضع فى اعتبارها مرحلة التطور التى يمر بها المجتمع العربى من ناحية ، والتطورات الهائلة التى حدثت فى النظام العالمى من ناحية أخرى .



٤ - اختيار الحداثة السياسية



حين جابه الوطن العربى مشكلة التخلف ، وخصوصا بعد ارتفاع الوعى الثقافى نتيجة الاحتكاك بالغرب ، وسعى إلى التقدم ، كان لابد من المرور أولا من بوابة الحداثة السياسية . ونعنى بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية ، لم تعد تصلح لمواجهة تحديات العالم الحديث . ومن هنا دعت مجموعة من المفكرين لعل أبرزهم أحمد لطفى السيد ، من خرجوا من عباءة الشيخ محمد عبده المصلح الإسلامى الكبير ، إلى تبنى الليبرالية الغربية مذهباً سياسياً ، باعتبار أن هذا من شأنه أن يحدث النظام السياسى العربى ، ويكون القاطرة التى ستدفع بالمجتمع العربى إلى التقدم .

ولعل الإسهام البارز لمثلئى هذا التيار الليبرالى العربى البارز ، أنهم غيروا صيغة السؤال التقليدى الذى كان مبناه : ماهى الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل المجتمع الإسلامى ؟ ليصبح ماهى الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل أى مجتمع إنسانى ؟ ومعنى ذلك أن الحل الدينى للتحدى الغربى قد طرح جانباً لمواجهة مشكلة التخلف والتقدم مواجهة شاملة ، لا تقتصر فقط على المجتمع العربى .

وهكذا لم يجد هؤلاء المفكرون العرب الإجابة عن سؤالهم إلا فى الفكر الأوروبى الحديث الذى تصدى لموضوعات التقدم وشروط المجتمع المثالى ، وقد وقع هؤلاء المفكرون تحت تأثير تيارين بارزين فى الفكر الغربى . التيار الأول : هو التيار الوضعى الذى مثله بطرق مختلفة ، أوجست كونت ورينان وجون ستيوارت ميل ، وهيربرت سبنسر وإميل دوركايم . والوضعى ركزت تركيزاً شديداً على أهمية الاستعانة بالمنهج العلمى لحل قضايا المجتمع ، كما شلخت على ضرورة الفصل بين القيم والوقائع . بعبارة أخرى لتوجيه الفكرى الأساسى لهذا التيار ، هو أن الظواهر الاجتماعية ينبغى أن تدرس كما هى ، أو كما لو كانت أشياء مادية ، بعيداً عن قيم الباحث وأهوائه وتحيزاته .

أما التيار الثانى فهو الذى مثله جوستاف لوبون ، والذى ركز على فكرة «الشخصية القومية» والتي مبناه أن لكل شعب تركيباً عقلياً لا يقل ثباتاً عن التركيب العضوى ، وهذا التركيز العقلى لا يتغير إلا ببطء شديد ، وفى حدود ضيقة .

ولعل تحديد تأثير هذه التأثيرات فى الليبراليين العرب يسمح لنا الآن بإثارة سؤالين : الأول هل نجح هؤلاء من خلال نشر التعليم وتدعيم مناهج البحث العلمى فى الجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية فى نشر الفكر الوضعى ؟ أم أن هذه المحاولات جابقتها عقبات شديدة نتيجة جمود تقاليد المجتمع العربى ومقاومتها كل محاولات التجديد الفكرى ؟

يرد على خاطرننا مباشرة المعركة الشرسة التى أديرى ضد الدكتور طه حسين ، حين أصدر كتابه الشهير «الشعر الجاهلى» والذى حاول أن يطبق فيه المناهج الوضعية فى دراسة التراث ، والتي أدت إلى اخراجه من كلية الآداب . ومغزى هذه الحادثة البارزة أن معادل الفكر العربى التقليدى فى الثلاثينيات كانت عنيفة فى مقاومتها تطبيق المنهج الوضعى الحديث فى مجال الدراسات الأدبية والاجتماعية والإنسانية ، وخصوصاً إذا ما مست التراث فى أحد جوانبه ، أو حاولت أن تدرسه بشكل علمى . ولعل ما شهدناه من معارك فكرية عنيفة على طول الوطن العربى فى العقود الأخيرة بين أنصار الأصالة ودعاة المعاصرة ، لشاهد على أن المعركة مازالت مستمرة ، وأن النصر النهائى لم يكتب لأى من الفريقين .

أما السؤال الثانى الخاص بالاهتمام «بالشخصية القومية» وتحديد ملامحها وقسماتها ، فقد كانت له آثار إيجابية وسلبية على السواء . من آثاره الإيجابية البارزة تشكيل هوية وطنية لكل بلد عربى ، وخصوصاً بعد الخروج من إطار الهوية العثمانية الإسلامية . ومن هنا بذل أحمد لطفى السيد جهوداً بارزة لبلورة ملامح الشخصية المصرية ، وفتح الباب بذلك لاجتهادات فكرية شتى فى هذا السبيل ، مازالت تدور حولها الخلافات ، بين من يركزون على شخصية مصر الفرعونية ، أو القبطية أو العربية الإسلامية ، وأدى ذلك أيضاً إلى محاولات شتى فى بلاد عربية أخرى للحديث عن ملامح شخصيات قطرية متعددة ، كالشخصية التونسية أو اللبنانية أو العراقية على سبيل المثال . غير أن الإغراق فى الحديث عن ملامح محددة للشخصيات القطرية أدى فى بعض الأحيان إلى

تدعيم المشاعر الوطنية المتطرفة التى تنظر إلى البلد المحدد ، بغير اعتبار للرابطة العربية التى تربطه بمحيطه العربى .

من هنا نشأت ما يسميه الخطاب القومى العربى التقليدى النزعة «القطرية» والتى هى فى نظره العقبة الحقيقية أمام تحقق الوحدة العربية .

غير أن هذا الحديث عن الشخصيات القومية قد فتح الباب أيضاً لبحث ملامح الشخصية القومية العربية ذاتها . ولعل هذا الاهتمام الفكرى هو الذى كان وراء الدعوة السياسية للقومية العربية ، على أساس أن من بين هذه الملامح البارزة وحدة اللغة ، ووحدة التراث ، والتاريخ المشترك . وقد دارت بصدد ملامح الشخصية القومية العربية معارك سياسية شتى ، فهل نحن عرب أم نحن مسلمون ؟ . هذا سؤال استراتيجى كان مثاراً لخلافات متعددة . ومن ناحية أخرى أثرت تساؤلات شتى : هل المرجعية فى موضوع القومية يمكن أن تكون وضعية احتذاء بالنموذج الغربى ، أم أن الهوية يمكن أن تكون دينية على أساس الهوية الإسلامية التى هى الهوية الغالبة فى المجتمع العربى المعاصر ؟

ومن ناحية أخرى ، أصبحت الشخصية العربية - التى اختلف الباحثون العرب والمستشرقون الأجانب فى تحديد سماتها - محل اهتمام الدوائر الفكرية والسياسية الغربية . وقد حاول بعض المستشرقين أن يقدموا صورة مشوهة للشخصية العربية لخدمة الأهداف السياسية لدولهم ، كذريعة لاتخاذ مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية . كما أنه فى الوقت الراهن ، وبحكم اشتعال الصراع العربى - الإسرائيلى طوال الخمسين عاماً الماضية ، فإنه قد بذلت محاولات غربية شتى فكرية وسياسية ، لوصم الإسلام باعتباره ديناً عدوانياً ، ولو صف العرب بأنهم إرهابيون ، باعتبار أن العداء لآزاء الآخر هو إحدى ملامح الشخصية العربية .

✂ فكرة الحرية الغربية

وإذا عبرنا الآن التأثيرات الثقافية الغربية فى فكر الجيل الأول من الليبراليين العرب ، وخصوصاً فى مجال تطبيق المنهج الوضعى ، والاهتمام بالشخصية القومية ، وما أدت إليه من نتائج ومشكلات ثقافية وسياسية ، فإنه ينبغي أن نناقش صلب مشكلة الحدائث السياسية التى حاول المجتمع العربى الوصول إليها ، وهى مشكلة الحرية .

ويمكن القول إن الفكرة المحورية التي استقهاها أحمد لطفي السيد ومدرسته من الفكر الغربي هي فكرة الحرية . وقد اعتبرها ليست فقط محكاً للعمل السياسي ، ولكنها على أساس أنها ضرورة من ضرورات الحياة ، وشرط أساسي من شروط الوجود الإنساني . وقد استقى مفهومه عن الحرية من الفكر الليبرالي السائد في القرن التاسع عشر . إن الحرية عنده - مقتفياً في ذلك آثار المفكرين الأوروبيين - هي أساساً غياب القيود غير الضرورية التي تضعها الدولة على ممارسة النشاط الإنساني . فالدولة عليها فقط أن تحفظ الأمن والعدالة وتحمي المجتمع من أي هجوم محتمل . وفي هذه المجالات فقط يمكن أن تقيد من حريات الأفراد ، أما فيما عدا ذلك فليس لها أن تتدخل إطلاقاً في نشاطهم ، فالأفراد لهم أن يتمتعوا بحقوق الكتابة والكلام والنشر والاجتماع . وبما لاشك فيه أن الترويج لهذه الأفكار وعرضها على الرأي العام ، قد أضاف إلى الوعي العربي أبعاداً جديدة . فقد لفتت هذه الأفكار الأنظار إلى أهمية بناء نظام سياسي حديث ، يقوم على أساس انتخاب ممثلين ، ينتمون إلى أحزاب سياسية متعددة ، ويستطيع المواطن أن يختار اختياراً حراً من يمثل من بين مرشحي هذا الأحزاب . وكذلك أضافت هذه الأفكار إلى الرصيد الديمقراطي بتركيزها على أهمية حرية الكلام والنشر والاجتماع ، من خلال تأكيد ضرورة تقييد نشاط الدولة وقصره على الميادين الرئيسية في الأمن والدفاع .

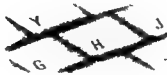
إن أهمية هذا التيار الليبرالي في إطار تطور العالم العربي الحديث ، لا تكمن فقط في انتشار أفكاره عبر الكتب والجرائد والمجلات والمؤسسات التعليمية ، ولكن لكون أنصاره نجحوا في تولي السلطة في عديد من البلاد العربية ، مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق وتونس والمغرب ، وحاولوا أن يحكموا - سواء في صورة ملكيات دستورية أو جمهوريات - مطبقين في ذلك النموذج الليبرالي الغربي .

غير أن الممارسة التاريخية أثبتت فشل هذه التجربة الليبرالية العربية الأولى في تحقيق أهدافها الكاملة . ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب ، لعل أهمها أنها تمت في وجود قوات احتلال أجنبية في عديد من هذه البلاد ، وتدخلها في السياسة مما أدى إلى إفشال التجربة في النهاية ، بالإضافة إلى فشل الأحزاب السياسية العربية في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات ، فأصبحت ممارسة الديمقراطية كأنها ممارسة شكلية ، الهدف منها حماية المصالح الطبقية للطبقات المستغلة . وقد أدى وقوع عدد من الانقلابات العسكرية ، لعل أهمها انقلاب يوليو

١٩٥٢ في مصر والذي سرعان ما تحول إلى ثورة ، إلى إسقاط النموذج الليبرالي خصوصاً في دول المشرق العربي ، في مصر وسوريا والعراق ، وظهور أنظمة عقائدية وعسكرية حاولت أن تحقق - بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل - هدف العدالة الاجتماعية ولكن على حساب الحرية السياسية . فقد سادت في هذه البلاد نزعات القهر السياسي ، وقضى على الحريات التقليدية التي يعرفها النموذج الغربي السياسي ، وهي حريات التعبير والتفكير والاجتماع والتنظيم . وساد الفكر السياسي الأحادي سواء اتخذ شكل الناصرية أو البعثية . وانتقلنا إلى حقبة تاريخية سادت فيها صور شتى من الاتجاهات الاشتراكية والشيوعية .

غير أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت خاتمة لهذه الحقبة التاريخية ، وبداية لتطورات جديدة ، وانعطافاً إلى تيار الليبرالية مرة أخرى ، وإن كان ذلك يتم في الواقع بخطى بطيئة ومتعثرة ، نتيجة لرسوخ القيم الشمولية والسلطوية التي سادت في الخمسينيات والستينيات في عدد من البلاد العربية .

ومن هنا يمكن القول : أن التجربة الليبرالية العربية الأولى على الرغم من العديد من إيجابياتها ، وأهمها على الإطلاق في تقديرنا اختبار النموذج الليبرالي الغربي على أرض الواقع ، وبروز إيجابياته وسلبياته ، قد سقط تاريخياً ، ثم قامت على أنقاضها - في الوقت الراهن - تجربة ليبرالية أخرى وليدة تستحق أن نتأمل ملامحها في ضوء تطورات النظام العالمي ، وتغيرات المجتمع العربي على السواء .



٥ - الليبرالية فى مواجهة إرث السلطوية ١



ليس هناك من شك فى أن عام ١٩٨٩ سيعتبر فى سجلات التاريخ المعاصر نقطة انقطاع حاسمة فى مسيرة المجتمع العالمى . ففيه انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككت الكتلة الاشتراكية ، وبدأت صفحة جديدة من تاريخ النظم السياسية فى أواخر القرن العشرين . وبدأت الصورة كما لو كانت تمهيداً لقدم القرن الحادى والعشرين ، بعد تصفية قلاع الشمولية السياسية فى أعنى صورها ، وهز معازل السلطوية التى سادت نظمها أحقاباً طويلة .

إن خبرة القرن العشرين تشير إلى أن صيغة الحزب الشمولى السياسى الواحد الذى يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة بصدد التغيير الاجتماعى والتنمية والتقدم الإنسانى بوجه عام ، قد سقطت إلى الأبد . وظهر واضحاً للعيان أن التعددية السياسية - أيا كانت صورتها - ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية ، قبل أن تكون شرطاً مبدئياً لآى ممارسة سياسية . كما أن السلطوية التى تختلف نسبياً عن الشمولية فى كونها لا تصدر المجتمع المدنى مصادرة شاملة ومطلقة ، بحيث لا تسمح لآى صوت اجتماعى أو سياسى أن يعلو فوق صوت الحزب الواحد ، تشترك معها فى وضع القيود أمام حرية التنظيم والاجتماع ، وكذلك فى مجال حرية التعبير والتفكير .

تحدث هذه التحولات الكبرى فى مجال النظم السياسية المعاصرة ، فى الوقت الذى ظهرت فيه العولمة ، بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية ، وسيطرت على الساحة العالمية باعتبارها العملية التاريخية التى ستغير من شكل المجتمع الإنسانى بقيمه ومؤسسته فى القرن الحادى والعشرين .

وما يلفت النظر أن العولمة فى تجلياتها السياسية تركز تركيزاً واضحاً على التعددية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان . وإذا نحينا جانباً عديداً من

المشكلات التي تثيرها هذه العولة السياسية ، وأبرزها نوعية نموذج الديمقراطية الذي ينبغي تطبيقه ، وكذلك مشكلة ازدواجية المعايير التي تمارسها الدول العظمى المهيمنة ، لقلنا أن هناك قبولاً عاماً في عالم اليوم لقيمة التعددية باعتبارها أساس أي مجتمع إنساني معاصر . ولعل أهمية التعددية بكل صورها الثقافية واللغوية والسياسية لم تعبر عنها وثيقة معاصرة قدر ما عبر عنها التقرير الذي أعدته اليونسكو وصدر باسم «التنوع البشري الخلاق» ، وفيه إبراز موفق لأهمية احترام التعددية على المستوى العالمي ، إيماناً بمبدأ النسبية الثقافية ، والذي من شأنه احترام كل الثقافات الإنسانية المعاصرة ، بغض النظر عن مدى بساطتها أو تركيبها ، على أساس أن لكل ثقافة منطقها الخاص الذي ينبغي فهمه واحترامه . ولا يعنى ذلك بالضرورة عدم السعى لترسيخ قيم ثقافية عالمية ، كما هو الحال في الوقت الراهن ، حيث تسعى هيئات دولية متعددة إلى عولة الثقافة ، بمعنى البحث عن القواسم المشتركة للمعايير الأخلاقية والثقافية .

✎ العولة والإقليمية

في ضوء ذلك كله ، يمكن التأكيد أنه ليس هناك إقليم في العالم ، أو دولة من دوله يمكن أن تتجاهل شعارات العولة السياسية في التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . فالمجتمع الدولي - بغض النظر عن سلبيات ممارساته في العقد الأخير - أصبح يضغط من خلال مؤسساته الرسمية كالأمم المتحدة ، وعن طريق ما يطلق عليه المجتمع المدني العالمي ، لكي يطبق هذه القيم السياسية في كل البلاد . ونحن نتجه في الواقع إلى وضع سيصبح فيه تطبيق هذه القيم السياسية الأساسية محكاً لشرعية أي نظام سياسي . غير أن الأهم من ذلك أن خرق هذه القيم بصورة بارزة من قبل أي نظام سياسي ، قد يؤدي إلى توقيع جزاءات على الدولة التي تمارس هذا السلوك . والواقع أن هذا التطور جزء من سمة بارزة للعولة في كل أبعادها ، والتي تتمثل في توقيع جزاءات صارمة على مخالفة القواعد العالمية التي يتفق عليها . ولعل أبرز مثال على ذلك منظمة التجارة العالمية التي نشأت نتيجة لمفاوضات الجات الأخيرة ، والتي وقع على المعاهدة الخاصة بها أكثر من مائة وخمسة وأربعين دولة . فهذه المنظمة التي قننت مبدأ حرية التجارة ، فيها لجنة قانونية مهمتها حراسة هذا المبدأ وإصدار العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تخالفه .

وهكذا يمكن القول أن لغة الجزاءات التي توقع ضد الدولة التي تحالف القواعد العالمية ، ستمتد إن عاجلاً أو آجلاً من الاقتصاد الى السياسة ، ومن السياسة إلى الثقافة . وهذا الامتداد إلى المجال الثقافي ، وإن كان بعيد المنال في الوقت الراهن قد يتحقق في أجل منظور ، إذا وضعنا في الاعتبار المحاولات الدءوبة لصياغة ميثاق أخلاقي كوني يستمد قيمه من الأديان السماوية الثلاثة والتقاليد الأخلاقية للإنسانية ، ومن الثقافة المدنية المعاصرة ، ونعني الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان .

وإذا نظرنا إلى الوطن العربي باعتباره نظاماً إقليمياً متميزاً ، يتشكل من دول عربية شتى تتفاوت بالضرورة في نوعية النظم السياسية المطبقة فيها ، وفي درجة النضج الاجتماعي ، وفي معدلات التطور الثقافي ، لأدركنا أنه - كغيره من النظم الإقليمية - واقع تحت ضغوط العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية .

وبالتالي فإن الدول الداخلة في إطاره ، عليها التزامات تفرض عليها تحديث نظمها السياسية أيا كانت ، تقليدية أو معاصرة . فقد مضى الزمن الذي كان يمكن فيه لدولة من الدول أن تتجنب التعددية أو تحارب الديمقراطية ، سواء تم ذلك باسم التقاليد ، أو الخصوصية الثقافية ، أو باسم الشمولية أو السلطوية .

ومن هنا أصبح لزماً على النظام الإقليمي العربي كوحدة سياسية كبرى تنتمي إلى العالم المعاصر ، أن يشق طريقه إلى الحداثة السياسية ، والتي لا تخرج في الوقت الراهن عن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان . ولو نظرنا نظرة شاملة وفاحصة إلى النظام الإقليمي العربي لأدركنا أن خريطته السياسية بالغة التعقيد . فهناك بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق مرت من قبل بتجربة ليبرالية اكتسحتها من بعد الانقلابات العسكرية ، حيث سادت فيها نظم شمولية أو سلطوية ، وبعضها تسعى الآن إلى العودة الليبرالية ، ومن أبرز هذه الدول مصر .

وهناك دول تسودها نظم ليبرالية مقيدة مثل تونس والمغرب ، تسعى تحت تأثير الضغوط الدولية من ناحية ، وخضوعاً لمتقاضيات التحديث السياسي من ناحية أخرى ، لتطوير هذه الليبرالية المقيدة . وهناك نظم سياسية شمولية بالكامل مثل العراق وليبيا . وهناك نظم سياسية تقليدية تسود في بعض البلاد العربية مثل السعودية وعمان ، وهناك نظم تطبق الشريعة الإسلامية بطريقتها الخاصة مثل السودان .

ولعله يظهر من هذه اللوحة مدى تعقد وتشابك صورة النظم السياسية العربية المعاصرة . ولكن بغض النظر عن تعدد الأنماط ، فإن هناك ضغوطاً عالمية تدفع إلى الحداثة السياسية ، غير أن استجابات الدول العربية تتفاوت في مدى سرعة وعمق الاستجابة لهذا المثير العالمي .

✍ العولة والمحلية

وإذا كنا قد حاولنا أن نبرز تأثير العولة السياسية بشكل عام على النظم الإقليمية الفرعية ، ومن أبرزها النظام الإقليمي العربي ، فمما لاشك فيه أن تأثيراتها ستختلف اختلافات جسيمة حسب التاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطر عربي . وبما لاشك فيه أن هذا التاريخ الاجتماعي هو الذي سيحدد مستقبل التحديث السياسي في كل بلد عربي على حدة .

ولو أخذنا مصر على سبيل المثال ، الذي يستمد نظامها السياسي الراهن شرعيته التاريخية من ثورة يوليو ١٩٥٢ لأدركنا أنه رغم عمق التغيرات التي لحقت ببنية النظام السياسي المصري ، وخصوصاً انتقاله في عهد الرئيس السادات من السلطوية إلى التعددية السياسية المقيدة ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية ، فمازال الخط السلطوي الذي ميز هذا النظام موصولاً حتى الآن ، ولعل هذا ما يفسر مقاومة إقامة تعددية سياسية كاملة في البلاد ، بالإضافة إلى عدم الترحيب بنمو المجتمع المدني المصري ، وامتداد نشاطاته ، وإمكانية تحوله ليصبح أحد الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية والتحديث .

ولو أخذنا السعودية كمثال على النظم السياسية العربية التقليدية ، لأدركنا أنه في ظل تاريخها الاجتماعي الفريد ، والذي يتمثل أساساً في عدم خضوعها للاحتلال الأجنبي ، وعدم تعرضها مباشرة للتفاعل مع أفكار الحضارة الغربية ، ونظامها السياسي الذي يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة تقليدية ، فإن مستقبل التحديث السياسي فيها سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا التاريخ .

ومن هنا يمكن فهم محاولة تحديث النظام من خلال تكوين مجلس للمشورى بالتعيين ، ليكون علامة على الاستجابة لمطالب التحديث السياسي ، وإن كان ذلك يتم بطريقة بسيطة فيها من الحذر أكثر مما فيها من الإقدام بجسارة على كسر القوالب التقليدية في اتخاذ القرار .

ولو نظرنا الى تونس على سبيل المثال لوجدنا نظاماً سياسياً يهيمن عليه الحزب الدستورى - وإن كان فى إطار ديمقراطى - بحكم تاريخ هذا الحزب الطويل ، ودوره البارز فى تحقيق الاستقلال . وقد لوحظت فى الحقبة الأخيرة محاولات لإضفاء الطابع التعددى على النظام من خلال تعديل الدستور والسماح لأكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية ، وضمان حد أدنى لتمثيل أحزاب المعارضة .

ويبقى التساؤل عن مدى جدية هذه الإصلاحات الدستورية ، وهل هى استجابة حقاً لمطالب العولة السياسية ، أم هى مجرد امتثال شكلى لها ، مع بقاء النزعة السلطوية كما هى وإن كانت تمارس بأشكال مختلفة ، ونفس الملاحظات تصدق على المغرب ، حيث دعيت المعارضة لتولى الوزارة فى تجربة سياسية عربية فريدة ، لم تتضح بعد معالمها ولا نتائجها السياسية على مستقبل النظام السياسى المغربى .

وإذا عدنا مرة أخرى بعد التأمل فى الأحوال المحلية لعدد من البلاد العربية التى تتفاوت بشكل بارز فى نظمها السياسية ، إلى النظرة الشاملة للنظام الإقليمى العربى ، فلن نكون مغالين لو أكدنا فى النهاية أن الليبرالية العربية البازغة تحارب حرباً بالغة الشراسة ضد إرث السلطوية الراسخ فى البنية السياسية العربية ، لدرجة تجعلنا نتساءل : هل حقاً سيشهد الجيل العربى من المخضرمين العرب فجر الحرية السياسية تشرق على وطننا العربى بعد ليل السلطوية الطويل ؟



٦ - العرب فى مواجهة أسئلة

القرن الحادى والعشرين !



فى الوقت الذى يعيش فيه المجتمع العربى معارك الماضى بكل أنقالها وسلبياتها ، بين إيديولوجيات سياسية متهاوية ، أثبتت للممارسة فشلها فى التصدى لتحديات التحديث السياسى والاقتصادى والثقافى ، فإن المجتمع العالمى - عثلاً فى الجامعات ومراكز الأبحاث الطليعية - يصوب نظره تجاه المستقبل . ولذلك ليس غريباً أن يحدث إحياء ملحوظ لدراسات وبحوث علم المستقبل ، واضعاً فى الاعتبار انتقال الإنسانية إلى القرن الحادى والعشرين ، بكل ما يحفل به من مشكلات وتحديات . فى الألفية الثالثة ستعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية التى بدأت طلائعها فى العقود الأخيرة من القرن العشرين ، وستتطور الثورة الاتصالية التى غطت أفاق العالم إلى مجالات لم تخطر من قبل على ذهن بشر . بل إن الإنجازات الخارقة التى حققتها شبكة الانترنت فى مجال التراكم المعرفى والتواصل الإنسانى وحوار الحضارات ، ستكون تطوراً بسيطاً إذا ما قيس بالإنجازات الخارقة التى ستحدثها ثورة الاتصالات فى المستقبل .

فى ضوء ذلك كله تشكلت منذ عقد أو أكثر هيئات بحثية لاستشراف مستقبل المجتمع العالمى فى القرن الحادى والعشرين ، بناء على مناهج علمية وأدوات بحثية دقيقة تتسم بالتكامل والشمول ، وبعيداً عن الأحكام القاطعة أو المزاعم التى تدعى قراءة المستقبل كما سيكون . إن محاولات الاستشراف التى تقوم بها مراكز أبحاث علمية تركز أساساً على المشكلات والتحديات التى ستجابه العالم فى العقود القليلة القادمة ، وتضع مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لتطور الأحداث وفقاً لشروط محددة لكل سيناريو .

ومن أبرز هذه الهيئات العلمية جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو التابعة لهيئة الأمم

المتحدة . فهذه الجامعة تحتضن منذ سنوات مشروعاً علمياً مستقبلياً أطلق عليه «المشروع الألفى» والهيئة العلمية المشرفة على هذا المشروع تصدر منذ ثلاث سنوات تقريراً سنوياً عن «حالة مستقبل العالم» وقد صدر منذ فترة قصيرة التقرير الخاص بعام ١٩٩٩ .

وقد أجمل هذا التقرير المستقبلي البالغ الأهمية التحديات والمشكلات التي ستواجه الإنسانية في العقود القادمة في خمسة عشر تحدياً كما يلي :

- ١ - كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب ؟
- ٢ - كيف يمكن تجنب الصراعات حول المياه ، وكيف يمكن توفيرها لكل الناس ؟
- ٣ - كيف يمكن إقامة التوازن بين السكان والموارد ؟
- ٤ - كيف يمكن أن تبزغ ديمقراطية أصيلة من قلب النظم السلطوية ؟
- ٥ - كيف يمكن إدخال استشراف المستقبل بعيد المدى في صلب عملية صنع القرار ؟
- ٦ - كيف يمكن تسخير العولة وتداخل أدوات الاتصال والمعلومات لخير كل الناس ؟
- ٧ - كيف يمكن للأسواق التي ينبغي أن تدار بشكل أخلاقي ، أن تزيد من معدلات التنمية الاقتصادية ، وتقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ؟
- ٨ - ما الذى يمكن عمله لتقليل التهديد القادم من إعادة ظهور الأمراض التي اختفت ؟
- ٩ - كيف يمكن زيادة قدرة إصدار القرارات الصحيحة ، في الوقت الذى تتغير فيه معالم المؤسسات وطبيعة العمل ؟
- ١٠ - كيف يمكن للقيم المشتركة ولاستراتيجيات الأمن الجديدة أن تقلل من الصراعات العرقية ومن الإرهاب ؟
- ١١ - كيف يمكن للاستقلالية المتزايدة للنساء أن تحسن من الوضع الإنسانى ؟
- ١٢ - كيف يمكن وقف نمو الجريمة المنظمة حتى لا تتحول إلى مشروعات كونية قوية ومسيطر عليها ؟

١٣ - كيف يمكن إشباع الطلب على الطاقة بطريقة آمنة ؟

١٤ - ماهى الأساليب الفعالة لتسريع الاكتشافات العلمية الحاسمة والتطبيقات التكنولوجية لتحسين الوضع الإنسانى ؟

١٥ - كيف يمكن للاعتبارات الأخلاقية أن تتضمن بصورة آلية فى القرارات الكونية ؟

✂ العرب والمستقبل

تعمدت أن أعرض عرضاً كاملاً لقائمة المشكلات والتحديات التى ستواجه الإنسانية فى العقود القادمة ، كما عرضتها هيئة «المشروع الألفى» حتى يلم القارئ بفكرة دقيقة عن الأفاق الواسعة للبحوث المستقبلية المعاصرة ، التى لا تقنع بالتركيز على المشكلات الاقتصادية ، ولكنها تتجاوز ذلك للاهتمام بأبعاد الحرية الإنسانية واعتبارات الكفاءة ، وترشيد عملية صنع القرار ، فى ضوء استشراف المستقبل .

ولعل هذا الاعتبار الأخير هو الذى نريد أن نقف عنده بالتحليل ، ذلك أنه وفقاً لمؤشرات ثقافية كمية وكيفية ، يمكن التأكيد أن المجتمع العربى قد شهد فى العقود الثلاثة الأخيرة ردة بالغة الخطورة ، عن الرؤى التى سادت فى الخمسينيات .

لقد شهد عقد الخمسينيات استقلال كل البلاد العربية التى كانت محتلة أو مستعمرة ، ونشأت قيادات سياسية جديدة ، حاولت أن تصوغ سياسات متكاملة للتحديث الاقتصادى بنظرة مستقبلية ، وأنجزت فى هذا المجال مشروعات شتى تنفادت بين النجاح والفشل حسب القطاع الذى نتحدث عنه ، وهل هو مجال الإصلاح الزراعى ، أم استصلاح الأراضى ، أو التصنيع ، أو الدخول فى مجال التكنولوجيا المتقدمة . كما بذلت مجهودات شتى فى مجال التعليم يشهد عليها التوسع فى التعليم الأساسى وفى إنشاء الجامعات . كانت الآمال فى هذا الوقت مشتتة بالرغبة فى التقدم ، بالرغم من القصور فى مجال الحريات السياسية ، وقد انتقلت هذه الآمال إلى النخب السياسية العربية التقليدية ، فشهدنا طفرة عملاقة فى تحديث مجتمعات بلاد الخليج العربى ، من زوايا متعددة .

غير أنه - نتيجة تفاعلات معقدة دولية وسياسية وثقافية واجتماعية - تراجعت

النزعة المستقبلية الى الوراء ، وشهدنا صعود تيارات سلفية محافظة ورجعية ، تريد أن تلغى المستقبل لحساب الماضي عبارة أخرى تريد هذه التيارات أن يصبح الماضي هو المرجعية الحاكمة فى صنع قرارات الحاضر والمستقبل . وهذا الماضي ليس غير تراثنا الحافل بالإيجابيات والسلبيات معا . غير أن قراءة هذه التيارات للتراث قراءة مشوهة فى الواقع ، لأنها لا تركز إلا على أكثر الممارسات رجعية ومحافظة وتطرفاً . وتشهد على ذلك الدعوات لاعتقال حرية المرأة فى المجتمع ، بعد أن حققت المرأة العربية - حتى فى أشد المجتمعات العربية تقليدية - إنجازات مرموقة فى العلم وفى ممارسة مختلف المهن وشغل كل الوظائف . ومن ناحية أخرى حاولت هذه التيارات - باسم تطبيق الشريعة الإسلامية - تجميد حركة التطور الديموقراطى فى المجتمع العربى ، وذلك بالهجوم على الديموقراطية باعتبارها بضاعة غربية مستوردة ، ومحاولة الدعوة لبدأ الشورى وكأنه يمكن أن يحل محل كل المؤسسات الديموقراطية المعاصرة المعترف بها فى كل أنحاء العالم ، بالإضافة إلى محاولات الخلط بين الدين والدولة ، وتحكم الفتوى الدينية لتحل محل التشريعات التى تصدرها برلمانات منتخبة .

وما يلفت النظر فى كتابات ممثلى هذه التيارات الدينية السياسية الرجعية ، أنهم يمارسون فى الحقبة الأخيرة هجوماً ساحقاً ضد ما يطلقون عليه «التغريب» ، ويعنون بذلك أهم الأفكار والنظريات والمؤسسات التى تطبقها كل المجتمعات العصرية المتقدمة .

فالديموقراطية تغريب ، والمجالس النيابية تغريب ، وإنشاء الأحزاب السياسية تغريب ، لأن الأحزاب فى عرفهم هى أحزاب الشيطان ، وعمل المرأة تغريب ، وحرية التفكير والتعبير تغريب ، لأنه فى عرف بعض المتحذلقين منهم اليساريون سابقاً ، لابد من وضع حدود على هذه الحريات .

وهكذا شهدنا فى الأسابيع الأخيرة محاولات من قبل ممثلى هذه التيارات فى سعيهم لتقويم حصاد القرن العشرين ، للزعم بأن هذا القرن فى الواقع كان قرن «تغريب الأمة» هكذا بكل بساطة! وكأن كل الإنجازات التى حققها المجتمع العربى فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة لا قيمة لها إطلاقاً ، لأن أفكارها استمدت من الثقافة الغربية !

والحقيقة أن هذا الاتجاه لإدانة الغرب وثقافته على الإطلاق تحتاج إلى وقفة نقدية حاسمة ، فالغرب ليس كتلة صماء واحدة . بل هو مجتمع وثقافة يزخر بتيارات فكرية بالغة التنوع ، تتراوح بين منتهى التقدمية ومنتهى الرجعية! هناك تيارات إنسانية غربية بالغة التقدم تنتصر لقضية حرية الشعوب ، والسلام العالمى ، وقضايا العالم الثالث . فى نفس الوقت هناك - خصوصاً فى الفترة الأخيرة - تيارات عنصرية جديدة خصوصاً فى أوروبا الغربية ، ضد العمال الأجانب عموماً ، وضد العمال العرب والمسلمين خصوصاً . ومن هنا لا يجوز إطلاقاً رفض الأفكار والمؤسسات التى يصلح تطبيقها لدفع التقدم فى بلادنا لمجرد كونها غربية !

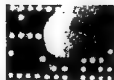
والأهم من ذلك كله ، أن هؤلاء الذين يرفضون الغرب جملة وتفصيلاً ، ليس لديهم بدائل اقتصادية وسياسية وثقافية صالحة للتطبيق . كل بضاعتهم أكار هزيلة لاتصلح على وجه الإطلاق للتطبيق فى العالم المعاصر ، الذى تسوده ظاهرة العولة بكل ما تتضمنه من تسريع الزمن وإلغاء المسافات ، وهى اعتبارات لاتصلح معها محاولات التنطع التى يصير عليها مجموعة من الكتاب ذوى الرؤى الرجعية ، والذين يريدون للماضى أن يتحكم فى رقاب الحاضر والمستقبل .

وقد أغفل هؤلاء حقيقة تاريخية ثابتة مؤداها أنه حين احتك المجتمع العربى بالغرب فى بداية عصر النهضة العربية الأولى ، كان هذا المجتمع راسخاً فى التخلف سياسياً بحكم سيادة الاستبداد ، واقتصادياً بحكم تخلف أدوات الانتاج ، وثقافياً بفضل سيطرة الرؤى الثقافية المغلقة .

وهكذا لم يكن أمام المحدثين العرب سوى أن يأخذوا وينهلوا من نبع الثقافة الغربية . وماذا فى ذلك ؟ ألسنا نحن المسلمين أحد صناعها ، بفضل ما أخذته من علوم وثقافة الحضارة الإسلامية فى عصر ازدهارها ؟



٧ - تحديات التنمية العربية



فى مقدمة التحديات التى ستواجه العالم فى القرن الحادى والعشرين ، كما حددها تقرير «حالة مستقبل العالم» الذى أصدرته هيئة المشروع الألفى بجامعة الأمم المتحدة بطوكيو عام ١٩٩٩ ، كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب؟ وعلى الرغم من بساطة السؤال فإن الإجابة عليه تشير عديداً من الاشكالات المحلية والإقليمية والدولية . فنحن أولاً بإزاء سؤال يتعلق بكيفية إدارة النخب السياسية لاقتصاداتها الوطنية . وهذه الإدارة - كما ثبت من الخبرة التاريخية - تأثرت فى عديد من الأحوال بالصراع الإيديولوجى والسياسى والاقتصادى العنيف الذى دار بين أنصار الرأسمالية ودعاة الاشتراكية ، وهو الصراع الذى كان إحدى السمات المميزة للقرن العشرين . إن الرأسمالية - كما هو معروف - أقدم تاريخياً فى نشأتها من النظم الاشتراكية . وقد قامت الرأسمالية - كإيديولوجية سياسية وتنظيم اقتصادى - على أساس أنها الحل الأمثل لمشكلات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، وذلك فى ضوء شعاراتها المشهورة عن حرية السوق ، وعدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى الحد الأدنى . وقد تعرضت الرأسمالية منذ وقت مبكر حقاً إلى هجمات نقدية من قبل المفكرين والاقتصاديين الذين رصدوا المظالم الاجتماعية الرهيبة التى نجمت عن تطبيقها ، خصوصاً فى عهودها الأولى .

وربما كان المفكر البارز الذى وجه أعنف سهام النقد للاقتصاد الرأسمالى هو كارل ماركس ، والذى استطاع بتحليلاته العميقة أن يكشف عن القوانين والآليات الرئيسية التى يعمل النظام الرأسمالى فى ضوءها . وكانت اكتشافاته عن فائض القيمة ، ونوع الاستغلال الذى تمارسه طبقة المنظمين الرأسماليين وأصحاب المصانع على الطبقات العمالية ، أساساً للنقد الاجتماعى العنيف الذى مارسه المفكرون الاشتراكيون ضد الرأسمالية ، ودعوتهم إلى تجاوزها من خلال نظام اشتراكى ينهض

على أسس فلسفية مختلفة تنفى النظرية الداروينية الاجتماعية ، والتي بررت للرأسمالية أن يسحق الأقوياء الضعفاء فى السوق ، تحت شعار «البقاء للأصلح» وتبشر بقيم الحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية ، من خلال تطبيق تنظيم اقتصادى جديد يقوم أساساً على التخطيط المركزى لكفالة إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة ، فى ضوء مبدأ الكفاية والعدل .

وبالرغم من أن الرأسمالية كنظام تعرضت لهجوم الاشتراكيين عليها ، فإنها استطاعت فى الواقع أن تجدد نفسها لى تستوعب النقد الماركسى العنيف ، من خلال سن تشريعات اجتماعية متعددة للرعاية الاجتماعية ، لتجاوز الاستقطاب الطبقي الحاد بين الرأسماليين والعمال ، تطورت من بعد - وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية - لتشكيل نموذج «دولة الرعاية» Welfare State التى تضمن للعمال والمنتجين حداً معقولاً من الدخل ، وفى الوقت نفسه توفر الرعاية الصحية والاجتماعية والتأمينية لهم .

دار الزمن دورة كاملة ، وثبت من خلال الخبرة - حتى قبل سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية- فشل نظام التخطيط المركزى الجامد الذى كان الاقتصاد من خلاله يدار عن طريق الأوامر ، وأهم من ذلك كله فشل محاولات معاندة الطبيعة الإنسانية بالقضاء على الحافز الفردى ، وتفضيل الحافز الجماعى . وقد أدى جمود تطبيق المبادئ الاشتراكية ، فى مجال الاقتصاد إلى التخلف التكنولوجى للدول الاشتراكية وعجزها الشديد عن منافسة الدول الرأسمالية ، وخصوصاً فى مجال اتخاذ المبادرة التكنولوجية وتحديث المجتمعات .

✠ التنمية العربية

وقد تأثرت الدول العربية بهذا الصراع العالمى بين الرأسمالية والاشتراكية وخصوصاً بعد أن حصلت كلها على الاستقلال فى بداية الخمسينيات . وقد وضع هذا التأثير فى ميل بعض النخب السياسية العربية إلى تطبيق النموذج الرأسمالى ، فى حين اتجهت نخب سياسية أخرى وخصوصاً فى الأنظمة التى كان يطلق عليها أنظمة ثورية لتطبيق النموذج الاشتراكى .

ولاشك فى أن الفشل الذى لاقاه النموذج الاشتراكى فى التطبيق قد أثر تأثيراً بالغاً فى تغيير الاتجاهات التنموية فى عديد من البلاد العربية التى سبق لها أن

تبنت النموذج الاشتراكي . ولعل حالة مصر تعد حالة نموذجية في هذا الصدد ، بعد تحولها - في عهد الرئيس أنور السادات - من الاشتراكية إلى الرأسمالية ، بعد محاولة منظمة لتفكيك البنية الاقتصادية الاشتراكية ، والتي كانت تتمثل أساساً في التخطيط المركزي والقطاع العام ، وفتح الطريق واسعاً عريضاً أمام حرية السوق والقطاع الخاص ، بعد تغيير الاتجاهات التنموية وتبنى الرأسمالية مذهباً ، وتصفية القطاع العام من خلال الخصخصة وباقي إجراءات التحرير الاقتصادي .

غير أن التحدي الذي تواجهه الآن التنمية العربية يتجاوز مشكلة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية . ذلك أننا بعد سقوط التجربة الاشتراكية الاقتصادية ، والتي يكشف عنها ليس فقط مجرد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ، ولكن تحول الصين هذا المارد العملاق إلى الرأسمالية - وإن كان بخطوات محسوبة ودقيقة - أصبحنا وخصوصاً في ظل العولمة في إطار سياق دولي يركز على التنمية الاقتصادية ويعتمد مبادئ حرية السوق وتشجيع الحافز الفردي ، وإعطاء القطاع الخاص الجزء الأكبر من مسؤولية التنمية المستدامة .

غير أن هذا التطور الذي هناك شبه إجماع بين النخب السياسية في مختلف بلاد العالم حول إيجابياته وضرورته القصوى لدفع التنمية ، فإن العولمة بذاتها كظاهرة وعملية تاريخية متعددة الجوانب تثير للدول النامية مشكلات لاحدود لها .

وإذا نظرنا على وجه الخصوص إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية وموافقة غالبية دول العالم عليها ، وهي المنظمة التي قامت كنتاج لمفاوضات الجات المتعددة ، لتقنين مبدأ حرية السوق وتحرير التجارة الدولية وحراستها من أي عدوان ، تمثله أي إجراءات حمائية ، بل والعقوبات الصارم على مخالفتها ، لأدركنا أي صعوبات تمثلها معاهدة هذه المنظمة بكل نصوصها المعقدة بالنسبة لدول الجنوب .

فالمنظمة في الواقع تفتح باب المنافسة العالمية واسعاً عريضاً ، ولكن هل صحيح أن الندية في التنافس موجودة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ؟

هناك شكوك متعددة حول هذا الموضوع ، بما قد يؤدي إلى نشوء حقبة جديدة من هيمنة الدول العظمى المتقدمة على دول الجنوب ، وبالتالي ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة ، تتمثل في زيادة دوائر الفقر في هذه الدول ، وعجزها عن المنافسة

العالمية ، وتحولها بالتالى إلى أطراف سلبية فى العملية الاقتصادية العالمية التى تجرى الآن على قدم وساق بعد فتح الحدود وإزالة الحواجز ، وتشكيل السوق العالمية الواحدة .

وتبدو الصعوبات على وجه الخصوص بالنسبة للبلاد العربية ، التى يمكن إذا أردنا تقويم وضعها التنامى بناء على المؤشرات الكمية والكيفية المعتمدة ، أن نصل إلى نتيجة مهمة مؤداها أنها تواجه - فى مجال المنافسة العالمية - مخاطر لا حدود لها .

وهذه المخاطر لا بد من مواجهتها بتطبيق مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية تصوغها النخبة السياسية العربية ، سواء على المستوى القطرى ، أو على المستوى القومى .

ونستطيع بصدد عملية تقويم الوضع الاقتصادى فى البلاد العربية أن نعتمد على دراسة حديثة نشرها الأستاذ أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادى فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة فى سلسلة «كراسات استراتيجية» (رقم ٨٤ سنة ١٩٩٩) وعنوانها «الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر» .

وهذه الدراسة القيمة تستعرض بشكل بانورامى دقيق نشأة وتطور الاقتصادات العربية ، وتصل فى النهاية إلى تحديد دقيق للتحديات التى تواجهها فى القرن الجديد ، وتجملها فى خمس تحديات كما يلى :

١ - التحدى الرئيسى هو تخلف وجمود هياكل الانتاج والصادرات . والباحث يقرر أن «هذا الضعف للقدرة التنافسية لا يؤهل الاقتصادات العربية للمنافسة بجدية وفعالية فى الأسواق الدولية الأخرى ، أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية فى ظل تحرر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية» .

٢ - ويضيف الباحث أن الاقتصادات العربية تواجه «تحدياً هائلاً ممثلاً فى التغيرات العاصفة فى البنية الاقتصادية الدولية . وهذه التغيرات تتمثل فى الموجة العالمية لتحرر العلاقات الاقتصادية والدولية والتى أصبحت مؤثرة بفعالية فى كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن اتفاقات وتنظيمات دولية كآثر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية» .

٣ - تدهور الوزن النسبي لنتائج وصادرات الدول العربية بالنسبة للنتائج والصادرات العالمية . وهناك تدهور مناظر بالمقارنة مع القوى الاقليمية الصديقة أو المعادية ، وبالتحديد إيران وتركيا وإسرائيل .

٤ - هناك مشكلة كبيرة تواجه الشركات والكيانات الاقتصادية والعربية فى المنافسة فى الأسواق الدولية أو حتى أسواقها لدى تطبيق الدول العربية لالتزاماتها فى مجال تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية .

٥ - وأخيراً تواجه الاقتصادات العربية تحدياً هو نقص موارد المياه التى تضع قيداً على النمو الزراعى والصناعى ، وتضع قيداً على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى من الغذاء الذى يعتبر قضية أمن قومى .

وواقع أن الأستاذ النجار لم يقنع بسرد هذه التحديات ، ولكنه اجتهد وقدم مجموعة من الحلول المقترحة ، والتى تركز على زيادة فعالية السياسات الاقتصادية وتغيير مساراتها ، مع محاولة جادة للتنسيق الاقتصادى العربى .

وفى تقديرنا أن لب المشكلات التى تعانيها التنمية العربية فى الوقت الراهن يتمثل فى ضعف المشاركة الديمقراطية ، والتى أدت الى أن تنفرد النخب السياسية العربية بإصدار القرارات الاستراتيجية الاقتصادية المهمة ، التى تؤثر فى مصائر الشعوب ، والتى ثبت أن بعضها يتخذ إما بصورة عشوائية ، أو لتحقيق مصالح طبقية بالغة الضيق لأعضاء النخب السياسية ، والطبقات التى يعبرون عن مصالحها .

وإذا أضفنا إلى ذلك الفساد المستشرى ، ونهب المال العام بغير عقاب أو ردع ، وعدم وضع الجماهير العريضة فى الاعتبار فى إطار عملية تخطيط السياسات الاقتصادية ، لأدركنا أننا أمام تحديات ليست اقتصادية فحسب ، ولكن ثقافية وسياسية فى المقام الأول .



٨ - ثقافة تحت الحصار!



من يقرأ مقالنا عن تحديات التنمية العربية ، وتركيزنا على البعد الاقتصادي قد يظن أننا من أنصار تغليب العوامل الاقتصادية في مجال تفسير حركة التاريخ ، وتحليل بنية المجتمعات ، وتقييم تجارب التنمية . وليس هذا صحيحاً في الواقع ، لأننا نتبنى مفهوماً للتنمية الشاملة ، يرى أن هناك امتزاجاً عضوياً بين الأنساق الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بل إن تقدم المجتمعات لا يمكن أن يتم إلا من خلال تبني رؤية بصرية للعالم ، تنطلق من التوازن الدقيق بين هذه الأنساق جميعاً .

وفي ضوء ذلك تتساءل : هل يمكن للمجتمع العربي المعاصر - مهما بلغت إنجازاته الاقتصادية - أن يتقدم في ظل سيادة الاستبداد؟ من يقرأ مقالنا السابق عن تحديات التنمية وهل يمكن إطلاق المبادرات الخلاقة للأفراد والجماعات والتنظيمات السياسية والمؤسسات الاجتماعية ، والسلطة الدينية تمسك بسيف التحريم تشهره في وجه كل مجدد ، وتهدد به من يحاولون تحرير المجتمع من رقة التفسير الجامد للنصوص الدينية ، وهل - ونحن في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية - حيث تنتقل البلاد المتقدمة من نموذج مجتمع المعلومات إلى نموذج مجتمع المعرفة بالمعنى الشامل للكلمة ، يمكن للمجتمع العربي الذي يرسف نصف عدد سكانه تقريباً في جهالة الأمية ، والذي تسوده غيبوبة الفكر الخرافي أن ينهض بين العالمين ؟

ولنتفق منذ البداية على أن ملمحاً أساسياً من ملامح الثقافة العربية المعاصرة ، أنها ثقافة تقدم على أساس استبداد الحكام وخضوع المحكومين!

وظاهرة الاستبداد في المجتمع العربي قديمة ولها جذور في التاريخ البعيد . ولعل المجتمع الإسلامي في مرحلة الأولى والذي اختلطت فيه السلطة الدينية بالسلطة

الزمنية ، هو الذى أسس لثقافة الاستبداد وأفسح لها لكى تهيمن على مجمل الفضاء الاجتماعى ، وأصبحت من ثم عموداً رئيسياً من أعمدة الثقافة السياسية للمجتمع .

والاستبداد السياسى العربى المعاصر استبداد مراوغ ! فليس بالضرورة أن يرتدى ثياب الاستبداد الفج القديم ، حيث كان يستطيع الحاكم أن يأمر بقطع رقاب خصومه بغير جرم ثابت ، وبدون محاكمة عادلة ، ولكنه اليوم يلبس أفتحة شتى ، منها شرعية الثورة المزعومة التى تسمح للنظام الثورى أن يحطم قاعدة سيادة القانون ، ومنها شرعية التقاليد التى تبيح للجماعة الحاكمة استناداً إلى شرعية تاريخية تقوم على الاستمرار والوراثة أن تتحكم فى مقاليد الاقتصاد والاجتماع والسياسة وفقاً لإرادتها المنفردة ، ومنها شرعية التعددية السياسية المحكومة بإرادة الحاكم الذى يدير العملية السياسية وكأنها مسرحية عبثية مستمرة يقوم هو بإخراجها بنفسه ، باعتباره الزعيم الملهم ، حيث يختفى الأبطال ، ويكون كل الممثلين السياسيين ليسوا سوى كومبارس ، يؤدون الأدوار التى يرسم خطوطها الزعيم ، بل وينطقون بالحوار الذى يضعه على ألسنتهم !

ولو تأملنا فى أنظمة الشرعية السياسية السائدة فى الوطن العربى اليوم ، لوجدناها لاتخرج عن هذه الأنماط الثلاثة : التقاليد والثورة والتعددية السياسية المحكومة . وكل نمط من هذه الأنماط يثير مشكلات متعددة نظرية وتطبيقية ، كما ظهر من خلال الممارسة طوال القرن العربى الماضى .

والشرعية السياسية التى تقوم على التقاليد لها فى علم الاجتماع السياسى مبرر وسند ، ذلك أن الباحثين فى هذا العلم يقررون أن الحكم الذى تمارسه عائلة مالكة ما ، استمر اعضاؤها فى حكم البلاد ، أحياناً لمئات السنوات ، يكتسب عبر الزمن شرعية تاريخية ، لأنه يكشف - وإن كان بشكل ضمنى - عن رضا المحكومين بهذا الحكم ، حتى لو كانت فى مرحلة أو أخرى برزت ظواهر احتجاج أو معارضة مارسها جماعة من الجماعات ، أو قادها أفراد من هنا وهناك . غير أن ذلك لايعنى أن هذا النمط من أنماط الشرعية السياسية العربية قد جمد على حالة عبر السنين ، بل إنه - تحت ضغط ضرورة التطور للتكيف مع تغير مفهوم السياسة فى العالم - قد حاول أصحابه أن يطوروه ، ويكسبوه - ما أمكنهم ذلك - سمات عصرية . ولو تأملنا هذه المحاولات بطريقة نقدية ، لقلنا إنها فى الواقع محاولات متقطعة الأنفاس ، ومحدودة للغاية من

زاوية الأفق الديمقراطي المعاصر . وبعض هذه المحاولات لم تخرج عن محاولة تطبيق نظام صوري للشورى ، يقوم على أساس تعيين بعض أعضاء المجتمع من الموالين للحكم فى مجلس يعرض عليه ماتختاره العائلة المالكة من أمور . وفى بعض المحاولات التى اعتبرت فى حد ذاتها جسورة ، تقرر أن تكون عضوية مجلس الشورى فى جزء منها تقوم على الانتخاب وليس على التعيين ! وبإلها من مغامرة كبرى تقوم بها هذه النظم فى مجال توسيع دائرة للمشاركة السياسية !

وهناك دول ممن تنتمى إلى نموذج التقاليد ، صاغت نظاماً سياسياً يقوم على التعددية السياسية الحكومة ، وعلى وجود برلمان ، يتم التحكم فيه بصورة صريحة أو خفية حتى لا يتجاسر على القيام بوظائفه فى التشريع والرقابة التى يقوم بها أى برلمان معاصر فى أى نظام ديمقراطى . وعادة إذا ما اشتد عود الممارسة السياسية الديمقراطية ، تحدث مواجهات قد تتسم بالحدة فى بعض الأحيان بين البرلمان والحركة الديمقراطية والعائلة المالكة ، أدت فى حالات متعددة إلى حل البرلمان ، وإعادة تشكيله ، حتى يتحلى أعضاؤه بالخنوع المطلوب ، ويرضخوا للتوجيهات العليا فى البلاد .

أما عن شرعية الثورة فى الوطن العربى فحدث عنها ولا حرج ! ذلك أن أغلب النظم السياسية العربية التى أقيمت على أساس شرعية الثورة لم تكن فى حقيقة أمرها سوى نظم انقلابية صريحة ، قامت بها مجموعة من المغامرين السياسيين سواء ارتدوا الثياب العسكرية أو المدنية ، باسم إيديولوجية معلنه ، أو بدعوى إصلاح الأوضاع والقيام بالتنمية الشاملة للبلاد . وثبتت الخبرة التاريخية العربية أن هذه النظم الثورية المزعومة ، التى سحقت مبدأ سيادة القانون ، وقضت على الحريات السياسية ، ومارست التصفية الجسدية الهمجية ضد خصومها السياسيين ، أدت فى الواقع إلى تخلف مجتمعاتها ، وتجميد تطورها السياسى ، والقضاء المطلق على حيوياتها الاجتماعية . ولنا فى حاجة إلى الإشارة إلى هذه النظم العربية ، فهى معروفة ، وما زال حكامها حتى اليوم ، يمارسون الحكم المطلق بكل ما فى ممارسات الاستبداد السياسى من وحشية ، ومن الانفراد باتخاذ القرار فى حالات السلم والحرب على السواء ، ومن بين هذه النظم ما جر بلادها إلى حروب مفتعلة أدت إلى خراب الديار وفناء البشر ، فى الوقت الذى مازالت فيه الأغاني تتصاعد من أبواب هذه النظم بالانتصارات الوهمية ، فى ضوء عبقرية الزعم الملهم !

ونأتى أخيراً للشرعية السياسية العربية التى تقوم على أساس التعددية السياسية المقيدة والحكومة . وهذه النظم لها غايج مختلفة حقاً ، فبعضها فيه تقليد قديم للتعددية السياسية ، وإن كان يهيمن على المسرح السياسى حزب حاكم قوى ، ولعل تونس تعد مثالاً بارزاً على ذلك ، وبعضها عاد مرة أخرى إلى التعددية السياسية بعد تجميدها فى مرحلة ثورية ، ولعل مصر تصلح نموذجاً لذلك ، ونوع ثالث يعكس الإبداع السياسى العربى فى مجال تجميل النظام الاستبدادى ، ويتمثل فى دعوة المعارضة لكى تتولى الحكم بنفسها ، فى ظل شعار جديد هو التوالى السياسى ، ولعل للمغرب هى النموذج الأمثل .

وكل حالة من هذه الحالات تحتاج إلى مناقشات مستفيضة لمعرفة هل هذا النظام ، ونعنى التعددية السياسية المقيدة والحكومة يحقق فعلاً قيم الديمقراطية والتعددية ، أم أنه مجرد تنويع على لحن الاستبداد العربى الأصيل والراسخ ؟

الحالة التونسية تحتاج إلى تأمل ، ذلك أن قادة النظام السياسى أحسوا بالحاجة إلى التكيف مع شعارات العولمة السياسية المرفوعة فى الوقت الراهن ، وهى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، ومن هنا عمدوا إلى تجميل النظام السياسى الذى يقوم أساساً على الهيمنة المطلقة للحزب الدستورى الحاكم ، وهذه الهيمنة فى الواقع لم تات من فراغ ، وإنما لها أصول تاريخية تتمثل أساساً فى الدور الإيجابى الذى لعبه هذا الحزب فى الحصول على الاستقلال فى البلاد ، وفى البدء بمسيرة التنمية ، وبغض النظر عن نجاحاتها أو اخفاقاتها عبر الزمن .

واقترنت محاولات التجميل السياسى على أمرين : الأول إدخال تعديلات دستورية وانتخابية تضمن تمثيل أحزاب المعارضة بنسب معينة ، والثانى يتعلق بالسماح ، بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ، حتى تتحقق تعددية المرشحين ، ومن ثم يتاح للشعب أن يختار الأصلح من بينهم .

أما الحالة المصرية فهى أكثر تعقيداً ، نظراً لوجود إرث تاريخى فى التعددية السياسية من أيام العصر الليبرالى الذى قطعت مسيرته ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكذلك نتيجة لتعدد التجارب السياسية التى مر بها المجتمع المصرى منذ الثورة حتى الوقت الراهن .

ولعل نقطة الانقطاع الحاسمة تتمثل فى إلغاء النظام الذى يقوم على أساس الحزب الواحد ، وهو هنا الاتحاد الاشتراكى ، وفتح باب ضيق أمام التعددية السياسية ، استطاع عدد محدود من الأحزاب أن ينفذ منه ، غير أنه يمكن القول أن ألوان الطيف السياسى كلها ليست ممثلة ، فليس هناك تمثيل لتيار الإسلام السياسى ، وليس هناك أيضاً تمثيل للشيوعيين .

التجربة المصرية حافلة بالعبر والدروس ، لأنه تبين من الممارسة العملية أن الحزب الحاكم ، وهو الحزب الوطنى لا يتسم بالفعالية السياسية المطلوبة ، لأن أنصاره لا ينطلقون من إيديولوجية واحدة تمت صياغتها من خلال حوار ديمقراطى ثم داخل الحزب ، كما أن أحزاب المعارضة تتسم بالترهل والجمود والضعف الشديد نتيجة تحكم التقاليد الاستبدادية ، والتي تتجلى فى انفراد زعامات تقايدية باتخاذ القرار ، وإلغاء الحوار الحقيقى داخل الأحزاب ، وعدم جماهيرية هذه الأحزاب ، وهامشية دورها السياسى .

غير أن الأمانة تلزمننا أن نقرر أن هناك بالإضافة إلى الضعف الداخلى للأحزاب ، قيوداً سياسية وأمنية متعددة تحد من حرية حركتها فى الشارع السياسى .

وتبقى أخيراً الحالة المغربية الفريدة ، والتي تتمثل فى أن النظام ألقى بعبء التحالف على عاتق المعارضة ، وقيد حركتها فى نفس الوقت بالانفراد بتعيين الوزراء فى الوزارات السيادية ، وهكذا أصبح على عاتق المعارضة واجب النجاح المستحيل فى تحقيق التنمية ، واحتمال الفشل الذريع فى القيام بالمهمة .

وهكذا إن شئنا أن نصدر حكماً نهائياً على المحاولات المبذولة من قبل النظم السياسية العربية المعاصرة للخروج من إسار ثقافة الاستبداد ، لقلنا إنها فى الواقع لا تكذب ولكنها فقط تتجمل !



٩ - عقلية التحريم



هل يمكن لنا كعرب أن ندخل القرن الحادى والعشرين بأقدام ثابتة وأعين مفتوحة وبفكر جسور يقتحم كافة المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تواجهنا ، بغير ممارسة

كاملة لحرية التفكير وحرية التعبير ؟

إن الثقافة العربية المعاصرة المحاصرة بالاستبداد السياسى ، تضع قيودا متعددة على حرية التفكير . ولو تأملنا تاريخ التقدم فى مختلف الحضارات ، لأدركنا أنه كان محصلة لممارسة حرية التفكير بغير قيود ولا حدود . فلننظر لتاريخ التقدم الغربى ، وسنجد أن أوروبا لم تستطع أن تخرج من عباءة القرون الوسطى بكل تخلفها وأثقالها ، إلا بعدما حطمت المؤسسات التى كانت تحجر على الفكر ، وتضع قيودا لا حدود لها على العقل الإنسانى ، بل وتمارس البطش الشديد والقمع بمختلف صوره على كل مفكر أو مثقف أو باحث جرأ على تحدى المسلمات العلمية أو الفكرية أو السياسية أو الدينية السائدة . لم تستطع أوروبا أن تنفذ من أبواب التقدم الا بعد أن حققت ثورتها الثقافية الكبرى ، من خلال تحطيم استبداد الكنيسة ، التى أرادت بسيف الإرهاب الدينى الباطش أن تختتم على عقول الناس ، وأن تجبرهم على التسليم بمذاهبها المتهافئة ، والتى تعكس رؤيتها المتدهورة للعالم . وبذلك فتحت أوروبا الناهضة من خلال ركाम القرون الوسطى الباب واسعا عريضا أمام العقل لكى يجوب الآفاق ، ويستطلع أسرار الكون ، ويحاول استكشاف المجهول ، من خلال بلورة منهج عقلى متكامل يحاول بالمنطق بحث مختلف المشكلات ، ويسعى بالمنهج العلمى إلى دراسة مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية . ومن هنا نستطيع أن نفهم الدلالة الكبرى لكتاب الفيلسوف ديكارت الشهير «مقال فى المنهج» الذى كان فتحا فى بابهِ وقت صدوره ، لأنه رسم طريقا جديدا للتفكير المنهجى ، ووضع

دليلاً للعقل الإنساني الناهض لكى يتفحص أى مشكلة ، ويدرس مختلف جوانبها ، ويصل فى النهاية إلى نتائج محددة ، بعضها يتسم بصفة اليقين ، وبعضها يتحول إلى فروض علمية قابلة للدحض والإثبات .

ويمكن القول بغير مبالغة أن كتاب ديكارت كان يمثل إحدى علامات التقدم البارزة ، التى دفعت العقل الأوروبى إلى الأمام ، وجعلته يؤسس من بعد للعلوم الاجتماعية الحديثة ، وفى مقدمتها علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد . ولو طالعنا كتاب ديكارت اليوم ، كما فعلت منذ سنوات بعيدة وأنا فى مطلع الصبا حين قرأته فى ترجمته الإنجليزية فى عطلة صيفية ، لاندھشنا من القيمة العالية التى اكتسبها فى تاريخ الفكر الأوروبى . وذلك لسبب بسيط مؤداه أنه يضع قواعد التفكير المنهجى كما يمارسه ملايين الناس فى عالم اليوم ، وفق قواعد تبدو لنا اليوم فى غاية البساطة ، بل وتكاد أن تكون بدئية! فهل هناك اليوم من يعتقد أن قاعدة تقسيم المشكلة - أى مشكلة تخضع للبحث - إلى أجزاء محددة قبل التعرض لبحثها كانت حين وضعها ديكارت تمثل هى وغيرها من القواعد المنهجية ثورة فكرية فى زمانها ؟

لقد سمحت حرية التفكير للعقل الأوروبى أن يستطلع آفاق ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد من خلال بلورة علوم متكاملة تدرسها ، ولكنها دفعت به أيضاً إلى تنمية المنهج العلمى المنضبط للدراسة للظواهر الطبيعية بمختلف تجلياتها . وفى هذا المجال لم يتردد العقل الأوروبى إطلاقاً فى أن يبنى على القواعد الراسخة التى وضعها المسلمون فى مجال البحث العلمى بمختلف فروعها ، فى الطب والكيمياء والفلك والطب . لم يزعم بعض الأوربيين أن الفكر العلمى الإسلامى فكر وافد لا ينبغى الاستعانة به ، ولم ترتفع أصوات غبية ترفع شعارات الغزو الثقافى أو تندد بالتبعية الثقافية ، كما يحدث اليوم فى مواجهة الفكر الإنسانى المتقدم . بل إن الأوربيين أرسلوا بعثات منظمة إلى الأنلس لدراسة الفكر العلمى الإسلامى ، ولتعلم اللغة العربية ، لكى يترجموا النصوص الأساسية المكونة لهذا الفكر . ومن هنا يمكن القول أن الحضارة الغربية الراهنة حضارة إنسانية ، بغض النظر عن بعض جوانبها السلبية ، والتى توجد على كل حال فى أى حضارة ، لأنها أخذت من الحضارة الإسلامية ، كما أخذت من غيرها من الحضارات ، بالرغم من إنكار سجلات الحضارة الأوربية ذلك ، فى محاولة للزعم بأن الحضارة الغربية الراهنة هى

امتداد للحضارة اليونانية القديمة . وأيا ما كان الأمر فقد تكفل المؤرخ الأمريكي مارتن برنال فى تفنيد هذه المزاعم فى كتابه الشهير «أثينا السوداء» الذى حدد فيه الأصول الآسيوية والأفريقية للحضارة اليونانية .

✧ حرية التعبير

لم تكن حرية التفكير هى فقط مدخل أوروبا للدخول فى عالم الحداثة ، ولكن رافقتها حرية التعبير . ولا يجوز لنا الظن أن حرية التفكير التى حصل عليها العقل الأوروبى قد تبلورت بسهولة ، ذلك أن المفكرين والباحثين والمثقفين عموما خاضوا فى سبيل امتلاكها معارك ضارية مع السلطة ، بل إن بعضهم وقعت عليه عقوبات بدنية بالغة القسوة ، وبعضهم سيقوا للموت جزاء وفاقا لممارستهم حرية التفكير . وخاض هؤلاء الرواد معارك أخرى للحصول على حق حرية التعبير . ذلك أن قيود النشر كانت ثقيلة ، لأن السلطة السياسية والدينية عمدت إلى فرض رقابة محكمة على ما ينشر ، حتى لا تتهدد مصالحها بتأثير قوة الكلمة المكتوبة . وهكذا يمكن القول أن أوروبا حلقت فى فضاء التقدم مستخدمة جناحى حرية التفكير وحرية التعبير .

وإذا ولينا وجوهنا الآن الى الوضع فى العالم العربى ، لأدركنا أننا حققنا منذ بداية النهضة العربية الأولى خطوات متواضعة فى مجال حرية التفكير وحرية التعبير . ذلك أنه اذا كنا قد شهدنا بناء المدارس والجماعات الحديثة فى مختلف ربوع الوطن العربى ، حيث يدرس المنهج العلمى ، ويستخدم فى بحث مختلف الظواهر الطبيعية ، فإنه يجابه صعوبات جمة فى التطبيق فى ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد .

فى مجال السياسة يضيق إلى حد كبير هامش حرية التفكير وحرية التعبير نظرا لسيادة الاستبداد ، وبممارسة القهر المنظم على فئة المثقفين والباحثين ، والتى تمنعهم من طرح الأسئلة الصحيحة عن طبيعة النظم السياسية السائدة ، وعن شرعيتها ، وعن مظاهر استبدادها ، وعن كيفية الخلاص من ريقها ، من خلال تبديد الوعى الزائف الذى تنشره هذه النظم من خلال التحكم فى الإعلام وفى منابر الثقافة المتعددة ، ونشر الوعى الاجتماعى الصحيح . وهناك حالات متعددة لاحقت فيها السلطة المفكرين ووضعتهم فى السجون ، أو صفتهم تصفية جسدية جزاء لجسارتهم

الفكرية ، وطرحهم لمشكلة استبدال النظام أو تحكم السلطة . بل إن بعض المجتمعات العربية أفسحت للمواطنين العاديين الذين ينتمون لأكثر التيارات الفكرية محافظة ورجعية أن يرفعوا دعاوى قضائية ضد المفكرين الذين يرون أنهم قد تخطوا بإبداعهم - سواء كان ذلك بحثا علميا أو دراسة تحليلية أو رواية أو حتى أغنية - الخطوط الحمراء للحرام كما يحددونها هم . ولعل الأحداث التي برزت في السنين الأخيرة في بعض البلاد العربية ، حيث صدر حكم بتطبيق أحد المفكرين من زوجته بتهمة الردة ، وصدرت أحكام أخرى بسجن مبدعات عربيات بزعم أن إبداعهن فيه تطاول على الذات الإلهية ، كل هذه الأحداث تبين أننا - في الوطن العربي - مازلنا نعيش أجواء القرون الوسطى التي تجاوزتها أوروبا خصوصا ، والبلاد المتقدمة عموما منذ قرون طويلة . وفي تقديرنا أن المشكلات التي تواجه العرب ونحن في بداية القرن الحادى والعشرين ، والتي يرد جانب كبير منها إلى الفجوة الواسعة بين تخلفنا وتقدم الآخرين ، يقف وراءها بشكل أساسى ما يمكن أن نطلق عليه عقلية التحريم . فما دام العقل العربى المعاصر ممنوعا من التحليق فى أفاق حرية التفكير ، باسم الدين أو التقاليد ، فلن يتاح لنا أن نستطلع الأفاق المجهولة ، ولا حتى أن نسير فى الدروب المطروقة التى سلكتها مثلنا الشعوب المعاصرة التى استطاعت تحقيق التقدم .

ولعل الظاهرة الملفتة للنظر حقا فى الحياة السياسية المعاصرة ، هو تواطؤ المؤسسة السياسية - أيا كانت طبيعتها واتجاهاتها ومدى انغلاقها أو انفتاحها - مع المؤسسة الدينية لممارسة حظر حرية التفكير وحرية التعبير . ولعل هذا أحد أهم أسباب التخلف فى الوطن العربى .

لقد وصلنا إلى نهاية القرن العشرين وبدأنا قرنا جديدا . ومن واجبنا أن نتأمل حصاد هذا القرن عربيا ، لكى نشخص السلبيات البارزة ، ونضع أيدينا على جوانب القصور ، ولكى نحدد أيضا الميادين القليلة التى استطعنا فيها أن نحقق نوعا من التقدم النسبى .

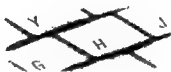
ولا ينبغى لنا أن نتطور تحت تأثير تهديدات العولة ، بل إنه من الضرورى لنا ممارسة النقد الذاتى بصورة بصيرة ، فى تشخيص مشكلاتنا ونضع لها الحلول التى تتفق مع تاريخنا الاجتماعى ، والتى لا تحاول القفز فوق الواقع العربى بكل تناقضاته وأوضاعه . العولة السياسية ترفع شعارات الديمقراطية والتعددية ، واحترام

حقوق الإنسان ، والعملة الاقتصادية تدعو لتحرير الاقتصاد وفتح السوق ، والعملة الثقافية تركز على الانفتاح الثقافي وحوار الحضارات ، والعملة الاتصالية فتحت باب الاتصال غير المحدود بين بنى البشر من خلال الانترنت .

هذه كلها دعوات صريحة لمختلف بلاد العالم وخصوصا تلك التى تسودها الأنظمة الاستبدادية ، والفكر المنغلق ، على أن تتحرر من ريقه الماضى ، وتدخل العالم الجديد .

ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى عملية إحياء ثقافى كاملة ، تتكفل بالقضاء على ثقافة الاستبداد ، وتؤسس لثقافة الديمقراطية ، وتغرس مبادئها فى الأسرة والمدرسة والجامعة وفى فضاء المجتمع المدنى كله . ومن ناحية أخرى ينبغى توسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير إلى غير ما مدى ، وتحكم العقل فى صنع السياسات وصنع القرار ، والاستفادة من التجارب المقارنة الناجحة . ولا بد من إعادة صياغة العلاقة بين الدولة العربية ومواطنيها ، حتى يتحولوا من وضع الرعايا إلى مكانة المواطنين ذوى الأهمية السياسية والثقافية .

إن تأمل أوضاع العملة الراهنة ، يدفعنا إلى القول أننا إن لم نتطور اختيارا ، ونفتح الأبواب المغلقة . فإن رياح التغيير العالمية من شأنها أن تحطم قلاع الاستبداد السياسى وحصون الرجعية الفكرية .



١٠ - آفاق المستقبل العربى



بعد جولة طويلة طوفنا فيها بمختلف أبعاد الوضع العربى سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، أن الأوان ونحن نتحدث عن «العرب يودعون القرن العشرين» لأن نلقى بنظرة على المستقبل . ومن تابع هذه السلسلة من المقالات قد يصاب بإحباط ، نظرا للصورة القائمة الواقعية التى رسمناها للوضع السياسى ، حيث تحققت إنجازات بالغة التواضع فى المجال الديمقراطى ، وللوضع الاقتصادى ، حيث تمر محاولات التنمية العربية بأزمة خانقة ، نتيجة غياب الرؤى الاستراتيجية المتكاملة سواء كانت على المستوى القومى أو المحلى ، وأخيرا للوضع الثقافى حيث تسود الأمية ، ونفتقر إلى أساسيات التفكير العلمى ، وتسود التقاليد المتحجرة التى تعوق التقدم . وإذا كانت هذه هى مفردات الصورة العربية الراهنة ، فليس معنى ذلك على الإطلاق ، انتفاء إمكانية التقدم العربى . غير أن ذلك يحتاج إلى عدة شروط أساسية ، لعل أهمها تبلور إرادة سياسية فاعلة تصمم على عبور التخلف بكل صوره ، وقلرة النخب السياسية العربية على بلورة رؤى استراتيجية قادرة على تعبئة الموارد الاقتصادية ، ورفع الروح المعنوية للشعوب ، وإيجابية فى تعاملها مع المتغيرات العالمية وأهمها على الإطلاق موجات العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية .

وإذا كانت الإرادة السياسية الفاعلة المصممة على عبور التخلف هى الشرط الأول فى مضمار التقدم ، فإن هذه الإرادة لى تكتمل وتبلور ، لابد أن يسبقها إدراك صحيح لأعضاء النخب السياسية الحاكمة . وهذا الإدراك الصحيح لابد له أن يركز على الأحوال القطرية والقومية والعالمية فى الوقت نفسه . فيما يتعلق بالأحوال القطرية ، لا ينبغى الرضاء بما تحقّق من منجزات اقتصادية ، حتى لو كانت تعتبر واسعة المدى بالنظر لماضى بلاد معينة ، وخصوصا تلك التى نعمت بالثروة النفطية . وأغلب هذه البلاد قفز فعلا فى مجال التحضر قفزات ضخمة إلى الأمام ، بالإضافة

إلى توسع التعليم فى كل مراحلہ ، وخصوصا فى المرحلة الجامعية ، حيث نشأت فى الخليج العربى . على سبيل المثال - جامعات متعددة تخرج آلافا من الخريجين كل عام . وذلك لأن النهضة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية لابد أن ترافقها نهضة سياسية ، تتمثل فى توسيع إطار المشاركة السياسية . وليس حتما فى هذا المجال التطبيق الحرفى لمبادئ الديمقراطية الغربية ، فقد يتعثر هذا التطبيق نظرا لخصوصية المجتمعات العربية التقليدية . ولكن على الأقل ، هناك حاجة لتوسيع دائرة المشاركة ، حتى لا تنفرد القلة باتخاذ القرار ، وحتى يصبح ذلك مقدمات أساسية فى طريق التطور الديمقراطى .

أما الشرط الثانى المتعلق بضرورة بلورة رؤى استراتيجية ، فهو يكاد يكون أهم الشروط جميعا . ذلك أن السياسات التى تصاغ بغرض التطبيق فى المجالات المختلفة ، حتى لو كانت صحيحة التوجه فى ذاتها ، لا قيمة لها إذا لم تنتظم فى إطار مصفوفة متكاملة ، تعكس رؤية ثاقبة وعصرية للتطور الاجتماعى . ولعل أول الاعتبارات التى ينبغى إيلاؤها أعظم الاهتمام ، هو ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة ، التى تخطط بطريقة عقلانية رشيدة لابد أن تضع فى اعتبارها مصلحة الأجيال المقبلة ، وبالتالى لاتقنع بالمشروعات قصيرة الأجل التى تخدم الجيل الحالى ، وإنما تضع أسسا ثابتة للتطوير الاجتماعى الشامل . ومن ناحية ثانية ، لابد أن تتسم هذه الرؤية بالتكامل والشمول ، بحيث تصاغ فى ضوءها حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترابطة ولا بد لهذه الرؤية الاستراتيجية حتى تكون رؤية عصرية أن تقوم على دعامتین : الحرية السياسية من ناحية ، والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى .

وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية القطرية ينبغى البداية بها ، فإن الاختصار عليها قد يؤدى إلى خلل شديد فى مسيرة التنمية . ذلك أنه قد استقرت الآراء فى العالم المعاصر على ضرورة صياغة تكتلات اقتصادية تنتظم دولا شتى تنتمى للإقليم نفسه ، وهناك حالات يتم فيها التكتل السياسى والاقتصادى معا . ولعل الاتحاد الأوروبى خير نموذج لذلك . وهذه التكتلات الإقليمية أصبحت أحد معالم النظام الدولى فى الوقت الراهن . فحتى الدول المتقدمة تكنولوجيا مثل ألمانيا وفرنسا ، وجدت أنها لا يمكن أن تمارس التنمية المستدامة بغير أن تندرج فى إطار إقليمى

شامل ، يسمح بصياغة سياسات أوروبية متكاملة ، تتيج المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تريد أن تشغل الفضاء السياسى والاقتصادى الدولى بمفردها ، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى الوقت الراهن .

ومن هنا ، فعلى النخب السياسية العربية الحاكمة أن تسعى بجدية ، لا نقول فى سبيل تحقيق الوحدة العربية ، فهذا هدف قد يبدو بعيد المنال فى الوقت الراهن ، ولكن فى سبيل تحقيق التنسيق الاقتصادى الضرورى من خلال سوق عربية مشتركة . غير أن الرؤية الاستراتيجية القطرية والرؤية الاستراتيجية الإقليمية لا تغنيان عن تبنى رؤية استراتيجية عالمية ، تحدد طريقة التعامل العربى مع عصر العولمة .

وليس هناك من شك فى أن صياغة الرؤى الاستراتيجية للدول ، ووضع سياسات التنمية المستدامة ، قد أثر عليها إلى حد كبير بزوغ العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية . لم تعد المسألة كما كانت فى الماضى ، إذ لا بد من وضع متغيرات العولمة فى الاعتبار ، حين صياغة الرؤى الاستراتيجية القطرية والإقليمية .

العولمة أحدثت - لاشك - انقطاعات حادة فى مسيرة العالم ، لأنها فرضت أوضاعا سياسية واقتصادية واتصالية جديدة . والعولمة السياسية تركز على شعارات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان .

أما العولمة الاقتصادية التى تقوم على أساس حرية السوق العالمية ، وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود بلا حواجز أو قيود ، فقد وجدت الترجمة الفعلية لها فى إنشاء منظمة التجارة العالمية ، التى قلبت موازين التبادل التجارى فى العالم ، وخصوصا بعد إدخالها الملكية الفكرية فى إطار التقنين الدولى . وهكذا أصبح صانع القرار الاقتصادى فى أى بلد فى العالم ليس طليق الحركة ، كما كان الحال من قبل ، بل لا بد له أن يخضع رؤاه الاقتصادية للقوانين واللوائح التى تطبقها منظمة التجارة العالمية . وإذا أضفنا إلى ذلك النفوذ الضخم للمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، لأدركنا حجم القيود التى فرضت على الدول والتكتلات الاقتصادية فى رسم سياساتها الاقتصادية .

وإذا ولينا وجوهنا إزاء العولمة الثقافية ، لأدركنا أن هناك ملامح للتبلور التلقائي لثقافة كونية ، بحكم تعرض البشر فى كل مكان لرسائل إعلامية وثقافية متشابهة تصدر أساساً من المركز الذى هو الآن خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ، وعموماً مصادر الثقافة الغربية ، ومعنى ذلك أننا أمام أخطار قد تهدد الخصوصيات الثقافية فى مختلف المناطق الحضارية فى العالم . وإذا جئنا إلى العولمة الاتصالية التى أدت - خصوصاً من خلال شبكة الإنترنت - إلى فتح باب الحوار والاتصال الإنسانى بين البشر من مختلف الثقافات ، لأدركنا أننا سنشهد عصراً من حوار الحضارات غير مسبوق ، بالإضافة إلى سيل المعلومات المتدفق ، والذى سيؤدى إلى نوع من الشفافية على مستوى العالم لم يشهده من قبل .

وهكذا يبدو التحدى أمام الدول العربية فى عصر العولمة ، فأى سبيل يسلكونه للتطور فى ضوءها ؟

سيتوقف هذا السبيل على وجهة النظر التى ستتبنّاها النخب السياسية العربية الحاكمة إزاء العولمة . ذلك أن العولمة كظاهرة أصبحت تملأ الدنيا وتشغل الناس ، محل جدل عنيف بين الحكومات والسياسيين والمفكرين . فهناك اتجاه متطرف يدعو لها بكل ما فيها من أبعاد اقتصادية ، حتى لو أدت إلى تهميش عديد من بلاد العالم الثالث ، واستبعاد طبقات اجتماعية عريضة داخل البلاد المتقدمة ذاتها . وهناك اتجاه متطرف مضاد يدعو لمقاومتها ومحاولة منع تطبيق سياساتها باعتبارها شراً مطلقاً .

والواقع أن العولمة فى تقديرنا فرص ومخاطر . ذلك أن لها مخاطر متعددة بحكم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة تكنولوجيا واقتصادياً على مساراتها ، ولكنها أيضاً تنطوى على فرص لدول العالم الثالث ، لكونها قد تدفعها دفعا إلى الارتفاع فى مستوى أدائها سياسياً بتوسيع دائرة المشاركة الديمقراطية ، واقتصادياً بالاتجاه إلى اقتصاد السوق لدفع عجلة التنمية المستدامة وثقافياً بوضع سياسات فعالة للتعليم ورفع الوعى الاجتماعى .

ولابد للنخب السياسية الحاكمة العربية أن تجيد التفرقة بين إجراءات العولمة وقيم العولمة . فبعض إجراءات العولمة غير قابل للارتداد ، مثل الاتصال الكونى عبر

شبكة الإنترنت ، ومن ثم فمحاربة الإنترنت تبدو كما لو كانت معركة مع طواحين الهواء ! وإذا كانت بعض الدول العربية قد وضعت محاذير على استخدام الإنترنت بالنسبة لجماهير الناس العاديين ، فذلك اجراء من شأنه أن يوقف التطور الثقافى والاجتماعى . غير أن هناك سياسات أخرى للعملة قابلة للارتداد ، وخصوصا فى مجال التدفقات المالية والاستثمارات الدولية ، وحرية تداول السلع الغذائية المصنعة فى ضوء الهندسة الوراثية . وهذه السياسات لا يمكن مراجعتها لمصلحة الشعوب المتقدمة ذاتها ، ولمصلحة شعوب دول الجنوب ، بغير محاولات مخططة لإعادة صياغة نسق القيم الذى تدار على أساسه العملة الراهنة . وهذه المحاولات لا بد أن تأخذ شكلا كفاحيا من خلال مجموعة الـ ١٥ ، التى تحاول من خلال نقد العملة تقديم سياسات بديلة قابلة للتنفيذ تكفل خير مختلف الشعوب بدلا من قصر ثمار العملة على الدول المتقدمة .

خلاصة الأمر ، أن الدول العربية مطالبة فى رسم رؤاها الاستراتيجية أن تلتحم بالحركة العالمية التى تهدف من خلال اتباع وسائل شتى إلى إيجاد ثقافة كونية جديدة لمستقبل أكثر حرية وأكثر عدالة .



١١ - العرب فى سياق التغير العالمى



إذا كنا نحدثنا فى المقال الماضى حديثاً عاماً عن «أفاق المستقبل العربى» ، فإن ذلك لا يغنى عن تحليل خبرة التفاعلات العربية - العربية فى الماضى ، ولا عن تقييمها فى الحاضر ، ولا عن استشراف مستقبلها . وقد قام بهذه المهمة العلمية المهمة الدكتور محمد سعد أبو عامود أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان ، فى دراسة ممتازة نشرتها مجلة «السياسة الدولية» فى عددها الأخير (يناير ٢٠١٠) بعنوان «العلاقات العربية - العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين : الظواهر - الإشكاليات - المستقبل» . والواقع أن هذه الدراسة تكاد أن تكون من أشمل الدراسات العربية فى الموضوع ، نظراً لخطتها المنهجية المحكمة ، ولوضوعيتها فى التحليل ، ولحسها النقدي البارز . وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة مباحث : الأول الإطار التاريخى لتطور العلاقات العربية - العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، والثانى الظواهر التى أفرزتها التفاعلات العربية على مدى نصف قرن ، والثالث الإشكاليات التى تواجه العلاقات العربية - العربية فى المرحلة الراهنة ، والرابع والأخير عن انحلاقات العربية - العربية ، رؤية مستقبلية .

وابتداء يمكن القول أن الدراسة فى اهتمامها بالبعد التاريخى ، وخصوصاً تركيزها على خبرة التفاعل العربية فى نصف القرن الماضى ، إنما تنطلق انطلاقاً صحيحاً . ذلك أن خبرة التفاعل العربية الراهنة تعكس بالضرورة الميراث التاريخى لهذا التفاعل بكل أبعاده المتشابكة ، ومادار فيه من تعاون وصراع وتنافس ، تأثر بالضرورة بالمحيط الإقليمى وبالنظام الدولى . كما أن دراسة التفاعل العربى - العربى لا يمكن أن تكتمل شروطه العلمية بغير وضعه وضعاً صحيحاً فى الإطار الإقليمى ، وخصوصاً ما تعلق بأهمية التفاعلات مع دول الجوار وخصوصاً إيران وتركيا وأثيوبيا ، وكل ذلك فى إطار التفاعلات العربية الدولية المعقدة ، والتى تقف فى مقدمتها بلا

شك الأهمية الاستراتيجية البارزة للإقليم العربى ، وبخاصة منطقة الخليج بحكم المخزون الهائل من النفط فى دولها ، وباعتبارها من أهم دول العالم تصديراً له . وإذا أضفنا إلى ذلك الصراع الضارى الذى دار بين الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة ما كان يطلق عليه العالم الحر وبين الاتحاد السوفيتى زعيمة الكتلة الاشتراكية وذلك طوال النصف الثانى من القرن العشرين ، وحرص كل دولة عظمى على اجتذاب الانصار ، وصياغة الأحلاف السياسية والعسكرية ، لأدركنا أن الإقليم العربى كان محلاً لمنافسات دولية شرسة أثرت تأثيرات بالغة على النظم السياسية العربية وتوجهاتها الإيديولوجية ، وعلى درجة نموها وتطورها ، بل وعلى الصراع فيما بينها خصوصاً أن هذه الدول توزعت بين الانضمام إلى المعسكر الغربى والالتحاق بالمعسكر الشرقى . وإذا أضفنا إلى كل ذلك وجود دولة إسرائيل الصهيونية العنصرية فى المنطقة عثلة أبشع صور الاستعمار الاستيطانى ، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لها عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً ، لأدركنا خصوصية الإقليم العربى فى إطار التفاعلات الدولية ، بما حدد وضعه الراهن بعد تجربة تاريخية طويلة حافلة بكثير من العثرات ، وإن كانت شهدت أيضاً عديداً من الإنجازات السياسية والاجتماعية والثقافية .

بانوراما للعلاقات العربية - العربية

والواقع أن دراسة الدكتور أبو عامود تقدم لنا لوحة متكاملة للعلاقات العربية - العربية ، يكفى أن نتأمل مفرداتها لكى نكتشف مدى تعقدها من ناحية ، وأهمية التعامل الحصيف مع كل بعد من أبعادها المتشابهة .

وتحصر الدراسة الظواهر التى أفرزتها التفاعلات العربية فى عشر ظواهر ، تحتاج كل ظاهرة إلى دراسة مستقلة لكى نستكشف مختلف أبعادها ، ولكننا سنقتنع -إيماناً منا بالأهمية البالغة لهذه الدراسة - بالتعليق الموجيز على هذه الظواهر ونحن بصدد سردها بإيجاز شديد .

١ - توازن القوى العربى - العربى - غير المستقر . يقرر الباحث أن توازن القوى العربى يعكس طبيعة علاقات القوى العربية وما ينتج عنها من تفاعلات خلال فترة زمنية معينة ، وهو توازن متغير أدى إلى بروز أنماط متعددة له . ففى عقد الخمسينيات كان هذا التوازن يقوم على أساس وجود قوة رئيسية هى مصر وتدور حولها قوى عربية أخرى . والنمط الثانى بدأت ملامحه فى الظهور بعد نكسة .

١٩٦٧ حيث تراجعت عناصر القوة المصرية ، وبالتالي اتسم هذا النمط من أنماط توازن القوى العربى بالتعددية . ويصل الباحث إلى نتيجة مهمة هى أن هشاشة أنماط توازن القوى العربية - العربية لم يوفر عنصر الاستقرار اللازم لتبلور قواعد عربية حاكمة للعلاقات العربية - العربية .

٢ - العلاقات بين الدول العربية الكبيرة والدول العربية الصغيرة . يقدم الباحث بهذا الصدد معادلات متعددة تحاول الربط بين حجم الدولة ومواردها . وهى معادلات متعددة ومحيرة فى الواقع ! فهناك دول كبيرة الحجم كثيرة الموارد ، ودول كبيرة الحجم متوسطة الموارد ، ودول كبيرة الحجم قليلة الموارد . وهناك دول صغيرة الحجم وفيرة الموارد ، ودول صغيرة الحجم متوسطة الموارد ، ودول صغيرة الحجم محدودة الموارد . ويلاحظ القارئ أننا كدنا أن نضيع فى خضم هذه التفسيرات العربية المعقدة ، والتى هى باعثة بحكم طبيعتها على الصراع ، وإن سمحت فى بعض المراحل التاريخية بالتعاون العربى الخلاق ، وخصوصا فى حقبة الثروة النفطية ، حيث أقدمت الدول العربية صغيرة الحجم كبيرة الموارد على مساعدة عديد من البلاد العربية الأخرى من خلال وسائل متعددة .

٣ - حساسية الدول العربية بالنسبة لمسألة السيادة . ويفسر الباحث هذه الظاهرة تفسيراً صحيحاً من كون المسألة تعود إلى حداثة الدولة العربية ، وكون أغلب الدول العربية فى مرحلة بناء الدولة الوطنية . وإذا أضفنا إلى ذلك - كما يقرر الباحث - أن الفكر القومى العربى فى الخمسينيات والستينيات الذى رأى ضرورة تجاوز الدولة القطرية العربية وصولاً إلى دولة موحدة ، قد أدى عملياً إلى زيادة هذه الحساسية فيما يتعلق بموضوع السيادة . ونحن مع الباحث تماماً فيما وصل إليه من أن الدولة القطرية قد وجدت لتبقى وأنه يصعب تجاوز هذه المرحلة عملياً وواقعياً .

٤ - التشكك وعدم الثقة . وهى ظاهرة واضحة فى مجال المستوى الجماعى فى العلاقات العربية - العربية .

٥ - ضعف درجة التراضى - التراضى ويعنى به الباحث إمكانية التوصل إلى نوع من الاتفاق حول ما يجوز الخلاف عليه وما لا يجوز الخلاف بشأنه . ويكشف عن ضعف درجة التراضى اشتداد حدة الصراع وتصاعدها فى فترة ثم هدوئها المفاجئ أيضاً ، دون أن يتم تحديد أسباب الصراع وطرق التعامل معه مستقبلاً .

٦ - ارتباط العلاقات العربية - العربية بشرعية النظم السياسية العربية ، وذلك على أساس أن هناك درجة من درجات الارتباط بين شرعية النظم العربية وبين نشاطها ودورها فى الإطار العربى .

وموضوع الشرعية السياسية موضوع معقد ، وسبق لنا فى مقال سابق أن حددنا أمثاله الثلاثة ، فى شرعية التقاليد ، وشرعية الثورة ، وشرعية التعددية السياسية المقيدة . وقد أدى موضوع الشرعية السياسية إلى صراعات شتى بين الدول العربية فى الماضى والحاضر . ولنتذكر الصراع فى الستينيات بين الدول التقدمية والدول الرجعية ، ويكفى فى الحاضر أن نشير إلى مأساة حرب الخليج والادعاءات العراقية بعدم شرعية النظام الكويتى ، وموقف بعض المثقفين العرب الملتبس من موضوع الشرعية السياسية ، وخصوصا أثناء حرب الخليج وبعدها .

٧ - غياب آلية عربية فعالة لفض المنازعات العربية - العربية . وهذه مسألة لا تحتاج إلى إثبات ، لأنها برزت فى عديد من المنازعات العربية - العربية .

٨ - اتساع نطاق العلاقات العربية - العربية . وهذه علامة صحة فى مجال التفاعلات العربية .

٩ - أولويات العلاقات العربية - العربية . هناك إجماع بين الباحثين على أن قضية الصراع العربى الإسرائيلى احتلت أولوية واضحة فى سياق العلاقات العربية - العربية . غير أن الغزو العراقى للكويت أثار مسألة العلاقات بين الدول العربية لتحتل مكانا بارزا ، نظرا لتغير مفهوم الأمن القومى ذاته !

١٠ - ونصل أخيرا إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول العربية ، وهى ظاهرة صحيحة فى إطار العلاقات العربية - العربية .

الإشكاليات العربية

إذا كان ما سبقه من الظواهر التى أفرزتها التفاعلات العربية - العربية فإن الباحث فى البحث الثالث من دراسته المهمة ، يعدد بقدر كبير من التوفيق الإشكاليات التى تواجه العلاقات العربية - العربية - ، وهى فى نظره إشكالية الدولة القائد ، بمعنى وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى فى نطاق إقليمى معين . غير أننا نجابه من بعد بإشكالية توزيع الثروة ، وإشكالية أخرى تستحق التأمل وهى ازدياد تأثير دول الجوار الجغرافى على العلاقات العربية -

العربية . وإذا أضفنا إلى ذلك إشكالية ازدياد الضغوط من البيئة الدولية على العلاقات العربية - العربية ، وعدم الاستقرار الداخلي في بعض الدول العربية ، لأدركنا أن النظام الإقليمي العربي يواجه تحديات خطيرة ينبغي مواجهتها في المستقبل القريب بصياغة استراتيجية عربية جديدة يتم الحوار بصددتها بين جميع الدول العربية ، لأن المخاطر المحيطة بالإقليم من شأنها أن تؤثر على أوضاع كل قطر عربي .

وربما كان الجزء المستقبلي في دراسة الدكتور أبو عامود أقل أجزائها توفيقا ، لأنه قنع في الواقع بترديد السيناريوهات الثلاثة التي سبق أن صاغتها الدراسة المستقبلية الشهيرة التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٨ بعنوان «مستقبل الأمة العربية» وهي سيناريو بقاء الوضع القائم على ما هو عليه ، أو سيناريو المزيد من التدهور في العلاقات العربية العربية ، أو أخيرا سيناريو الصحوة العربية المأمولة .

وفي تقديرنا أن النظام العالمي أصبح أكبر تعقيدا ، وخصوصا بعد بروز ظاهرة العولمة ، وبعد قرب ظهور مرحلة ما بعد التسوية الغربية الإسرائيلية ، مما يدعو إلى صياغة فكر مستقبلي جديد ، لا يقوم على بعض المسلمات القديمة ، وإنما يحاول من خلال خيال جسور أن يستشرف المستقبل العربي في عالم متغير .



الباب الثالث

النقد والنقد الذاتى

١ - نحن لا نحرق فى البحر

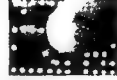
٢ - حدود الديمقراطية

٣ - مجتمع المعرفة

٤ - عولمة ذات وجه إنسانى

٥ - مياكوليا

١ - نحن لانحدر فى البحر!



هل صحيح أن ما نقوم به من تحليل نقدى لمختلف المشكلات التى تجابه مصر والأمة العربية هو جهد لا طائل من ورائه ؟ وهل صحيح رأى من يذهبون إلى أن صناع القرار لا يطالعون ما يكتب ، وإذا ما طالعوا فهم لا يستجيبون لما تحتويه مقالاتنا وأبحاثنا الأكاديمية من مقترحات إيجابية تهدف إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية للطبقات العريضة من جماهيرنا العربية وتحسين نوعية الحياة التى يعيشونها؟ إن الميل لتبنى هذا الاتجاه التشاؤمى يمكن أن ينتهى بالمشقف النقدى إلى إيقاف مشروعه الفكرى ، والاستسلام للأمر الواقع ! ولسنا فى الحقيقة من دعاة هذا الرأى ، بل إننا - على العكس تماما - ومن واقع الخبرة العملية استطعنا أن نلمس التفاعل الإيجابى الخلاق بين كتاباتنا وجماهير قرائنا من خلال الرسائل الشخصية ، والتعليقات العلنية أحيانا ، والملاحظات النقدية أحيانا أخرى ، التى توجه لنا فى الندوات الثقافية ، ومن أبرزها ندوات معرض القاهرة الدولى للكتاب .

ففى أكثر من ندوة شاركت فيها سواء عن المعرفة الجديدة فى القرن الحادى والعشرين ، أو ندوة مناقشة كتابى «العالمية والعولة» الذى صدر حديثا ، لاحظت تتبع جماهير الشباب لكتابات المثقفين المصريين والعرب ، وتبلور آرائهم المتفقة أو المختلفة معهم .

ومن هنا لا أكون مبالغا إذا قررت أن مهمة المثقف ، خصوصا إذا كان يصدر عن رؤية نقدية للحياة والثقافة والمجتمع ، وهى الشرط الأساسى لكى يكون مثقفا ، ستبقى أبدا ، لأنه فى ضوء اجتهادات المفكرين يمكن أن تزيد فاعلية المجتمع على مواجهات التحديات التى تواجهه وخصوصاً أننا نعيش فى عالم كونى متغير .

وقد تعودت على أن أرحب بالرسائل النقدية التى تصلنى من القراء وخصوصا إذا ما كانت تتضمن مناقشة عميقة للأفكار التى أعرضها ، ومن بين هذه الرسائل

رسالة وصلتني من السيد عبد العزيز حسن مدير قصر ثقافة دمياط . وقد أثرت أن أفصح لها المجال حتى يتضح للجميع أن ردود الفعل لما يكتبه الكتاب تستحق أن نتأملها ، لأنها تكشف عن عمق العلاقة الجدلية بين الكاتب والقارئ .

رسالة نقدية ✕

...

الأستاذ السيد يسين:

طالعت مقالكم القيم «العرب في مواجهة أسئلة القرن الحادى والعشرين» المنشور بجريدة الأهرام فى ١٣ / ١ / ٢٠٠٠م وإذ نشكر لسيادتكم جهودكم الفكرية المتواصلة والمستنيرة لاستنهاض القدرات والفعاليات العربية الفكرية والإبداعية وربطها بحركة التقدم الإنسانى السريع ، فإننى أستاذن سيادتكم فى طرح الملاحظة والمطلب الآتين :

أما الملاحظة ، فتتعلق ، بالتصوير الذى أوردتموه بالمقال والذى يعكس ويصدق الفجوة - المأساة - بين أسلوب تفكير العالم المتقدم القائم على الاهتمام بالحاضر والمستقبل وإعلاء قيم الديمقراطية والحرية والعلم وبين أسلوب تفكير «البعض» فى عالمنا العربى المعاصر ، الذى يفضل الانكفاء على الذات والماضى فحسب ، ويصم أذانه وأعينه عن كل مايجرى على الساحة الدولية من إنجاز وتقدم وتطلع للحاضر والمستقبل ، عجزاً أو هرباً من المواجهة .

ولكن ألسنت معنى فى أن هؤلاء البعض - رغم خطئهم وخطيرهم - لا يشكلون إلا نسبة محدودة وضئيلة بين أصحاب القلم والفكر بل وبين صفوف المواطنين العرب العاديين ؟ وأن دعاة الأصالة والتنوير - وسيادتكم فى مقدمتهم - لا يقاطعون منجزات العلم والمعرفة المعاصرين ، بلليل الخاتمة الرائعة لمقالكم المذكور عن فضل العرب ، ولا أقول المسلمين فقط على الحضارة الغربية الحديثة ؟ وإذا سلمنا بما هو متقدم فألسنت معنى سيادتكم أيضاً فى أن دعاة الأصالة والتنوير هؤلاء الغالبون بالفعل والمنطق والغالبية بالمساحة والانتشار ، من الأجدى لهم ولنا كقراء عاديين ، أن يلقوا بخلافاتهم وراء ظهورهم ويعمقوا ويوسعوا من مساحات الاتفاق الكبير

منهم ، بدلا من أن يشغلوا أنفسهم ، ولو أحيانا ولو جزئيا ، بتراشق اتهامات التنطع مثلا أو التخلف ، دائما ، عن اللحاق بمسيرة التقدم . . إن سيادتكم ذكرتم ، وبحق ، «أن الغرب ليس كتلة صماء واحدة بل هو مجتمع وثقافة يزخر بتيارات فكرية بالغة التنوع تتراوح بين منتهى التقدمية ومنتهى الرجعية» .

ولو استعرنا نفس المنطق لقلنا أن العرب ليسوا أيضا كتلة صماء واحدة ، وأن التحدى الأكبر بالنسبة لهم ، فى مطلع القرن والألفية الجديدة - وبعد اجتماع غالبية مفكرهم أهل الأصالة والتنوير ، على كلمة سواء - هو إشاعة هذه الكلمة العاقلة والواعية والرصينة بين جنبات حياة المجتمع العربى ، والزامها صانعى القرار السياسى والاجتماعى والثقافى ، وإيجاد مناخ حياة - كما فعل الغرب تماما - يغلب قيم العقل والحرية والتقدم دون التفريط فى ثوابت الشخصية العربية أو الأفراط الشيذوفرونى فى تعجيدها .

ومن هذا المنطلق وحده : الكلمة السواء فى استبصار قيم التقدم التعارض الحديثة واحترام ثوابت الشخصية العربية فلأننى لا أرى ذلك التعارض البين الذى أشرت إليه بين مقالكم هذا ومقال سابق للأهرام أيضا يصف القرن العشرين بأنه قرن تغريب الأمة ، لأنه وببساطة ، ووفقا لهذا المنطلق الذى أشرت أنا إليه أنفا ، لم أفهم من المقال الثانى أن صاحبه ، وهو بالطبع أكبر من محاولة فهمى هذه ، يدعو إلى قطيعة أو مقاطعة تامة لمنجزات الحضارة الغربية ، وإنما تأكيد أن اللحاق بركب الحضارة هذه لن يكون بمجرد استلاب مسميات أو مظاهر أو صفات حياتية جاهزة ، وهو بالطبع أمر ليس محلا للخلاف ، ويترك الباب مفتوحا لمحاولات استنبات قيم الحداثة الغربية فى البيئة العربية مع مراعاة طبيعة ومكونات هذه البيئة .

هذا بالنسبة للملاحظة ، أما بالنسبة للمطلب الذى أعرضه على سيادتكم ومن خلالكم ، فهو يتعلق بتلك القضية والتحديات التى أجملها التقرير المستقبلى للمشروع الألفى لجامعة الأمم المتحدة فى طوكيو ، كما ورد بمقالكم ، وبالتحديد بذلك التحدى الخامس عشر والذى يتساءل «كيف يمكن للاعتبارات الأخلاقية أن تتضمن بصورة آلية فى القرارات الكونية ؟

فقد حاولت التقدم فى مطلع عام ١٩٩٧ - أى قبل دراسة الأمم المتحدة هذه

بثلاث سنوات كاملة وبجهد فردى بحث - بورقة بحث للدورة السابعة للسياسات الثقافية الدولية التى ترعاها اللجنة الوطنية لليونسكو بباريس ، والتى توازى الجهود الثقافية والفكرية لليونسكو - التابعة أيضا للأمم المتحدة ، ولكن حالت شروط السن يبنى وبين الانخراط الدراسى لتنفيذ ما جاء بهذه الورقة التى أتشرف بأن أرفقها لسيادتكم مع هذا الخطاب . وهى كما سترى سيادتكم تتضمن إلى جانب محاولة البحث المستفيضة فى موضوع التحدى الخامس عشر «البعد الأخلاقى» تحديدا دقيقا وواعيا لتحديات ولوج الإنسان للقرن والألفية الجديدة ، وبما هو أكثر - من وجهة نظرى - مما أشار إليه التقرير المستقبلى هذا .

إن أساس بحثى هذا ، كما أعرضه على سيادتكم فى محاولة للإعلان عنه أو وضعه موضوع التطبيق البحثى ككل أو كجزء مع اقتناعى بالكم الهائل للصعوبات المنهجية والإجرائية بل والاصطلاحية التى تحيط به ، ينبثق عن إيمان بأن الوعى والحس الثقافى إذا ساد بين صانعى القرارات الكونية وبين مختلف قادة الرأى العام لشتى أجناس البشر ، فإنه يؤدى إلى الاتفاق على وتفعيل معايير الالتزام الأخلاقى الذى يصبو إليه جميع بنى الإنسان ، ويحقق ترجمة واعية ومرضية لمعانى الحق والخير والجمال فى شتى مناحى الحياة المعاصرة داخل الأمة الواحدة وبينها وبين غيرها من الأمم ، كما يحقق استبصارا واسعا وعميقا لطبيعة التحديات الجسمية التى تواجه ولوج الإنسان لقرن وألفية جديدة ، ورسم منهج محكم وفعال للتعامل معها .

عبد العزيز حسن

✠ البعد الوقائى لتحديات العصر

ولم يقنع صاحب الرسالة بمناقشته النقدية القيمة لبعض الأفكار التى تضمنتها مقالاتى الأخيرة ، وإنما أرسل معها صورة من ورقة بحثية كان قد أعدها للدورة السابعة للسياسات الثقافية الدولية وهى بعنوان «أهمية استبصار البعد الوقائى لتحديات العصر كمتغير أساسى فى اقتراح وتصميم وتنفيذ السياسات الثقافية الدولية» .

والورقة تنقسم إلى أربع فقرات ، أولا تقدم فيه مسئولية العاملين فى الحقل الثقافى فى الاستبصار بالمخاطر التى تحيط بالإنسانية فى القرن الحادى والعشرين ،

ثم يستعرض بانوراما التحديات والأخطار فى فقرة ثانية ، ويركز على انتشار ظاهرة العنف والإرهاب وتراجع قيم الأسرة والدين واتساع الهوة بين عالم السياسة وعالم القيم والمثل الإنسانية ، واتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، وانتشار بؤر الصراع الطائفى والدينى والثقافى على خريطة العالم واستمرار غروب شمس الديمقراطية فى نصف الكرة الجنوبى ، وتفاقم مشاكل علاقة الإنسان بالبيئة .

وهو فى فقرة ثالثة يكشف عن ضعف استبصار مراكز صنع السياسة الثقافية بهذه المشكلات ويقترح اقتراحات محددة لتفعيل دورها ، وأخيرا يقدم نموذجاً تطبيقياً لتصميم وتنفيذ سياسة ثقافية دولية تهدف إلى مكافحة العنف والإرهاب .

والواقع أن هذه الرسالة بشقيها النقدى والبحثى إنما تمثل نموذجاً للتفاعل الخلاق بين الكاتب وجمهور القراء ، وهى تتجاوز مجرد إبداء الملاحظات النقدية مع أهميتها الكبرى فى إذكاء الحوار الفكرى ، إلى تقديم أفكار جديدة ومقترحات عملية ، من وجهة نظر التحليل الثقافى .

ويبدو توفيق صاحب الرسالة فى اعتماد منهجية ثقافى ، فى كونه أصبح اليوم فى مقدمة مناهج التحليل العلمية ، التى يطبقها الباحثون العلميون لدراسة مشكلات السياسة والاقتصاد . وإذا كانت العولمة تركز تركيزاً مبالغاً فيه للغاية على الجوانب الاقتصادية ، فإن هذا لا ينفى أن المدخل المعاصر لدراسة مشكلات الإنسان وتقديم الحلول الفعالة لمواجهتها لن يكون سوى المدخل الثقافى ، لأن الثقافة - كما يقرر تقرير اليونسكو عن الثقافة العالمية - هى بحق التى تشكل الطريقة التى نرى بها العالم .



٢ - حدود الديمقراطية ؟



هل يمكن أن تكون الممارسة الديمقراطية مطلقة أم لابد أن توضع حدود للممارسات غير الديمقراطية ، التي من شأن السماح بها تدمير جوهر الديمقراطية ؟ وإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب فما هو المدى الذي يمكن أن تبلغه هذه الحدود ؟ ومن الذي يضعها ؟ وكيف يمكن وضعها ؟

أسئلة بالغة الأهمية أثارت من قبل في عديد من البلاد ، غير أنها عادت للظهور بقوة في الأسابيع الأخيرة ، بمناسبة قضية مشاركة «حزب الحرية» النمساوي الذي يرأسه اليميني المتطرف يورغ هايدر في الحكومة الاتحادية في النمسا . ولم تقف المسألة عند حدود إثارة القضية في الدوائر السياسية ، أو حتى في المظاهرات العامة التي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني النمساوي احتجاجا على وصول هايدر للحكم ، ورفضاً لبرنامجهِ الاقتصادي المعادي للأجانب ، وإنما وصلت التطورات للذروة بقرار البرلمان الأوروبي مقاطعة حكومة المستشار شوسل سياسيا وهددت بفرض عقوبات على النمسا ، وإن كانت المفوضية الأوروبية (مجلس الوزراء) قد أعلنت مواصلتها العلاقات ، مما يكشف عن تناقض في موقف الاتحاد الأوروبي ، والتعارض بين اتجاهات أكبر سلطتين فيه البرلمان والمفوضية .

وتبدو المشكلة في أن حزب الحرية الذي يتزعمه هايدر حزب فاشي جديد معاد لأوروبا الموحدة وللأجانب وللسامية ، ويمجد التاريخ النازي وهتلر ، في سابقة لم تحدث في أوروبا منذ نصف قرن ، إلا في إيطاليا قبل بضع سنوات حين شارك الفاشيون الجدد هناك في حكومة رئيس الوزراء الأسبق بيرلسكوني .

✂ خطورة المشكلة

والمشكلة التي يمثلها صعود هذا الحزب الفاشى واشتراكه فى الحكم ، تمثل معضلة فى الفكر الديمقراطى لم تجد حلا ناجحا لها حتى الآن .

فالأصل أن الديمقراطية تسمح بالتعددية السياسية إلى غير حدود ، ولكن ما العمل إذا كان حزب من الأحزاب يعلن سواء مباشرة أو من خلال سلوكه الفعلى ، إنه لا يؤمن بقيم الديمقراطية ، وأنه لو وصل للحكم فإنه سيطبق سياسات قد تكون عنصرية أو استبعادية أو غير مقبولة عالميا لأنها مضادة لمواثيق حقوق الإنسان ، أو تخالفها فيما تم الإجماع عليها ديمقراطيا ، مثل تداول السلطة ، وعدم اتخاذ إجراءات غير قانونية ضد الخصوم السياسيين ، والتطبيق الدقيق لمبدأ سيادة القانون .

تمت المناقشات حول هذا الموضوع وفى اللاشعور السياسى الأوروبى صعود هتلر إلى السلطة من خلال انتخابات الديمقراطية ، وما أدى إليه ذلك من استبداد سياسى وقضاء على النظام الديمقراطى ، بالإضافة إلى الكوارث التى جلبها على الإنسانية بحكم توجهاته العنصرية ، ويقينه بأن الجنس الأرى هو أسمى الأجناس قاطبة ، وإشعاله الحرب العالمية الثانية . ولو راجعنا مواقف الدول الديمقراطية المختلفة ازاء المشكلة ، فلن نجد قاعدة واحدة انعقد الإجماع عليها فيما يتعلق بحظر نشاطات الأحزاب السياسية التى يقدر أنها بعقائدها وبرامجها معادية للديمقراطية . فهناك دول تحظر إنشاء أحزاب سياسية قد تكون فوضوية أو عنصرية ، وذلك بناء على تشريعات محددة تنظم هذا الحظر وإن كان فى أضيق نطاق ، وهناك دول لاتضع قيودا من أى نوع ، على أساس أن الممارسة هى التى من شأنها أن تكشف من خلال السلوك الفعلى عن العقيدة الحقيقية للحزب ، والقيم التى يدافع عنها ، من خلال وسائل أشبه بالرقابة اللاحقة ، إذا ما قورنت بالصورة الأولى ، أى الحجز من عند المنبع بطريقة الرقابة السابقة .

✂ حالة عربية

والواقع أن المناقشات التى أثارها حالة صعود اليمن الفاشى فى النمسا ، تتماثل - وإن كان السياق مختلفا تماما - مع تلك المناقشات التى دارت من قبل بمناسبة صعود اليمين الإسلامى فى الجزائر ممثلا فى جبهة الإنقاذ ، حيث فازت فى

الانتخابات فى الجولة الأولى بغالبية الأصوات ، ودفع ذلك المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى عدم استكمال الجولة الثانية ، مما فجر فى النهاية نوبات العنف والعنف المضاد الذى أغرق الجزائر فى شلالات الدم طوال عشر سنوات دامية .

ودارت المناقشة فى هذه الحالة العربية الصارخة ، على أساس أنه كيف نسمح لحزب يصرح بأنه لو تسلم الحكم فسيلغى قاعدة الانتخابات الدورية ، وسيلغى الأحزاب ، لأنه لا حزب فى الدولة الإسلامية ؟ ويقول أصحاب هذه الحجة لو تم التسليم بنتيجة الانتخابات لكان ذلك قضاء مبرما على النظام الديمقراطى ، وترسيخا لنظام استبدادى قد يصعب التحرر منه فى المستقبل إلا بناء على توضيحات جسيمة .

غير أن وجهة نظر أخرى ذهبت إلى أنه مادام قد تم الاتفاق بين كافة الأطراف السياسية على الاحتكام إلى نتيجة الانتخابات ، فلا بد من إحترام نتائجها أيا كانت ، وإلا عد ذلك انقلابا غير مشروع ضد الديمقراطية .

واعتقد أن المثقفين العرب قد انقسموا على أنفسهم إنقساماً واضحاً فيما يتعلق بالحالة الجزائرية . فحتى بعضهم من لا يوافق على اتجاهات الإسلام السياسى وأحزاب بل ويحاربها سياسيا ، قرروا أن النزاهة السياسية كانت تقتضى احترام نتيجة الانتخابات . غير أن البعض الآخر من بين من يؤمنون بالديمقراطية إيمانا كاملا ذهبوا على العكس إلى ضرورة منع من لا يؤمنون بالديمقراطية من الاستيلاء على النظام الديمقراطى - حتى لو كان ذلك فى ضوء انتخابات صحيحة - لأن من شأنه فتح الباب أمام ظهور نظام استبدادى .

غير أن هذه الحجج فى الواقع لدى كلا الجانبين كانت تفتقر إلى معايير محددة يمكن بالاستناد إليها الموافقة أو الرفض . وقد اجتهد بعض الكتاب السياسيين فى محاولة صياغة هذه المعايير . وقد لفت نظرى اجتهد لكاتب سياسى أجنبى ، قرر فيه ضرورة التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديمقراطية . وهو يرى أن الانتخابات هى مجرد إجراء من إجراءات الديمقراطية ، غير أن الأهم هى قيم الديمقراطية ذاتها ، وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية وتطبيق مبدأ سيادة القانون ، وعدم الحجر على حرية التفكير وعدم تقييد حرية التعبير ، والتعامل مع الخصوم السياسيين وفق القواعد الدستورية والقانونية .

وتطبيقا لهذه المعايير لو ظهر فى الساحة حزب سياسى يعلن صراحة عدم إيمانه بالتعددية السياسية ، ويدعو إلى تقييد حرية التفكير ، ووضع ضوابط على حرية التعبير ، ويدعو - لو وصل إلى السلطة - لاستبعاد الأحزاب السياسية المنافسة أو تصفيتهم أو إلغائها ، فإن السماح لهذا الحزب ، بأن يحكم أو يشارك فى الحكم ، حتى لو كان قد حصل على غالبية أصوات الناخبين ، يعد فى الواقع جريمة فى حق الديمقراطية ، ورهانا خطيرا على مستقبل البلاد .

وقد طبقت هذه المعايير فى الحالة الجزائرية ، على أساس أن جبهة الإنقاذ سبق لزعمائها أن دعوا الناخبين للانتخابات على أساس أن هذه آخر انتخابات ، لأن الدول الإسلامية لا انتخابات فيها . وقد دعم هذه الاتجاهات تصريحات علنية معروفة لقادة الإسلام السياسى فى بعض البلاد الإسلامية ، من أن الإسلام لا يؤمن بالأحزاب لأنها أحزاب الشيطان ، أو أن العملية الديمقراطية مضادة لمبدأ الحاكمية لله .

وبغض النظر عن صحة التصريحات التى نسبت إلى قادة جبهة الإنقاذ ، فإن المشكلة فى تقديرنا مازالت قائمة ، لأنه حتى لو طبقنا المعايير المقترحة ، والتميز بين إجراءات الديمقراطية وقيمها ، سيظل السؤال قائما من ذا الذى سيقدر أن هذا الحزب أو ذاك معاد بعقيدته السياسية أو بسلوكه الفعلى للديموقراطية ، وهل يجوز لهيئة ما أيا كانت حكومة أو مؤسسة عسكرية ، كما هو الحال فى بعض البلاد مثل الجزائر وتركيا ، أن تقرر ذلك كنوع من الرقابة اللاحقة التى تمارس بعد أن يكون حزب من الأحزاب السياسية قد حصل فعلا وفى انتخابات صحيحة على غالبية الأصوات ؟

فى تقديرنا أن هذا حل عشوائى ، وليس حلا صحيحا للمشكلة ، لأنه لا يستند إلى قواعد دستورية محددة ، ولا إلى تشريعات واضحة . وإنما سيعتمد على اللحظة التاريخية التى يمر بها المجتمع ، وعلى مزاجية من يصدرون القرار ، وربما على مصالحهم الطبقية التى يخشون من أن تتهدد لو وصل إلى الحكم حزب معارض ، يتبنى عقيدة سياسية متعارضة تماما مع توجهات نظام الحكم .

كيف السبيل إذن للخروج من المأزق ؟

فى تقديرنا أن الرقابة السابقة على إنشاء الأحزاب السياسية قد تكون هى الاستراتيجية المثلى لحل المشكلة ، ولكن لابد أن تتوافر شروط متعددة لضمان الموضوعية فى إصدار الأحكام على الأحزاب السياسية ، ولعل أول هذه الشروط وأهمها عدم التعارض الواضح بين برنامج الحزب السياسى وبين القواعد الأساسية للديمقراطية التى انعقد الإجماع عليها .

غير أن مواقف التيارات السياسية لا تبقى على حالها . وذلك أنها من خلال الممارسة والتفاعل فى المجتمع السياسى ، يمكن أن تغير قناعاتها وتوجهاتها ، ولعل أبرز مثال لذلك فى مصر ، محاولة بعض تيارات الإسلام السياسى التقدم بطلب لتشكيل حزب «الوسط» الذى حرص وكلاؤه على نفى صفة أنه حزب دينى وهو ما يحظره قانون الأحزاب .

لقد تم رفض هذا الطلب ، وهو ما أثار نقاشا واسعا ، يتمثل فى السؤال : هل من مصلحة التطور الديمقراطى فى البلاد ، السماح لمن أعلنوا بغير مواربة إيمانهم بقيم الديمقراطية بالممارسة السياسية الشرعية فى ظل الدستور والقانون ، أم أن منعهم من شأنه تضيق نطاق الممارسة الديمقراطية ، مما قد لا يكون فى مصلحة التطور الديمقراطى ذاته؟

هذا هو السؤال الذى لم يستطع المجتمع السياسى المصرى أن يصل إلى إجابة قاطعة بصدهه !



٣ - مجتمع المعرفة



هناك اتفاق بين الباحثين العلميين على أن هناك نموذجا اجتماعيا بدأ يتخلق على وجه الخصوص فى المجتمعات المتقدمة ، هو نموذج مجتمع المعلومات . وقد ساعد الدول المتقدمة على تخليق هذا النموذج التقدم العلمى الفائق الذى وصلت إليه ، والتطور التكنولوجى المتسارع الذى لحق بمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية . وكل هذه التطورات فى الواقع هى تعبير بليغ عن تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية التى امتدت موجاتها المتتالية فى هذه المجتمعات منذ عقود ، حين أصبح العلم عاملا أساسيا من عوامل الإنتاج ، بالإضافة إلى عوامل الإنتاج التقليدية التى كان يرددها علم الاقتصاد السياسى .

والحقيقة أن مجتمع المعلومات - حيث يتم الاعتماد على تداول المعلومات بسرعة قياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة ، وعلى رأسها شبكة الإنترنت - يثير موضوعات متعددة ، لعل أهمها كيفية توليد المعلومات ذاتها عن مختلف جوانب المجتمع ، وثباتها وصدقها ، وحرية تداولها .

وقد تأخرت مجتمعات الدول النامية كثيرا عن سباق الدول المتقدمة نحو سرعة بناء مجتمع المعلومات ، والذى سرعان ما تحول إلى مجتمع معلوماتى عالمى ، حيث يتم الربط بين المعلومات فى مختلف بلاد العالم ، وخصوصا بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ، والذى يعد فى الوقت الراهن أحد الأسباب الحقيقية فى توليد الثروة ، من خلال وسائط شتى ، أهمها سرعة نقل الرسائل بالوسائل الحديثة التى تسهل عقد الصفقات الاقتصادية من بيع وشراء ونقل للتكنولوجيا ، بالإضافة إلى التطور الخطير الذى يتمثل فى التجارة الإلكترونية التى وصل حجم التعاملات فيها إلى بلايين الدولارات .

مازالت الدول النامية فى بداية بناء مجتمعاتها المعلوماتية ، ولعل مصر تمثل

نموذجاً لهذه الدول التي أرادت أن تسد الفجوة المعلوماتية ، وذلك عن طريق مشروع قومي متكامل للنهضة بالمعلومات ، قدم خطته السيد رئيس الجمهورية ، وتتولى تنفيذه وزارة الاتصالات .

غير أن تخليق مجتمع المعلومات في الدول المتقدمة ، لم يكن سوى الخطوة الأولى في بناء مجتمعات عصرية سيسود نموذجها القرن الحادى والعشرين ، فقد بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة ، وهى الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة . ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ، وإنما هى المواد الخام - إن صح التعبير - لتخليق صور شتى وأنماط متعددة من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية ، ومن ثم فلا بد من الدراسة المتعمقة لكيفية تخليق المعرفة ، وابتداع أساليب حديثة لبلورة المعرفة وتحليلها ونقدها ، والعمل على تطويرها باستمرار فى ضوء تلاحق الكشوف العلمية وتعميق التطورات التكنولوجية ، بل والسعى إلى التجاوز الدائم للمعرفة الراهنة .

ومعنى ذلك كله ، أن المجتمع الإنسانى المعاصر فى حاجة إلى بلورة نظم حديثة لإنتاج المعرفة ، بحيث تصبح المعرفة الشاملة هى أساس اتخاذ القرارات . ولذلك كان منطقياً أن يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار بأنه «اقتصاد المعرفة» .

وإذا كان القرن الحادى والعشرون سيسيطر عليه شعار التناقض بين من يعرفون ومن لا يعرفون ، فإن معنى ذلك أننا نحتاج إلى أن نتأمل بعمق وبطريقة علمية حالة المعرفة فى مجتمعات العالم الثالث عموماً ، وفى مصر خصوصاً .

❖ حالة المعرفة المصرية

وقد سبق لعلم الاجتماع أن أسس فرعاً خاصاً للدراسة السوسولوجية للمعرفة هو «علم اجتماع المعرفة» . وفى هذا الفرع العلمى إسهامات بارزة لعديد من رواد علم الاجتماع ، وإن كانت تقاليده النظرية والمنهجية والبحثية لم تتأسس قواعدها فى مصر حتى الآن مع الأسف الشديد . وسبب الأسف أننا مجتمع زراعى حاول من خلال محاولات شتى فى الخمسينيات والستينيات أن يتحول إلى مجتمع صناعى ، وهما هو الآن يحاول جاهداً أن ينتقل إلى مجتمع معلوماتى . ومعنى ذلك أن تحول المعرفة من نط إلى غط يحتاج إلى مخطط واع يعتمد على سياسة ثقافية متكاملة .

ومن المعروف أن المعرفة من حيث أغماطها ووسائل الحصول عليها وتداولها تختلف من المجتمع الزراعى عنها فى المجتمع الصناعى . بل إن رؤية العالم ذاتها تتبدل وتقلب حين ينتقل المجتمع فعلا من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى . ونفس القاعدة تنطبق على تحولنا الآن من مجتمع صناعى بالكاد إلى مجتمع معلوماتى ، وأصبح المجتمع المعلوماتى يفرض على العالم كله رؤى للعالم تختلف اختلافات جوهرية عن تلك التى كانت سائدة فى المجتمع الصناعى .

ودراسة حالة المعرفة المصرية تحتاج إلى وقفة علمية متعمقة . ذلك أنه لوحظ أن كثيرا من عادات وتقاليد اكتساب المعرفة وتداولها التى كانت سائدة فى المجتمع الزراعى المصرى ، انتقلت إلى مجتمعنا حين انتقل إلى طور المجتمع الصناعى . وهكذا تجاورت فى العقل المصرى المعاصر ، عقليتان : عقلية زراعية بكل سلبياتها ، من حيث السكون والافتقار إلى مصادر للتجديد المعرفى ، وجهل بالتطورات المعرفية الحديثة ، وعقلية شبه صناعية تحاول اكتساب سمات المجتمع الصناعى الغربى فى اكتساب المعرفة وتداولها ، واستخدامها الاستخدام الأمثل فى التنمية البشرية . وهكذا يمر العقل المصرى المعاصر فى أزمة حقيقية . فهو لم يستكمل بعد مقومات المعرفة فى المجتمع الصناعى ، فى الوقت الذى دهمه فيه مقدم مجتمع المعلومات بكل متطلباته ، من زاوية التخليق المنتظم للمعارف الإنسانية العلمية والتكنولوجية ، والقدرة على استرجاعها ، وعلى تداولها ، وعلى تسخيرها لأغراض التنمية الشاملة ، والتقدم الإنسانى غير المحدود .

غير أنه أسوأ من هذا كله ، أن هناك مؤشرات ثقافية على ارتداد العقل المصرى من دائرة المجتمعات الصناعية إلى دائرة المجتمعات الزراعية بكل ما تحفل به من تقدس مريض للماضى ، واعتباره المرجعية الأولى فى الفكر والسلوك ، وانتشار الفكر الخرافى بصورة ملحوظة حتى بين المتعلمين بل والجامعيين ، بل وهذا وأفدح بين بعض أساتذة الجامعات ، والافتقار الواضح للثقافة العلمية ، والجهل بأبسط قواعد التفكير المنهجى .

ومن هنا تدعو الحاجة إلى القيام بسلسلة دراسات سوسيولوجية متعمقة ، فى إطار تقاليد علم اجتماع المعرفة ، لبحث «حالة المعرفة فى مصر» . وهذا البحث

ينبغي أن يبدأ أولاً - سعياً وراء تشخيص الوضع الراهن - بصياغة تنميط دقيق لأغاط المعرفة المتعددة .

فهناك المعرفة العلمية (فى مختلف فروع العلم الطبيعى والاجتماعى) . وهناك المعرفة التكنولوجية ، وهناك المعرفة السياسية ، والمعرفة الاقتصادية ، والمعرفة الاجتماعية ، والمعرفة الثقافية . ولدينا - فى مستوى آخر من التحليل - تفرقة مهمة بين معرفة النخبة ، والمعرفة الشعبية . وينبغى الوقوف طويلاً أمام هذا المستوى . ذلك أن النخبة عادة ما يتفرع عنها نخبة سياسية تقوم باتخاذ أخطر القرارات المؤثرة فى حاضر المجتمع ومستقبله .

والسؤال هنا كيف تحصل هذه النخبة السياسية على المعرفة ؟ وما هى مصادرها؟ وماهى قدرتها على متابعة التطورات السياسية الخطيرة فى مجال النظريات والنماذج والتجارب السياسية فى الخارج ؟ وماهى قدرتها النقدية على تحليل الخبرات العالمية بشكل مقارن وابتداع النماذج والأساليب التى تتوافق مع مرحلة التطور التاريخية التى يمر بها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ؟ ليس بفرض الاستئانة للواقع ، وإنما بهدف تجاوزه وفقاً لرؤية استراتيجية مجتمعية بصيرة ؟

ونفس الأسئلة تنطبق على أعضاء النخبة الاقتصادية من صانعى القرارات سواء كانوا فى الحكومة أو فى قطاع الأعمال ، بحكم أهمية قراراتهم فى تشكيل صورة المجتمع من خلال أساليب مدروسة لتوليد الثروة وتنويعها ، وملاحقة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية فى العالم . ونفس الوضع بالنسبة للنخبة الثقافية ، سواء كانت هذه النخبة ممثلة فى صانعى القرارات الثقافية المهمة فى الحكومة ، أم المثقفين أنفسهم بكل فئاتهم ، بحكم دورهم الرئيسى فى تخليق رؤى العالم ، وفى التأثير الحاسم على التطور الفكرى والثقافى فى البلاد .

غير أننا بحكم ارتفاع معدلات الأمية فى مجتمعتنا والتى تصل فى بعض التقديرات إلى ٤٠٪ نحتاج إلى التركيز على دراسة وتحليل «المعرفة الشعبية» لكى نعرف كيف يحصل المواطنون الذين لم يتلقوا أى قدر من التعليم على المعرفة ، وما هى مصادرها ، وكيف يوظفونها ، وماهى تأثيراتها على قيمهم وعاداتهم وسلوكهم الاجتماعى ، وأساليب حياتهم . وليست فئة الأميين فقط هم الذين يسبحون فى

عمار الثقافة الشعبية ، بل إن ملايين أخرى من المتعلمين يشاركونهم فى استلهم المعرفة الشعبية ، والاستهداء بها فى سلوكهم الاجتماعى والثقافى والفعلى .

نحن نحتاج إذن إلى مشروع بحث علمى عن «حالة المعرفة فى مصر» وليس هناك أقدر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على القيام بهذا المشروع المهم ، بحكم خبراته البحثية العميقة ، وتقاليده الراسخة فى أسلوب فرق البحث ، وقدرته على تجميع الطاقات العلمية الخلاقة .

وقد أسعدنى أن تعنى بعض المجالات الثقافية الجادة بهذا الموضوع المهم وعلى رأسها مجلة «سطور» الشهرية ، والتي خصصت عددها الأخير لموضوع رئيسى عنوانه «كيف نفكر» .

ونعتبر أن هذه محاولة أولى فى مجال لفت النظر إلى موضوع بالغ الأهمية ، يحتاج كما أسلفنا ، إلى مشروع بحثى قومى ، ينهض على أساس تقاليد علم اجتماع المعرفة ، والتي تدرس المعرفة باعتبارها أساسا نسقا اجتماعيا يؤثر ويتأثر بالأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع .



٤ - عولة ذات وجه إنسانى !



كلما حاولت الابتعاد عن الحديث أو الكتابة فى موضوع العولة الذى عاجلته من قبل كثيرا ومن زوايا مختلفة ، أجدنى أزداد انغماساً فيه ! ويرد ذلك إلى تعدد الدعوات التى توجه لى للحديث فى الموضوع ، والتى أجد صعوبة فى الاعتذار عنها . فى الأسابيع الأخيرة وجهت لى دعوة للحديث عن العولة فى الموسم الثقافى لكلية الألسن بدعوة من الدكتورة كاميليا صبحي ، وشعرت من المناقشات الخصبه للطلبات والطلبة بمدى اهتمامهم بالموضوع من ناحية ، وتبلور ملاحظاتهم النقدية من ناحية أخرى . غير أن بعض الأندية التى تمثل مؤسسات المجتمع المدنى الفاعلة لم تتأخر أيضا عن طرح الموضوع ، فقد دعيت من المركز الثقافى المصرى الذى يرأسه أستاذنا الدكتور عبد العزيز حجازى للحديث عن الموضوع وأديرت حوله مناقشات مثمرة ، وكذلك دعوة من النادى النوبى العام لم أتردد فى قبولها بحكم علاقتى الوثيقة بالمجتمع النوبى ، منذ أن قمت بإجراء مسح ميدانى على قرى النوبة من أسوان إلى ادندان قبل السد العالى ، فى إطار فريق بحث شكله المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٦٢ ، وكان معنا فى هذا البحث الرائد المعمارى المصرى العبقري المهندس حسن فتحى .

وأخر الدعوات التى وجهت لى كانت من الجامعة الأمريكية ، وفى إطار مشروع الأمم المتحدة ، حيث يتولى الطالبات والطلبة تمثيل الأدوار المختلفة لهيئات هذه المنظمة الدولية ، وشارك فى الحديث أيضا رجل الأعمال المعروف د . إبراهيم كامل ، وكان الموضوع المطروح علينا «نحو جعل العولة أكثر إنسانية» . تحدث الدكتور إبراهيم كامل باعتباره ممثلا لمجتمع الأعمال ، وتحدثت أنا باعتبارى ممثلا للفكر الأكاديمي والمجتمع المدنى ، وقدمت رؤية نقدية للعولة ومشكلاتها .

أردت من السرد السابق أن أبرز الاهتمام الشديد من قبل المجتمع المصرى بمختلف

مؤسساته الأكاديمية والسياسية والمدنية بمناقشة العولة من جميع زواياها وأقطارها ، باعتبارها فى الواقع أبرز ظاهرة على الساحة الدولية ، والتي ستتترك بصماتها على الممارسات الاقتصادية والسياسية والثقافية فى القرن الحادى والعشرين .

الوجه الإنسانى للعولة

وإذا حاولت أن أجيب إجابة شاملة وموجزة على السؤال المطروح ، هل يمكن أن تتحول عملية العولة إلى عملية ذات وجه إنسانى ؟ ، لقلت بلا تردد نعم ، بشروط أهمها احترام التنوع الإنسانى ، والحرص على عدم محو الخصوصيات الثقافية ، والسعى إلى تحقيق المساواة فى التعامل الاقتصادى بين مختلف الدول متقدمة ونامية كلما أمكن ذلك ، والاجتهاد فى تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية داخل كل مجتمع ، حتى لا نواجه بوضع يؤدى إلى تهميش مجتمعات نامية كاملة ، واستبعاد طبقات اجتماعية بأسرها ، بتأثير موجات العولة الاقتصادية الكاسحة ، والتي هى الآن أشبه بفيضان منطلق بلا سدود ! على أن هذه الإجابة الموجزة والشاملة لا تغنى عن التعرض للمشاكل التى تثيرها العولة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية .

ولعل ما يضىء المناقشة منذ البداية أن نلقى نظرة على تعريفات وسمات العولة ، من الناحية الوصفية والنقدية على السواء .

من الناحية الوصفية لفت نظرى فقرة هامة وردت فى تقرير الأمم المتحدة عن «التنمية البشرية لعام ١٩٩٩» ، والذي كان هاجسه الأساسى فى الواقع كيف يمكن إعادة كتابة قواعد العولة لجعلها تعمل لصالح الشعوب ، وليس فقط لصالح الأرباح ، يقرر التقرير أن العولة أكثر من مجرد تدفق الأموال والسلع ، لأنها تعكس الاعتماد المتبادل المتعاظم بين شعوب العالم من خلال تقليص الفضاء والزمن وإلغاء الحدود بين الدول . وهذا الوضع يمثل فرصا عظيمة لإثراء حياة الشعوب وخلق مجتمع عالمى ينهض على أساس قيم مشتركة . غير أن الأسواق قد سمح لها بأن تهيمن على عملية العولة ، مما أدى إلى أن الفوائد والفرص الناجمة عنها لم توزع بشكل فيه نوع من العدالة ، وقد أدى ذلك إلى فجوة هائلة بين الشعوب والأقطار التى استفادت وتلك التى تحولت إلى الشعوب مستقبلة فقط لسلبات العولة !

وما يؤكد هذه المعانى ماورد فى المقدمة البليغة التى حررها ريتشارد بارنت وجون

كافاناخ بعنوان «عصر العولمة» فى كتابهما «الشركات الكونية : الإمبريالية والنظم العالمى الجديد» الذى صدر عام ١٩٩٤ وقد جاءت فيها هذه الفقرة الدالة :

«العالم أصبح أصغر من الماضى ، كما يحب الناس أن يرددوا ، ولكن أجزاؤه تتباعد ولا تتقارب . والواقع انه فى الوقت الذى تقترب فيه الاقتصاديات المختلفة من بعضها البعض ، فإن الأمم والمدن ومناطق الجوار تتفرق . إن عمليات التكامل الاقتصادى الكونى تذكى عوامل التفكك السياسى والاجتماعى ، والعلاقات الأسرية فى حالة انهيار ، والسلطة التى كانت راسخة تنهار ، والعلاقات فى المجتمعات المحلية تدهورت . إن الأمم أصبحت اليوم مثل الخلايا تتكاثر ولكنها تنقسم فى نفس الوقت»

ويختتم الكاتبان هذه الفقرة البليغة بعبارة واحدة تحمل فى طياتها معانى متعددة «نحن جميعا شركاء بطريقة أو أخرى فى حدث سياسى واقتصادى لاسابقة له هو العولمة ، ولكننا لا نستطيع فهم دلالاته» .

وفى تقديرنا أنه لا يمكن لنا فهم دلالات العولمة بغير محاولة رسم خريطة معرفية شاملة لها ، تميز بين تعريفاتها وأطروحاتها ، وسياساتها ، وتبرز فى نفس الوقت مختلف الإشكاليات التى يثيرها كل وجه من وجوه العولمة المتعددة .

١-٢ التحليلات المختلفة للعولمة

١ - وتبرز فى المقدمة التحليلات السياسية للعولمة ، والتى تتركز فى شعارات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى بروز ظاهرة التدخل سواء فى صورته الإنسانية او فى صورته السياسية فى مجال العلاقات الدولية . وكل مفهوم من المفاهيم التى تظهرها هذه الشعارات يثير عديدا من المشكلات . وإذا جئنا أولاً للديموقراطية ، فإن أول مشكلة تبدو فى الأفق هى التساؤل هل النظرية الغربية للديموقراطية هى النظرية الوحيدة التى ينبغى احتذاؤها أم أن هناك مجالا لاجتهادات أخرى فى أطر ثقافية مختلفة ؟ وهل هناك حقا نظرية متكاملة للديموقراطية الغربية تسم بالتماص والتناسق الداخلى ، أم أن ما لدينا لا يزيد عن مجموعة مثاليات ديموقراطية ، كما يذهب إلى ذلك بعض المفكرين السياسيين الأمريكيين ؟ وهل التعددية المقبولة لغوية كانت أو ثقافية يمكن أن تتعدى ذلك إلى رفع شعارات الحكم الذاتى لبعض الأقليات ، أم أن من شأن القبول المطلق لمبدأ

التعددية أن يؤدي الى تفتيت الأمم وتمزيقها ؟ وهل - من ناحية أخرى - مواثيق حقوق الإنسان العالمية والمفاهيم الغربية لحقوق الإنسان هي المصدر الوحيد ، أم أن هناك تاوليات أخرى لحقوق الإنسان ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، وخصوصا تلك التي تعكس رؤى للحياة نبعت في أطر ثقافية ودينية مختلفة عن الأطر الغربية ؟

وماذا عن حق التدخل ؟ إذا كان يمكن أن تتفق جميع الدول - بشكل عام - على شرعية التدخل لأسباب إنسانية ، فهناك اختلافات شتى بين الدول سواء منها الكبرى أو النامية حول حق التدخل لأسباب سياسية ، لأن الأمثلة المعاصرة واهمها حصار العراق والعقوبات التي فرضت عليه ، تظهر بجلاء أنه - وبالرغم من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها النظام العراقي - فإن الولايات المتحدة الأمريكية أساءت استخدام حق التدخل لأسباب سياسية ، وتعسفت في مسلكها كدولة عظمى أصرت أن تعمل خارج نطاق الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن ، ووفقا للتأويل الصحيح لقواعد النظام الدولي .

٢ - وفيما يتعلق بالتجليات الاقتصادية للعولة ، وحتى إذا ما أمنا بأهمية الاعتماد المتبادل ، وضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد الحر وحرية السوق ، هل يجوز أن تترك حرية السوق اشبه بالوحش الذي انطلق من عقاله بغير قيود ، حتى يلتهم الدول الفقيرة ، من خلال القواعد غير العادلة لمنظمة التجارة العالمية ، مما أدى إلى تهميشها من ناحية ، واستبعاد طبقات اجتماعية بأكملها حتى داخل البلاد المتقدمة ؟

٣ - وإذا ألقينا البصر إلى تجليات العولة الثقافية ، فإننا نجد ترويجا لإيديولوجية العولة ، والتي تقوم أساساً على مبادئ مذهب الداروينية الاجتماعية التي تذهب إلى أن البقاء للأصلح ، وهكذا في الممارسة تسحق الشركات الكبرى الشركات المتوسطة والصغيرة في السوق ، نتيجة تطبيق سياسات احتكارية ، وتبنى ممارسات غير شريفة .

ولعل أبرز مثل لذلك محاولات بعض الشركات الأجنبية في مصر العاملة الآن ، السيطرة على السوق في مجال السلع الغذائية من خلال البيع بأقل من سعر التكلفة ، مما سيؤدي إلى إفلاس عديد من الشركات والمحال التجارية .

يحدث ذلك في غيبة معايير مقننة ، تمنع من إطلاق سراح قاعدة «البقاء

للأصلح» والتي تحمل معانى المنافسة الشريفة ، مع أن عديدا من الممارسات تكشف عن ان الفساد هو الذى يسهل لهذه الشركات العملاقة عملية ابتلاع السوق والسيطرة عليها .

ومن ناحية أخرى فإن هناك محاولات محمومة تسعى إلى «عولة الثقافة» من خلال وضع تقنيات اخلاقية كونية ملزمة للشعوب والمجتمعات وتبدو الخطورة البالغة لهذه المحاولات فى كونها تتم صياغتها فى غيبة ممثلى الحضارات المختلفة ، وهى أشبه ما تكون بمحاولة لفرض مركزية القيم الحضارية الغربية على العالم ومن هنا أهمية أن نأخذ عملية حوار الحضارات مأخذاً جاداً ، وأن نشارك فى المبادرة الحضارية التى بدأتها إيران فى هذا المجال برؤية بعيدة للمستقبل .

٤ - وتبقى أخيراً العولة الاتصالية ، وأبرزها شبكة الإنترنت ولا ينبغي أن يصرفنا عن التفاعل الخلاق معها ، الارتفاع النسبى لتكاليف الاستخدام ، أو حاجز اللغة الإنجليزية ذلك أن التطور التكنولوجى المتسارع ، بالإضافة إلى السياسات الثقافية الفعالة من شأنها أن تدخل ملايين المواطنين فى قلب الثورة الاتصالية .

هكذا تحدثت فى مؤتمر الجامعة الأمريكية أمام مئات الشباب ، الذين كانوا يستمعون باهتمام بالغ ، لأن الحديث كان عن المستقبل ، الذى سيشاركون هم أساساً فى صنعه ، سعياً وراء تقدم المجتمع المصرى وتفاعله مع ظاهرة العولة المعاصرة .



٥ - مياكوليا



أقيم في الفاتيكان قداس يوم الأحد ١٢ مارس الجارى أعلن فيه البابا يوحنا بولس الثانى مضمون وثيقة عنوانها «مياكوليا» ، وهى عبارة باللغة اللاتينية تعنى «ذنوبى» ، حيث طلب البابا الصفح عن الأخطاء التاريخية التى ارتكبتها الكنيسة الكاثوليكية خلال ألفى عام ، بما فى ذلك الحروب الصليبية وطريقة معاملة اليهود والهراطقة والنساء والسكان المحليين . وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ الكنيسة التى يطلب فيها رئيسها المغفرة عن خطايا سابقة ، كما يقرر «موسى الخميس» فى تحليله الخبرى الممتاز المنشور فى «جريدة الحياة» يوم ١٣ مارس الجارى .

والوثيقة التاريخية التى أصدرها الفاتيكان تتألف من ٤٠ صفحة تحت عنوان : «التذكر والمصالحة .. الكنيسة وأخطاء الماضى» والهدف منها الاعتراف بالذنوب ومعاقبة الذات تكفيرا عن الخطايا ، بالإضافة إلى المصالحة مع الأديان الأخرى .

ويقول الخبر المنشور أن إسرائيل رحبت باعتذار البابا ، لكنها أعربت عن أسفها لأنه لم يذكر المحرقة اليهودية بشكل واضح ، متمنية عليه أن يذكرها خلال زيارته نصب «ياد فاشيم» لضحايا المحرقة ، ويقصد بها حملة الإبادة التى يقال أن النازيين مارسوها ضد اليهود قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية ، وهى الواقعة التى يدور حولها عالميا جدل صاحب ، بين مكذب ومصدق ، وبين من يتهمون اليهود بالمبالغة الشديدة فى أرقام الضحايا ، وهؤلاء الصهيونيين الذين يريدون إبقاءها حية فى الذاكرة التاريخية الغربية إلى الأبد ، باعتبارها وسيلة مثلى لابتزاز الدول الغربية ماليا ، وسوطا يضربون به من يعترضون على سياسات الدولة الإسرائيلية الإجرامية ضد الشعب الفلسطينى خصوصا ، وضد الشعب العربى عموما باعتبارهم معادين للسامية !

مبادرات الاعتذار التاريخي

والواقع أن نهاية القرن العشرين شهدت بعض مبادرات الاعتذار التاريخي التي تحتاج إلى تأمل عميق في دلالاتها . ولعل أشهر هذه المبادرات الاعتذار التاريخي الذي قدمه إمبراطور اليابان للشعب الكوري عن الممارسات الوحشية والمنحرفة التي قامت بها قوات الاحتلال الياباني في كوريا أثناء الحرب العالمية الثانية .

وقد نشرت وسائل الإعلام عن المظاهرات التي قام بها الكوريون احتجاجا على ما اعتبروه اعتذارا تاريخيا لا يكفي ، وطالبوا بتعويضات ضخمة لعائلات النساء الكوريات اللاتي استباح الجنود اليابانيون شرفهن بالقوة والعنف والاغتصاب .

وهناك دعوات أخرى تمت من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني في البلاد الغربية ، لتقدم اعتذار تاريخي للشعوب التي تم إخضاعها في الحملات الغربية للاكتشافات التاريخية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للهنود الحمر ، أو في إفريقيا بالنسبة لترحيل الإفريقيين من بلادهم الأصلية لاستخدامهم كعبيد في أمريكا ، أو في أستراليا حيث تم سحق السكان الأصليين .

وتعبر هذه المحاولات جميعا عن إحساس عميق بالذنب في الضمير الغربي ، لأن الدول الغربية الاستعمارية في القرن التاسع عشر وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا وهولندا والبرتغال ، استباحت لنفسها وباسم إيديولوجيات عنصرية شتى ، غزو الشعوب النامية واحتلال أراضيها ، واستنزاف ثرواتها ، وقهر أهاليها ، بدون وازع من خلق أو ضمير .

وقد يرجع السبب في هذه المبادرات للاعتذارات التاريخية ، إلى أن الاعتبارات الأخلاقية عادت من جديد لتحتل مقدمة المسرح العالمي . فذلك أن الحدادة الغربية - تحت تأثير الوضعية والفردية والعقلانية العملية - نحت في سبيل إيجاد السوق الرأسمالية العالمية كل الاعتبارات الأخلاقية . ولكن يعود اليوم موضوع الأخلاق بكل قوة ليشار بالنسبة للعلاقات الدولية الجديدة التي يراد صياغتها في عصر العولمة ، ولكي يغطي أيضا موضوعات حقوق الإنسان ، وبحوث العلم والتكنولوجيا ، وعلى الأخص ميدان الهندسة الوراثية الذي يمكن - لو أساء العلماء استخدام أليات الاستنساخ البشري - أن تقلب موازين المجتمع الإنساني المعاصر ، وتؤثر على الأجيال المقبلة .

ولكن لننتأمل أولا مضمون الاعتذار التاريخي للكنيسة ، قبل أن نحلل انتهازية الموقف الإسرائيلي منها . وبلغت النظر بشدة أن الاحتفال الكبير الذى أقيم داخل كنيسة القديس بطرس فى عاصمة الفاتيكان ، والذى حضره عدد كبير من المسؤولين الإيطاليين ورجال السلك الدبلوماسى وجمهور كبير قدر بأكثر من عشرين ألف مواطن ، قد أخرج بحيث يتولى ستة كرادلة تعداد أخطاء الكنيسة التى طلب البابا الصفح عنها .

وقد حرص التخطيط على أن تتعدد جنسيات الكرادلة ، إشارة إلى عالمية المسيحية وانتشارها فى مختلف القارات . وهكذا رأينا الكرادلة ينتمون إلى ألمانيا وفرنسا وأستراليا واليابان ونيجيريا وفيتنام .

وبدأ الاحتفال بدعوة الكاردينال الألمانى جوزيف لاتزينجر إلى الاعتراف بالأخطاء التى ارتكبت باسم الحقيقة ، مشيرا إلى العديد من الممارسات التى لجأ إليها المسيحيون خلال الحملات الصليبية ، أو خلال فترة محاكم التعذيب والقتل والإجبار على الاعتراف كوسائل للاضطهاد الدينى . وبلغت النظر أنه يتوقع أن يصدر من الفاتيكان فى المستقبل القريب تبرئة لكل من المصلحين الكبارين سافونا رولا الذى عاش أيام عصر النهضة الإيطالية فى فلورنسا ، وجوردانو برونو الذى أحرقته محاكم التفتيش الكنسية فى روما عام ١٦٠٠ .

واعترف الكاردينال الفرنسى روجية اتشياري بالأخطاء التى خرقت الوحدة المسيحية ، أما الكاردينال الأسترالى ادوارد كاسيدى فدعا إلى إعادة تأكيد اعتذار الفاتيكان لليهود الذين سبق أن صدرت فى شأنهم وثيقة تحمل عنوان «نحن نتذكر» عام ١٩٩٨ ، لعدم القيام بما يكفى لحماية اليهود من الاضطهاد والإبادة الجماعية فى معسكرات النازية . وأشار رئيس الأساقفة اليابانى ستيفن فوميو هاو إلى الأخطاء التى ارتكبتها الكنيسة ضد ما سماه «الحب والسلام وحقوق الشعوب واحترام الثقافات والأديان الأخرى» واعترف الكاردينال النيجيرى فرانسيس أرينزى بوجود أخطاء فادحة مارسها العديد من المسيحيين فى فترات تاريخية طويلة ، مست كرامة المرأة ووحدة الجنس البشرى ، وأخيرا اعترف رئيس الأساقفة الفيتنامى فرانسوا فون فان ثوان بالأخطاء التى ارتكبت فى مجال الحقوق الأساسية للإنسان .



في ضوء هذه المبادرة التاريخية للكنيسة الكاثوليكية ، التي تعكس في الواقع شجاعة أدبية كبرى في الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها طوال قرون ، لا بد لنا أن نطالب الحركة الصهيونية العالمية ودولة إسرائيل التي قامت بتجسيد النظرية السياسية ، بالاعتذار التاريخي للشعب العربي عموماً وللشعب الفلسطيني خصوصاً عن الجرائم التي ارتكبتها الصهيونية ودولة إسرائيل طوال قرن كامل من الزمان .

لقد تعمدت الحركة الصهيونية وإسرائيل طوال القرن الماضي أن تزيف التاريخ ، وتشوه الوقائع ، وتختلق الأحداث ، حتى تغطي على جريمة القرن التي تمثلت في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين وإقامة دولة إسرائيل العنصرية عام ١٩٤٨ ، نتيجة مؤامرة دولية واسعة النطاق بدأتها إنجلترا أولاً بإصدار وعد بلفور ، وأسهمت فيها بإيجابية من بعد الولايات المتحدة ومعها باقي الدول الغربية العظمى .

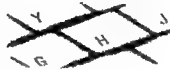
وقد نجحت الحركة الصهيونية وإسرائيل في الترويج للتاريخ المزيف الذي اصطنعته واخترعت حكاياته ورواياته ، هي الحكايات الرسمية للتداول في الأوساط الثقافية الغربية وفي الممارسات السياسية . ولكن ظهرت منذ سنوات - خصوصاً بعد الإفراج عن الوثائق البريطانية - حركة المؤرخين الإسرائيليين الجدد ، وهؤلاء المؤرخون - نتيجة دوافع شتى - بادروا بإعادة كتابة التاريخ الصهيوني والإسرائيلي ، وظهرت كتابات متعددة لهم تحكي التاريخ الحقيقي كما حدث ، وهو الذي يتفق في الواقع مع التاريخ الحقيقي للغزو الصهيوني للمجتمع الفلسطيني ، كما كتبه العرب . وهم في ذلك بدأوا عملية تاريخية تهدف إلى تكذيب الروايات الصهيونية والإسرائيلية الرسمية ، والاعتراف بوقائع الاستعمار الاستيطاني ، وبالمذابح التي قامت بها العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني . في دير ياسين وغيرها ، وكذلك بالحملات المنظمة لطرد الفلسطينيين من أراضيهم ، وبكل الممارسات الوحشية التي مورست ضد الشعب الفلسطيني ومن المعروف أن حركة المؤرخين الإسرائيليين الجدد ، لاقت هجوماً شديداً عليها من دوائر اليمين واليمين المتطرف ، لأن بحوثهم تنزع في الواقع الأساس الأخلاقي الذي أقيمت على دعائمه دولة إسرائيل ، التي ادعت أن لها حقاً مشروعاً في أرض إسرائيل التاريخية ، باعتبارها أرض الميعاد .

وتدعونا الموضوعية إلى أن نشير إلى أن بحوث المؤرخين الإسرائيليين اعتمد عليها فى إعادة تأليف كتب التاريخ المقررة على المدارس الابتدائية والثانوية فى إسرائيل بناء على قرار صادر من وزارة التعليم الإسرائيلية .

وتدعونا هذه التطورات إلى أن نسأل : ماهى الدوافع التى أدت إلى بروز حركة المؤرخين الجدد؟ وماهى الأسباب التى دعت السلطات الرسمية إلى تبنى نتائجهم البحثية والاعتماد على التاريخ الذى كتبوه ؟ وهل هذه التطورات مقدمة رأتها النخبة الإسرائيلية الحاكمة لعالم مابعد التسوية ، الذى ترجو إسرائيل أن تهيمن عليه من خلال الشرق أوسطية ، حيث لا تقنع بهيمنتها العسكرية الفائقة ، وإنما تمد هيمنتها لتشمل عالم الاقتصاد والتكنولوجيا ؟

أيا كانت الأسباب ، فإسرائيل مطالبة بأن تصدر اعتذارا تاريخيا مماثلا لاعتذار الكنيسة الكاثوليكية ، تعترف فيه صراحة بالخطيئة الأولى لها ، وبالجرائم التى ارتكبتها ضد الشعب الفلسطينى والشعب العربى . ليس ذلك فقط بل هى مطالبة بدفع التعويضات المناسبة لكل ضحايا العدوان الصهيونى والإسرائيلى .

لماذا لا تتسق الجهود العربية السياسية والإعلامية لتحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية ؟ إن حقوقنا التاريخية ثابتة ، كما أن الجرائم الصهيونية والإسرائيلية مسجلة ، ولا يبقى سوى أن نتحرك كدول وكشعوب لتأكيد الحق العربى فى عالم أصبح أكثر استعدادا لترسيخ الاعتبارات الأخلاقية .



الباب الرابع

المستقبلات والشباب العالمى

- ١ - مستقبل الدراسات المستقبلية
- ٢ - صورة المستقبل
- ٣ - حوارات عن المستقبل
- ٤ - صناعة المستقبل
- ٥ - ثورة الشباب فى الستينيات
- ٦ - شباب التسعينيات يفتحون المستقبل
- ٧ - هكذا تكلم جاك شيراك
- ٨ - الحكام والحياة اليومية
- ٩ - رؤية يابانية للعالم
- ١٠ - ألمانيا تنظر للمستقبل
- ١١ - إنجلترا تبحث عن دور
- ١٢ - رؤية متوسطة للعالم
- ١٣ - رؤية صافية للعالم
- ١٤ - مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة
- ١٥ - رؤية إمبراطورية
- ١٦ - حصاد رؤى المستقبل

١ - مستقبل الدراسات المستقبلية



انشغلت منذ أكثر من ثلاثة عقود بعلم المستقبل الذى كان فى الستينيات مجرد مبحث علمى انضم إلى المباحث المتعددة فى العلم الاجتماعى المعاصر . وقد عنيت بتتبع نشأته وتوزع أبحاثه بين مدرسة غربية وظيفية ومدرسة ماركسية نقدية ، بالإضافة إلى بحوث نادى روما الشهير ، الذى أصدر التقرير الذائع الصيت والذى أحدث دويماً فى العالم عن «حدود النمو» . ولأمر ما توقف منذ ما يقرب من عشر سنوات تتبعى المنهجى لبحوث هذا العلم الناشئ ، وإن لم أتوقف بطبيعة الحال عن متابعة بعض الكتب المستقبلية المهمة ، وأهمها ما كتبه ألفين توفلر الذى استطاع أن يضفى شعبية واسعة على علم المستقبل من خلال ثلاثيته الشهيرة : «صدمة المستقبل» ، و«الموجة الثالثة» ، و«تحول القوة» ، يضاف إلى ذلك كتب نابنسيت وأهمها «تيارات التغير الكبرى» .

غير أننى عدت إلى الاهتمام بالدراسات المستقبلية مجدداً منذ فترة قريبة . ولعل ذلك يرد إلى أنها تمر الآن بفترة إحياء ملحوظة بعد الأزمة العنيفة التى مرت بها عقب سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية عصر الحرب الباردة ، وتحول النظام العالمى من نظام ثنائى القطبية إلى نظام أحادى القطبية ، تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية الفائقة ، وتقدمها الاقتصادى والتكنولوجى على السواء .

والواقع أن ممارسة البحوث المستقبلية فى عصر الحرب الباردة كان ميسوراً إلى حد كبير . ذلك أن النظام العالمى فى هذه الحقبة التاريخية كان يتسم بالثبات النسبى . فهناك عالم أول تمثله الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الغربية أو ما كان يطلق عليها دول العالم الحر ، وهناك العالم الثانى الذى يقوده الاتحاد السوفيتى ويضم بين جنباته الدول الاشتراكية أو ما كان يطلق عليها «الكتلة الاشتراكية» ،

وهناك أخيراً العالم الثالث الذى يضم الدول المتخلفة أو بالتعبير الدبلوماسى المهذب الدول النامية . كان الصراع الإيديولوجى محتتما بين الرأسمالية والماركسية ، وكان كل من المعسكر الغربى والمعسكر الاشتراكى يتوعد الآخر بقرب هزيمته النهائية وسقوطه التاريخى . وكان العالم الثالث متذبذباً ، فبعض دوله عميل إلى تبنى الإيديولوجية الرأسمالية ، والبعض الآخر يميل إلى تبنى الإيديولوجية الماركسية أو الاشتراكية . نتيجة لهذا الثبات النسبى فى الوضع العالمى ، كانت مهمة الباحث المستقبلى ميسورة إلى حد ما ، فهو يضع تنبؤاته فى ضوء الامتداد المنطقى من الوضع الراهن إلى وضع مستقبلى ، فى ضوء حدوث تغيرات جزئية فى النظم السياسية والاقتصادية ، تدور أساساً حول معدلات النمو الاقتصادى ، ومعدلات التسليح ، وامكانات المواجهات العسكرية الشاملة أو المحدودة ، ونتائجها المحتملة . غير أنه لم تكن هناك بحوث مستقبلية تتجاوز هذا الأفق المحدود من التنبؤات إلى الطفرات الكبرى ، التى تحدثت عن هذا السقوط التاريخى لقوة عظمى كالاتحاد السوفيتى ، كما حدث فعلاً نحو عام ١٩٨٩ ، أو عن الانتصار النهائى الحاسم لقوة عظمى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا حين سقط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية سقط معه عديد من الدراسات المستقبلية ، لأنها لم تستطع أن تتنبأ بجساسة بإمكانية هذا السقوط ، اللهم إلا الكتب الشهيرة للباحثة الفرنسية «إنكاس» التى كان أحد كتبها الرائدة عنوانه بكل جرأة «انفجار الامبراطورية» ، والتى كانت هى بمفردها التى تنبأت بسقوط الاتحاد السوفيتى .

وحين تحول العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية كان ذلك مجرد إشارة إلى تحولات عظمى فى النظام الدولى الذى مازال يفتقر سيولة ضخمة ، حيث سقطت قيم ونظم ومؤسسات ، وانهارت دول قديمة ، ونشأت دول جديدة ، وهبت على العالم الثورة العرقية التى أدت إلى تفتيت عديد من المجتمعات ، كما أن تيارات الأصولية الدينية اليهودية والمسيحية والإسلام سرعان ما ترجمت - فى عديد من الأحوال - إلى حركات إرهابية مسرحها هو العالم كله ، لا فرق بين دول متقدمة ودول نامية .

وصيغت عبارة أصبحت عبارة تقليدية لوصف العالم الذى نعيش فيه باعتباره علماً يتسم بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ .

✂ من الفردية إلى الجماعية

ولعل هذا الوضع العالمى هو الذى أدى فى العقد الأخير إلى إحياء الدراسات المستقبلية ، بالإضافة إلى نهاية القرن العشرين وتوافق بداية الألفية الثالثة مع بزوغ فجر القرن الحادى والعشرين . ونحن نعرف أنه فى نهاية أى قرن ، تتفاعل عمليتان أساسيتان : تقييم القرن الذى مضى ، واستشراف القرن المقبل . نحن إذن فى صميم اللحظة التاريخية التى تزدهر فيها البحوث المستقبلية نتيجة تفاعل عمليتى التقييم التاريخى والاستشراف المستقبلى .

وما يلفت النظر بشدة أن عملية إحياء الدراسات المستقبلية تنسم بأنها تحولت لتصبح نتاج مؤسسات كبرى معنية بالمستقبل ، على عكس الماضى الذى كان حافلاً بإبداعات الباحثين المستقبلين الأفراد مثل «توفلر» و«ناينست» و«كان» . وإن كان هذا الماضى شهد ظهور «نادى روما» باعتباره مؤسسة بحثية تعنى بالمستقبل أساساً ، ولعله كان إلهاماً قوياً بالتحول المقبل .

فى الوقت الراهن هناك مؤسسات كبرى نشأت ومهمتها الأساسية هى استشراف المستقبل . فى طليعتها . فى تقديرنا - المشروع الألفى الذى تديره جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان .

وهذا المشروع يصدر منذ سنوات تقريراً سنوياً باسم «حالة المستقبل» وآخر تقرير صدر عام ١٩٩٩ . وميزة هذا التقرير والاستشرافات التى يتضمنها أنها حصيلة استطلاع آراء وقياس اتجاهات آلاف الباحثين والمتخصصين والمثقفين ورجال السياسة . فهو نتاج عمل ميدانى بامتياز ، لا يقنع بالتأملات النظرية لعدد محدود من الباحثين ولكنه يغوص فى الواقع مستكشفاً ، ومستكنها حالة العلم والتكنولوجيا ، ومحللاً الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية فى مختلف مناطق العالم . واستطاع التقرير أن يضع يده على خمسة عشر تحدياً كونياً ، ستواجه العالم فى القرن الحادى والعشرين . وهى تحديات تتعلق بمجموعة مترابطة من المشكلات ، فى مقدمتها : كيفية تحقيق التنمية المستدامة لكل البشر ، وكيف يمكن ضبط الصراعات حول المياه مع توفيرها لكل الناس ، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين النمو السكانى والموارد ، وكيف يمكن لمنظور التخطيط الطويل المدى أن يدخل فى صلب عملية

صنع السياسات ، وكيف يمكن للعولة ونمو الاتصالات والمعلومات على الصعيد الكوني أن تسخر لصالح خير الناس ، وكيف يمكن وضع ضوابط أخلاقية للسوق ، وكيف يمكن السيطرة على ظهور أمراض جديدة وعودة الأمراض القديمة ، وكيف يمكن ترشيد عملية صنع القرار ، وكيف يمكن الإقلال من الصراعات العرقية والإرهاب ، وكيف يمكن للاستقلال المتزايد للنساء أن يحسن الوضع الإنساني ، وكيف يمكن السيطرة على الجريمة المنظمة ، وكيف يمكن إشباع الطلب المتزايد على الطاقة ، وكيف يمكن ترشيد الثورات العلمية والتكنولوجية لتحسين الأوضاع الراهنة ، وأخيراً كيف يمكن للاعتبارات الأخلاقية أن تدخل بشكل روتيني في صميم عملية اتخاذ القرارات الكونية؟

من هذا الاستعراض السريع ، تبين أهمية الاستشراف الجماعي للمشكلات والتحديات التي ستواجه الإنسانية في القرن الحادى والعشرين . وإذا أضفنا إلى ذلك الجهود الرائدة لمنظمة اليونسكو في مجال استشراف المستقبل ، لأدركنا أن صيغة التفكير الجماعي المستقبلى أصبحت الآن هي الصيغة السائدة فى البحوث المستقبلية .

ولعل أبرز جهد بذلته اليونسكو فى هذا الاتجاه المؤتمر العالمي الذى نظمته فى باريس فى سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وكان اسمه الدال «حوارات القرن الحادى والعشرين» .

لقد جمعت اليونسكو فى هذا المؤتمر أبرز العقول الإنسانية المعاصرة فى العلم الطبيعى والاجتماعى والفلسفة والفن والأدب ، لكى يستشرفوا التحديات التى ستواجه الإنسانية ونحن فى بداية الألفية الثالثة . وقد دارت أبحاث المؤتمر حول خمسة موضوعات كبرى . الموضوع الأول عنوانه «تصور المستقبل» وتضمنت ثلاثة أسئلة : فى أى زمن نعيش؟ . وهل نشهد نهاية اليوتوبيا (المدينة الفاضلة)؟ أو نشهد صياغة «يوتوبيات» جديدة؟ والموضوع الثانى بعنوان «بذور المستقبل» . وأسئلته هي : هل نتجه إلى قرن صناعى (تحكم التكنولوجيا)؟ وهل نشهد نهاية للعقد الاجتماعى أم صياغة لعقد اجتماعى جديد؟

والموضوع الثالث يتعلق بمستقبل الأنواع ومستقبل الكون . وأسئلته هي : هل الغذاء سيكفى سكان العالم؟ وهل ستكون المياه للشرب؟ وماذا عن توافر الطاقة لكل شخص؟ وماذا عن التلوث الكيميائى وتأثيره على صحة البشر؟

وكان الموضوع الرابع عن مستقبل الثقافات . وأسئلته هل سيحدث صراع بين الثقافات ، أو على العكس تمازج وتفاعل بينها؟ وما هو مستقبل الميديا والاتصال؟ وما هو مستقبل التراث الثقافى فى العالم ، وما هو مستقبل اللغات؟ وكان الموضوع الخامس : حول هل نحن فى بداية بعث ديمقراطى جديد؟ وأسئلته تدور حول اشكاليات التحضر ، والصور الجديدة للتنمية ، والتزايد السكانى وتصادم موجات الهجرة . والموضوع الخامس والأخير عن التعليم فى المستقبل وموضوعاته الثورة الصناعية الثالثة والعولمة ، والآفاق الجديدة للتعليم ، ومستقبل العمل ومستقبل الزمن .

هذه إشارات عجلنى لهذا المؤتمر العالمى المهم الذى عقد فى نهاية القرن استشرافا للقرن الجديد .

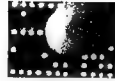
وأيا كان الأمر ، فقد دعانى إلى هذه النظرة الشاملة للدراسات المستقبلية ، التعليق الذى دعتنى الهيئة الإنجليزية لتقدميه فى احتفالية فكرية متميزة لصدور بحث الدكتور أحمد شوقى عن «صورة المستقبل وكيف نرسم ملامحها» والتى أصدرتها المكتبة الأكاديمية فى سلسلة «كراسات مستقبلية» .

كان لابد أن أعد نفسى للتعليق على هذا البحث المتميز ، والذى سأتناوله بالتحليل فى مقال قادم ، وذلك من خلال تحديد الموقف العلمى الراهن لبحوث المستقبل ، قبل التطرق إلى مختلف المشكلات النظرية والمنهجية التى تواجه الباحثين الذين يهدفون إلى أن يكون المستقبل هو أساس اتخاذ القرار فى الحاضر .



٢ - صورة المستقبل

الدراسات المستقبلية أصبحت ضرورة لازمة ، ليس فقط لصانع القرار السياسى ، ولكن أيضا للباحث وللمثقف الذى يطمح إلى أن يلعب دوراً فاعلاً فى تحديث مجتمع ، ودفعه فى طريق التقدم .



ولعل أبرز ملمح من ملامح ممارسة بحوث المستقبل فى الوقت الراهن ، انطلاقاً من مبدأ نظرى بالغ الأهمية دعونا إليه منذ عقود ، ولم يجد تطبيقاً حقيقياً له إلا منذ وقت قريب ، هو وحدة العلوم الاجتماعية والطبيعية ، وهذا المبدأ تمت بلورته كرد فعل على عملية تفتيت العلوم التى شهدتها القرن العشرون ، نتيجة الإغراق فى التخصص ، والتخصص الدقيق مما أدى إلى تفتيت المعرفة العلمية .

وإذا كنا من أنصار وحدة العلم الاجتماعى فى الوقت نفسه الذى نحترم فيه التخصصات المختلفة ، ومن يذهبون إلى أهمية وحدة العلم الطبيعى حتى نستطيع أن نكتسب عن الكون صورة تأليفية لها دلالة ، فإن وحدة العلم الطبيعى والاجتماعى ، كما تظهر فى الدراسات الخاصة بالبيئة تصبح مطلباً ضرورياً .

والواقع أن صورة المستقبل التى حاول الدكتور أحمد شوقى أن يرسمها فى بحثه الذى أشرنا إليه فى المقال الماضى ، والذى نشر فى سلسلة «دراسات مستقبلية» التى تصدرها المكتبة الأكاديمية بالقاهرة ، تعكس تماماً هذه الوحدة التى ندعو إليها . وربما يسر تحقيق هذا الشرط الضرورى أن الدكتور أحمد شوقى مع تخصصه العلمى فى البيولوجيا ، مطلع اطلاعاً ممتازاً على الموقف الراهن فى العلم الطبيعى ، ومعنى بحوث فلسفة العلم وسوسيولوجيا العلم ، ويعرف بشكل دقيق الاتجاهات العامة فى العلم الاجتماعى . وقد انعكست كل هذه الخبرات على مناقشته النقدية لمشكلة الدراسات المستقبلية ، وعلى اقتراحاته بشأن رسم صورة المستقبل . ولعل أهم الأفكار التى يطرحها بهذا الصدد أن يعمل الباحثون فى كل بلد على رسم

صورة المستقبل التى يشدونها مجتمعمهم ، ولا يظنون - تحت إغراء العولة وموجاتها المتدفقة - أنهم يمكن أن يستوردوا هذه الصورة جاهزة من مراكز الأبحاث المستقبلية فى الخارج ، بطريقة تسليم المفتاح!

وهو يتحدث عن المشهد العالمى الراهن ، ويرصد فيه ثلاثة ملامح رئيسية ، والملمح الأول هو سيادة «القوة الفاعلة» لقطب واحد مما يوجد ضرباً من ضروب عدم التوازن فى العالم ، والملمح الثانى هو «تباين القدرة الإنتاجية التنافسية» بين الشمال والجنوب ، والملمح الثالث هو «التباين الهيكلى» ويعنى بذلك أنه فى الدول المتقدمة نجد جميع أشكال التجمع والتكتل لمصلحة الشعوب ، بينما نجد التفكك والتفتيت لأسباب عرقية أو دينية أو طائفية لكثير من الكيانات الأكثر تخلفاً .

هذا التباين يستدعى التغيير والتغيير ، ولا يمكن أن يتم بغير الاستعانة بالدراسات المستقبلية لرسم صورة المستقبل .

✧ أسئلة المستقبل

ورسم صورة المستقبل تستدعى فى الواقع طرح مجموعة مترابطة من الأسئلة :

السؤال الأول - كما يقرر أحمد شوقي - أن «أول معايير صحة تعاملنا مع المستقبل هو أن نجعله إطارنا المرجعى» دون أن نتصوره مشروعاً مستحيلاً لاستعادة الماضى ، أو نعمل على صياغته من خلال الوقوع فى «مصيدة الحاضر» .

والسؤال الثانى يتعلق بتصوراتنا عن التقدم والتخلف ، والعلاقة بالآخر المتقدم «طبقاً لواقعه العلمى والتكنولوجى ومؤشرات التنمية البشرية عنده وعندنا . وهنا نجد التفرقة بين «النقل الكيفى» ، و«النقل الكمى» لإمكانيات وآليات التقدم . ونحن نحتاج إلى النقل الكيفى بأكثر مما نحتاج إلى النقل الكمى الذى يعد فى كثير من الأحيان مستحيلاً أو غير مرغوب على أقل تقدير .

والنقل الكيفى «يعنى استيعاب التوجهات الكبرى لمسيرة التطور البشرى والالتحام بها» ، مثل تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، والاهتمام بجودة التعليم والرعاية الصحية ، وإطلاق الحافز الفردى والقدرات الابتكارية فى إطار جمعى ومجتمعى ، والإدارة الحديثة وتصحيح العلاقة بالوقت ، وتظيم إنتاجية العمل .

والسؤال الثالث يتعلق بالخلط بين «الفكر الاستشراقى» و«الفكر التنفيذي» فى

رسم صورة المستقبل . وتقوم الفكرة على أساس أن الفكر التنفيذي بمفرده لا يستطيع رسم صورة المستقبل ، والتي تحتاج إلى آفاق رحبة من العلم والخيال لا يستطيعها إلا أصحاب الفكر الاستشرافى .

والباحث حين يتطرق إلى الإدارة المستقبلية لشئون المجتمع فإنه يركز على خمسة أعمدة لها ، وهى تبنى دبلوماسية داخلية للتنمية الشاملة والتواصل ، واستيعاب الفروق بين الاستراتيجيات (صياغة الأهداف الكبرى للتنمية) والتكتيك (تحديد الوسائل لتنفيذ الأهداف) ، وإدارة التطور بفعالية لتحقيق إرادة التطور ، وتنمية رأس المال البشرى ، والحاجة إلى مفهوم مستقبلى للرقابة المجتمعية .

فى ضوء ذلك كله يرسم الباحث جدول أعمال المستقبل ، والذى يلخصه فى خمس نقاط هى : استكمال القاعدة المعرفية ، والإدارة المجتمعية والمشاركة الشعبية ، وتحقيق الطفرة التعليمية ، والشروع فى الانطلاقة العلمية والتكنولوجية ، والتعاون الإقليمى والدولى .

رؤية استراتيجية للمجتمع

ما سبق من اجتهادات يصلح كأساس لتدعيم فكرة أهمية الدراسات المستقبلية لرسم صورة المستقبل . ولكننا نحتاج فى الواقع إلى مفهوم محورى نعتمد عليه إذا ما كان هدفنا هو التحديث والتقدم . والمفهوم الذى أصبح اليوم سائداً فى دراسات التنمية وتراثها العلمى هو «الرؤية الاستراتيجية» . وهى بحسب التعريف مجموع السياسات المترابطة السياسية والاقتصادية والثقافية التى تصاغ ويؤلف بينها لكى تنفذ فى حدود ربع القرن القادم . ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى الاستناد فى وضع هذه الرؤية فى الواقع إلى خبرتين متميزتين . الخبرة التاريخية للمجتمع المحدد أولاً ، وضعا فى الاعتبار تاريخه الاجتماعى الفريد ، وحصيلة تجاربه السياسية والاقتصادية والثقافية ، والخبرة التاريخية للإنسان فى القرن العشرين ثانياً . وذلك لسبب بسيط مؤده أننا لا نستطيع أن نتطور محليا - كما يظن بعض المثقفين - بدون أن نهمل من الخبرة العالمية لمختلف المجتمعات . ذلك أن المسافة - تحت تأثير وسائل الاتصال والإعلام الحديثة - ضاقت للغاية بين المحلى والعالمى ، تماماً كما ضاقت المسافة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .

غير أن الرؤية الاستراتيجية مع ضرورة اعتمادها على التحليل الدقيق للخبرة

التاريخية داخلية كانت أو عالمية ، فلا بد أن تقوم على سلسلة مترابطة من الاختيارات ، والتي لا بد لها - إذا ما أريد للتحديث أن يسير في مجراه الصاعد - ألا تكون بعيدة عن منطق التطور العالمى فى السياسة والاقتصاد والثقافة . فى السياسة أصبحت النظم الشمولية مكانها متاحف التاريخ ، بعدما تبين على سبيل القطع أن صيغة الحزب السياسى الواحد الذى يحتكر الحقيقة السياسية المطلقة صيغة فاسدة ، بل هى مضادة للتنوع الخلاق الكامن فى صميم الطبيعة الإنسانية . ومن هنا فإن مجرى التطور السياسى بعد أن انتهت الشمولية إلى الأبد بالمعنى التاريخى للكلمة ، يسير فى طريق تصفية جيوب النظم السلطوية التى مازالت باقية وتحارب آخر معاركها ، سعياً إلى تحقيق الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، وأياً كانت صيغة الديمقراطية المطبقة . وعلى الصعيد الاقتصادى ثبت أن التخطيط المركزى الجامد الذى يقوم على اقتصاد الأمر قد فشل فى تحقيق أهداف التنمية ، ومن هنا الحاجة إلى الاعتماد على آلية السوق ، ودفع الحافز الفردى إلى مداه ، وإسهام القطاع الخاص الفعال فى التنمية . وعلى الصعيد الثقافى أصبح احترام التعددية أمراً لازماً ، وكذلك عدم العدوان على الخصوصيات الثقافية .

ومن هنا فإن الرؤية الاستراتيجية لمجتمع ما ، التى لا تأخذ فى حساباتها منطق التطور العالمى فى السياسة والاقتصاد والثقافة ، لن يتاح لها أن تنتج آثارها . غير أنه من الخطورة بكان مجازاة خطوط التطور العالمى بغير تدبر نقدى ، ذلك أن هذا التطور تهيمن عليه فى الوقت الراهن مراكز لإنتاج الإيديولوجيات التى تسعى إلى صنع الوعى الزائف ، زاعمة أن شعاراتها هى التى تتفق مع منطق التطور فى القرن الحادى والعشرين . فشعارات العولة وأهمها حرية السوق إلى غير حدود ، وفتح باب المنافسة العالمية بغير قيود ، ينبغى إخضاعها لتحليل نقدى ، حتى لا تكون مجرد شعارات لخدمة الدول الرأسمالية المتقدمة التى تريد الهيمنة على أقدار العالم . ليس فى ذلك فحسب ، بل لا بد للدول النامية أن تتكفل للدفاع عن مصالحها فى عالم العمالة الذين يريدون نشر هيمنتهم السياسية والاقتصادية والثقافية على العالم .

ويبقى السؤال المهم : من الذى يضع الرؤية الاستراتيجية للمجتمع؟

لقد اجتهد أحمد شوقي بهذا الصدد واقترح إنشاء مجلس حكومى أعلى لشئون المستقبل . ونخشى أن يكون فى هذا الاقتراح تغليب للعناصر السياسية الحاكمة

وللبيرورقراطية على باقى فئات المجتمع ، التى من حقها أن تشارك فى رسم ملامح صورة المستقبل . ومن هنا فإن جماعية التفكير المستقبلى التى أُلحنا إليها من قبل ، ينبغى أن تكون المبدأ الموجه فى هذا المجال .

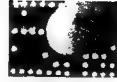
ونقصد بذلك أننا نحتاج إلى صياغة تقارير سنوية عن «حالة المستقبل» فى كل مجتمع ، تقوم بها مراكز علمية مستقلة ، وتعتمد على استطلاعات للرأى واسعة المدى تشمل مختلف الأجيال ، ومختلف الطبقات الاجتماعية ، ومختلف أصحاب المهن ، ومختلف الساسة والمثقفين والباحثين ، للتعرف على طريقة إدراكهم للمستقبل المحلى والعالمى ، وأهم من ذلك تفضيلاتهم للملامح المستقبل الذى يهدفون - من خلال التخطيط الاستراتيجى والتنفيذ المنهجى الدءوب - إلى تحقيقه .

وهكذا يتم تسخير بحوث المستقبل فى خدمة الجماهير العريضة ، من خلال حوار ديموقراطى واسع المدى لا يستبعد أى طرف من الأطراف الاجتماعية ، بدلا من أن تكون أداة نفعية فى يد نخبة سياسية حاكمة قليلة العدد لتحقيق أهدافها المحدودة ، فى السيطرة على مقدرات المجتمع .

ولن يتاح تحقيق هذا الهدف ، بغير النهوض بحالة المعرفة بكل أنماطها وفى مقدمتها المعرفة العلمية . بالإضافة إلى تحرير الوعى الاجتماعى من أثقال مرجعية الماضى ، والتركيز على مواجهة مشكلات الحاضر مواجهة إيجابية خلاقة ، بالاستناد إلى آفاق مستقبلية لا تخشى مواجهة التحديات العالمية فى القرن الحادى والعشرين .



٣ - حوارات عن المستقبل



الحوارات التي دارت عقب العرض الذى قدمه الدكتور أحمد شوقي فى ندوة الهيئة الإنجيلية عن «صورة المستقبل» والتحليل الشامل «لمشكلة الدراسات المستقبلية» الذى قدمته ، لا تقل أهمية بالمرّة عن العرض والتحليل ، وهى تؤكد الاقتراح الذى قدمته ونوهت عنه فى المقال الماضى ، وهو حاجتنا إلى إصدار تقرير سنوي عن «حالة المستقبل» تصدره هيئة بحثية مستقلة ، ويقوم على استطلاع مثبات العلماء والباحثين والمتفقين وصناع الرأى والسياسيين ، لكى نعرف الإدراكات المختلفة لهذه الفئات المتنوعة لمشكلات الحاضر ، وآفاق المستقبل التى يأملون فى أن نحاول الوصول إليها من خلال رؤية استراتيجية بصيرة للمجتمع . وشارك فى هذه الحوارات نخبة ممتازة من العلماء فى العلم الطبيعى والاجتماعى وباحثون وإعلاميون بارزون بالإضافة إلى رجال دين متنورين . استخلصت من مضمون المناقشات التى أثاروها حوالى سبعة عشر سؤالاً وموضوعاً حاولت فى نهاية الندوة أن أستجيب لها بطريقة موجزة بحكم ضيق الوقت .

وقد يكون أمامى فى الأوراق الثقافية مساحة أكبر لكى أدير مناقشة حولها ، ولن أذكر أسماء من أثاروا هذه الأسئلة أو قاموا بالتعليق ، لأن الموضوعات محل النقاش تعكس فى غالبية الأحيان اهتمامات عامة ، ولا تبرز رؤى شخصية إلا فى القليل النادر .

ولعل أولى النقاط التى أثارت تتعلق بوضع التنشئة السياسية فى المجتمع المصرى ، وقيل أن الوضع مازال استمراراً لحالة التعبئة السياسية التى سادت المجتمع المصرى فى الحقبة الناصرية . هذه ملاحظة مهمة تستحق التأمل لأنها تتعلق فعلاً بالمستقبل . ذلك أنه قد اقتضت ظروف المجتمع فى مرحلة ما أن يمر خلال فترة تعبئة سياسية مكثفة ، كان الغرض منها دفع الجماهير لتأييد الأهداف الكبرى للمشروع الحضارى الذى تبنته القيادة الناصرية ، سواء على مستوى تحديث المجتمع المصرى

وتتميته ، أو على صعيد القومية العربية . وقد اقتضى ذلك تضيقاً لنطاق التعبيرات السياسية المختلفة وتقييداً لحرية التعبير ، ومحاولة لتنميط إدراكات الناس واتجاهاتهم فى قالب معينة ، اتسمت بعد فترة من الحيوية الملحوظة بالجمود . وقد لوحظ ذلك بوضوح قبيل هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ولعل أبلغ دليل على ذلك النقد السياسى المسئول الذى مارسه أعضاء مؤتمر المبعوثين الذى انعقد فى الإسكندرية عام ١٩٦٦ بحضور جمال عبدالناصر وكل أركان الحكم الناصرى .

ومن المعروف أن هذا المؤتمر حضرته وفود تمثل المبعوثين المصريين فى مختلف دول العالم ، تم انتخابهم من زملائهم بطريقة ديمقراطية . وقد لعب وفد المبعوثين المصريين إلى فرنسا فى هذا المؤتمر - وكنت واحدا منهم - دوراً فاعلاً فى تقديم النقد السياسى المسئول ، عن ضيق المجال الديمقراطى ، وبروز طبقة جديدة حاولت أن تشرى من خلال سيطرتها وهيمنتها على القطاع العام ، كما وجهت انتقادات لنظام التعليم ، ولممارسة البحث العلمى . وقد انفرد وفد المبعوثين المصريين فى فرنسا بتقديم أوراق بحثية فى كل موضوع ، تم إعدادها فى فرنسا بشكل جماعى قبل القدوم إلى المؤتمر ، وقد قدم الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى الرئيس جمال عبدالناصر مجموعة كاملة من أبحاث الوفد الذى مثل المبعوثين المصريين إلى فرنسا ، وكان طرح هذه الأفكار فى المؤتمر نموذجاً فريداً لممارسة النقد السياسى والاجتماعى من داخل التجربة الناصرية وليس من خارجها ، وسعياً وراء ترشيد السياسات المطبقة ، وأملًا فى صياغة سياسات جديدة تتعلق بترشيد عمليات التنمية وتوسيع إطار الممارسة الديمقراطية ، والارتقاء بمستوى نظام التعليم والبحث العلمى ، وتقليل الفجوة الطبقية ومكافحة الفساد .

ويمكن القول أنه منذ عام ١٩٦٧ ، وعلى وجه الخصوص بعد تولي الرئيس السادات مسئولية الحكم ، واتجاهه إلى حرية السوق والديمقراطية وقيام نظام التعددية ، فإن المجتمع المصرى يسير - وإن كان بخطى وثيدة - تجاه التعددية السياسية الحقيقية . ومن هنا يمكن القول حقاً كما قرر صاحب الملاحظة أن إرث التعبئة السياسية مازال موجوداً ، وأنها فى حاجة شديدة إلى الخلاص منه ، حتى تتم التنشئة السياسية على أساس مثاليات الديمقراطية الحقيقية ، وأخذاً فى الاعتبار مطالب التعددية الكاملة ، والتي تسمح لكل الاتجاهات أن تعبر عن نفسها ، وكذلك لكل الأجيال أن تسهم فى العملية السياسية .

ومن ناحية أخرى أثبتت ملاحظة تقرر أننا لم ندخل بعد بشكل كامل الحضارة الصناعية ، فكيف سندخل الحضارة ما بعد الصناعية؟ وهذه الملاحظة تثير قضية خطيرة يشار إليها عادة في أدبيات التحديث بحرق المراحل . ويقصد بذلك أن الدول النامية - بحكم الفجوة التاريخية في مجال التقدم بينها وبين الدول المتقدمة ، لا تستطيع أن تتمتع بترف المرور في مراحل التاريخ الطبيعي للتقدم الذي مارسته الدول المتقدمة - عبر قرون . لذلك فعليها واجب ثقيل هو حرق هذه المراحل واختزالها واللاحاق بوضع التقدم المعاصر ، سواء على الصعيد السياسى فى مجال الديمقراطية ، أو على الصعيد الاقتصادى فى مجال التخطيط العقلانى للتنمية ، أو على الصعيد الثقافى الاجتماعى فى مجال ترقية الثقافة وتحديث مؤسسات المجتمع . ونعلم سلفاً أن الاتجاه الى حرق المراحل سيؤدى بالضرورة الى تشوهات فى مسيرة التنمية ، بحكم عملية اختزال الزمن ، وعدم اختمار الأفكار وتبلور القيم فى الزمن الطبيعى الذى تحتاجه ، غير أنه ليس هناك فى الواقع بديل لهذه الاستراتيجية فى مجال التحديث ، ومن ثم فعلينا - بالرغم من صحة مقولة أننا لم ندخل بشكل كامل مجال الحضارة الصناعية - أن نلتحم بالحضارة ما بعد الصناعية ، والتى تعبر عنها بأبلغ تعبير الثورة الاتصالية الراهنة . ويؤكد صحة هذه الاتجاه وواقعيتها ، أن الحظوة التى عرضها الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات ، لتحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى ، هى دليل مؤكد على أننا نستطيع أن نخطو بخطى واثقة إلى عالم الحضارة ما بعد الصناعية . وهذا الإدراك نفسه نجده لدى عديد من النخب السياسية الحاكمة فى الوطن العربى . ويكفى تليلاً على ذلك أن نقرر أن إمارة «دبى» قررت أن تكون رائدة فى مجال الثورة الاتصالية ، ولديها مشروع متكامل يقوم القطاع الخاص بتنفيذه ، للالتحام الدقيق بأحدث إنجازات العالم والتكنولوجيا فى مجال الاتصال والمعلومات .

وإذا كانت صاحبة التعليق السابق قد قررت بالإضافة إلى ذلك أن الرؤية المستقبلية تقتضى حرية فى التفكير والتعبير ، وقدرة على النسق القيمى القديم ، فإنه يمكن القول إن هامش التفكير والتعبير يتسع فى المجتمع المصرى خصوصاً ، والمجتمع العربى عموماً ، ومن ثم تقع على عاتق المفكرين والمثقفين الاستفادة القصوى من هامش الحرية الموجود لممارسة النقد الاجتماعى المسئول .

وفى تعليق آخر قرر صاحبه أن الفجوة فى المعرفة تتسع بيننا نحن العرب وبينهم ، ويعنى فى الدول المتقدمة ، وأنا مازلنا فى مجال استهلاك المعرفة ، ولم نعبّر بعد إلى مجال المعرفة . وهذه الملاحظات صحيحة تماما ، بل وأبعد من ذلك يمكن القول أننا متخلفون للغاية فى مجال استهلاك المعرفة العلمية المتاحة بحكم قصور مكتباتنا الجامعية قصورا شديدا ، وعدم تطبيق وسائل الحصول على المعلومات التى استخدمتها الثورة الاتصالية ، وفى مقدمتها شبكة الإنترنت ، والقصور الشديد فى متابعة التقدم الفكرى والعلمى فى العالم . ومن ثم لابد من سياسات فعالة لضمان الاستهلاك المنتج للمعلومات المتاحة ، حتى يكون ذلك مجرد خطوة تجاه الإسهام فى إنتاج المعرفة المعاصرة ، وإن كان ذلك يحتاج إلى ثورة كبرى تعليمية وفكرية ، وقبل ذلك سياسية فى مجال تبلور إرادة النخبة الحاكمة فى اتخاذ القرار الاستراتيجى بخطة التحديث والتقدم . وقد سبق لى فى المحاضرة التى قدمتها عن مستقبل الدراسات المستقبلية» أن أكلت أن ممارسة النقد الذاتى ضرورة لازمة لأى رؤية مستقبلية للمجتمع ، لأن هذا النقد الذاتى هو الذى سيشير إلى مواطن الخلل ومواضع القصور ، والتى تحتاج إلى صياغة سياسات متنوعة لمواجهتها وتحاولها . ومن ثم حين طرح أحد الحضور مسألة النقد الذاتى ، وهل مورست حقا فى إطار مجتمعنا العربى؟ وفى الإجابة على السؤال قررت ما سبق لى أن ذكرته بهذا الصدد من قبل ، هو أن النقد الذاتى ليس فضيلة عربية فى الواقع ، بقدر ما هو فضيلة غربية . وكنت أعنى بذلك أنه فى المجتمع الغربى لأنه مجتمع مفتوح ، تعد ممارسة النقد الذاتى من أعرق تقاليده الثقافية . يتم النقد الذاتى على مستوى المثقفين والمفكرين والسياسيين والأحزاب السياسية بل والنظم السياسية نفسها! ولهذا يمكن القول أن الثقافة الغربية تجدد نفسها باستمرار ، لأنه ليست هناك - كما يحدث فى عديد من أقطار الوطن العربى - هذه النزعة الخبيثة لإزاحة عبء المسؤولية ، والتستر على الأخطاء ، والتأمر على الصمت بصدد الانحرافات السلوكية أو الأخطاء السياسية الفادحة .

غير أنه مما ما يبعث على الأمل فى تجاوز هذه السلبية الثقافية الخطيرة ، أنه ظهرت فى السنوات الأخيرة بوادر للنقد الذاتى العربى ، ولعل أبرزها موجة النقد الذاتى بعد الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ . وتلمح فى هذا المجال أسماء صادق العظم مثلاً للنقد اليسارى وقسطنطين زريق مثلاً للنقد الليبرالى ، وصلاح الدين

المنجد مثلا للنقد الإسلامى ، وأديب تصور مثلا للنقد المسيحى . كما أنه فى مجال النقد الذاتى للحركات السياسية تبرز أسماء عبدالله النقيسى عالم السياسة الكويتى فى الكتاب الذى حرره عن «الحركة الإسلامية : أوراق فى النقد الذاتى» وشاركت فيه مجموعة مهمة من أقطاب الحركات الإسلامية ، وكذلك كريم مروة اللبناني الماركسى فى كتابه «حوارات» الذى تضمن نقدا ذاتيا ماركسيا ، بالإضافة إلى إسهام مركز دراسات الوحدة العربية فى النقد الذاتى للفكر القومى .

وهكذا فتحت لنا التعليقات النقدية أبوابا متعددة للإطلاع على آفاق المستقبل . ولعل أهم هذه الأبواب أننا بجهودنا المخططة فى مجال تنمية الاقتصاد ، وتحديث المجتمع ، نسهم فى الواقع فى صنع المستقبل العالمى ، لأن هذا المستقبل ببساطة سيكون نتاج العمل الدؤوب لجميع المجتمعات الإنسانية المعاصرة . ولعل الشرط المبدئى لكى يتحقق ذلك ، هو أن تمارس المجتمعات المختلفة النقد الذاتى لتجاربها فى التنمية فى نصف القرن الأخير ، ولا فرق فى ذلك بين دول نامية ودول متقدمة ، فقد أخطأت الدول هنا وهناك فى تصميم استراتيجيات التنمية ، لأنها استبعدت أبعادا كان ينبغى أن تدخلها فى الاعتبار . ويشهد على ذلك أن بعض الدول النامية استبعدت بعد الحرية السياسية ، من أجل التركيز على التراكم الرأسمالى .

والآن بعد أن صيغ مفهوم «التنمية البشرية» التى تجعل ازدهار الشخصية الإنسانية هو الهدف الأسمى للتنمية ، تتم مراجعات جذرية لاستراتيجيات التنمية المختلفة ، لتصحيح التحيزات السابقة ، وتبنى نظرة متوازنة للإنسان والمجتمع والطبيعة .

وهذه النظرة المتوازنة يشارك فى صياغتها الآن مفكرون ومثقفون من مختلف أنحاء العالم ، مما يؤكد أن صنع صورة المستقبل قد أضحت عملية إنسانية عامة ، يشارك الكل فى رسمها وتشكيلها .



٤ - صناعة المستقبل!



أثار أحد الأساتذة فى ندوة المستقبليات التى أحل مادار فيها من حوار ، سؤالاً مهماً مؤداه : هل نستطيع ونحن لانساهم فى صنع المستقبل الآن - نظراً للفجوة الحضارية التى تفصل بيننا وبين الدول المتقدمة - أن نرسم صورة لمستقبلنا ، مع أننا مجرد مستقبلين لصور المستقبل العالمى التى تصاغ هناك فى مراكز التقدم الغربى؟

والقضية المطروحة تحتاج فى الواقع إلى تأمل عميق ، وذلك لأنها تتعلق بظهور نموذج مجتمعى جديد هو مجتمع المعلومات العالمى من ناحية ، وبروز رؤية جديدة للعالم أصبحت لها آفاق عالمية ، بحيث نفذ تأثيرها إلى جميع المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، وإن كان بدرجات متفاوتة من العمق ، ويغض النظر عن فقر الدول أو ثرائها . ومجتمع المعلومات العالمى ليس مجرد صناعة غربية ، فهو فى الحقيقة نتيجة جهد علمى وتكنولوجى تراكمى أسهمت فى صنعه حضارات شتى ودول متعددة ، بينها بعض الدول النامية النشيطة مثل الهند والصين وماليزيا ، ومن هنا يمكن القول أن صناعة المستقبل أصبحت الآن - نتيجة ثورة الاتصالات الكبرى - عملية إنسانية شاملة ، يتفاوت جهد الدول والشعوب فى إنتاجها غير أنها جميعاً تعد - بصورة أو بأخرى - منتجة ومستهلكة فى نفس الوقت .

لقد ساعدت موجة هجرة العقول من بعض البلاد النامية إلى الدول المتقدمة على تسريع عملية التطور التكنولوجى ، وعلى تعميق عملية الإبداع الكامنة وراء العديد من مظاهر التقدم المعاصر ، ويدل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية - كما نشر فى مجلة اقتصادية أمريكية متخصصة - تعاني الآن معاناة شديدة من النقص فى فئة العمال شديدي المهارة يطلق عليهم «عمال المعرفة» . وهم العمال الذين يعملون فى مجال الحاسبات الإلكترونية بكل ميادينها المتعددة ، تخطيطاً وتصنيعاً

وبرمجة وابتكارا ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد الآن من الدول النامية أعدادا كبيرة من هؤلاء العمال .

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن الرؤية الجديدة للعالم التي أصبحت تشكل نموذجا حضاريا جديدا ، شارك في صنعها مختلف شعوب العالم ، نتيجة للخبرات المشتركة للإنسانية في القرن العشرين . فهناك اليوم إجماع عالمي على رفض النظم السياسية الشمولية والسلطوية والتزوع إلى الديمقراطية ، وهذا الإجماع لم يأت من فراغ ، ولكنه في الواقع محصلة الخبرات المبررة التي مرت بها شعوب متعددة عانت من القهر السياسي في ظل الماركسية الجامدة ، والفاشية والنازية ، وحتى من النظم الديمقراطية المزعومة ، والتي وإن اتسمت نظريا بالتسامح مع الأصوات المعارضة ، إلا أنها مارست وبشكل منهجي ما يطلق عليه الفيلسوف الشهير هيربرت ماركيز «التسامح القمعي» الذي يضع خطوطا حمراء لدائرة الاختلاف عن عقائد النظم الرسمية .

كما أن من مكونات الرؤية الجديدة للعالم رفض الصور التقليدية لتحكم النخب السياسية الحاكمة في الجماهير . ومن هنا عمدت الجماهير في سياق ثورتها على هذه الهيمنة السياسية إلى إثارة موضوعات جديدة على أجندة العمل السياسي لم تكن تثار من قبل ، ومن أهمها ضرورة الحفاظ على البيئة ، وضمان مستوى معين لنوعية الحياة ، ليس ذلك فقط بل لقد عمدت الجماهير في بعض البلاد الغربية إلى تشكيل أحزاب سياسية جديدة مبنية على أسس مختلفة عن الأحزاب التقليدية ، لأنها لا تقوم على أساس الدفاع عن مطالب طبقية محدودة ، بقدر ما تقوم على أساس الدفاع عن مصالح إنسانية عامة ، مثل الحفاظ على البيئة وتدار في نفس الوقت بطريقة ديمقراطية ، تمنح أقلية حزبية معينة من السيطرة على جماهير الحزب . ولعل أبرز مثال لهذه الأحزاب أحزاب الخضرة التي استطاعت في ألمانيا وفرنسا وغيرهما من البلاد الأوروبية أن تقلب الموازين السياسية .

غير أنه تلزمننا الموضوعية أن نشير إلى أنه ليست كل مكونات النظرة الجديدة للعالم إيجابية ، ففيها مكونات سلبية تتعلق بأوهام الهوية ، والنظرة السلبية للآخر . ولعل أبلغ دليل على ذلك بروز العنصرية الجديدة في الثقافة الأوروبية ، والتي أصبح لها رموزها السياسية ، بل وحققت نجاحات ملحوظة في الانتخابات التشريعية ، كما أنه أصبح لها خطابها السياسي والثقافي المتميز . ويلفت النظر أن أوهام الهوية

أصبحت ظاهرة عالمية منتشرة فى كل البلاد النامية والمتقدمة على السواء . فى البلاد النامية هناك نزعة تسعى إلى صياغة مفهوم انغلاقي للهوية يحاول حفر خنادق عميقة بين الأنا والآخر ، بزعم تميز الأنا وسموه عن الآخر الذى هو الخصم والعدو الأكبر . وفى البلاد المتقدمة ، حيث تنشط حركة العنصرية الجديدة ، يصاغ مفهوم استبعادى للهوية ، يركز على الأنا ويريد أن ينفى الآخر ، وخصوصا بالنسبة للعمال الأجانب ، سواء كانوا من أصول تركية كما هو الحال فى ألمانيا ، أو من أصول مغربية عربية إسلامية كما هو الحال فى فرنسا وهولندا وبلجيكا .

ومن هنا يمكن القول أن صناعة المستقبل لا يمكن أن تكون حكرا على الدول المتقدمة ، بل لابد لنا من أن نسهم فى صنعها من خلال عملية نشيطة وفعالة لحوار الحضارات ، نقدم فيه أنفسنا بصورة موضوعية ، تعرض للسلبات والإيجابيات من وجهة نظر النقد الذاتى ، كما تقدم النقد للآخر من وجهة نظر النقد المستول . ولعل المبادرة الإيرانية التى قادها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس خاتمى مثال بارز على أهمية الإسهام النشط فى صياغة عملية الحوار الحضارى ، وتحديد أهدافه وتعيين وسائله وأدواته .

وفى تعليق آخر اختلف فيه صاحبه مع توصيفى للكتاب الشهير «حدود النمو» الذى أصدره «نادى روما» بكونه كان تشاؤمياً فى نظره لمستقبل العالم ، وأنه على العكس كان فى رأيه تحذيرياً أكثر منه تشاؤمياً لأنه كان يركز فى الواقع على أهمية التنمية المستدامة . وقد أقبل هذه الملاحظة الشكلية ، ولكن أهم منها بكثير ما ركزت عليه من أنه فى أى دراسة مستقبلية لابد أن ينطلق الباحث من مجموعة مترابطة من الافتراضات . وخطورة الافتراضات التى قامت عليها دراسة نادى روما ، أن آليات عمل النظام الرأسمالى لن تتغير ، وبالتالي فصورة المستقبل التى رسمها كانت تبدو وكأنها حتمية . غير أنه فى الدراسة الأخرى للمستقبل التى قدمها نموذج باروليتشى كانت افتراضاتها مختلفة ، لأنها قامت على أساس ضرورة تعديل آليات عمل النظام الرأسمالى والتى تهدف لمجرد تعظيم الربح والاعتداء الوحشى على الطبيعة بغير النظر للمستقبل . لو تعملت هذه الآليات لأصبحت صورة المستقبل أكثر إشراقا من الصورة القاتمة التى قدمتها دراسة نادى روما .

وفى تأكيدى على أهمية الجماعية فى الدراسات المستقبلية التى أوضحت فى محاضرتى أنها من السمات الأساسية للدراسات المستقبلية فى الوقت الراهن ، أكد

صاحب التعليق أن هذا هو الأسلوب المتبع فى مجلس الطاقة العالمى والذى وضع صورة مستقبلية عن الطاقة عام ٢٠٢٠ ، وأشار إشارات ذكية إلى أن اختزال التطور التكنولوجى فى مسألة الحسابات الإلكترونية يعد قصورا فى النظر ، لأن النهضة التكنولوجية المعاصرة تتضمن عددا من العناصر ، من بينها ثورة الاتصالات والهندسة العكسية وغيرها . وفى رأيه أن حوار الحضارات التى تم التركيز عليه كوسيلة للإسهام المشترك فى رسم صورة المستقبل ليس سوى فانتازيا فكرية ، لأنه لن يشمل الأبعاد الحاكمة فى موضوع النهضة التكنولوجية والتنمية الاقتصادية .

وأثار أحد العلماء من الحضور وهو معروف بإسهاماته البارزة فى أدبيات تكنولوجيا التنمية . أن المشكلة الحقيقية تبدو فى التلكؤ فى اتخاذ الخطوات المناسبة فى الوقت الحقيقى للتغيير ، وأن هذا التلكؤ عقبة فى حد ذاته . وأخطر منها أننا - فيما يبدو - نمارس التغيير بزيد من الثبات فى المواقع القديمة! وهو يشير بذلك فى الواقع إلى موضوع مقاومة التغيير ، وهو موضوع لقى اهتماما علمياً كبيراً فى سوسيولوجيا التنمية . وهذه المقاومة عادة ما تأتى من قبل جماعات المصالح التى قد تدرأ أن تغييرات جوهرية يمكن أن تهدد مصالحها ، أو من قبل جماعات ثقافية ترى أن المرجعية ينبغى أن تكون هى مرجعية الماضى ، وأن مرجعية المستقبل ، والتى تحاول الالتحاق بركب التقدم المعاصر ردة ثقافية وابتعاد مقصود عن الأصالة وتجاهل متعمد للمخصوصية الثقافية!

ويشير صاحب التعليق إلى أن خطورة بعض الأفكار المعاصرة لاتأتى لأنها مبادرة من قبل مفكرين تقليديين ، بل إنها تصدر من قبل مفكرين يعملون لصالح الشركات الكبرى ، ويعملون بشكل مباشر وغير مباشر على الترويج لإيديولوجياتها بطريقة بالغة الذكاء لأنها تخفى الأهداف الحقيقية لها وراء شعارات جذابة يمكن أن تجذب لها ملايين الناس ، وخصوصا فى الدول النامية ، حيث تنخفض معدلات الوعى الاجتماعى ، ومن ثم يصبح موضوع «توظيف المعرفة» لتحقيق الأغراض السياسية والاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى وللشركات الدولية العملاقة يستحق الوقوف أمامه طويلا ، وممارسة التحليل النقدى بصده ومعنى ذلك أنه يقع على عاتق المفكرين فى الدول النامية عبء التصدى للأفكار التى يروج لها فى سوق الأفكار العالمية ، والتى يساعد على انتشارها ولاشك أدوات الثورة الاتصالية الكبرى .

وقد سبق لنا فى مناسبات عديدة أن أشرنا إلى حاجتنا القصوى إلى بلورة العقل النقدى وقلنا أنه نظرا إلى أننا لا ننتهى إلى مجتمعات منتجة للمعرفة ، سواء فى العالم الطبيعى أو الاجتماعى نتيجة التخلف الثقافى والسياسى والاجتماعى الذى ساد لقرون عديدة فإنه من المنطقى أن نتجه أبصارنا إلى مصادر المعرفة التى تنتجها المجتمعات المتقدمة وسواء كان ذلك فى الفكر السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى .

غير أن هذه المعرفة عادة ما تكون محملة بالتحيزات الفكرية بسبب أهواء منتجيهـا واتجاهاتهم ، كما أنها غالبا ما تكون زاهرة بأيدىولوجيات شتى بالمعنى السيع للكلمة ، ونعنى تعمد تشويه الواقع ، وإشاعة الوعى الزائف ومن هنا أصبحت هناك ضرورة لتنقية هذه المعرفة بكل أنواعها مما يشوبها ، ولن يستطيع القيام بهذا الدور سوى عقل نقدى مدرب على التفكير العلمى الصارم ولديه القدرة على تحليل مضمون الخطابات المتعددة التى يزخر بها المحيط الفكرى العالمى ، ويقتضى «صناعة» هذا العقل ثورة فى نظام التعليم والإعلام والثقافة ، ذلك أن نظام التعليم السائد والذى مازال يقوم على تربية «العقل الملقن» الذى يقوم على أساس تقوية الذاكرة ، لن يتيح بلورة هذا العقل النقدى ، كما أن وسائل الإعلام المختلفة التى تنشر الوعى الزائف تضيق من فرص بروزه ، وكذلك يمكن القول عن قيم الثقافة التقليدية التى تحض على الخنوع والخضوع لمرجعية الماضى المندثر .

نحن بكل بساطة فى حاجة إلى ثورة ثقافية لصياغة العقل النقدى القادر على مجابهة تحديات المعاصرة .



٥ - ثورة الشباب فى الستينيات



يمكن القول أن نهاية الستينيات قد شهدت ظاهرة فريدة لم تسبق فى التاريخ هى ثورات الشباب التى اندلعت فى عديد من البلدان ، فى ألمانيا وفرنسا وفى الولايات المتحدة الأمريكية وفى إيطاليا والمكسيك ، وفى بعض البلاد الاشتراكية .

لقد فاجأت هذه الثورات التى بلغ بعضها - مثل ثورة الشباب الفرنسية - حداً من العنف هدد بتقويض النظام القائم ، ورجال الدولة ورجال الفكر وزعماء الأحزاب والمؤسسات السياسية فى نفس الوقت .

وليس هذا غريباً فى الواقع . فالتراث النظرى لعلم الثورة - إن صح التعبير - لم يسبق ان اهتم كثيراً بتحليل دور الشباب على وجه الخصوص فى اشعال الثورات الاجتماعية أو السياسية ، أو فى التصدى لقيادة معارك التغيير الاجتماعى باصطناع الوسائل السلمية ، أو باللجوء إلى أساليب الكفاح العنيفة إن لم يجد الحوار .

لقد هبت الثورة إذن من حيث لا يتوقع أحد .

فمن هم الشباب فى أى مجتمع؟

هل هم طبقة اجتماعية متبلورة يمكن التعرف على ملامحها وقسماتها ، وثقل وزنها النسبى بالنسبة لباقي الطبقات فى المجتمع؟

أم أنهم لا يكونون طبقة ، وإنما قد يكونون جماعة ضاغطة groupe de pression فى بعض الأحيان ، حين يتصاعد المد الثورى فى بلد ما نتيجة لتلاحم بعض العوامل والظروف؟

وهل يتشابه الشباب فى كل المجتمعات من ناحية الإيديولوجية التى يعتنقونها ، أو الدوافع التى تدفعهم للثورة على النظم القائمة؟ أم أنهم وإن تشابهوا فى بعض السمات ، إلا أنهم يتميزون بسمات نوعية تختلف من مجتمع لآخر؟

وهل مشكلات الشباب فى مجتمع اشتراكى تتشابه مع مشكلاتهم فى مجتمع رأسمالى؟

وما هو النهج النظرى الذى يمكن أن يدرس الشباب على أساسه؟ هل تكفى الأفكار التقليدية العتيقة فى علم النفس عن أزمة المراهقة لفهم المشكلات التى تحيط بالشباب وبالثورة التى تضطرم فى أعماقهم ، أم أن هناك حاجة إلى تبديد منظورنا العلمى ومناهج بحوثنا ، إن أردنا أن ندرس مشكلات الشباب بطريقة علمية خلّاقة؟

كل هذه الأسئلة وعشرات غيرها ، أثارها الحركات والثورات التى فجرها الشباب فى عديد من البلدان .

والحقيقة أنه ليس من السهولة الإحاطة بكل للمشكلات التى تشيرها هذه الأسئلة فى مقال وجيز ، لذلك سنقتنع بإثارة عدد من النقاط الجوهرية ، لطرحها للمناقشة . ذلك أنه لا يستطيع باحث علمى أن يزعم استطاعته تقديم إجابات نهائية وحاسمة على هذه الأسئلة التى طرحناها .

وقد يكون من المناسب أن نعالج الموضوع فى قسمين :

تناقش فى القسم الأول مشكلات الشباب من الوجهة النظرية .

ونناقش فى القسم الثانى مشكلات الشباب من الوجهة العقائدية .

كل هذا مع تقديرنا أنه من الصعوبة بمكان فى كثير من الأحيان الفصل بين ما هو نظرى وما هو إيدىولوجى .

✂ القسم الأول: مشكلات الشباب من الوجهة النظرية

أصبحت أزمة الشباب - أو بعبارة أدق - أزمة الطلبة ظاهرة عالمية . وبالرغم من أن الاحتجاج ضد النظام القائم فى مختلف المجتمعات ليس مقصوراً على الطلبة بمفردهم ، إلا أنه يمكن القول أن طلبة الجامعات والمعاهد العليا هم الذين قادوا موجات الاحتجاج العنيفة ضد النظم القائمة .

وإذا استعرضنا ثورات الطلبة فى عديد من البلاد كالمجترات وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ، لاستطعنا أن نلاحظ حقيقة ذات دلالة ، مؤداها أن مجموعات صغيرة من الطلبة الشبان استطاعت منذ نهاية الخمسينيات وبداية

الستينيات ، أن تصبح واعية عاماً بالتناقضات الكامنة فى انساق القيم السائدة والمقبولة فى مجتمعاتهم ، ولذلك شرعوا فى توجيه النقد النظرى والتطبيقى لها .

وأخذ احتجاج الطلبة يتبلور شيئاً فشيئاً ، وتزايد دورهم وتحدد فى التعبير عن الثورة الكامنة فى المجتمع ، التى تطمح إلى إحداث تحولات اجتماعية جذرية .

لقد كانت الأهداف الأولى التى انصبت عليها ثورات الشباب هي القيم السائدة التى تحكم المجتمعات ، وسيادة الاتجاهات التجزئية فى المعرفة والثقافة ، والقنوات التى تصب فيها . ولم يقتصر هجومهم على مضمون الدروس والمحاضرات الجامعية ، ولكن تعداه إلى تنظيم الجامعات والمعاهد العليا ذاتها ، وإلى تنظيم وسائل الاتصال الجماهيرية بوجه عام .

وقد كشفوا عن الحقيقة التى مؤداها أن مجموعات صغيرة من الناس تسيطر على وسائل الاتصال وتوجهها لخدمة النظام القائم والحفاظ على وجوده .

وبالرغم من أن هناك فروقاً متعددة بين ثورات الشباب هنا وهناك ، فقد ظهرت سمات مشتركة تجمع بينها جميعاً سواء فيما يتعلق بأهداف الثورة أو المسائل التى تهاجمها الثورة .

إن حدوث هذه الثورات فى بيركلى ، وبرلين ، وروما ، وباريس ، وبكين ، ووارسو ، وطوكيو ، وريودى جانيرو ، ومكسيكو سيتي ، ولندن ، وأماكن كثيرة أخرى فى العالم الثالث ، يؤدى إلى التأكيد بأن هناك على المستوى العالمى عامل جديد يتعين استكشاف أبعاده ، حتى يكون ذلك بداية لفهم هذا الموقف الثورى المشحون بالاحتمالات المختلفة .

تحديد وضع الشباب فى المجتمع

إن التعريف التقليدى للطبقات الاجتماعية المستمد أساماً من الفكر الماركسى لا ينطبق على الشباب . فهذا التعريف يركز أساساً على موقف الجماعات الاجتماعية المختلفة من تملك أدوات الانتاج ، ومن النصيب من الدخل القومى الذى تحصل عليه كل جماعة ، وعلى وسيلتها فى الحصول عليه .

ومع ذلك فقد شاعت آراء فى الآونة الاخيرة ، وخصوصاً بعد حوادث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا بين عدد من الكتاب ، ذهبت إلى أن الطلبة - بالرغم من وضعهم الهامشى فى المجتمع - يعدون طليعة للطبقة العاملة .

وذلك على أساس أنهم سرعان ما ينتهون من دراستهم ويدخلون فى دائرة الانتاج ، ومن هنا فهم يستشعرون المشكلات الخاصة بالعمل الإنسانى حتى قبل أن يمارسوه فى التطبيق اليومى .

غير أن هذا التحليل من الميسور رفضه ، فنحن وإن كنا نتحدث بشىء من التجريد عن الطلبة أو الشباب ، إلا أن ذلك ينبغى ألا ينسينا اختلاف الأصول الطبقية بين الطلبة . ومن هنا وجب أن نتحرز فى الحديث عن إيديولوجية واحدة يعتنقها الطلبة ، بل هناك عدة إيديولوجيات ، وإن كان يمكن مع ذلك أن نتلمس بينهم اتفاقاً على حد أدنى من وحدة الفكر .

وفى رأينا أن الطلبة يكونون فئة اجتماعية متميزة ، غير أن هذه الفئة يمكن أن تتحول إلى جماعة ضاغطة فى سياق اجتماعى وثقافى معين وفى ظل ظروف تاريخية محددة .

غير أن الحديث عن الطلبة باعتبارهم هم وحدهم الذين يكونون العنصر الأساسى فى ثورات الشباب قد يكون مضللاً بعض الشيء .

ذلك لأن العمال وخصوصاً فى ثورة مايو ١٩٦٨ بفرنسا سرعان ما التحموا مع الطلبة ونشأ بينهم حوار عميق ، ونظم عمل مشترك .

ولكن فى الحقيقة ثورة فرنسا لا يمكن القياس عليها . فقد كانت هى الثورة الكبرى التى اشعلها الطلبة والتحم بها العمال ، وكادت فعلاً أن تقوض النظام القائم .

غير أنه من الصعب أن نعثر على حالة مشابهة . فباقى ثورات الشباب اقتصر فى غالبيتها على الطلبة الذين مثلوا فى الواقع طليعة التغيير الاجتماعى فى بلادهم .

التفسيرات المختلفة لثورات الشباب

إذا كان الشباب لا يمثلون بذاتهم طبقة اجتماعية ، وإذا كانوا مجرد فئة اجتماعية لا تتحول إلى جماعة ضاغطة إلا فى ظروف تاريخية معينة ، فما الذى جعل ثورات الشباب تنتشر فى كل بلاد العالم تقريباً ، وما هى التفسيرات التى تعطى لها؟

قدمت عدة تفسيرات مختلفة فى محاولة لفهم هذه الظاهرة الجديدة وهى ظاهرة جديدة بالفعل ، لأن التصنيفات التقليدية لا تصلح إطاراً للحكم عليها ، ومن هنا سادت التناقضات فى التفسيرات المتعددة التى قدمت لفهم هذه الظاهرة .

١ - وأول هذه التفسيرات أن عامل التقليد أو المحاكاة قد أسهم في شيوع حركات الشباب وثوراتهم من مجتمع لآخر . ولكن هل يمكن أن نقرر ذلك ببساطة؟ قد يكون التقليد عاملاً مهماً ، ولكنه لا يستطيع أن يقف بمفرده كأساس للتفسير . ولذلك يتعين البحث عن التناقضات الكامنة في كل مجتمع والتي سمحت لهذه الثورات أن تشتعل .

٢ - وهناك تفسير آخر يستند إلى مجرد «أحكام البداهة» وهو يرد ثورات الشباب إلى الطيش وقلة الصبر والاحتمال الذي يتميز به الشباب ، ويشير هذا التفسير إلى عدم تسامح الشباب حين يواجهون بالأعراف السائدة الجامدة التي يقبلها من هم أكبر سناً منهم .

غير أن هذا التفسير كسابقه قد يحمل بعض الحقيقة في طياته ، ولكنه لا يستطيع أن يفسرها كلها . فإن كان صحيحاً فلماذا ثارت حركات الشباب في حقبة تاريخية محددة؟

٣ - وهناك تفسير ثالث يرد ثورات الطلبة إلى رغبتهم في تعديل أوضاعهم الدراسية ، سواء بمهاجمة النظم الإدارية الخاصة بالقبول في الجامعة أو بمرات الرسوب المسموح بها . . إلخ ، أو ما تعلق بالنظم الجامعية نفسها من ناحية المقررات ونظم الامتحانات وغيرها . غير أن هذا التفسير لا يصلح لتفسير كل ثورات الطلبة في مختلفه البلاد .

٤ - وهناك أخيراً تفسير بالغ الأهمية ، يرد ثورات الطلبة إلى الأزمة الراجعة إلى الزيادة المفرطة في أعداد الطلبة . وقد ظهرت هذه الأزمة في كل البلاد تقريباً ، وأحدثت أثراً بالغاً السوء على معاهد التعليم العالي ، التي لم تكن معدة إلا لاستقبال عدد صغير من الطلبة . وجزء كبير من الحوار الفرنسي الذي ساد أثناء ثورة مايو ١٩٦٨ تركّز حول الأعداد الكبيرة واستحالة قيام علاقة مباشرة بين الأستاذ وطلّبه .

وزيادة عدد الطلبة في حد ذاتها تعد علامة على التغيرات العميقة التي حدثت في البناء الاجتماعي - الاقتصادي ، والتركيز المتزايد على التعليم المتخصص في عصر التكنولوجيا . وإذا كانت زيادة وقت الفراغ تعد جانباً من جوانب مجتمع الرخاء كما يطلق عليه ، فإن اتساع نطاق التعليم يعد هو الوجه الآخر من العملة .

وأياً ما كان الأمر ، فإن أياً من هذه التفسيرات ، يبدو أنه لا يستطيع بمفرده أن يقدم تفسيراً لظاهرة ثورات الشباب ، ولذلك يرى بعض الباحثين أن تفسير هذه الظاهرة لو وضع من خلال ما يطلق عليه «الثورة الثقافية العالمية» فإنه يستطيع أن يلقى بأصواء أكثر على عواملها المتعددة المركبة .

ولا يمكن لباحث ما أن يزعم قدرته على تقديم تفسير نهائي ، ذلك أننا أمام موقف دينامي ديلكتيكي ، حيث القوى الداخلية للثورة تفعل فعلها وتدفع وتثير مقولات جديدة للفكر ، وضروباً مستحدثة من الوعي ومن التطبيق الثوري .

ولكن ما هي السمات الرئيسية لهذه الثورة الثقافية؟

السمات الأساسية للثورة الثقافية العالمية

١ - إن الأسلوب الذي اتبعه الطلبة الثوريون في كثير من البلاد قد تجاوز قدرات السلطات التقليدية . فكل وسائل القمع لم تجد في التعامل معهم . ولعل مرد ذلك إلى أنهم كانت لديهم اتجاهات ضد كل أنماط السلطة ، التقليدية ، والعقلية ، والبيروقراطية ، والأبوية ، وأعدوا أنفسهم يوماً بعد يوم للأساليب المختلفة الكفيلة بالتعامل معها .

٢ - ويتضمن أسلوب حركات الشباب أيضاً أسلوباً جديداً في القيادة . فالمفاهيم القديمة عن «الزعيم الأوحده» أو «السلطة الأبوية» لم تعد مقبولة . والنمط الجديد من السياسى الشاب ينظر لنفسه باعتباره واحداً من كل ، وأنه قابل دائماً للتغير والتبديل ، وكذلك ينظر إليه زملاؤه . وإذا تكلم فهو لا يعبر عن وجهة نظره الشخصية كفرد ، ولكنه يتحدث باعتباره صوتاً معبراً عن زملائه .

٣ - ومن أبرز السمات التي لوحظت مرونة وكفاء الثوريين الشباب ، فهؤلاء الشباب الذين كانوا يتهمون بالسلبية وعدم الاكتراث ، أظهروا مقدرة فائقة على العمل والتنظيم .

٤ - ومن السمات التي ظهرت أيضاً في حركات الشباب ، ظهور نمط جديد من الفرد . وهذا الفرد ليس جديداً تمام الجدة ، فقد سبق أن ظهر مثيله في حركات ثورية سابقة ، غير أن ما يميز هذا الفرد الجديد حرصه على عدم حصر نفسه في نطاق تخصص ضيق وجامد ، وإحساسه بضرورة تكامله مع جماع الحياة الإنسانية في شمولها . غير أن أهم من ذلك كله أن هذا الفرد الجديد أصبح ظهوره ظاهرة

جماعية ، ولم يعد ظهوره حادثة فردية كما كان هو الحال فى الماضى . وهذه «العبقريات» البازغة تمتلك عن نفسها صورة مختلفة عن تلك التى كان يمتلكها عن نفسه العبقرى القديم . فهم لا يعتبرون أنفسهم حالات استثنائية بل يرون أنهم حالات عادية ، وأن الأصل أن يكون الكل مثلهم .

٥ - وتركز هذه الحركات على الطابع الاجتماعى للفرد ، ولم تعد مقبولة تلك القيم الخلقية الفردية التى كانت تحض الفرد على أن ينشغل بأموره هو فقط . كما أنه ليس فيها مكان لمن يحملون التقديس للقيم والحواجز القديمة ، ولا يعملون على مخالفتها وتجاوزها .

✠ الشباب وإعادة صياغة البناء الاجتماعى

إن ثورة الشباب تعد حالات خاصة من الثورة العامة على سيادة السلطة غير الشخصية والأبوية والقامعة . إن ثورات الشباب تلقى بالضوء على السيطرة على المؤسسات فى المجتمع وعلى من يملكون سلطة تسييرها .

وتنادى هذه الثورات بأن يمتلك العاملون زمام أمورهم فى أيديهم عن طريق الاشتراك الإيجابى فى تسيير المؤسسات المختلفة فى المجتمع . فالغرض من سيطرة «الطلبة» على المؤسسات ، هو تحويل السيطرة غير الإنسانية إلى سيطرة إنسانية . هو سيطرة العمال على اتخاذ القرارات ، وذلك بدلاً من الوضع الحالى الذى يسيطر فيه على العاملين مؤسسات ذات طابع غير شخصى ، أو سلطات ذات طابع أبوى تريد فرض الوصاية على سلوك البشر .

من هنا نفهم لماذا تحاول هذه الثورات أن تسير على منوال ثورة كوميون باريس عام ١٨٧١ ، أو ثورة العمال والفلاحين فى روسيا عام ١٩١٧ ، أو ثورة العمال فى بريطانيا وغيرها ، التى كان تكافح فى سبيل سيطرة العمال على الصناعة ، وهى فى ذلك تشبه فى الواقع أى ثورة شعبية .

والحقيقة أن ثورات الطلبة تتفاوت تفاوتاً كبيراً فى تحديد أهدافها . فبينما نجد أن الثورة فى ألمانيا تنادى بأن أهدافها هى التغيير الشامل للمجتمع ، باعتبار أن الاقتصاد على إثارة مشكلات الجامعة والتعليم العالى يعد منظوراً بالغ الضيق ، نجد أن ثورة الطلبة فى بريطانيا تركز أساساً على مزيد من الاستقلال فى إدارة شئون التعليم فى مواجهة السلطات الجامعية والتعليمية التقليدية ، وإن كانوا يرون أنه

لتحقيق هذا الهدف فلا بد من فحص البناء الكلى الشامل والسياقات المختلفة ،
الإيديولوجية والإدارية ، التى تعمل المؤسسات فى ظلها .

ومعنى ذلك أن هذا الاتجاه الأخير ، وإن بدأ بالمشكلات الطلابية البحتة إلا أنه
لا بد له أن يصل - بحكم منطق الأمور - إلى تحليل المجتمع نفسه ، ومن هنا يقترب
من الاتجاه الأول .

أى أن حركات الشباب مهما اختلفت نقط بداياتها فهى تركز جهدها على النقد
العنيف للمجتمع القائم وللمؤسسات التقليدية التى تسوده .

✂️ الطلبة باعتبارهم مثقفين

لا يمكن الحديث عن الطلبة بغير ربطهم بالمتقنين فى المجتمع . والحقيقة أن
مشكلة المتقنين فى المجتمع من وجهة النظر العلمية مشكلة معقدة . فليس هناك
اتفاق حول من هو المثقف . فقد تعددت التعريفات التى اقترحت للمثقف ،
وتراوحت بين الاتجاهات الفردية التى تركز على الدور الذى يقوم به المثقف بغير
ربطه بالسياق الاجتماعى ، والاتجاهات الاجتماعية التى حرصت على ربط المثقف
بالسياق الاجتماعى الذى يعيش فى ظلّه .

١- الاتجاهات الفردية

من أمثلة التعريفات للمثقف فى هذه الفئة تعريف عالم الاجتماع الفرنسى ريمون
أرون ، المثقف «هو الذى يعيش على استخدام الذكاء ومن أجله» .

وقد جارى بعض الكتاب العرب هذا الاتجاه فذهبوا الى أن «المثقف هو كل من
يبدع أو ينقل أو يطبق الثقافة» .

ومن الواضح أن هذه التعريفات تركز على وظيفة خاصة تنسب للمثقف ، ولكنها
لاتربطه بالسياق الاجتماعى الذى يعيش فيه ، وبغير أن تحدد وضعه بالنسبة للسلم
الطبقي فى المجتمع .

٢- التعريفات الاجتماعية

تسود هذه التعريفات فى الفكر الماركسى أساساً ويمكن أن نحصر عند مختلف
المنظرين الماركسيين ثلاثة مفاهيم أساسية للمثقفين :

(أ) المثقفون كفئة اجتماعية متميزة

يسود هذا المفهوم أساساً عند كاوتسكى . فقد تحدث عن التناقض بين المثقفين والبروليتاريا . وهذا التناقض اجتماعى فى نظره ، ينهض على أساس الطبقات وليس على أساس الأفراد ، وهو يختلف عن التناقض القائم بين العمل ورأس المال ، فالمثقف ليس رأسمالياً .

صحيح أن مستوى حياته بورجوازى ، ولكنه مضطر إلى أن يبيع عمله وأحياناً قوة عمله ، وغالباً ما يستغل بواسطة الرأسمالى ، ويخضع لضرب من ضروب الهوان الاجتماعى . ومن هنا فالمثقف لا يشعر بأى تناقض اقتصادى مع البروليتارى . ولكن وضعه فى الحياة ، وظروف عمله ، لا تتشابه مع البروليتارى ، ومن هنا ينشأ ضرب من ضروب التناقض فى المشاعر النفسية وفى طريقة التفكير بينهما . وقد استند لينين فى كتاباته إلى هذا التحليل .

(ب) المثقفون وحماية النظام القائم

ونجد مفهوماً للمثقف عند بعض الكتاب الماركسيين لا ينطبق إلا على فئة ضئيلة هم من يطلق عليهم «المثقفين الإيديولوجيين» . وهؤلاء الإيديولوجيون وظيفتهم تبرير القمع الذى تمارسه الطبقة المسيطرة على الطبقات المستقلة ، وإخفاء طابعه الحقيقى حتى يمنعوا هذه الطبقات من أن تعى بأوضاعها وتثور .

وهؤلاء اذن أشبه بكلاب الحراسة ، الذين وضعوا كل إمكانياتهم وقدراتهم فى خدمة النظام القائم .

(ج) المثقفون التقدميون

وهناك أخيراً للمثقفون التقدميون ، وهم بعض المثقفين الذين ينضمون إلى معسكر البروليتاريا . «فى اللحظة التى يقترب فيها الصراع الطبقي من لحظته الحاسمة ، وحين تأخذ عمليات تحلل الطبقة المسيطرة ، والمجتمع القديم كله ، طابعاً بالغ العنف والقسوة ، تنشق فئة صغيرة من الطبقة المسيطرة لكى تلتحق بالطبقة الثورية ، الطبقة التى تحمل فى طياتها المستقبل» ، تماماً كما حدث من قبل ، حينما انضم بعض النبلاء إلى البورجوازية ، وما يحدث الآن حينما ينضم بعض البورجوازيين إلى البروليتاريا .

٣- تعريف المثقف وفق وضعه في المجتمع: تعريف جرامشي:

غير أن المناضل والمفكر الإيطالي جرامشي هو الوحيد في الفكر الماركسي الذي رفض أن يعرف المثقفين على أساس طبيعة عملهم ، أو نوعية أفكارهم . فقد جهد لكي يقدم نظرية عن المثقفين ووضعهم في المجتمع .

ويرى جرامشي أن خطأ المنهج السائد في النظر إلى المثقفين يتمثل في البحث عن محركات لهم على أساس الصفات الداخلية في الأنشطة الثقافية ، وليس على أساس جماع انساق العلاقات التي تمارس في ظلها أنشطتهم .

وخلاصة رأيه أنه في أي عمل مادي مهما ضؤل شأنه - حتى أكثر الأعمال ميكانيكية - حداً أدنى من الجانب الذهني ، أي حداً أدنى من النشاط الذهني الخلاق .

ولهذا السبب يمكن القول أن كل الناس مثقفون ، ولكن ليس كل الناس يمارسون في المجتمع وظيفة ثقافية .

ويشرح جرامشي نظريته فيقول أن كل جماعة اجتماعية تولد لكي تقوم بوظيفة أساسية في مجال الإنتاج الاقتصادي تخلق معها وفي نفس الوقت وبطريقة عضوية فئة أو فئات من المثقفين الذين يكسبونهم تجانسها ، ويعطونها الوعي بوظيفتها الحقة ، ليس فقط في المجال الاقتصادي ولكن في المجال السياسي والاجتماعي . فصاحب المصنع الرأسمالي قد خلق معه الفني في مجال الصناعة ، وعالم الاقتصاد السياسي ، ومنظم الثقافة الجديدة ، ومنظر القانون الجديد . الخ .

✂ المثقفون والعمال

والحقيقة أن نظرية جرامشي في تعريف المثقفين بالغة الأهمية ، لأن بعض الباحثين قد استند إليها لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية التي برزت في ثورات الشباب ، تلك هي تلاحم نضال الطلبة مع العمال .

فإذا كان الطلبة يمكن بسهولة أن نلحقهم بفئة المثقفين فكيف تأتي لهم - وهم الذين يعيشون ، حسب التصوير التقليدي للمثقفين - في عزلة عن المجتمع ، أن يشتركوا في نضال مشترك مع العمال؟

لقد وجد هؤلاء الباحثون في تعريف جرامشي للمثقف الجواب .

وفق هذا التعريف - كما أسلفنا - لم يعد المثقف ينتمى الى فئة خاصة من البشر المنعزلين اجتماعياً ، بل أصبح وصفاً ينطبق على الطلبة كما ينطبق على العمال وغيرهم . فالمثقفون فى نظر جرامشى ليسوا هؤلاء الذين يتعاملون مع الوجود بطريقة مجردة ، ولكنهم هؤلاء الذين يحاولون فهم حياتهم ويسعون الى تغييرها ، عن طريق ربط نشاطهم بالنشاط الانتاجى فى المجتمع .

فكل شخص - بذلك - يمكن أن يكون مثقفاً إذا اتاحت له الفرصة وشجع على ذلك . واحدى المشكلات الحادة فى المجتمع الرأسمالى أن الإبداع لا يشجع اللهم إلا فى المجالات الضيقة التى يسمح فيها المجتمع بذلك ، بل إن الإبداع فى هذا المجتمع يكاد أن يعاقب عليه خصوصاً فى المستويات الدنيا من الإنتاج . فالامر الضمنى السائد هو : «اهتم بعملك فقط» وليس من مهمة العامل أن يوجه الانتقادات أو يقترح التجديدات التى يراها جديرة بالتطبيق فلذلك عمل السلطات ، أيا كانت طبيعتها . ودور المثقف - وفقاً لمفهوم جرامشى - هو أن يفهم ويفسر وينكر ويتجاوز هذه التمييزات المفروضة على البشر .

إن مفهوم جرامشى للمثقف له فائدة خاصة ، فى كونه يسد الشغرات - على مستوى تطبيقي بحث - بين الطلبة والعمال حتى يمكن لهم أن يجمعوا جهودهم المشتركة ويوجهوها فى طريق واحد .

إن هذا المنهج فى النظر الى الثورة الثقافية ، يؤدى الى القول أنها ليست فقط ذات وظيفة تنويرية ، ولكنها أساساً محاولة لتجاوز الفصل بين الفكر والفعل . الإطار التقليدى لدراسة مشكلات الشباب :

قبل أن تأخذ ثورات الشباب مداها ، وقبل أن تنفجر فى كل المجتمعات تقريباً ، كان هناك إطار تقليدى ساذج تدرس من خلاله مشكلات الشباب . فقد كان يسود الحديث عن مشكلات الشباب المدرسية ، وعن أزمة «المراهقة» التى يرون بها إلى غير ذلك من المصطلحات والمفاهيم . ولكن أثبتت الأحداث أن هذا الإطار النظرى كله الذى وضعه مجموعة من «الكبار» لكى يفهموا ويجهوا مشكلات «الصغار» من الشباب قد عفى عليه الزمن إلى غير رجعه .

إن ثورات الشباب اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا هو عصر التجدد . وهذا التجدد ليس تجديداً سياسياً فحسب ، أو اجتماعياً فقط ، ولكنه تجدد علمى أيضاً .

فالأطر العلمية القديمة التى تتحدث عن انحراف الشباب وجناحهم ومشكلاتهم السلوكية ، لم تعد تسع الحقائق الجديدة التى أبرزها الشباب بثرواته العارمة فى كل مكان .

لقد ثار الشباب على السلطة . والسلطة هنا ليست مجرد جهاز الحكومة بما يتضمن ذلك من أجهزة القمع المختلفة ، ولكنها السلطة بالمعنى الاجتماعى ، سلطة الأب فى الأسرة التى يستمد منها من تقاليد عتيقة ، وسلطة المدرس فى الفصل ، وسلطة الاستاذ فى مدرج الجامعة ، وسلطة الرأسمالى فى المصنع ، وسلطة البيروقراطى فى الحزب .

إن احتجاج الشباب الذى تمثل فى منازعتهم مع المجتمع القائم ، قد وجه هجومه على السلطة بكل صورها وكل رموزها وكل مقدساتها ، تحت شعار واحد ظل يتردد هو التسيير الذاتى . وهم بذلك يريدون تأكيد أن عالم الأحاد قد انتهى . الأحاد الذين يتحكمون فى مصائر البشر ، وأنه لا بد أن تسود الديمقراطية بمعناها الحقيقى لا الشكلى ، ليس عن طريق انتخابات على النسق البورجوازى ، ولكن عن طريق التسيير الذاتى ، أى اشتراك مجموع العاملين فى مرفق ما فى إدارته إدارة جماعية .

إن ما سبق قد يصلح لإعطاء فكرة سريعة عن جيل الشباب الجديد الذى يرفض عالم الكبار الذى صاغوه على هواهم ، ومن ثم فالحاجة ماسة فى نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى بذل مجهود علمى واعد ومستتير لفهم المشكلات الجديدة والتنوعات الجديدة للشباب فى العالم المعاصر .

القسم الثانى: مشكلات الشباب من الوجهة العقائدية

هل تتشابه مشكلات الشباب فى المجتمعات الرأسمالية وفى المجتمعات الاشتراكية؟

لقد قامت ثورات شبابية فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، كما قامت فى فرنسا والمجترات والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، فما هو العام وما هو الخاص فى هذه الثورات ، ما هو المطلق وما هو النسبى؟

الحقيقة أنه ليس من السهل تقديم إجابات دقيقة على هذه الأسئلة . فحركة التاريخ مازالت تسيير ، والموقف الثورى الذى أبرزه الشباب بنشاطهم الخلاق مازال حافلا بالاحتمالات المختلفة .

ولكننا نستطيع لو نظرنا إلى مشكلات الشباب نظرة موسيولوجية عميقة ، أى لو ربطناها بالبناء الاجتماعي لكل مجتمع ، أن نضع أيدينا على السمات العامة وعلى السمات الخاصة لمشكلات الشباب فى المجتمعات المختلفة : المجتمعات الرأسمالية ، والمجتمعات الاشتراكية ، وما اصطلح على تسميته مجتمعات العالم الثالث .

فى المجتمعات الرأسمالية : الاستهلاك والتكنولوجيا والرخاء

روح المنظرون فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لنظرية مبنياها نهاية عصر الإيديولوجية وبداية عصر التكنولوجيا .

ويريدون من ذلك إثبات أن هناك فى المجتمعات المتقدمة ، نمطاً وحيداً من المجتمعات هو «المجتمع الصناعى» وهذا المجتمع يعتمد على العلم والتكنولوجيا اعتماداً مباشراً . ومن شأن ذلك أن يزيد الاستهلاك إلى حد لم يحدث من قبل فى التاريخ ، وبعم الرخاء الذى لا حدود له فى هذه المجتمعات .

فى هذه المجتمعات ستختفى الطبقة العاملة نتيجة الثورة التكنولوجية الجبارة ، وستختفى معها مصطلحات الثورة والبروليتاريا والصراع الطبقي ، وكل مفردات هذا القاموس القديم ، الذى ينتمى إلى عصر ما قبل التكنولوجيا .

لقد تحولت التكنولوجيا بذلك إلى مذهب وإيديولوجية جديدة هى التكنسزم . وظن المنظرون الرأسماليون أن الأوضاع الاجتماعية ستستقر فى ظل مجتمعات الرخاء العظيمة هذه . غير أن اندلاع الثورات الشبابية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تزعم أنها حققت من الرخاء ما لم يحققه مجتمع آخر فى التاريخ ، ووقوفهم ضد حرب فيتنام وضد المصالح الإمبريالية التى تحركها ببطولة وشجاعة ، واشتعال ثورة مايو ١٩٦٨ فى فرنسا ، التى شارك فيها عشرة ملايين عامل وقفوا إلى جانب الطلبة ، وثورات الطلبة فى ألمانيا الغربية ، وفى اليابان كل هذه الثورات قد قدمت الدليل العملى على زيف دعاوى المنظرين الرأسماليين الجدد .

فليس صحيحاً أن مجتمع الاستهلاك الذى يصبغ الإنسان على هدى مصالح المشاريع الصناعية الضخمة ، ويختلق لديه الحاجات اختلاقاً ، تحت تأثير الدعاية والإعلان الذى يسوده الغش والخداع ، قد حقق السعادة للبشر .

وثورة الشباب فى هذه المجتمعات موجهة أساساً إلى صميم الفلسفة الرأسمالية الرجعية التى تسود فيها . وهذه الثورة لا تريد أن تقنع بأنصاف الحلول ، بل إنها

تهدف إلى تحقيق تغيير جذرى شامل فى الأسس التى تنهض عليها هذه المجتمعات .

بعبارة مختصرة تهدف هذه الثورات إلى تغيير بناء السلطة فى المجتمع ، ونزعها من محتكرها ، حتى يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الجماهير .

✱ فى المجتمعات الاشتراكية: البيروقراطية والثورة

لم تقتصر ثورات الشباب على البلاد الرأسمالية ، بل لقد تعدتها إلى بعض البلاد الاشتراكية مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، فكيف يمكن تفسيرها؟

من الواضح أن البناء الاجتماعى فى المجتمعات الاشتراكية يختلف اختلافاً جوهرياً عنه فى المجتمعات الرأسمالية ، ولا بد وفقاً لذلك أن تختلف مشكلات الشباب فى هذه البلاد .

المجتمعات الاشتراكية تطبق الاشتراكية العلمية وهى إيديولوجية إنسانية تؤمن بالإنسان وقدراته الخلاقة .

غير أنه تبين من خبرة السنوات الطويلة أن هناك فرقاً بين النظرية والتطبيق . فنتيجة لارضاغ متعددة لا يتسع المجال لمناقشتها ، ظهرت فى المجتمعات الاشتراكية بعض الفئات التكنوبيروقراطية التى حدثت من مجال مبادرات الجماهير ، وحجرت عليهم باسم الدفاع عن الثورة .

وكان من الطبيعى أن يثور الشباب فى بعض هذه المجتمعات إزاء كل محاولات الإرهاب الفكرى باسم الثورة ، تنادى بضرورة فتح مجالات الحرية والإبداع أمام المثقفين الاشتراكيين ، والقضاء على الطبقة البيروقراطية .

وبما سبق ، يتضح أنه وإن كانت مشكلات الشباب فى المجتمعات الرأسمالية ترد إلى سيطرة السلطة على مقدراتهم ومقدرات مجتمعاتهم ، والسلطة هناك تعنى سيطرة الطبقة الرأسمالية على المجتمع ، فإن مشكلات الشباب فى المجتمعات الاشتراكية ، ترد إلى سيطرة السلطة على إصدار القرارات ، والسلطة هنا تعنى سيطرة فئة اجتماعية تكنوبيروقراطية على المجتمع .

وعلى هذا الضوء نستطيع أن نلتهمس بعض أوجه الشبه بين ثورات الشباب فى العالم . فهى ثورات ضد السلطة ، غير أن التشابه يقف عند هذه الحدود ، لأن بناء

السلطة فى كل مجتمع ، ونوعية الطبقات الاجتماعية التى تحتكرها تختلف اختلافاً جسيماً .

غير أن ذلك لاينفى أننا نستطيع لو حللنا بناء السلطة فى كل مجتمع ، أن نصل لفهم نوعية البناء الاجتماعى لكل مجتمع ، ونستطيع بذلك أن نحلل مشكلات الشباب من وجهة النظر العقائدية .

دراسة السلطة إذن بين الصفوة والجماهير هو فى رأينا المدخل الأساسى لذلك . ويشهد على صدق هذا التحليل أن غالبية ثورات الشباب هاجمت السلطة القائمة مطالبة بمزيد من اشتراك الشباب فى تسيير مقاليد الأمور فى المجتمع . ومن هنا نشأت شعارات التسيير الذاتى كصورة أساسية من صور تحقيق الاشتراك فى السلطة .

✂ مدخل لدراسة مشكلات الشباب من الوجهة العقائدية

دراسة السلطة بين الصفوة والجماهير

عن تعبر السلطة فى المجتمع؟

هذا سؤال شغل بال الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة قروناً من الزمان ، وتعددت الآراء والفلسفات والنظريات التى تحاول تحديد مكونات السلطة والكشف عن القوى الاجتماعية التى تعبر عنها فى كل مرحلة تاريخية .

وبرز من بين كل هذه الآراء التحليل الأصيل الذى قدمته الاشتراكية العلمية للدولة والقانون . فعلى خلاف التصورات المثالية التى تصور الدولة بحسبانها قوة عليا تلو فوق الطبقات الاجتماعية وتتسم بالحياد ، جاء التحليل الاشتراكى العلمى ليثبت بأدلة لايرقى إليها الشك ، أن الدولة دائماً ليست إلا تعبيراً عن مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة . ومعنى ذلك أنه لكى نحدد طبيعة أى دولة ونوعية السلطة فيها ، فلا بد لنا من أن نقوم بتحليل سوسيولوجى نرصد فيه الطبقات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع ، ونحدد وزن كل طبقة وسماتها الأساسية ، وحركة الطبقات الاجتماعية صعوداً وهبوطاً . وعلى ضوء نتائج هذا التحليل نستطيع أن نكشف عن القوى الاجتماعية التى تمتلك أعنة السلطة ، والتى تفرض بالتالى إيديولوجيتها على المجتمع عن طريق الاستعانة بأجهزة الردع كالجيش والشرطة ، وكذلك من خلال القنوات العديدة التى توجد تحت تصرفها ، وبمساعدة

الأجهزة المتعددة التى تمتلكها أو تؤثر على اتجاهاتها ، سواء فى ذلك أجهزة الاتصال الجماهيرى من إذاعة وتليفزيون وصحافة ، أو الأجهزة التربوية كالمدارس والجامعات ، أو الأجهزة التشقيفية كدور النشر ، أو الأجهزة الفنية كالمسرح والسينما . وهذا الإطار النظرى فى تحليل السلطة يصلح بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية ومجتمعات بلاد العالم الثالث .

١ - التحليل السوسيولوجى للمجتمعات الرأسمالية

يمكن القول أن التحليل السوسيولوجى للمجتمعات الرأسمالية - إن أردنا أن نحدد نوعية السلطة فيها - أمر ميسور من وجهة النظر العلمية البحتة ، وبحكم طبيعة تكوين الطبقات ذاتها .

وإذا طرحنا جانبا العداء السائد فى الدوائر العلمية فى هذه المجتمعات لأى تحليل طبقي حقيقى موضوعى ، فإنه يمكننا القول أن الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية من السهل الكشف عنها وحصرها وتحديد العلاقات المتشابكة التى توجد بينها . بل ومن الميسور أيضاً تحديد صور «الحراك الاجتماعى» للطبقات الاجتماعية ، ونعنى بهذا حركة هذه الطبقات صعوداً وهبوطاً . ذلك أنه من بين الحقائق التى كشف عنها علم الاجتماع أن الوضع الذى تشغله طبقة ما فى البناء الاجتماعى لأى مجتمع ليس وضعاً دائماً بل قد يصيبه التغير ، نتيجة عوامل متعددة . فبعض الطبقات العليا قد تهبط لتصبح طبقات وسطى أو دنيا ، وبعض الطبقات الدنيا أو الوسطى قد تصعد لتصبح طبقات عليا . وتنبغى الإشارة إلى أن هذا الصعود أو الهبوط لا يتم عفواً أو نتيجة خبطات عشوائية من صنع القدر ، ولكنه يتم نتيجة عمليات اجتماعية يمكن ردها إلى مبادئ علمية واضحة . وذلك يرد إلى أنه فى المجتمعات الرأسمالية توجد أساساً طبقتان : طبقة المستغلين من أصحاب الأعمال وطبقة المستغلين من الإجراء والموظفين وغيرهم الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ، أو خبرتهم الفنية أو العملية . ولاينفى ذلك بطبيعة الحال وجود طبقات اجتماعية أخرى تندرج تحت هذه الطبقة أو تلك ، كالتبقة الوسطى بتفرعاتها المتعددة . ولكن كل هذا لاينفى أن معيار ملكية وسائل الانتاج حاسم فى التفرقة بين الطبقات الاجتماعية .

والواقع أن التحليل الطبقي للمجتمعات الرأسمالية كانت تقف ضده دائماً السلطة فى هذه المجتمعات من خلال أجهزةتها المتعددة التى أشرنا إليها . فمثل هذا التحليل

لا بد أن يؤدي إلى الكشف عن حقيقة المصالح التي تحميها السلطة بالرغم من ادعائها أنها تعبر عن المجتمع ككل ، وبغض النظر عن وسائل الديمقراطية الشكلية التي تنطبق في انتخابات رؤساء الجمهوريات أو في انتخابات أعضاء البرلمان .

ويبدو ذلك واضحاً تمام الوضوح بالنسبة للمجتمع الأمريكي ، الذي تندر فيه الدراسات العلمية الاجتماعية التي حاولت أن تكشف عن التكوين الطبقي للمجتمع .

وتبدو بهذا الصدد دراسات عالم الاجتماع الأمريكي الشهير س . رايت ميلز استثناء على القاعدة . فقد أجرى ميلز عدة دراسات علمية عن «الطبقة الوسطى» وعن «صفوة السلطة» . وقد اهتم في الدراسة الأخيرة على وجه الخصوص بالكشف عن السلطة الحقيقية في المجتمع الأمريكي ، وعن الطبقات التي تمتلكها . وليس غريباً أن عاش ميلز - بسبب دراساته الجسورة هذه - طريد الجامعات الأمريكية التي يربطها بالسلطة ألف رباط ورباط .

ومثل ميلز في ذلك الاقتصادي الشهير پول باران صاحب الكتاب القيم «الاقتصاد السياسي للتنمية» الذي لاقى من المتاعب مالاقي نتيجة دراساته العلمية التي حاول فيها الكشف عن الوجه القبيح للاستغلال الاقتصادي .

وخلاصة ذلك كله ، أنه بالرغم من وجود عقبات عديدة أمام الباحثين العلميين الذين يهدفون إلى رسم صورة موضوعية للطبقات الاجتماعية ، إلا أنه يمكن بصورة أو بأخرى التغلب على هذه العقبات ، كما حدث في عديد من الحالات . ولاشك أنه مما يساعده في ذلك «نقاء» التكوين الطبقي في هذه المجتمعات إن صح التعبير . فكل طبقة اجتماعية حدودها واضحة ، وحتى في حالة صعود بعض هذه الطبقات أو هبوط طبقات أخرى ، فيمكن - إلى حد كبير - تتبع هذه العمليات ورصدها وتفسيرها . والمثل البارز على ذلك التغييرات الطبقية في المجتمع الأمريكي المعاصر نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية . فقد ارتفعت بعض شرائح الطبقة العمالية لتصبح في مستوى الطبقة الوسطى ، وهبطت بعض شرائح الطبقة الوسطى لتصبح في مستوى الطبقة العمالية ، وهذه العملية المزدوجة يستند إليها بعض علماء الاجتماع في التنبؤ باحتفاء الطبقة العاملة على المدى البعيد . وهذه النبوءة في الواقع إحدى القضايا الخلافية المثارة في الصراع العنيف حول مشكلة الإيديولوجية والتكنولوجيا التي سبق لنا أن أشرنا إليها .

وإذا كان هذا هو الوضع فى المجتمعات الرأسمالية ، فما هو الحال فى المجتمعات الاشتراكية؟

٢ - التحليل السوسولوجى للمجتمعات الاشتراكية

مصطلح المجتمعات الاشتراكية فضفاض ، ذلك أنه إن لم يحدد بدقة من شأنه أن يجمع تحت لوائه أغماط شتى من المجتمعات التى قد تجمعها وحدة الفكر والتطبيق الاشتراكى ، ولكن يفرق بينهما الأشواط التى قطعها كل مجتمع فى طريق الثورة الاشتراكية ، والخصائص النوعية الخاصة بكل منها .

ويقف الاتحاد السوفيتى - فى هذا المجال - بوصفه أول دولة اشتراكية فى التاريخ ، ليحتل مكاناً خاصاً . فسبقه فى تطبيق نظرية الاشتراكية العلمية ، والتحولات الثورية الكبرى التى حدثت فى كيان المجتمع السوفيتى ، وغيرت من معالمة وقسماته تغييراً جوهرياً ، تجعله ينفرد - من وجهة النظر السوسولوجية - بوضع خاص .

وإذا نظرنا مثلاً إلى الوضع الطبقي فى المجتمع السوفيتى نجد أن مصير الطبقات الاجتماعية المتعددة قد تحدد بصورة حاسمة وقاطعة منذ وقت مبكر ، أى منذ الوقت الذى تم فيه نهائياً تأمين وسائل الإنتاج لكى تصبح ملكاً للشعب .

ونحن نعلم - على ضوء الاشتراكية العلمية - أن ملكية وسائل الإنتاج هى العامل الحاسم الذى تتشكل وفقاً له الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج تختلف بطبيعة الأحوال عن الطبقات الاجتماعية المحرومة من ملكية وسائل الإنتاج .

وكان هذا القرار الثورى إذن بداية التغير الاجتماعى الموجه للمجتمع السوفيتى . ونقصد بأنه كان بداية ، ذلك أن مجرد تأمين وسائل الإنتاج لم يمكن من شأنه أن يقضى أكياً على الطبقات الاجتماعية وعلى التمايز بينها . فالطبقة الاجتماعية وإن تحدد وضعها فعلاً طبقاً لموضعها بالنسبة للبناء التحتى فى المجتمع ، ونعنى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، إلا أن لها أيضاً بناءً فوقياً يتكون من القيم والمعتقدات والأفكار والتصورات الدينية والقانونية الخاصة بها ، أى الإيديولوجية بعبارة مختصرة . وهذه الإيديولوجية لا تستطيع قوة ما أن تقضى عليها بجرة قلم أو بمجرد إصدار مرسوم أو قانون . فقد يختفى أساسها الاقتصادى - نتيجة لظروف متعددة - ولكن قد تبقى الإيديولوجية فى المجتمع لفترة قد تقصر أو تطول .

وفى هذه الفترة قامت البروليتاريا - باعتبارها الطبقة الاجتماعية الثورية صاحبة المصلحة فى التغيير - بتسلم مقاليد السلطة ، وقادت المجتمع نحو تحقيق الأهداف الأساسية للاشتراكية ، وذلك فى المرحلة الانتقالية التى توصف بأنها مرحلة «ديكتاتورية البروليتاريا» . وهى المرحلة التى تم فيها تصفية الطبقات الاجتماعية القديمة المستغلة تمهيداً لبناء المجتمع الجديد الذى لا يقوم على الطبقات وإنما على الأشخاص .

وإذا سلمنا بما يذكره الفيلسوف الفرنسى التوسير فى كتابه «دفاعاً عن ماركس» باريس ، ١٩٦٦م فإن المجتمع السوفيتى قد انتهت فيه مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا بما من شأنه أن يبدأ عهداً تاريخياً جديداً . ذلك أن السوفيت يقولون : عندنا اختفت الطبقات المتصارعة ، وأدت ديكتاتورية البروليتاريا مهمتها ، ولم تعد الدولة دولة طبقة وإنما أصبحت دولة الشعب كله ، فالناس فى الاتحاد السوفيتى يعاملون بغير تمييز طبقى أى يعاملون كأشخاص . ومن هنا حلت - فى مجال النزعة الإنسانية الاشتراكية - الأفكار التى تتعلق بالشخص محل الأفكار التى كانت تتعلق بالطبقة .

ومعنى ذلك كله أن المسرح الاجتماعى السوفيتى لم يبق فيه طبقات اجتماعية ، بعد أن انتهت المهمة التاريخية للبروليتاريا ، وأصبحت الدولة دولة كل واحد ، وتحولت السلطة لتصبح فى خدمة الجماهير جميعاً دون أدنى تمييز .

كل هذا صحيح على مستوى الفكر الرسمى ولكن ماذا عن الواقع ؟
بعبارة أخرى لو أردنا أن نقوم بتحليل سوسيولوجى للمجتمع السوفيتى أولغيره من المجتمعات الاشتراكية فماذا نجد؟

سنجد أن الطبقات الاجتماعية يسماتها التقليدية قد اختفت حقاً ، ولكن سنرى أيضاً أنه قد نشأت صورة جديدة من التمايز الاجتماعى ، ليس فى صورة طبقات ، مادام التعريف التقليدى للطبقة فى الاشتراكية العلمية يربطها بملكية أدوات الإنتاج التى أمت فعلاً ، ولكن فى صورة فئات اجتماعية .

ونستطيع لو حللنا نوعية هذه الفئات الاجتماعية المتميزة أن نعرث على من بيدهم مفاتيح السلطة فى المجتمع . وتبدو من ثم صيغة «دولة الشعب كله» تجريداً يخفى بعض الحقائق الاجتماعية .

وقد نشرت بعض الدراسات العلمية التى أظهرت كيف أن بعض الفئات الاجتماعية مثل فئة «التكنوقراط» تهيمن فى بعض المجتمعات الاشتراكية على مراكز إصدار القرارات ، وأن أعضاءها بصورة أو بأخرى أخذوا يحلون بالتدريج محل «الايديولوجيين القدامى» الذين وأن امتلكوا الوعي السياسى الشورى إلا أنهم لا يمتلكون الخبرة العلمية والفنية فى عالم أصبح فيه للتكنولوجيا شأن كبير .

ومعنى ذلك كله أن فهم نوعية السلطة فى المجتمعات الاشتراكية لم يعد يكفى بصده القناعة ببعض الصيغ النظرية العامة ، أو بتحديد المراحل التاريخية المختلفة التى قطعتها هذه المجتمعات والتى لاشك فيها ، وإنما ينبغى أن يعتمد فى المقام الأول على تحليل سوسيولوجى متعمق للبناء الاجتماعى فى المجتمعات الاشتراكية ، حتى تنكشف الأوضاع الطبقية - أو ما حل محلها من تدريجات اجتماعية أخرى - على حقيقتها . على ضوء هذا التحليل نستطيع أن نحدد نوعية السلطة فى المجتمع الاشتراكى .

٣ - التحليل السوسيولوجى لمجتمعات العالم الثالث

وهانحن هنا أيضاً بإزاء مصطلح فضفاض آخر : العالم الثالث . هذا العالم الجديد يضم تحت لوائه أقطاراً شتى ، ومجتمعات مختلفة ، يوجد بعضها فى القارة الأمريكية ونعنى شعوب أمريكا اللاتينية ، وبعضها يوجد فى أفريقيا ، والبعض الآخر فى آسيا .

هذا العالم الثالث وإن كانت تجمع بين أقطاره سمات مشتركة لاشك فيها ، أهمها أن عدداً كبيراً منها أقطار تحررت حديثاً من نير الاستعمار ، وهى كلها تعاني من التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وتحاول جاهدة أن تنفلت من آثار التبعية الاقتصادية ، إلا أنه مما لاشك به أن لكل قطر تاريخاً اجتماعياً خاصاً يحدد إمكانيات تطوره ، ويفرض الحدود التى لا يستطيع أن يتخطاها فى مسيرته نحو التقدم .

ولذلك فليس هناك من صيغة واحدة تصلح لتطبيقها - من وجهة النظر الاجتماعية - على بلدان هذا العالم . ومعنى ذلك أننا لسنا إزاء مجتمعات متشابهة كالبلاد الرأسمالية أو الاشتراكية ، مما يسهل إلى حد كبير مهمة دراستها عن طريق التعميم ، الذى يعتمد على وحدة القوانين الاجتماعية التى تحكمها .

ومعنى ذلك أن هناك حاجة لإجراء تحليل سوسيولوجى متعمق لكل بلد على حدة ، لتحديد الوضع الطبقي فيه ، تمهيدا لإبراز نوعية السلطة المهيمنة على تقاليد الأمور فيه .

خاتمة:

بهذا نصل إلى خاتمة هذه الدراسة الوجيزة لمشكلات الشباب من الوجهة النظرية والعقائدية . ولم يكن فى مقدورنا أن نقدم دراسة وافية لكل نقطة من النقاط التى عالجناها فى صلب البحث . فالموضوع - على جدته - واسع الأطراف ، يلمس جوانب متعددة نظرية وتطبيقية وواقعية .

ونرجو أن نسهم بهذه الدراسة فى إثارة النقاط الأساسية لهذا الموضوع الحيوى الذى أخذ يفرض نفسه بإلحاح على كافة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فى الوقت الراهن .

إن مشكلات الشباب أصبحت التحدى الذى يواجهه الباحثون العلميون ورجال الفكر ورجال العمل معا ، ولقد أن الأوان لكى نقابل هذا التحدى بفكر مفتوح ، ومنهج علمى دقيق ، وموضوعية شاملة ، فذلك هو السبيل الوحيد لفعل اجتماعى رشيد .



٦ - شباب التسعينيات يقتحمون المستقبل!



فى ندوة المستقبليات التى نحلل حواراتها الثرية ، ذكر أحد الأساتذة فى تدخله أن هناك مشروعا بحثيا فى جامعة بريتش كولومبيا عن شباب الألفية الثالثة ، يدور حول طرح عدد من الأسئلة الرئيسية على مجموعات واسعة من الشباب ، حتى يتعرف الباحثون على أنماط إدراكهم للمستقبل . ومن بين الأسئلة الرئيسية التى طرحت : ماهى أكبر عشر مشكلات عالمية؟ وماهى أسباب المشكلات ، وكيف تريد أن تكون صورة العالم؟ وهل لديك خطة لحل أهم هذه المشكلات؟ وماذا تريدون فى المستقبل؟

أعادت هذه الإشارة المهمة لهذا البحث عن إدراكات الشباب للمستقبل إلى ذاكرتى بحثا سوسولوجيا مائلا أجرى على عينات واسعة من الشباب ، نشر منذ أكثر من عشر سنوات ، وضاعت ملامحه ، مع أننى كنت قد شرعت فى إجراء بحث مماثل فى مصر ، غير أننى لم أستكمل المشروع للأسف . فى ضوء ذلك اقترحت - كما ورد فى المقالات الماضية - إعداد تقرير سنوى عن «حالة المستقبل» يقوم على استطلاعات لآراء فئات واسعة فى المجتمع وعلى رأسها الشباب ، لمعرفة كيف يدركون المستقبل .

ولم يكن يدور فى ذهنى أن الشباب بمبادراتهم الخلاقة يمكن أن يسبقوا وبشكل خلاق تفكير الكبار!

وتفاصيل ذلك أنه فى رحلة لى إلى باريس أقوم بها سنويا لاستكشاف خريطة الفكر الفرنسى فى تحولاته وإبداعاته فى مختلف ميادين العلم الاجتماعى ، فوجئت بكتاب ألفه شابان فرنسيان أحدهما - فيما يبدو - من أصل عربى ، وهما ليونار انتونى ورشيد نيكاز عنوانه *Millenarium* وله عنوان فرعى : أى مستقبل للإنسانية؟ ، والكتاب يتضمن مغامرة فكرية كبرى قام بها هذان الشابان اللذان

• الأهرام ٢٧/٤/٢٠٠٠ .

يمتلكان شركة صغيرة لخدمات الإنترنت . فقد أدركا أهمية استطلاع آراء شباب العالم فى المشكلات التى تجابهها الإنسانية فى الوقت الراهن ، ومن ثم افتتحا موقعا على شبكة الإنترنت داعين الشباب فى كل أنحاء العالم لطرح الأسئلة التى يريدون إثارتها لتعرض على قادة مجموعة السبع (الدول الصناعية الكبرى) بعد أن وافق هؤلاء القادة على الإجابة كتابة على أسئلة الشباب ، وانهمرت الأسئلة ، وتم فرزها ، واختير منها أهمها وطرحت على الرؤساء السبعة ، وتم فى الكتاب نشر إجاباتهم ، والرؤساء السبعة هم : تونى بليز رئيس وزراء بريطانيا ، جاك شيرك رئيس جمهورية فرنسا ، جان كريتيان رئيس وزراء كندا ، كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، ماسيمو داليمو رئيس وزراء إيطاليا ، كيزو ايبوشى رئيس وزراء اليابان ، شرويدر مستشار الجمهورية الفيدرالية الألمانية .

ويحكى الكتاب فى مقدمته تفاصيل المغامرة الفكرية التى قام بها المؤلفان ويقران أنهما اكتشفا - ربما بفضل المصادفة - عالم الإنترنت العجيب ، وأبحرا فى محيطات الشبكة الإلكترونية التى لا حدود لها ، واكتشفا أنهما يستطيعان أن يتغلبا على حواجز حدود المكان وفواصل الجغرافيا وعقبات اللغة ، من خلال تبادل البريد الإلكتروني والاشتراك فى جماعات النقاش على الشبكة ، مع أعداد لا نهائية من شباب العالم . ومن خلال الخبرة استخلصا فكرتين أساسيتين : أن الناس لا يمكن لهم أن يظلوا منعزلين عن بعضهم البعض ، بحكم بعد المسافات ، واختلاف الثقافات ، واختلاف مواقيت الزمن ، بعد أن جاءت الإنترنت لتكون وسيلة اتصال كونية غير مسبوقة . والفكرة الثانية أن العالم - بفضل وسائل الاتصال الحديثة - صغير للغاية! ذلك أنك تستطيع مهما تكن المدينة التى تعيش فيها ، أوالقطر الذى تنتمى إليه ، أو الثقافة التى ربيت على قيمها ومعاييرها ، أن تتفاعل تفاعلا غير محدود مع شباب آخرين يعيشون فى مدن أخرى وينتمون إلى أقطار متعددة ، ويسلكون وفق قيم ومعايير مغايرة .

وكان لابد من طرح سؤال رئيسى عادة مايطرحه من يقاومون التجديد خاصة فى المجال التكنولوجى ، وعلى الأخص فى مجال تكنولوجيا الاتصال الحديث : أليس من المحتمل أن تتولد ضرور متعددة من هذا التطور التكنولوجى؟ غير أن الإجابة البصيرة التى قدمها المؤلفان ، هى أن لكل تطور جوانبه السلبية وجوانبه الإيجابية ، بمعنى أن الإنترنت يمكن أن تكون أداة للشر وتصبح بالتالى كابوساً مرعباً ، ولكن

يمكن أيضا أن تكون أداة للحلم بمستقبل أفضل للإنسانية ، من خلال الحوار والتفاعل الديمقراطي الخلاق بين البشر .

وحين افتتح المؤلفان موقعا لهما على الإنترنت ، داعين شباب العالم لطرح أسئلتهم عن المستقبل ، سرعان ما انهالت عليهما آلاف الرسائل من كل القارات ، تتضمن أسئلة وهواجس وآمال الشباب ، بما سمح لهما بأن يقررا أنهما شاهدا غو وعى جديد هو الوعى الكونى ، الذى يتجاوز الجنسيات والطبقات والثقافات .

لقد سمحت هذه التجربة الرائدة للشباب أن يمارسوا الديمقراطية الفعلية لأول مرة ، من زاوية حرية التفكير وحرية التعبير ، حتى من بينهم من يعيشون فى بلاد ديمقراطية . ذلك أن الديمقراطية بالنسبة لغالبية الشباب ليست سوى مسألة نظرية ، مجردة ، بعيدة عن متناول أيديهم ، بحكم احتكار السياسيين المحترفين للعملية السياسية ، وغياب مشاركة الشباب عن دائرة اتخاذ القرار وهذه الحقيقة تؤكد عمق الفجوة التى تفصل بين صانعى القرار السياسى والمواطنين .

لقد أثبتت التجربة أن هناك إمكانية لممارسة الديمقراطية المباشرة على صعيد عالمى ، من خلال هذا المنبر الإلكتروني الذى سمح لآلاف الشباب أن يعبروا عن أنفسهم فيه بغير قيود وبغير رقابة . ومن ثم تبين أن العالم برغم أنه متعدد فإنه واحد أيضا! متعدد بتعدد الثقافات ، هذا صحيح ، ولعل ما يؤكد هذا أن بعض رسائل الشباب اليابانى أظهرت قلقا من طغيان العولمة على الخصوصية الثقافية اليابانية . ومن ناحية أخرى أثبتت رسائل الشباب الأمريكى ولعهم بمعرفة كل شىء عن الآخر ، أين يعيش ، وكى يكسب . أما رسائل الشباب الأفريقى فقد أثبتت ولعهم الشديد بالتفكير والتأمل بطرح الأسئلة النظرية . غير أن ما يثبت وحدة العالم فى الوقت نفسه أن الشباب برغم تعدد أصولهم ، أظهروا وحدة فى الاهتمامات والهواجس ، بل فى مخاوفهم من المجهول ، وفى أحلامهم بشأن المستقبل ، فكان ما يجمعهم حقا هو وحدة القلق والحلم .

وجاءت الفكرة فى طرح أسئلة الشباب على قادة مجموعة السبع ، وهى البلاد الصناعية الكبرى ، على أساس أنهم – بحكم مواقعهم – يؤثرون تأثيرات حاسمة على مصير الإنسانية فى السياسة والاقتصاد والثقافة . وتمت اتصالات مع قادة هذه

الدول ورحبوا جميعا بالإجابة المكتوبة على رسائل شباب العالم . وهذه الرسائل شملت سبعة موضوعات هي : السلام ، والبيئة ، والديمقراطية ، والجوانب الروحية للإنسان ، والمجتمع ، والعلم ، والاقتصاد .

وقد تضمن الكتاب أجوبة الرؤساء السبعة على الأسئلة التي طرحت عليهم ، ولم يشأ المؤلفان أن يعقبا عليها ، باعتبار أن النصوص تركت لتأويل الشباب ، غير أنه بالإضافة إلى الأسئلة التي تتناول جوانب عملية فى السياسة والاقتصاد والثقافة أراد المؤلفات أن يطرحا على كل رئيس سؤالاً رئيسياً مؤداه : ماهى رؤيتك للألفية الثالثة ؟

كل هذا مع العلم أن السؤال ينطوى على مشكلة نظرية هى مفهوم رؤية العالم وكيف يتحدد؟ ولم يشأ المؤلفان أن يكون الرؤساء هم الذين يسألون ، بل إنهما طلبا من كل رئيس أن يطرح سؤالاً رئيسياً بدوره على الشباب ، وعليهم أن يجيبوا على الأسئلة على شاشة الإنترنت ابتداء من شهر مارس عام ٢٠٠٠ ، ومعنى ذلك أن المشروع اتخذ الطابع التفاعلى ، ونعنى : الشباب يسألون الرؤساء والقادة ، وهؤلاء بدوره يسألون الشباب .

تساؤلات

هذا هو المشروع الإلكتروني الرائد فى مجال تجميع إدراكات شباب العالم حول المستقبل ، وأسئلتهم الموجهة إلى قادة وزعماء الدول الصناعية السبع ، ولكن ستبقى هناك تساؤلات متعددة لم يجب المؤلفان عليها : كيف تمت عملية فرز وتصنيف أسئلة الشباب؟ وماهى المعايير التى على أساسها تم استبعاد بعض الأسئلة والتركيز على أسئلة أخرى؟ وهل الأسئلة التى طرحت على كل رئيس من الرؤساء السبعة روعى فيها أسئلة عامة يمكن طرحها على كل واحد منهم ، وأسئلة خاصة تتعلق بالبلد الذى يمثله الرئيس؟ بعبارة أخرى هل الأسئلة التى وجهت للرئيس كلينتون ماثلة للأسئلة التى طرحت على الرئيس شيراك على سبيل المثال؟

بالنسبة للسؤال الأخير لاحظت أن الأسئلة ليست متماثلة . ومن ناحية أخرى لاحظت - على سبيل المثال - أن الأسئلة التى وجهت للرئيس كلينتون أسئلة عامة تتعلق بتأثير الميديا على العالم ، ومشكلة المياه ، وتأثير الجوانب الروحية على

العالم ، والعنف فى الأحياء الحضرية فى العالم ، وموقفه من الاستنساخ ، وإمكانية أن تنضم دولة من دول الأطراف إلى مجموعة السبع ، ورؤيته بالنسبة للألفية الثالثة؟

والسؤال الآن : ألم توجه من شباب العالم أسئلة محددة للرئيس الأمريكى عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولى ، وممارساتها غير الشرعية والمضادة للقانون الدولى؟ ولم توجه له أسئلة عن سلبيات العولمة التى تهيمن على إدارتها — بالإضافة إلى دول صناعية أخرى — الولايات المتحدة الأمريكية؟

أسئلة مشروعة ، لانجد لها إجابات وافية ، ومع ذلك فلنحاول فى المقالات القادمة أن نستعرض ردود قادة البلاد السبعة على أسئلة شباب العالم فى هذه التجربة الإلكترونية المثيرة .

ويبقى الدرس الأساسى الذى ينبغى أن نستخلصه ، وهو الحقيقة التى أثبتتها دراسات التحليل الثقافى المعاصرة ، وهى أنه بالرغم من أهمية الخصوصيات الثقافية فى تحديد اتجاهات الشباب وقيمهم ، فإن هناك قواسم مشتركة بينهم جميعا ، ولعل فى هذا تأكيدا جديدا على جوهر فلسفة النزعة الإنسانية وهى أن الإنسان هو الإنسان فى كل مكان !



٧ - هكذا تكلم جاك شيراك



حين نطالع إجابات رؤساء مجموعة السبع (الدول الصناعية الكبرى) على الأسئلة التي طرحها عليهم شباب العالم من خلال موقع الإنترنت الذي أعده ليونار أنتوني ورشيدنيكاز، سرعان مايتبين لنا أن هناك أسئلة مشتركة وجهت لكل رئيس من الرؤساء ، غير أن هناك أسئلة خاصة وجهت لكل واحد منهم ، ولم يشر الكتاب الذي تضمن الأسئلة والأجوبة إلى الطريقة التي على أساسها وجهت أسئلة خاصة لكل رئيس ، وهو الكتاب الذي نشر بباريس منذ شهور وعنوانه ، أى مستقبل للإنسانية؟

ويبدأ الكتاب بعرض إجابات تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ، غير أنني من باب حب الاستطلاع قررت أن أبدأ بقراءة أجوبة جاك شيراك ، ربما لأنه حظى بأكبر مجموعة من الأسئلة وجهت إليه ، إذ بلغت أربعة عشر سؤالاً .

والواقع أن الأسئلة فى مجموعها تشير إلى مجموعة من القضايا البالغة الأهمية ، بعضها موضوعى والآخر نقدى ، والفئة الثالثة شخصية ، بمعنى سؤال الرئيس ماذا يفعل لو وضع فى موقف معين؟

وحتى يأخذ القارئ فكرة وافية عن غط الأسئلة التي وجهت لجاك شيراك ، سنوردها كما وردت بالترتيب ، قبل أن نعرض لإجاباته على بعضها ، لنعرف نوعية التفاعل الفكرى الذى تم بين فكره وأسئلة الشباب .

وهاهى قائمة بالأسئلة :

١ - هناك بعض رؤساء الدول مثلهم كمثل الإرهابيين يحتجزون الشعوب باعتبارها رهائن ، كيف يستقيم أن نقبل التفاوض مع هؤلاء الرؤساء فى حين أن التفاوض مرفوض مع الإرهابيين؟

• الأهرام ٢٠٠٠/٥/٤ .

٢ - هل ينبغي تأسيس نظام بيئى عالمى تكون مهمته الأولى تخضير الكون؟ وإذا كان ذلك ممكنا هل يمكن أن تقدم لنا عددا من الإجراءات الملزمة التى ينبغي البدايه بها؟

٣ - إذا أعطاك المجتمع الدولى قيادته الكاملة لمدة أربع وعشرين ساعة ماذا ستفعل؟

٤ - هل ينبغي الفصل دائما بين الدين والدولة؟ وكيف لهما أن يتعايشا فى ظل الفصل المطلق؟

٥ - الانطباع يتزايد لدى الناس أن حكوماتهم منفصلة عن الحياة اليومية ، هل توافق على أن رئيس الدولة عليه أن يمضى أسبوعا متفرغا تماما ليوجد فى مصنع أو مدرسة أو فى حى زاخر بالاضطرابات ، أو فى أسرة من الأسر؟

٦ - هل تأكل من الأغذية المصنعة وراثيا ، وإذا تركنا المعارك التجارية جانبا كيف تقيم هذه الأغذية وأثارها؟

٧ - سيصبح الفضاء الخارجى مصدراً للثروة القابلة للاستغلال . هل ينبغي أن يكون ملكا للإنسانية أو ملكا للشركات أو مجالا لاستغلال الدولة؟

٨ - كل الناس منذ عشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين سنة حاولوا أن يتصوروا عام ٢٠٠٠ ، كيف كنت تتصورها وسنك ٢٠ سنة؟

٩ - التقدم التكنولوجى والعلمى قلب موازين العلاقة بين البشر ، وزاد من احتمالات التدمير الذاتى ، إذا وضعنا ذلك فى الاعتبار ماهو مستقبل الجنس الإنسانى خلال الألفية الثالثة؟

١٠ - إذا قدر لك أن تكون رئيسا لإحدى الدول السبع الأكثر فقرا فى العالم ، مالذى ستقترحه حتى تنهض بهذه الدول فى الألفية الثالثة؟

١١ - يلعب الاقتصاد دورا يتعاظم كل يوم فى العالم ، هل تعتقد أنه فى المستقبل يمكن أن يكون الإنسان مواطنا تابعا لشركة دولية النشاط بدلا من أن يكون مواطنا لدولة من الدول؟

١٢ - فى رأيك أليس من الضروري إعطاء دور أقوى للأمم المتحدة ، وأن تنضم دول مثل البرازيل والهند واليابان وألمانيا إلى جانب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن؟

١٣ - خلال الألفية الثانية تمت المعرفة العلمية بكل مكونات الأرض ، هل تعتقد أنه في الألفية الثالثة منستطيع أن نعرف الكون كما عرفنا الأرض؟

١٤ - سيرتك الشخصية تمثل رسالة أمل لعدد كبير من الناس ، وتشير إلى امكان تحقيق العديد من الأشياء ، إذا كان لك أن تقدم نصيحة لشاب وهو على أعتاب الألفية الثالثة ماذا تقول له؟

✂ إرهاب الأفراد وإرهاب الدولة

السؤال الأول يشير بذكاء شديد ليس فقط مشكلة الإرهاب التى يقوم بها أفراد أو جماعات ،والتي هناك اتفاق دولى على إدانتها ، ولكنه يشير إلى إرهاب الدولة ، والتي أحيانا ما تعتبر شعبها كله أو أجزاء منه وكأنه رهاثن! ويجب شيراك أنه حدث بهذا الصدد تقدم كبير حيث تم فى روما فى يوليو ١٩٨٨ الاتفاق على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، والتي ستباشر عملها قريبا ، وبالتالي لن يتاح لأى رئيس دولة أو حكومة أن يرتكب جرائم ضد الإنسانية ولا يعاقب عليها ، ويقول شيراك أنه بالنسبة له كرئيس لفرنسا فهو مصمم على أنه فى أوروبا لا تكون هناك فرصة إطلاقا لأى رئيس يعتبر شعبه كأنه رهينة ، ولعل الاجراءات التى اتبعت فى كوسوفا ضد ميلوسيفيتش الذى قام بجرائم التطهير العرقى تثبت التصميم على مواجهة خرق نصوص القانون الانسانى ، وفى رأيه أن العهد الذى كان يحتج فيه بعض الرؤساء بمبدأ سيادة الدولة المطلقة قد ولى وراح ، لأننا نشهد الآن تبلور ضمير عالمى فى إطار مجتمع كونى جديد سيحدد حقوق وواجبات الدول .

وفيما يتعلق بالسؤال الثانى حول الأولويات التى يراها شيراك فى سبيل بناء نظام يبنى عالمى ، فهو يركز أساسا على مشكلة تغير المناخ لأنه يؤثر مباشرة فى حياة الناس فى الأجل المتوسط وهو يشير قضية شح المياه العذبة ، وضرورة مواجهتها لأن الحرمان من المياه يؤثر فى صحة وحياة ملايين الناس ، ولابد من مواجهة التصحر ، والالتفات إلى ضيق دائرة التنوع البيولوجى والنباتى واختفاء أنواع متعددة من الحيوانات والنباتات ، غير أن أهم ما يقترحه هو ضرورة التغيير الجوهرى لأنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة ، لوضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية ، ومن هنا أهمية تربية الوعى البيئى ونشر الثقافة الخاصة بالبيئة ، وللشباب دور مهم فى هذا المجال .
ومن الطريف حقا أن تقرأ إجابة شيراك عن السؤال الافتراضى الذى وجه إليه :

ماذا يفعل لو أعطاه المجتمع الدولي السلطات المطلقة لكي يحكم العالم لمدة أربع وعشرين ساعة؟

يقول شيراك بذلكاء : إننى رئيس انتخبت ديمقراطيا ، وأنا أنتمى لبلد يسوده تقليد مؤداه أن كل سلطة ينبغى أن تكون لها ضوابط ومن هنا لا أظن أنه من الصواب إعطاء سلطات مطلقة لأى شخص ، حتى لو كان ذلك لمدة أربعة وعشرين ساعة فقط!

ولى اعتراض آخر على السؤال وهو افتراض أن هناك حولا مثالية مطلقة يمكن تطبيقها بالنسبة لمشكلات العالم .

ومع ذلك لو أعطانى المجتمع الدولي السلطات المطلقة لمدة أربع وعشرين ساعة لاتخذت خمسة قرارات هى :

١ - اعتقال المسئولين عن جرائم إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية والذين يستفيدون واقعيا من ثغرات القانون الدولي العام حتى يهربوا من المحاكمة ، وبهذا يعرف العالم إنه ليست هناك جريمة ترتكب ضد الإنسانية يمكن الهروب من العقاب عليها .

٢ - إرسال قوات للتدخل فى البلاد التى تدور فيها حروب ، لوقف المعارك وتحقيق المصالحة والسلام .

٣ - إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا حتى تستطيع الانخراط فى مجال التنمية وحتى تتخلص شعوبها من الشقاء الذى ترسف فيه .

٤ - إيجاد الظروف المناسبة حتى تستفيد شعوب العالم الثالث من الأدوية المضادة للإيدز والسل وغيرهما من الأمراض .

٥ - تأسيس برنامج للتعليم يسمح لكل مواطن أن يتعلم .

وينطلق شيراك للرد على السؤال الرابع المهم والخاص بالفصل بين الدول والدولة فيقرر أنه من الصعب تماما الإجابة على هذا السؤال الذى يثير مسائل الهوية البالغة العمق ، كما أن صياغة معيار عالمى تبدو غير ممكنة .

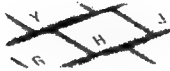
فى فرنسا حدث فصل بين الكنيسة والدولة عام ١٩٠٥ ، ومن هنا أصبحت فرنسا جمهورية علمانية ، وقد تم خلال مرحلة تاريخية حافلة بالآلام ، شهدت

اتجاهات معادية لرجال الدين ، ولكن اليوم العلاقة بين الكنيسة و الدولة أصبحت مستقرة وفي إطار الاحترام المتبادل ، وارتباطنا بالعلمانية أحد عمد الجمهورية ، ولايعنى ذلك إطلاقا إنكارا للدين ، وإنما الهدف هو كفالة تكافؤ الفرص بين المواطنين وبين الجنسين ، والحقيقة أنه بالنسبة لهذا الموضوع ينبغي أن يترك لكل دولة أن تصوغ إجاباتها المحددة وفقا لشخصيتها المتميزة ، واستجابة لثقافتها الخاصة .

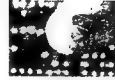
ويقول شيراك حتى أعطى لذلك مثالا محددا ، فإن ارتداء الحجاب الإسلامى لم يتم الاعتراض عليه بالنسبة لطالبات المدارس فى فرنسا لأنه تقليد إسلامى ، بل لأنه مضاد لاحترام مبدأ المساواة ، والواقع أنه فى مجال فصل الدين عن الدولة هناك خلافات شتى بين الدول ، فالجمهورية الفرنسية العلمانية تختلف عن المملكة المتحدة حيث الملكة هى فى نفس الوقت رئيسة الكنيسة الإنجليكانية ، كما أنها تختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يتكامل الدين مع كل طقوس الدولة بداية من القسم علي التوراه الذى يؤديه كل رئيس جديد للجمهورية ، كما أن النظام الفرنسى يختلف بالضرورة عن الوضع فى الجمهوريات الإسلامية .

وخلاصة الرأى أن لكل دولة أن تنظم العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية بشرط احترام حقوق الإنسان في كل الأحوال .

هكذا تكلم شيراك ، وقد يكون من المناسب أن نتابع إجاباته على الأسئلة الأخرى .



٨ - الحكام والحياة اليومية



هل بعدت المسافة حقاً بين الحكام وبين تفاصيل الحياة اليومية التى تعيشها شعوبهم التى يحكمونها ، وما هو تأثير ذلك على عملية إصدار القرار ، الذى قد يتخذ فى غيبة

الإلام بمختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية التى تتفاعل على أرض الواقع؟

كان هذا هو صلب السؤال الخامس الذى وجهه شباب العالم إلى جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية ، إذ أن السؤال صيغ على أساس هل يوافق أولاً على أن رئيس الدولة عليه أن يمضى أسبوعاً متفرغاً تماماً ليوجد فى مصنع أو مدرسة أو فى حى زاخر بالاضطرابات أو فى أسرة من الأسر؟

قال شيراك صحيح أن الناس عموماً لديهم هذا الانطباع بأن الحكام بعيدون عن حياتهم اليومية ، أو أنهم على الأقل لا يعرفون تفاصيلها بدقة ، وينبغى فى الواقع لرؤساء الدول أن يغيروا هذا الانطباع من خلال سلوكهم الفعلى وليس بمجرد الكلام ، ويشبتوا متابعتهم لمجريات الأمور فى بلادهم . ورؤساء الدول ، فيما يرى شيراك هم مواطنون مثلهم مثل باقى المواطنين .

وذلك إذا نحينا جانبا الوظيفة التى يقومون بها فى إدارة شئون البلاد فهم يحسون أيضاً - مثلهم مثل غيرهم - بمشاعر الفرح أو يبرون بتجارب الفشل والإحباط على المستوى الشخصى أو العائلى .

غير أن وظيفتهم تتيح لهم فى الواقع أن يعيشوا خبرات بالغة التنوع ، وأن يسافروا إلى الخارج ، ويكتشفوا ثقافات مختلفة ، وطرقاً أخرى للتفكير والسلوك ، مما يتيح لهم أن يوسعوا آفاق منظورهم الشخصى ، غير أن الانفصال عن الحياة اليومية ، وهذا مايطرحه السؤال ، فى نظر شيراك له صلة بالطبيعة الشخصية لكل رئيس أكثر منها فيما يتعلق بطبيعة الوظيفة التى يقوم بها . بعبارة أخرى هناك رؤساء لديهم الرغبة

والقدرة معا على معرفة تفاصيل الحياة اليومية لمواطنيهم بما يساعدهم على ترشيد القرارات التي تمس حياة الناس ، وبعضهم ليست لديه الرغبة بحيث يكتفون بالتقارير المكتتبية ، أو لديهم الرغبة وليست لديهم القدرة على تحقيق هذا الهدف المهم ، غير أنه من الضروري فى الواقع أن يعدد الرئيس من صلاته ، وأن يكثّر من الزيارات الميدانية ، تختلف المواقع والأقاليم لكي يعرف كيف يشعر الناس ، وكيف يعبرون عن مشاكلهم وآمالهم فى الحياة .

ولفت النظر بشدة أن الشباب فى العالم الذين يمكن اعتبارهم جيل الفضاء القادم ، طرحوا سؤالا مؤداه أن الفضاء الخارجى سيصبح مصدرا للثروة القابلة للاستغلال ، فهل ينبغى أن يكون ملكا للإنسانية جمعاء أو ملكا للشركات أو مجالا لاستغلال الدول؟

وقال شيراك فى إجابته إنه من الصعوبة بمكان الآن القطع بمتى يمكن أن يكون الفضاء موضعا للاستغلال وإنتاج الثروة ، فنحن من وجهة النظر التكنولوجية البحتة مازلنا بعيدين عن عملية تصنيع الفضاء ، فما زالت بحوث الفضاء فى بداياتها . ومع ذلك ينبغى - كما يقرر شيراك - أن نتعاون فى مجال تقدم هذه البحوث . وقد عقدت الأمم المتحدة فى يوليو من عام ١٩٩٩ المؤتمر العالمى الثالث حول الاستخدام السلمى للفضاء ، والغرض هو أن تشارك الدول جميعا فى تحديد التوجهات الكبرى للنشاط الدولى فى فضاء المستقبل . وينبغى فى اطار هذه المناقشات التركيز على مبدئين رئيسيين : الأول منهما أن الفضاء ينبغى أن يظل متحررا من محاولات الدول أو الشركات لامتلاكه ، وينبغى أن تحكم النشاط فيه نفس القواعد المطبقة بالنسبة لأعلى البحار ، بمعنى أن يكون حرا ومفتوحا لكل الدول فى ظل التعاون الدولى والمساعدات المتبادلة ، وذلك حتى لاتدور بشأن الفضاء الحروب التجارية التى نشاهدها تدور رحاها كل يوم على الأرض ، والمبدأ الثانى هو الاستخدام السلمى للفضاء ، حتى لا يكون مسرحا لمغامرات عسكرية ، أو موضعا لمعارك مسلحة . ويضيف شيراك أنه سعيد لأنه فى مؤتمر الأمم المتحدة المشار إليه تم عقد ورشة عمل تحت عنوان «منبر لجيل الفضاء» شارك فيه الشباب ، لأنه ينبغى لهم أن يهتموا اهتماما خاصا بالفضاء ، لأنهم هم الذين سيشهدون التقدم العلمى المذهل فى مجال اكتشافه .

ومن الطريف حقا أن تتأمل السؤال الشخصى الذى طرح على شيراك وهو «كل الناس منذ عشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين سنة حاولوا أن يتصوروا عام ٢٠٠٠، كيف كنت تتصوره وسنك عشرون سنة؟»

أجاب شيراك «كان عمري عشرين عاما عام ١٩٥٢ وكنت أتساءل عن التوجهات الكبرى التى ستسود، وكان رؤيتى للعالم تتسم بعدم اليقين وضعا فى الاعتبار الوضع الجيوبولتيكى العالمى فى هذا الوقت، كانت الحرب العالمية الثانية فى الواقع مازالت حاضرة فى الذاكرة، ولكنها أيضا كانت متعكسة على الحياة اليومية، وكانت فرنسا ضالعة فى حرب الهند الصينية، وكان العالم يعيش أجواء الحرب الباردة بكل صقيعها، والتى تركت بصماتها على نفوس الناس، ولم يكن السلام كما هو اليوم هواء طبيعيا تنتفسه، ولكننا كنا مدركين أنه لا بد لنا أن نصنعه، كما أن أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وكل ما أحدثته من خراب وتدمير، كان لا بد من إعادة بنائها من جديد، غير أنني كنت فى مطلع الشباب متفائلا، ميالا للمغامرة والاكتشاف، وكنت واثقا بأن إيجابيات متعددة سوف تظهر وتتلو، وستخرج من رماد الحرب أفاق جديدة للتقدم، ومن أهمها الحفاظ على الحريات الأساسية، لم يكن لدينا فى هذا الوقت الأفلام السينمائية التى تتنبأ بالمستقبل كما هو الحال اليوم.

وحين سئل شيراك عن التقدم التكنولوجى والعلمى الذى قلب موازين العلاقة بين البشر، وزاد من احتمالات التدمير الذاتى والتساؤل عن مستقبل الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة، أجاب أن العلم من خلال تقدمه ألغى فعلا بشكل حاسم المسافات، كما ضغط من الزمن، ومن ثم يمكن القول أنه ليست هناك بقعة على وجه الأرض يمكن أن تعيش منعزلة عن العالم. والإنسان فى سعيه المستمر غزا كل البقاع وخضر الصحراء وزرعها، كما أنه فى المجال العسكرى أصبح الإنسان يمتلك قوى تدميرية هائلة. وفيما يتعلق بالجانب الفكرى تمت انتصارات مرموقة فى مجال معرفة أسرار المادة وتكوين الإنسان، وفى مجال الحفاظ على البيئة تبلور وعى كوني يهدف إلى ضمان استمرارها، غير أن شيراك يقرر بكل ثقة أن الإنسانية ستستطيع فى النهاية أن تسيطر على كل مصادر القوة الراهنة، ومن أجل تحقيق الأهداف النافعة. غير أن هذه الحقبة القادمة تحتاج إلى صياغة أخلاقيات عالمية

ملزمة ، لكي نضبط عملية استخدام القوة العلمية والتكنولوجية والعسكرية والاقتصادية ، وينبغي من تشريعات جديدة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومنع الصراعات بين الدول ، ولابد من العمل الدؤوب في مجال التنمية الاقتصادية لسد الفجوة بين الشمال والجنوب .

ومن ناحية أخرى طرح على شيراك سؤال مؤداه : إذا قدر لك أن تكون رئيسا لإحدى الدول السبع الأكثر فقرا في العالم ما الذي تقترحه حتى تنهض بهذه الدول في الألفية الثالثة؟

أجاب شيراك أن التنمية ينبغي تأسيسها على عمودين أساسيين : الديمقراطية والتعليم ، وبالتالي لابد للدولة حتى لاتفشل أن تحترم حقوق الكائن الإنساني ، والديمقراطية هي أفضل نظام مشجع على المبادرة لكل فرد ، رجلا كان أم امرأة ، ويعطى الأمل للنجاح ، والتعليم هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية ، ومن ثم فتكافؤ الفرص في التعليم يبدو مسألة أساسية وذلك بالنسبة للأولاد والبنات على السواء ، ولعل وسائل الاتصالات الحديثة من شأنها أن تسهل عملية توفير فرص التعليم لكل فرد . غير أن الدول النامية تحتاج إلى مساعدات جمة من الدول الغنية ، لأنها لاتستطيع أن تقوم بعبء التنمية بمفردها ، والا ستعرض لمخاطر التهميش في عصر العولمة الذي نعيشه .

وفيما يتعلق بالسؤال المهم الخاص بضرورة إعطاء دور أقوى للأمم المتحدة وضم دول مثل البرازيل والهند واليابان وألمانيا ، كانت إجابة شيراك بالغة الإيجابية ، بعد أن استعرض الشلل الذي أصاب مجلس الأمن خلال الحرب الباردة ، ورفض بعض الدول العظمى ، ويقصد الولايات المتحدة الأمريكية ، الخضوع للإرادة الجماعية للدول الأعضاء وإصرارها علي العمل أحيانا منفردة ، ومن ثم فتوسيع قاعدة العضوية الدائمة لمجلس الأمن ضروري من وجهة نظره .

وينتهي الحوار الخصب مع شيراك بسؤال إذا ماكان لك أن تقدم نصيحة لشاب وهو على أعتاب الألفية الثالثة ماذا تقول له؟

أجاب شيراك أقول له كل شيء ميسر للتقدم الإنساني الآن بشرط بذل الجهد اللازم ، ونحن نشهد عملية العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية

وهى تمثل تقدما ولا شك ، ولكنها تتضمن أيضا ضروباً عديدة من عدم المساواة بين البشر ، وعلينا أن نكافح لنواجه سلبيات العولمة ، وإيجاد عالم أكثر إنسانية حيث يتاح لكل فرد ولكل شعب أن يتقدم .

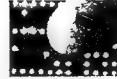
والرسالة الأخيرة لجاك شيراك والمثيرة فعلاً للتأمل ، والجديرة بالتراث الإيجابي للحدثة ، هى أن الإنسان فى مستقبل الألفية الثالثة عليه أن يؤكد ثقافته وهويته وقيمه ، وعليه أن يحترم الآخر ويتحلى بالتسامح والحرية والكرامة ، ويقرر أخيراً أن الأخلاقيات مستظل هى أولى أولويات الحدثة .

وإذا تأملنا حصص الحوار الفكرى الخصب والمتع بين شباب العالم وشيراك ، لأدركنا أنه لس بذكاء شديد عدداً من النقاط المحورية فى الممارسة السياسية وفى العلاقات الدولية . وفى حوار الحضارات على السواء . ولعل أخطر ما قاله أن أى سلطة ينبغى أن تكون مقيدة . ولعل السلطة غير المقيدة التى تمارس فى العالم الثالث وفى الوطن العربى ، هى السر الحقيقى للتخلف ، لأنها تسمح للقادة بإصدار القرارات بلا مراجعة ولا مناقشة ديمقراطية ، كما أن مواجهة سلبيات العولمة شرط أساسى للتقدم الإنسانى ، ويبقى أخيراً ضرورة الحفاظ على الهوية القومية والخصوصية الثقافية ، ليس من باب الانغلاق الفكرى أو الحضارى ، ولكن من منطلق ضرورة التفاعل الإيجابى الاخلاقى مع الثقافات الأخرى المعاصرة .

هكذا تكلم جاك شيراك!



٩ - رؤية يابانية للعالم



هل تعكس أسئلة شباب العالم التي وجهوها إلى قادة الدول الصناعية الكبرى (مجموعة السبع) خصائص الشخصيات القومية التي ينتمون إليها ، أم أنها تبرز هموم واهتمامات الشباب بشكل عام ، وبغض النظر عن الاختلاف في الثقافات التي يصدرون عنها؟ أجابت مقدمة الكتاب الذي أعده ليونارد أتنوني ورشيد نيكاز بعنوان «أى مستقبل للإنسانية؟» على هذا السؤال المهم ، وجاءت الإجابة فى شكل عبارة عامة لها دلالة بالغة ، هى أنه ظهر أن العالم متعدد وواحد فى الوقت نفسه ! متعدد بمعنى أن الشباب كانوا جزئيا يظهرين فى أسئلتهم واهتماماتهم التي عبروا عنها اختلافاتهم الثقافية . فالشباب الياباني على سبيل المثال أبرزوا مخاوفهم من مخاطر العولمة على خصوصيتهم الثقافية . فى حين أن الشباب الإفريقي أبرزوا ولعهم الشديد بطرح الأسئلة النظرية والتأملات الفكرية ، أما الشباب الأمريكى فقد ظهر ميله للإلمام بالوقائع الاجتماعية ، فهم يسألون الآخر : أين تعيش؟ وماذا تعمل؟ وكم تكسب من عملك؟ أي باختصار يريدون معرفة البيانات الشخصية أولا قبل الانغماس فى أى مناقشة ، مما يعكس التوجهات البراجماتية التي تسيطر على المناخ الشفافى الأمريكى ، ولكن العالم ، من ناحية أخرى ، واحد أيضا وليس متعددًا فقط! معنى أنه يجمع بين شباب العالم ، كشريحة عمرية ، وحلة القلق والحلم معا بغد أفضل .

وإذا كان شباب العالم يعكسون ، إلى حد ما ، خصائص الشخصيات القومية التي ينتمون إليها ، فهل ينعكس هذا بالتالى على قادة الدول الصناعية الكبرى الذين تفاعلوا مع أسئلة الشباب؟ بعبارة أخرى هل أثرت على كل من جاك شيراك وكلينتون وبلير وشرويدر ، وأوبوشى رئيس وزراء اليابان خفليات ثقافتهم الوطنية ، بما تحتويه من رؤى متميزة للعالم ، وتاريخ اجتماعى فريد ، وتراث ثقافى مغاير؟

نستطيع أن نجيب على هذا السؤال حين ننتهى من استعراض رؤى القادة السبعة ، ولنحاول الإجابة الجزئية على السؤال اليوم من استعراض رؤية كيزو إيبوشى رئيس وزراء اليابان والتي تظهر من ردوده على الأسئلة التي وجهها إليه الشباب .

✂ خيرة القنبلة الذرية

وجهت إلى كيزو ابوتشى رئيس وزراء اليابان سبعة أسئلة كان من الطبيعى أن تبدأ بسؤال يتعلق بتاريخ اليابان ، خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية . فاليابان هي البلد الوحيد التي ألقيت عليه قنبلة ذرية من قبل الجيش الأمريكى لحسم الحرب ، كما قيل ، ولاشك أن إلقاء القنبلة علي هيروشيما وناجازاكي يمثل فى التاريخ العالمى حدثا فريدا . ومن هنا جاء السؤال الأول : «أنتم البلد الوحيد فى العالم الذى عاش التجربة المؤلمة لإلقاء قنبلة ذرية على جزء من بلادكم ، ماهى مشاعرك إزاء هذا الحدث ، وإزاء انتشار الأسلحة الذرية فى العالم اليوم؟

أجاب ابوتشى أنه باعتبار اليابان هي البلد الوحيد الذى ألقيت عليه قنبلة ذرية ، وعاش من ثم التراجيديا الخاصة بهذا الحدث ، فإننا نشعر أن هذه التجربة ينبغي ألا تتكرر أبدا .

وهذا هو السبب فى أننا رفعنا شعارا مثلث الجوانب : لا لامتلاك القنبلة الذرية ، لا لتصنيعها ، ولا لإدخال أسلحة ذرية إلى اليابان . ونحن نطبق بإخلاص التزاماتنا فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية ، ونشارك بإيجابية فى كل الجهود الدولية الخاصة بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة الذرية .

وطرح على أبوتشى سؤال طريف مؤداه «لماذا إذا كانت الديمقراطية هي أفضل طرق الحكم ، لانهج تطبيقات لها فى مجال الشركات التى لاتتدار بالضرورة بطريقة ديمقراطية» .

أجاب إيبوشى أن التاريخ الإنسانى قد شهد عدة صور للحكم ، والديموقراطية إحدى هذه الصور ، ولكن ينبغي أن نلتفت إلى أن تعريف «الديمقراطية» يختلف حسب البلاد وحسب الشعوب . ولكن فى مجتمعنا الدولى الراهن هناك إجماع على ضرورة تحقيق «المبدأ الديمقراطى» وهناك جهود عالمية تسعى إلى أن يعم فى كل أرجاء المعمورة ، لماذا؟ لأن الأفراد الذين يكونون المجتمع يقعون فى صميم المحيط

الديمقراطى ، لأن الديمقراطية بحكم احترامها للتعددية ، والحوار ، تساعد على ازدهار الشخصية الإنسانية ، وهى أيضا تقوم على الاستماع إلى آراء الناس ، وتهتم بهمومهم ومشكلاتهم ، ومن ثم يحدث ترشيد للقرارات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، والتي ينبغى أن تبنى على العلم الدقيق بالآراء المتنوعة للناس ، ولذلك فالدول المتقدمة تساعد البلاد النامية على نشر النظام الديموقراطى .

أما فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية فى مجال إدارة الشركات ، فيمكن القول أن نظم الإدارة فى مجال الأعمال تتعدد وتتنوع سواء بالنسبة للشركات الصغيرة ، أو الشركات الكبرى . ومع ذلك يمكن القول أن الديمقراطية تظهر فى مجال الإدارة بالنسبة للجمعيات العمومية للشركات والتي يحدث فيها تصويت على القرارات الاستراتيجية الكبرى التي تقترحها مجالس إدارات الشركات .

وانتقل الشباب من بعد إلى سؤال جوهرى يشغل بالهم فى أنحاء العالم ، وهو يتعلق بالدين والجوانب الروحية فى ظل العولمة ، وكان السؤال هو «أى ملة دينية أو مذهب سيتحول إلى دين مكتمل فى نهاية الألفية الثالثة ؟» .

أجاب أبوتشى بأننا إذا كنا نشهد مرحلة رخاء فذلك بفضل الجهود التي بذلها أجدادنا ، وإذا كان التقدم فى مجال الاقتصاد يبدو بارزا ، فإننا على العكس ، نشهد تأخرا فى الجوانب المعنوية والروحية ، والتي تمر بأزمة ، ومن الضروري ، من أجل أغراض التقدم الإنسانى إقامة التوازن الضرورى بين الجوانب المادية والروحية ، غير أنه ينبغى التركيز على أن اختيار دين معين ينتمى إليه الشخص أو مذهب يعتنقه ينبغى أن يترك للاختيار الحر ، وفقا لقواعد احترام حقوق الإنسان ، والتي نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، التي قننتها مختلف الدول فى دساتيرها وتشريعاتها الداخلية . ويقرر أبوتشى أنه يأمل فى أن يستمر فى المستقبل احترام حرية الإنسان الدينية .

التطور التكنولوجى والبطالة

وقد أثير سؤال مهم يتعلق بصميم مستقبل الشباب فى العالم وهو تأثير التطور التكنولوجى على البطالة ، أو ما يطلق عليه «البطالة التكنولوجية» أى الناجمة عن استحداث آلات للإنتاج لا تحتاج إلى قوة عاملة كبيرة .

يتحدى أبوتشى فى إجابته هذا التعميم ، ويقول أنه ليس صحيحا أن التطور

التكنولوجيا يؤدي بالضرورة إلى البطالة . ويقول أن خبرة اليابان في هذا الصدد ، ويقصد آلية الإنتاج والاعتماد على المعلوماتية ، قد أدت إلى رفع مستوى الاستهلاك ، نتيجة لتخفيض السعر ، وزيادة الإنتاجية ، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الطلب على العمالة . غير أن هذا لا ينفي أنه في بعض المراحل ، فإن تحديث أدوات الإنتاج قد يؤدي إلى بطالة نسبية ، غير أن ذلك يدعونا إلى تكييف هيكل لى لجعل الانتقال يتم بدون خسائر باهظة ، وقد التفتت قمة الدول السبع أخيراً إلى ضرورة مواجهة مشكلة البطالة من خلال القيام بإصلاحات هيكلية فى الاقتصاد ، والعمل على التوازن بين السياسات النقدية والضريبية .

ومن التطور التكنولوجى انتقل الشباب إلى سيناريوهات المستقبل ، فطرحوا سؤالاً طريفاً مؤداه : «فى نهاية الألفية الأولى ظن الناس أن العالم سينتهى ، وفى نهاية الألفية الثانية نحن نخشى من الموجة المتدفقة للمعلوماتية ، ماهو فى نظرك الخوف الأعظم الذى سيصيب الإنسانية عام ٢٠٠٠ » .

أجاب إيبوشى أننا إذا تأملنا أحوال العالم اليوم لوجدناه يحفل بمشكلات متعددة ، بعضها نتيجة لنمو العلم وامتداده إلى ميادين متعددة ، ولعل أهمها المشكلات الأخلاقية التى ترتبت على التقدم فى ميدان الهندسة الوراثية ، بالإضافة إلى مشكلات الانفجار السكانى والتلوث ، ومشكلات الطاقة ، والبحث عن طاقة نظيفة ، ولا أعتقد أن هذه المشكلات ستظل باقية حتى عام ٢٠٠٠ . ذلك أن العلم أثبت أنه قادر على حل عديد من المشكلات ، ولو رجعنا بأبصارنا إلى الماضى ، هل كان أحد فى نهاية الألفية الأولى يحلم بشىء كالحاسب الإلكترونى؟ ومن ثم من الصعوبة بمكان تخيل مشكلات الإنسانية فى نهاية الألفية الثالثة! ولعل هذا هو الذى جعل الفيلسوف اليابانى كيتارونيشيدا (١٨٧٠ ، ١٩٤٥) يقرر «نحن لانسطيع أن نتنبأ بالذى سيحدث بعد خمسين عاماً!» فما لنا بالتنبؤ عن أحوال الإنسانية بعد ألف عام!

وطرح سؤال مهم «إذا كانت مجموعة الدول السبع تأخذ كل القرارات الخاصة بمستقبل العالم ، فلماذا ، من وجهة نظر منطقية لا تحل هذه المجموعة محل مجلس الأمن» .

ولا تخفى النبرة الساخرة لسؤال الشباب التى تتعلق بضعف مجلس الأمن عن التصدى للمشكلات العالمية ، فى حين أن مجموعة الدول السبع تبدو

وكانها مجلس إدارة العالم! وجاءت إجابة إيبوتشى مسلمة بضرورة تقوية مجلس الأمن من خلال إصلاح شامل لنظام الأمم المتحدة ، فى نفس الوقت الذى أشاد فيه بالدور الإيجابى الذى تلعبه مجموعة الدول السبع فى بعض القضايا الدولية .

وكان السؤال الأخير متعلقا برؤية إيبوتشى بالنسبة للألفية الثالثة؟ ركز إيبوتشى على استمرار قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التى يأمل أن تصبح جزءا لا يتجزأ من عقائد مختلف الدول ، كما أشار إلى غمى البحث العلمى والتكنولوجى مما سيساعد على حل مختلف المشكلات . وإذا كان المجتمع الصناعى - كما يقول - قد حل عديدا من المشكلات إلا أنه ولد مشكلات أخرى مثل التلوث ، والذى يجب مواجهة مشكلاته فى الألفية الثالثة من خلال ما يطلق عليه إيبوتشى «الأمن الإنسانى» الذى ينبغى أن يخلق للإنسان بيئة مواتية لازدهار شخصيته .

ومن هنا تأتى أهمية أن يشارك كل فرد وبطريقة إبداعية فى تقدم العلم والتكنولوجيا وتعميق الثقافة الروحية ، ونشر روح التعاون الدولى والعمل الطوعى على مستوى المجتمعات المحلية .

هذه هى وصية إيبوتشى رئيس الوزراء اليابانى لشباب العالم ، ترى هل تختلف رؤيته اليابانية عن رؤية غيره من قادة الدول الغربية المتقدمة؟



١٠ - ألمانيا تنظر للمستقبل



فى سلسلة الحوارات التى أجراها شباب العالم من خلال شبكة الإنترنت مع قادة الدول السبع الكبرى ، تبرز على وجه الخصوص شهادة جيرهاردشرويدر مستشار ألمانيا الفيدرالية ، وترد أهمية هذه الشهادة إلى الوضع المتميز لألمانيا داخل الاتحاد الأوروبى وفى العالم . كان دائماً لألمانيا وضع خاص نظراً لوزنها السياسى العالمى ولقوتها الاقتصادية ولتقدمها التكنولوجى الفائق ، ولانتسى أن ألمانيا كانت فاعلة فى النظام السياسى الأوروبى طوال العصر الحديث .

وإذا كنا بالنسبة لشهادة كيزو أوبوتشى رئيس وزراء اليابان - الذى رحل أخيراً- أثرنا موضوع تأثير شهادته بالشخصية القومية اليابانية وسماتها الفريدة التى تعكس خصوصية ثقافية نادرة فى عالمنا المعاصر ، فإننا بالنسبة لشهادة شرويدر ربما نشير للتاريخ السياسى الألمانى الفريد ، وتأثيره على الرؤية الألمانية .

ذلك أن ألمانيا أشعلت فى الواقع الحرب العالمية الثانية من خلال نظامها النازى ، والذى كون مع نظام إيطاليا الفاشى ونظام اليابان العسكرى ما أطلق عليه «دول المحور» التى أدارت الحرب ضد جبهة الحلفاء ، والسؤال هنا هل أثر الماضى النازى وماأدى إليه من الهزيمة الساحقة لألمانيا واستسلامها غير المشروط ، على رؤية العالم المعاصرة لألمانيا أو لا ، كما يظهر من أجوبة شرويدر على أسئلة الشباب ؟

غير أن الماضى النازى لاينفى إمكان تأثير الرؤية الألمانية بالسمات الفارقة للشخصية الألمانية ، والتى تتشابه إلى حد ما مع الشخصية اليابانية ، وهذه السمات تتعلق بالنظام الشديد فى المجتمع والانضباط المسلكى وتقديس العمل ، والقدرة على الاستيعاب والابتكار التكنولوجى ، والدور الفعال فى تطورات الثورة العلمية والتكنولوجية .

وحين أعددت نفسى لكتابة هذا المقال راجعت مكتبتى الزاخرة بالمراجع

الموثقة عن أبرز الشخصيات القومية فى العالم ، لانهش ذاكرتى بسمات الشخصية الألمانية كما حددها أكبر مؤرخ معاصر لألمانيا ، والذى يعد من أكبر الثقات فى الموضوع وهو جوردون كريج ، صاحب الكتاب المشير «الألمان» الذى صدر عن المكتبة الأمريكية الجديدة عام ١٩٨٢ .

ولفت نظرى بشدة أن كريج فى الفصل الأول من الكتاب وعنوانه «منظورات سياسية» دخل فى صميم الموضوع حين ساق اقتباساً من الشاعر الألماني الشهير «جوته» الذى قال «الألمان يجعلون من كل شىء أمراً صعباً سواء بالنسبة لأنفسهم أو بالنسبة للآخرين»! ويضيف المؤلف ولعل هذا هو الذى أدى دائماً إلى وجود «مشكلة ألمانية» ، مما جعل الأجانب يعترفون بطريقة دورية بعجزهم عن فهم السلوك الألماني ، بالإضافة إلى صعوبة الفلسفة الألمانية واللغة الألمانية . ولعل هذا الاعتبار هو الذى دفع كريج إلى أن يخصص ملحقاتاً فى كتابه لما أطلق عليه «اللغة الألمانية الموهنة» .

غير أن ذلك لايعنى أن السمات البارزة فى الشخصية القومية الألمانية والتي ظهرت بوضوح فى فترة الحكم النازى لم تتغير ، ذلك لأن هذه الشخصية ، مثلها مثل أى شخصية قومية ، نسق مفتوح على التأثيرات العالمية والإقليمية والمحلية ، وليست نسقاً مغلقاً لايتغير تحت تأثير مايطلق عليه البعض من المثقفين الرجعيين الخصوصية الثقافية التى لاتتغير أبداً! ألمانيا اليوم تغيرت تغيرات جوهرية ، وسارت بعد الحرب فى اتجاه تغيير نمط التنشئة الاجتماعية والسياسية ليتفق مع مواصفات الديمقراطية والليبرالية ، مما أدى إلى نشوء جيل جديد من الألمان ذوى الاتجاهات السلامية المضادة للحروب وللעنف ، والداعين إلى التعايش السلمى مع كل دول العالم . ولعل أجوبة جيرهارد شرويدر تعكس هذا الاتجاه بوضوح شديد .

وإن كان بعض الباحثين الألمان وعلى رأسهم هانز مومسن يقرر «أن التحرر فى المجال الفكرى الألمانى لايرقى لمستوى الإنجاز الاقتصادى والتكنولوجى والاجتماعى فى ألمانيا» وعزا ذلك إلى ميراث الطابع التسلطى الألمانى والذى ينعكس على السلوك ، والذى يعود إلى النماذج الذهنية التقليدية التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية فى المجتمع الألمانى .

هل يمكن أن تنتهى الحرب؟

أخذنا فى الاعتبار التاريخ السياسى الألمانى وخصوصاً الحرب العالمية الثانية التى اشعلتها ألمانيا ، كان من المنطقى أن يكون أول سؤال لشباب العالم هو كمايلى : «لقد تم القضاء على النظام العبودى ، وعديد من الدول ألغت عقوبة الإعدام ، هل تتصور أنه يمكن إلغاء الحرب من مجال العلاقات بين الدول؟» .

أجاب شرويدر بأنه بالرغم من كل الخبرات المريرة التى مررنا بها فإن تحقيق السلام أمر ممكن ، ويعتمد ذلك على مجهوداتنا ، كما ينبغى أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لأى سياسة واعية بمسئولياتها ، والسلام ينبغى تحقيقه داخل الدولة وبين الدول فى نفس الوقت ، ومع الاعتراف بأن هناك مصالح متعارضة بينها ، ويجب ألا يكون اللجوء إلى القوة المسلحة إحدى وسائل حل الصراع .

وفى ضوء ذلك خففت ألمانيا إلى حد كبير من عدد قواتها المسلحة ، وتلعب دوراً أساسياً فى مجال ضبط السلاح ، وتخلت عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، ووضعت ضوابط دقيقة فى مجال تصدير السلاح .

والعامل الحاسم فى الموضوع هو أن الحكومات التى تحكم بطريقة ديمقراطية ، والتى تسعى لتطبيق العدل الاجتماعى نادراً ما مثلت تهديداً لباقى الدول .

وفى سؤال آخر يتسم بالطرافة سئل شرويدر «ألا يرى أنه من الأفضل أن ينتخب ممثلو الحكومات فى الأمم المتحدة عن طريق الاقتراع العام بواسطة المواطنين فى مختلف البلاد ، حتى تستطيع هذه المنظمة أن تقوم بمسئولياتها بطريقة ديمقراطية حقاً؟

كانت إجابة شرويدر متحفظة ، لأنه قرر أن المعيار هو أن تكون الحكومات ذاتها ديمقراطية ، وهذا الاعتبار هو الذى سيعطى الشرعية الديمقراطية لممثليها فى الأمم المتحدة ، وقرر أن الاقتراح الوارد فى السؤال من شأنه فى الواقع أن يغير من طابع الأمم المتحدة ويحولها إلى برلمان عالمى . وهو يرى أن هذا البرلمان- لو تشكل ديمقراطياً - قد يكون مفيداً ، ولكنه لا يمكن أن يغنى عن الأمم المتحدة والتى مع ذلك تحتاج إلى إصلاح حقيقى حتى تقوم بوظائفها .

وسئل شرويدر عن رأيه فى الدول الصناعية الكبرى التى تدمر الفائض من

حاصلاتها الزراعية حتى لا يهبط سعرها في السوق العالمية ، في الوقت الذي يموت فيه ملايين الناس في البلاد الفقيرة من الجوع ؟

وقد تبنى شرويدر في إجابته منطق الاقتصاد السياسي مقررًا أن امداد شعب ما بالخصائص الزراعية يعتمد أساساً على الظروف الطبيعية لكل بلد ، وعلى نظامه الاقتصادي والتجاري . ويضيف أن ألمانيا تنتج أساساً لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير الألمانية والفائض للتصدير ، غير أن ألمانيا تتبع سياسة مركبة لمساعدة الدول الفقيرة ، ليس فقط بمدها بالمساعدات الاقتصادية ، وإنما بزيادة قدراتها على الانتاج من خلال إرسال الخبراء ، ومساعدة الفلاحين في إطار العملية الانتاجية .

ثم انتقل الشباب إلى سؤال آخر يهمهم بشدة ويتعلق بالبطالة ، وهكذا يتساءلون «ما الذي يجعل شركة ما إذا سرحت المئات من عمالها ترتفع قيمة أسهمها في السوق؟» .

وقد حاول شرويدر بذلك أن يشير عديداً من النقاط في رده على السؤال . أثار أولاً ديناميكية اقتصاد السوق ، والذي يقيم كل شركة في ضوء انتاجيتها وقررتها على تحقيق الأرباح ، ولكنه أيضاً أثار قضية مسئولية الدولة عن إعادة تدريب العمال المسرحين ، بما يسمح لهم بالالتحاق الفعال بشركات أخرى ، غير أنه أشار إلى أهمية تحديث نظام التعليم حتى يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة . ولعل أهم فكرة طرحها شرويدر أن بعض الشركات في نظرها فقط لعامل الربح حين تسرح عدداً من عمالها ، فإنها تفرط أحياناً في الرأسمال الإنساني ، والذي يتمثل في الخبرات النادرة لبعض هؤلاء العمال ، مما يؤدي إلى خسارة مؤكدة للمجتمع .

وسئل شرويدر : «ما هو مستقبل الجنس الإنساني في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي قلب موازين العلاقات بين الناس ، وزاد من مخاطر التدمير الذاتي؟» أجاب بأن هذه المخاطر تقلصت في السنوات الأخيرة ، غير أنه لابد من زيادة التعاون الدولي ، وزيادة حركات التكامل بين الدول ، وعن طريق التعاون والتكامل يمكن أن يكون المستقبل أكثر إشراقاً من الحاضر .

وعن الذي يستطيع أن يفعله لو قدر له أن يكون رئيساً لإحدى الدول الفقيرة في العالم ، أجاب : الأولوية لسداد الديون ، والاستثمار في التعليم والصحة .

وأخيراً طرح عليه سؤال يبدو غريباً وهو «هل الإيمان بالله يمثل خطراً على الإنسانية؟»

أجاب شرويدر بكل قطع لا ، على العكس إن الإيمان بالله يمكن أن يساعد الناس على تدعيم وجودهم الإنساني ، ومع أن مسائل العقيدة مسألة شخصية ينبغي أن تترك لحرية كل فرد ، إلا أنها يمكن أن تمثل الأساس الأخلاقي المتين الذي يؤثر على مختلف ضروب السلوك . غير أن الخطر يمكن أن يأتي من التطرف الديني ، الذي يؤدي إلى تسميم حياة الناس من خلال نشر الكراهية والتعصب ، ورفض الآخر .

ولو تأملنا إجابات شرويدر لقلنا أنها تترجم في الواقع التغيرات التي حدثت في إطار الشخصية القومية الألمانية التقليدية ، هذه الشخصية كانت تؤمن بالعنصرية من خلال تقدسها للجنس الأري ، ونظرتها الدونية إلى الأجناس الأخرى ، كما أنها عكست نفسها في عسكرة المجتمع الألماني ، من خلال فرض نظم تسلطية ألغت الأفراد باعتبارهم كائنات مستقلة لها أفكارها وتوجهاتها المتباينة ، وحاولت أن تصب البشر في قالب واحد جامد .

إجابات شرويدر تشير إلى إيجابية الشخصية الألمانية في نزوعها إلى التعاون الدولي ، وفي حرصها على تحقيق السلام في العالم من خلال سياسة ثقافية تركز على احترام تعدد الثقافات وتنوع رؤى العالم .



١١ - انجلترا تبحث عن دور



لفت نظرى فى الأسئلة التى وجهها شباب العالم على شبكة الإنترنت إلى قادة دول مجموعة السبع (الدول الصناعية الكبرى) ، أن الأسئلة التى وجهت إلى تونى بليز تناولت ميادين بالغة الأهمية . فقد سئل فى موضوعات تتعلق بالسلام الدولى ، والبيئة ، والديموقراطية ، والجوانب الروحية للإنسان ، والمجتمع ، والعلم ، والاقتصاد ، ورؤيته للألفية الثالثة ، ليس ذلك فقط بل إن الأسئلة ذاتها كانت تلمس مشكلات حقيقية وتسم بالعمق ، ولا تجد فى الواقع فى الكتاب الذى نحلله والذى ألفه ليونارد أنتونى ورشيد نيكاز أى تفسير لثغرات عدد الأسئلة أو تنوع موضوعاتها وأهميتها ، الموجهة لكل رئيس من الرؤساء السبعة .

ولعل السؤال الذى يفرض نفسه : هل هناك تشابه بين الرؤية الإنجليزية والرؤية الألمانية بحكم أن كلا من تونى بليز وجرهارد شرودر ، ينتميان إلى حركة الطريق الثالث التى تسعى إلى التآليف الخلاق بين العدالة الاجتماعية من ناحية والحرية من ناحية أخرى؟

وإجابتنا أننا لم نلاحظ أى تشابه بالضرورة ، ربما لأن الأسئلة التى طرحت على كل واحد منهما مختلفة ، غير أن الذى يلفت النظر أن إنجلترا تحاول فى الوقت الراهن أن تبحث لنفسها عن دور ، وخصوصاً أن تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً فى مجال السياسة الخارجية ، وموافقتها على توجهاتها ، قد أعطى الانطباع أنها فى الواقع دولة تابعة ، وليست لها سياسة خارجية مستقلة . غير أن التحليل الدقيق لإجابات تونى بليز على الأسئلة الموجهة له من شباب العالم ، تشير إلى محاولة صياغة موقف إنجليزى مستقل فى القضايا الكبرى التى تواجه

الإنسانية ، وإن كان ليس منفصلاً بالضرورة عن القيم المشتركة التى عبرت عنها توجهات رؤساء فرنسا واليابان الذين سبق لنا تحليل إجاباتهم .

✂ حق التدخل

ولعل أهم سؤال وجه إلى تونى بلير يتعلق بحدود التدخل السياسى فى الشئون الداخلية للدول وجاء السؤال كما يلى : «ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع مبدأ سيادة الدول فوق كل شئ ، يبدو متعارضاً مع السياسة الدولية للتدخلية . وعلى العكس فإن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يبدو أنه يعتبر التدخل فى ظروف معينة أمراً واجباً .

كيف يمكن حل هذا التناقض؟»

إن تدخل حلف الأطلس فى كوسوفو لم تحركه أى طموحات إقليمية وإنما دفعت إليه اهتمامات إنسانية . ونحن فى أوروبا - يقول تونى بلير - لن نسمح بممارسة ما شهدناه فى كوسوفو ، ويعنى التطهير العرقى والاغتصاب المنظم والمذابح ، لم يكن هناك بديل عن التدخل العسكرى ، ولم يكن من المستطاع ترك عار التطهير العرقى ، غير أن هذا التدخل العسكرى - الذى لم يكن من الممكن أن يتم منذ عشرين عاماً مضت على سبيل المثال - هو محصلة تغيرات محددة كبرى حدثت فى العالم ، ولعل أهمها نهاية الحرب الباردة ، وتطور التكنولوجيا ، وصعود موجات الديمقراطية .

كل ذلك بالإضافة إلى تأثير العولمة والتى غيرت من بنية الاقتصاد ومن دور الأمم المتحدة . ونحن على أبواب الألفية الثالثة نجد أنفسنا نعيش فى عالم جديد يسوده الاعتماد المتبادل ، وحيث لا يمكن للدول أن تنعزل عن باقى العالم ، ولا أن تختفى وراء مبدأ السيادة الوطنية لكى تمارس مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان ، ولكن هناك أسئلة مهمة تحتاج إلى إجابات : متى وكيف ضرورة التدخل؟ إن مبدأ عدم التدخل مبدأ مستقر منذ حقبة طويلة فى النظام الدولى ، وليس هناك مجال للإغاثه ، ذلك أنه لا يحق لدولة ما أن تسعى لتغيير النظام السياسى لدولة أخرى ، أو تشجع الحركات التى تهدف للانقلاب عليه ، غير أن مبدأ عدم التدخل ينبغى أن تتوافر شروط لتطبيقه ، وأهمها على الإطلاق عدم الخرق الجسيم لحقوق الإنسان أو ارتكاب المذابح الجماعية .

البيئة والديموقراطية والجوانب الروحية



ومن السلام العالمى انتقلت الأسئلة إلى البيئة والديموقراطية والجوانب الروحية .
فيما يتعلق بالبيئة طرح سؤال مؤداه «أنه فى أى متحف للتاريخ الطبيعى نستطيع أن
نجد عينات لأنواع انقرضت ، فهل هناك احتمال - وضعا فى الاعتبار إيقاع
التخريب الذى نحدثه فى البيئة الإنسانية - أن غالبية الأنواع التى يزدحم بها عالمنا
اليوم من الحيوانات والطيور والنباتات يمكن لها أن تختفى من الوجود؟»

أجاب «بلير» إن التنوع فى الحياة على الأرض مسألة تهم الإنسانية كلها ،
ومهمتنا ليست فقط الحفاظ على التنوع ، ولكن حفظه ونقله إلى الأجيال القادمة .
ومن المؤسف أن معدلات انقراض بعض الأنواع زادت جداً فى العقود الأخيرة ،
ويبدو ذلك من الحقيقة التى مؤداها أنه فى القرون الأربعة الأخيرة اختفى ٦٥٤ نوعاً
من أنواع النباتات وكذلك ٥٣٥ نوعاً من الحيوانات . ويقرر بعض العلماء أنه من
المتوقع أن تختفى نسبة من ٢٪ إلى ١٠٪ من مجموع كل الأنواع كل عشر سنوات
ابتداء من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٣٠ . وهو ما يمثل خطورة بالغة على التنوع فى
البيئة الإنسانية .

ويضيف بلير أن المملكة المتحدة وقعت مع ١٥٠ بلداً آخر المعاهدة الخاصة بالتنوع
البيولوجى ، وذلك فى قيمة ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢ . وهذه هى أول مرة تجمع فيها
كل هذه الدول على ضرورة الحفاظ على التوازن الطبيعى للكوكب . ويتحدث بلير
بشئ من التفصيل عن الخطة البريطانية للحفاظ على التنوع ، وعلى المساعدات
التي تقدمها بريطانيا للدول النامية فى هذا الصدد .

ومن البيئة والحفاظ عليها ، تم الانتقال إلى عالم الإنترنت ، وهل يجذب بلير أو لا
استخدام الشبكة لاستطلاع آراء المواطنين والتعرف على مشكلاتهم؟

أجاب بلير بأنه فى الوقت الراهن هناك بريطانى واحد من كل اثنين يملك
حاسبا شخصياً فى منزله ، وهناك أكثر من ٣ ملايين شاب بريطانى أعمارهم أقل
من سبعة عشر عاماً يستخدمون الإنترنت بطريقة منتظمة . وهذه أرقام عالية بكل
المقاييس . وخلال ستة شهور قادمة سيرتفع عدد الشباب من مستخدمي الإنترنت
ليتجاوز نسبة ٤٣٪ أى بزيادة قرداها ١٢٪ . وهكذا يمكن القول أنه - شئنا
ذلك أو أبينا - فإن الشباب هم الذين سيتولون إدارة شئون العالم فى المستقبل .

وهم بفضل الإنترنت يتصلون بنظرائهم الأوروبيين وبشباب العالم أجمع وعن طريق البريد الإلكتروني وجماعات النقاش والاطلاع على المواقع المختلفة فى شبكة الإنترنت ، أصبحت هناك إمكانية لمعرفة كيف يفكر الآخرون وكيف يرون العالم .

ويعتقد بلير أن على الحكومات واجب تسهيل وصول الشباب لشبكة الإنترنت ، وعلى المجتمعات المختلفة أن تستثمر فى هذا الاتجاه حتى يمكن للعالم كله أن يتصل ببعضه بعضاً . ولابد من ربط كل المدارس والجامعات والهيئات العامة بالإنترنت ، ولابد من إنشاء شبكة تعليمية متكاملة للاستفادة من كل إمكانيات الثورة الاتصالية الكبرى . ويمكن القول بإيجاز أن الحكومات يمكن أن تدعم روح المواطنة من خلال الإنترنت ، وذلك بالاستطلاع المنتظم لأراء المواطنين والتعرف على مشكلاتهم .

وإذا كان بلير قد تحمس هذا الحماس الشديد للدخول فى صميم الثورة الاتصالية الكبرى ، فإنه حين انتقلت الأسئلة إلى دور الجوانب الروحية وهل ينبغى أن نجلد لها مكاناً فى إدارة الدولة ، كان أكثر حذراً فى الإجابة . فقد ركز أولاً على أن صانع القرار يهتم أساساً بالجوانب المادية التى تتعلق بتنمية الموارد ، وقدرات المواطنين ، حتى يمكن إقامة مجتمع يسوده الرخاء والتسامح ، غير أنه من ناحية أخرى قرر أنه لا يمكن لصانعى القرار أن يتجاوزوا اجماع القيم والمعتقدات التى تمثل الإطار الذى يعملون من خلاله ، ومن المؤكد أنهم فى حاجة إلى مصادر للاستلهام والدافعية ، ولذلك يمكن القول أن العقيدة وغيرها من المعتقدات الروحية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً .

ويشير بلير إشارة مهمة إلى الظاهرة التى تسود المواطنين فى مختلف دول العالم ، وهى عدم اقتناعهم بجذوى السياسة فى عالم اليوم ، ويبرز ذلك بوجه خاص بين الشباب الذين يرون أن هناك فجوات كبرى بين اهتمامهم وطموحاتهم وبين أفعال رجال السياسة . ويرد ذلك إلى عدم تحقيق الوعود التى قطعها رجال السياسة على أنفسهم ، أو إلى افتقاد بعض قراراتهم إلى القيم الأخلاقية ، ولابد لهم أن يواجهوا هذا الموقف بصراحة ولا يتهربون منه ، وأن يلتزموا بالتعامل الشريف مع مواطنيهم ، فى إطار من الشفافية الكاملة حتى تسد الفجوة بين القول والفعل . وباختصار يمكن القول إن هناك ضرورة للتأليف بين المادى والروحى فى إدارة الأمور العامة .

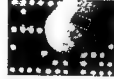
ومرة أخرى يعود الشباب إلى الثورة الاتصالية وإلى شبكة الإنترنت ، والتى

خلقت ما يطلق عليه «الواقع الافتراضى» من خلال نماذج محاكاة الواقع ، على الحاسب الإلكترونى ، والتجارة الإلكترونية ، وعقد المؤتمرات والندوات عن بعد ، حيث يستطيع المشاهد أن يشارك فيها ، وكأنها مؤتمرات واقعية فعلاً ، وسؤال الشباب كان مبناه هل فى المستقبل سنكون قادرين على الاختيار بين الحياة فى العالم الواقعى ، والحياة فى إطار الواقع الافتراضى؟ وهل فى هذا العالم الافتراضى هناك مخاطر من احتمال تدمير بعض جوانب العالم الواقعى ، سواء بدوافع مادية أو عرقية أو اقتصادية؟ وكانت إجابة بلير أنه لا يعتقد إطلاقاً أنه فى يوم ما سيضطّر الإنسان للاختيار بين العالم الواقعى والعالم الافتراضى ، وذلك لأن الحياة فى العالم الافتراضى لن تستطيع إطلاقاً أن تعوض الشعور بالاتصال المباشر بين البشر ، أو الاحتكاك الملموس بالواقع المادى .

وحين سئل بلير أخيراً عن آماله بالنسبة للعالم على مشارف الألفية الثالثة ، أجاب من المستحيل التنبؤ بما سيحدث فى الألف سنة القادمة . غير أنه ينبغى الحفاظ على البيئة الإنسانية للمستقبل ، وينبغى إتاحة الفرصة للشباب لكى يعيشوا فى أمن وسلام وبطريقة كريمة ، تسمح لهم بازدهار شخصياتهم الإنسانية ، ولكن الطريق يبدو طويلاً لتحقيق هذه الأهداف النبيلة .



١٢ - رؤية متوسطة للعالم



هل يؤثر الموقع الجغرافى على رؤية صانعى القرار السياسيين سواء كانوا رؤساء للجمهورية أو رؤساء وزراء أو أعضاء بارزين فى النخبة السياسية الحاكمة؟ كان هذا السؤال فى ذهنى وأنا بصدد التعرض لرؤى ماسيموداليمما رئيس وزراء إيطاليا ، ومعنى ذلك أنه يمارس الحكم فى دولة تقع فى قلب أوروبا التى حكمت العالم قرونًا ، غير أن دورة التاريخ اكتملت ورأينا مركز الثقل فى العالم ينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح هى القوة العظمى الوحيدة ، غير أن هناك أقطاباً صاعدة تسعى لكى تشارك بإيجابية فى تسيير أمور العالم وعلى رأسها الصين واليابان والهند .

والدرس الذى يمكن لنا أن نستخلصه من تحليل أسئلة شباب العالم التى وجهت إلى قادة الدول السبع (الدول الصناعية المتقدمة) والتى وردت فى كتاب ليونارد أنتونى ورشيد نيكاز ، أن هناك عوامل متعددة تؤثر على رؤية العالم للرؤساء والزعماء السياسيين على أساس موقع الدولة ليس بالمعنى الجغرافى فقط ، ولكن من حيث وضعها فى النظام الدولى ، إذ لابد أن يكون ذلك مؤثراً فى الإجابة على بعض الأسئلة على الأقل . هناك دول فى قلب النظام ، وهناك دول على أطراف النظام مثل كندا .

غير أننا لاحظنا أن هناك قيماً مشتركة يتبناها كل الرؤساء والزعماء الذين حللنا إجاباتهم ، تعكس تبلور وعى كونى ، وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا منع التسلح والبيئة والفجوة بين الشمال والجنوب ، ومشكلات الشباب ، وتأثير التطور العلمى والتكنولوجيا على مسار الإنسانية فى الألفية الثالثة . وإذا نظرنا إلى الأسئلة التى وجهت إلى ماسيموداليمما رئيس وزراء إيطاليا ، لاكتشفنا أنه تعرض - لأمر ما - إلى أكبر عدد من الأسئلة العميقة ، التى تناولت أوضاعاً موجودة فى العالم ، أو تطرقت إلى تطورات افتراضية دارت الأسئلة حول أربعة عشر موضوعاً أبرزها

احتمالات وقوع حرب فضائية بين الدول المتقدمة ، ومشكلات البيئة ، والإنترنت والديموقراطية ، والعولمة ، وانتشار مرض الإيدز فى إفريقيا ، والدور المتصاعد للعلماء فى عالم الغد ، والشركات المتعددة الجنسية ، وإصلاح الأمم المتحدة وغيرها من الأسئلة .

✂ حرب الفضاء

كان السؤال الأول الموجه إلى ماسيمو داليمبا رئيس وزراء إيطاليا ، كما يلى :
«تميزت الألفية الأولى بالغزوات البربرية ، واتسمت الألفية الثانية بالحرب العالمية ، وبعد غزو الفضاء هل يمكن أن تشهد الألفية الثالثة حرباً فضائية؟» .

مثلت إجابة ماسيمو داليمبا تاملأ عميقاً فى شئون الحرب والسلام ، واستبعد أن تكون حروب الفضاء محتملة فى الأفق المنظور ، ولكنه أشار إلى أن الأكثر احتمالاً وقوع حروب تقليدية ، يمكن ألا تقل حموية وتخريباً عن الحروب العالمية التى وقعت من قبل . إن المخاطر تتمثل أساساً فى مصادر الصراع والعنف داخل مجتمعاتنا والتى لم نستطع حلها حتى الآن ، والتى أدت إلى العنف بين السلالات ، والمظالم التى تلحق بالجموع العريضة من السكان نتيجة تحكم أقلية عرقية ما .

ففى تقديره أنه فى مجال الديموقراطية ستحل الصراعات التى تتعلق بالمنافسة سواء كانت اقتصادية أم تكنولوجية ، محل الحروب التقليدية ، غير أنه برز فى السنوات الأخيرة التدخل العسكرى للدفاع عن المجتمعات المدنية المهددة ، كما حدث فى البوسنة والهرسك ، غير أن هذا التدخل يقتضى أولاً مواجهة ضعف الأمم المتحدة من ناحية ، وضرورة التركيز على استباق الأزمات قبل وقوعها ، بدلاً من الانتظار حتى تحدث . وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون الإقليمى يمكن أن يكون فعالاً فى مواجهة الأزمات ، ولعل أبرز مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبى ، الذى تنظمه معاهدات متعددة ، وأصبح ليس فقط صورة لصور التعاون الاقتصادى والسياسى بين الشعوب ، ولكنه قبل ذلك أصبح يمثل قاعدة متينة للأمن بين الدول الأوروبية . وفيما يتعلق بأمور الحرب والسلام لا يجد رئيس وزراء إيطاليا سوى اللجوء إلى السياسة التى تعترف بتعددية الآراء وتضارب المصالح وسيلة للوصول إلى حلول وسط ترضى جميع الفرقاء المتنازعين فى موقف ما وحروب الفضاء تثير فى الواقع أموراً متعددة تتعلق بأثار التقدم العلمى والتكنولوجى ، والواقع العميق لثورة الاتصالات وعلى رأسها شبكة الإنترنت .

ولذلك كان منطقياً أن يطرح الشباب هذا السؤال : هل تظن أن العلماء هم الذين سيحكمون العالم في المستقبل؟ وجاءت الإجابة مؤكدة أن العلم أصبح المميز الرئيسي للثقافة في عصرنا ، لأن القرن العشرين شهد تقدماً في المعارف العلمية لا حدود له ، ويشهد على ذلك إنجازات علم الطبيعة في معرفة الكون الأكبر والكون المتناهي الصغر المتمثل في الذرات .

ويمكن القول أن العلماء قد ارتفعت مكانتهم في العالم المعاصر ، ويشهد على ذلك زيادة أعدادهم ، والميزات التي توضع تحت تصرفهم ، وهم قد اقتربوا فعلاً من عالم السياسة ، فيما يتعلق بالتعرف على المشكلات التي يوجهها المجتمع والعثور على حلول لها ، سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، ولذلك فهم يعملون مع رجال السياسة في تعاون وثيق ، ولكن هذا لا يعنى إطلاقاً أنهم في المستقبل سيحكمون العالم .

وكان لابد - مادامنا نتحدث عن التقدم التكنولوجي - أن يتم التعرض لشبكة الإنترنت ، وما يتعلق بها مما يسمى الواقع الافتراضي والمجتمعات الافتراضية . من هنا جاء السؤال : «منذ ظهور الإنترنت ، أثر موضوع المجتمعات الافتراضية ، كيف يمكن لهذه التكنولوجيا الجديدة خدمة أهداف الديمقراطية؟ وهل ترغب في أن تكون أول رئيس لدولة ديمقراطية افتراضية؟»

أجاب ماسيمو داليمو أن هذه التكنولوجيات الجديدة يمكن فعلاً أن تخدم أهداف الديمقراطية ، وأشار إلى الجهود التي تبذلها حكومته لتأسيس مجتمع معلوماتي ، وإيجاد نوع من الديمقراطية الإلكترونية يقوم على أساس استطلاع آراء الناس عن طريق شبكة الإنترنت ، وتنظيم الحوارات والندوات لمعرفة إدراك الناس للمشكلات المختلفة التي تواجههم ، وهذا هو الذي جعل أحد علماء الاجتماع يتحدث عن ظاهرة بروز «الذكاء الجمعي» الذي يتمثل في إسهام الناس في حل المشكلات بصورة جماعية . وهو يلفت النظر إلى أن الإنترنت لا يتعلق فقط بجوانب العولة المختلفة ، ولكن أهميتها أنها يمكن أن تركز أيضاً على المشكلات المحلية ، وهكذا يحدث الجدل بين المحلي والعالمي .

وأثار ماسيمو داليمو السؤال : ماذا تعنى الدولة الديمقراطية الافتراضية؟ إنها تعنى في نظره إحداث ثورة في العلاقة بين أجهزة الحكومة والإدارة والمواطنين ، فالبيروقراطية في كل أنحاء العالم ، تستمد قوتها من احتكار المعلومات ، غير أننا

اليوم على شفا ثورة فى هذا المجال ، عمادها نشر المعلومات وتوزيعها وليس حجزها ، ومن ثم سنتشأ علاقة جديدة تماما بين المواطنين وأجهزة الدولة .

وفى إطار موضوع التقدم العلمى والتكنولوجى جاء سؤال : إن التقدم التكنولوجى والعلمى قد غير جوهرياً فى العلاقات بين الناس ، وزاد من إمكانيات التدمير الذاتى ، إذا كان هذا صحيحاً فما هو مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة؟

وجاء الإجابة مؤكدة لما ورد فى السؤال من أنه لأول مرة فى تاريخ الإنسانية استطاع التقدم التكنولوجى أن يوفر إمكانيات التدمير الذاتى ، ويبدو ذلك من استخدام الأسلحة الذرية والأسلحة الكيماوية .

غير أنه يمكن القول إن الصراع المحتدم الذى دار أثناء أربعين عاماً ، هو عمر الحرب الباردة قد انتهى . هذا الصراع الذى كاد فى بعض اللحظات يدمر الإنسانية كلها باللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل ، غير أنه لحسن الحظ فإن قوة العقل فاقت جنون الحرب .

ويمكن القول أن الإنسانية لم تعد معرضة الآن لخطر التدمير الذاتى ، غير أن ذلك لا يعنى عدم وجود أخطار أخرى أهمها مخاطر التأثير السلبى على البيئة العالمية ، خاصة فيما يتعلق بالمناخ . وهناك مخاطر القضاء على تنوع الكائنات ، والتصحر ، واحتمالات وقوع أزمة فى الغذاء نتيجة للزيادة السكانية ، واحتمال وقوع مجاعات واسعة المدى . ولا ينبغي أن ننسى الفجوة الواسعة بين الشمال والجنوب ، والفروق الضخمة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم . إن حل كل هذه المشكلات يقتضى فى المقام الأول بلورة إرادة جماعية ، غير أن هذه الإرادة الجماعية بالرغم من ضرورتها القصوى لن تكفى بذاتها ، لأننا نحتاج إلى توافر معارف جديدة ، وابتداع تكنولوجيات مستحدثة تساعد فى مواجهة هذه المشكلات . والتقدم العلمى والتكنولوجى إذا كان لا يمثل فى حد ذاته ضماناً للتقدم الاجتماعى ، إلا أنه مع ذلك يعد ضرورة لتحقيقه .

ووضعا فى الاعتبار الدور البارز الذى يلعبه الاقتصاد فى عالم اليوم ، طرح سؤال : هل نعتقد أننا فى يوم ما سنرى المواطن مواطناً فى شركة متعددة الجنسيات بدلاً من أن يكون مواطناً فى دولة؟

وكانت الإجابة أن عدداً من المصطلحات التى دخلت حياتنا اليومية مثل

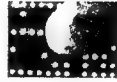
العولة ، أصبحت تثير مخاوف شتى ، ويشهد على ذلك ما انطوى عليه السؤال من أن هناك احتمالات لأن تختفى الفروق بين الدول والبشر ، ونصبح أسرى تحكم هيئة واحدة تحكم العالم هي الشركات متعددة الجنسيات . غير أن ماسيمو داليمو لا يرى هذا الاحتمال قائماً ، فمهما زادت قوة هذه الشركات ، فإن الدول والمؤسسات الدولية سيبقى لها دوره . ولعل هذا الاعتبار هو الذى جعله متحمساً لإصلاح الامم المتحدة ، بإدخال دول مثل البرازيل والهند واليابان وألمانيا ، إلى عضوية مجلس الأمن ولكن يبقى السؤال عن الطريقة التى يمكن للإصلاح أن يتم بتطبيقها؟

وفى نهاية هذا الحوار الخصب بين ماسيمو داليمو وشباب العالم والذى لم نستطع للأسف أن نلم بكل تفاصيله ، طرح عليه السؤال التقليدى : ما الذى يستطيع أن ينصح به شباب العالم؟

أجاب رئيس الوزراء الإيطالى الذى ينتمى إلى جيل اليسار الأوروبى فى الستينيات ، والذى شارك بالفعل فى ثورة الطلبة ، أن لديه أملاً يتمثل فى قدرة الشباب بحكم اكتسابهم رؤية كونية للعالم بفضل ثورة الاتصالات الحديثة ، على إيجاد حلول خلاقة لمشكلة الفجوة بين الشمال والجنوب ، ذلك أنه من الناحية الأخلاقية والاجتماعية على السواء ، لا يمكن للعالم أن يسمح باستمرار الفروق الضخمة بين الأغنياء والفقراء على المستوى الكونى .



١٣ - رؤية صافية للعالم



حين أقدمت علي تحليل إجابات جان كريتيان رئيس وزراء كندا علي أسئلة شباب العالم التي وجهت لقادة الدول السبع (الدول الصناعية الكبرى في العالم) كنت أقع في خطأ مبدئي ، فقد نزعني إلي أن اسميها رؤية هامشية للعالم ، تأثيراً بموقع كندا في النظام العالمي ، ذلك أنها دولة لاتقع في مركز العالم مثل الدول الأوروبية ، ولا هي على الأطراف هناك في آسيا ، بالرغم من أن بعض الدول الطرفية استطاعت أن تقفز قفزات مذهشة في مجال التقدم التكنولوجي والتنمية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية . . ولكنها تحت تأثير الظل الثقيل لجارتها العظمى الولايات المتحدة الأمريكية ، تكاد صورتها أن تكون باهتة إلى حد ما في المجال الدولي .

غير أنه تبين لي بعد التحليل الدقيق للأسئلة التي وجهت إلي جان كريتيان والإجابات العميقة التي قدمها ، أنه استطاع أن يصدر عن رؤية صافية للعالم ، ربما بحكم أن بلاده ليست مشتبكة في صراعات دولية ، ولا هي داخلة في منافسات محتدمة مع دول أخرى ، مما شأنه أن يؤثر على رؤيتها السياسية والفكرية والثقافية .

الأسئلة والأجوبة

وجهت لرئيس وزراء كندا أربعة عشر سؤالاً توزعت بين موضوعات دولية واقتصادية وثقافية ومستقبلية . وطرحت عليه أسئلة خاصة بإصلاح نظام الأمم المتحدة ، ومستقبل الزيادة السكانية في العالم ، وتفسير قلة عدد النساء المشتغلات في السياسة على مستوى العالم ، والدين والديمقراطية ، ومصير الجنس الإنساني في الألفية الثالثة ، وتعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات ، وأسباب القتل في القضاء على الأمية ، والتطورات العلمية في مجال كشف أسرار القضاء .

تعلق السؤال الأول الذي طرح علي جان كريتيان بتعدد المرات التي دعيت فيها الأمم المتحدة للتدخل في السنوات الأخيرة ، سواء لأسباب إنسانية أو لأسباب

سياسية ، ولذلك يدور التساؤل حول ما إذا كان ينبغي أن يكون للأمم المتحدة جيش دائم للقيام بمهام التدخل؟

وكانت الإجابة أنه ليست هناك طريقة وحيدة لوقف الصراعات المسلحة بين الدول أو داخل أى دولة . والتدخل العسكرى ليس سوى إحدى الطرق التى يمكن اتباعها ، ومن وجهة نظر كندا فهذا التدخل ينبغي أن يكون هو الحل الأخير بعد استنفاد جميع الحلول الأخرى . فالدبلوماسية والتعاون الدولى تلوحان دائماً باعتبارهما من الطرق المثلى لحل النزاعات ، حتى لو بدت فرص النجاح ضئيلة . غير أن هناك حالات لا بد فيها من التدخل فى صورة فرض جزاءات اقتصادية أو سياسية ، أو عزل بلد معين . ولكن فى هذه الحالات لا بد أن تكون تحديد مهمة التدخل فى منتهى الوضوح ومؤسسة على تحقيق أهداف مشروعة من وجهة النظر الدولية ، على أن تكون قوة التدخل العسكرية الدولية تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة أو منظمة أخرى دولية متعددة الأطراف . وقد تعمل منظمة إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية لحل النزاع ، وفى هذه الحالة لا يجوز التدخل الدولى إلا إذا فشل الحل الإقليمى ، أو استدعى المجتمع الدولى لتدعيم حل من الحلول الإقليمية . وقرر جان كريتيان أن كندا قد اكتسبت شهرة عالمية بفضل اسهامها المتكرر فى عمليات حفظ السلام .

ومن تدعيم دور الأمم المتحدة ثم الانتقال إلى السؤال التالى : «فى بداية القرن كان عدد سكان العالم مليار نسمة ، اليوم وصلنا إلى ستة مليارات نسمة إلى أين نسير فى هذا الاتجاه المتزايد لعدد سكان العالم؟»

كان جان كريتيان صريحاً حين قرر أن هذا السؤال من المستحيل الإجابة عليه ، وذكر أن هذا الموضوع محل جدل وخلاف بين المتخصصين ، غير أنه لم تظهر إجابة أجمعوا عليها ، وإن كان يمكن القول إن الشيء المؤكد أن سكان العالم قد زادوا بصورة سريعة خلال القرن الأخير ، ووصلنا اليوم إلى زيادة سكانية عالمية تقدر بمائتين وثلاثين ألف شخص يومياً . وبغض النظر عن هذه المعدلات فالتحدى الحقيقى يتمثل فى قدرتنا على توفير ظروف الحياة الكريمة لكل سكان الأرض ، وضمان السكن اللائم لهم والتغذية الصحية ، والمدارس الكافية ، والبيئة المناسبة .

إذا وضعنا المشكلة هذا الوضع الصحيح حينئذ لاتصبح الزيادة السكانية مشكلة ديموجرافية بقدر ماتصبح مشكلة تنمية ، ومع ذلك يمكن القول أن المنازعات على

الصعيد الدولي تثبت أن التخلف والزيادة السكانية مشكلتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً ، حيث البلاد الأكثر فقراً هي البلاد التي ترتفع فيها الزيادة السكانية ارتفاعاً كبيراً . وإذا كانت هناك جهود مرموقة تبذل لخفض عدد السكان من خلال تنظيم الأسرة وغيرها من البرامج التي أدت إلى نتائج مذهشة في بعض الأحيان ، فإن خفض السكان ينبغي ألا يكون هدفاً في ذاته ، وإنما لابد من تعميق عملية التنمية ، لإعطاء الفرص الحياتية والتعليمية والتدريبية كاملة للفقراء ، ليس فقط لكي يخرجوا من دائرة الفقر ، ولكن لكي ينتقلوا إلى عالم الرخاء من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة والتدريب ورفع نوعية الحياة . من هنا نتجة سياسة كندا- كما يقرر جان كريتيان- إلى تخفيض الديون الواقعة على عاتق الدول النامية ، بل والسعى إلى إسقاطها كلية ، وخصوصاً بالنسبة للبلاد التي قررت الاستثمار في رفع نوعية حياة مواطنيها .

✠ الدين والديمقراطية

ربما كانت الأسئلة السابقة تقع في إطار الدوائر التقليدية من التساؤلات المعتادة ، ولكن يفاجئنا سؤال يبدو غريباً لأول وهلة هو كما يلي :

هل الدين عقبة في سبيل الديمقراطية؟

استطاع شباب العالم بطرح هذا السؤال أن يثيروا مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه عديداً من الأنظمة السياسية في العالم ، والتي تتعلق في الواقع بالتطرف الديني ، والتمييز ضد الأقليات ، والاضطهاد الديني ، وأخطر من ذلك كله تهديد الحريات الديمقراطية ذاتها من خلال فرض صور متطرفة للتعبير والتفكير الديني ، والذي يتجه في بعض الأحيان إلى تكفير الآخرين .

إجابة جان كريتيان كانت عميقة وشاملة في نفس الوقت . فقد قرر في البداية أن العلاقة بين الدين والتطور الديمقراطي موضوع واسع ومتشعب ، ومع أنه موضوع مشار منذ قديم الزمان ، إلا أنه أصبح مطروحا بشدة اليوم بعد أن وصلنا إلى نهاية الألفية الثانية وأصبحنا على مشارف الألفية الثالثة .

كيف يمكن الإجابة على السؤال؟ من زوايا متعددة ، أبرزها النظرية السياسية والفلسفية والتاريخ وزوايا أخرى أيضاً .

ويقرر رئيس وزراء كندا أنه لا يستطيع الإحاطة الشاملة بكل جوانب الموضوع ، لذلك فهو يقنع بتقديم مجموعة من التأملات التي تنطلق من اقتناع عميق بأهمية

الاعتبارات الروحية فى تنمية الشخصية الإنسانية من جانب ، ومزايا الديمقراطية كنسق للقيم ووسيلة للتنظيم الاجتماعى من جانب آخر . ومن هنا يمكن القول أن العلاقة بين المعتقدات الدينية والديمقراطية يمكن أن تكون علاقة تدعيم متبادل . ويقال عادة أن نوعية الديمقراطية المطبقة يحكم عليها بالاحترام الذى تحظى به الأقليات . والديمقراطية بحسب التعريف تتيح الفرصة كاملة لحرية التعبير عن الآراء المتنوعة ، بما فى ذلك الآراء المخالفة ، ومن هنا يمكن القول أن احترام الاختلاف وخصوصا فى مجال المعتقدات الدينية عنصر أساسى من عناصر الديمقراطية . وقد تأسست هذه الفكرة منذ زمن طويل على مبدأ المساواة بين جميع طوائف البشر ، وبغير مساواة بين الأشخاص الذين يتبنون عقائد مختلفة ، فليس هناك مجال للحديث عن حرية الضمير ، وبغير حرية للضمير فليست هناك بكل بساطة حرية سياسية ومن ثم لن تكون هناك ديمقراطية . ومن ناحية أخرى يمكن القول أن الديمقراطية يغذيها تنوع القيم ، فالتعبير عن الأفكار والآراء المختلفة وأخذها فى الاعتبار فى الجدل السياسى ، من شأنه أن يؤدى إلى تطور الديمقراطية وزيادة قدرتها على التكيف مع مطامح المواطنين . وحرية التعبير ضرورة للديمقراطية ، كما أن المعتقدات الدينية مادام يعبر عنها فى احترام لقواعد الديمقراطية . تعد جزءا لا يتجزأ من الأفكار والقيم التى يستند إليها المثال الديمقراطى .

وإذا كانت النظرية تثبت لنا أنه ليس هناك تضاد رئيسى بين الدين والديمقراطية ، فإن التاريخ القديم وحتى التاريخ الحديث والمعاصر ، يثبت أنه فى عديد من الحالات حدث تضاد بين الدين والديمقراطية . ذلك أن الدين كان ومازال مصدرا من مصادر عديد من الصراعات ، التى أدت إلى العنف والمعاونة فى تاريخ الإنسانية الطويل ، ولكن الحقيقة أنه ليس الدين بذاته هو مصدر هذا التهديد للديمقراطية ، ولكنها المعتقدات الدينية المغالية التى يأخذ بعضها صورة التطرف الدينى ، هى التى تهدد الممارسة الديمقراطية حقا .

ويمكن القول أنه نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة ، وأبرزها ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، برزت فى بعض البلاد ردود أفعال لها تمثلت فى التمسك بشكل تقليدى ورجعى بالهوية ، بدلا من بذل المحاولات الإيجابية للتكيف مع العولمة ، والاستفادة من إيجابياتها . وأصبحت الحريات الدينية من ثم مهددة فى بعض البلاد ، بالإضافة إلى تهديد الممارسة الديمقراطية ذاتها .

وكما يقرر جان كريتيان أن الأصولية الدينية بالمعنى السلبي للكلمة كما أبرزنا صور التعبير السلبية عنها ، من شأنها أن تهدد الكرامة والحرية الإنسانية ، وهي مسألة لا بد أن تشغل الأذهان على الصعيد الدولي .

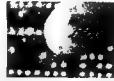
وفى تقديرنا أن إجابة جان كريتيان رئيس وزراء كندا عن السؤال الرئيسى حول العلاقة بين الدين والديمقراطية تستحق التأمل العميق . فمن الناحية النظرية ليس هناك أى تعارض حقا بينهما ، بل إن الديمقراطية باعتبارها نظاما يقوم على الاعتداد بحق كل المواطنين والتيارات السياسية والفكرية لكى تعبر بحرية عن آرائها ، لا بد أن تفسح المجال واسعا لحرية العقائد الدينية وحرية التعبير عنها ، ولكن بشرط ألا يكون فى ذلك اعتداء صريح على أسس الديمقراطية ذاتها .

وبما لاشك فيه أن للديمقراطية حدودا لا ينبغى تجاوزها ، وخصوصا إذا كان هذا التجاوز من قبل بعض الأحزاب السياسية أو الجماعات الدينية يهدف بالفعل إلى تقويضها لتأسيس نظم سياسية شمولية بديلة ، أو إنشاء دولة دينية رجعية تلغى الحريات السياسية ، وتدعى الحكم باسم الله بدلا من الحكم باسم البشر . مثل هذه التجاوزات لا ينبغى على الإطلاق السماح بها ، بل إن وقفها بمنتهى الحسم ، يعد هو الدفاع الأمثل عن الديمقراطية ضد كل الدعوات الغوغائية التى تريد باسم حرية التعبير وحرية التنظيم هدم النظام الديمقراطى ذاته .

درس قادم إلينا عبر موجات الفضاء المعلوماتى يحمل خبرة الإنسانية فى الماضى والحاضر ، هل نستمتع إليه فى مصر المحروسة؟



١٤ - مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة



عميقة هى الأسئلة التى وجهت إلى جان كريتيان رئيس وزراء كندا من قبل شباب العالم عبر شبكة الإنترنت . وإذا كنا حللنا فى المقال الماضى إجاباته على موضوعين هما إصلاح الأمم المتحدة والعلاقة بين الدين والديمقراطية ، فإننا اليوم سنعرض لباقي الإجابات ، ونبدأ بهذا السؤال الفلسفى : ما هو مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة بعد أن أدى التقدم التكنولوجى والعلمى إلى التغيير الجذرى للعلاقات بين البشر وتصادف إمكانات التدمير الذاتى؟

أجاب جان كريتيان بأن السؤال فى صيغته هذه قد أسس على منظور بالغ القتامة - وهو - كما يقول - متفائل بالنسبة لمستقبل الجنس الإنسانى ، وأن التقدم التكنولوجى والعلمى قد قدم لنا من الخير أكثر من الشر .

وليس فى هذا التأكيد تجاهل للمشكلات التى يواجهها العالم اليوم . وهذه المشكلات متعددة ، فمنها تلك التى تثار بين الدول ، ومنها التى تحدث داخل كل دولة . ويكفى أن نشير إلى ظاهرة عدم المساواة فيما يتعلق بتوزيع الثروة بين البشر ، وكذلك التهديدات الجديدة والمرعبة التى تمس الأمن الجماعى للشعوب . ونحن نواجه أيضاً بمشكلات مستحدثة ، أهمها التغيرات المناخية وتحديات التنمية المستدامة . وهناك أعداد كبيرة من البشر يعانون من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية ، وينبغي أن نساعدهم على مواجهة هذه المشكلات .

ومع كل ذلك إذا تأملنا العالم ، لأمكننا القول أن سكانه أكثر صحة وأوفر أمناً وأفضل غذاء ، كما لم يحدث من قبل . ولنتأمل فى أحوال العالم المعاصر . لقد انتهت الحرب الباردة وتكثفت سبل التعاون الدولى من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، كما لم يحدث من قبل . ويمكننا القول أن العالم فيه اليوم مائة وتسعون دولة أغلبها ديمقراطية ، وقد أدت «الثورة الخضراء» التى قامت فى

نهاية الستينيات وبداية السبعينيات إلى تحويل ملايين الأفدنة من الأراضي الجرداء إلى أراضى زراعية خصبة بفضل نقل التكنولوجيا واسع المدى ، بالإضافة إلى نتائج الهندسة الوراثية والتي أدت إلى تنوع البذور وزيادة إنتاجيتها . كما أن تقدم العلوم الطبية أدى إلى إنقاذ ملايين البشر من الآلام ومن الموت المبكر . وإذا تأملنا حصاد التقدم الذى أحرزته الإنسانية عبر تاريخها ، لأيقنا أن هناك قدرة فائقة على التكيف والتجديد وتحسين ظروف الحياة . ولو نظرنا لتقدم وسائل النقل والاتصال التى تتيح الآن للبشر أن ينتقلوا بكل يسر وبساطة من مكان إلى مكان ، لأدركنا عظم الفارق بين الحاضر والماضى .

وإذا أضفنا إلى ذلك إمكان الإبحار عبر الإنترنت المتاحة اليوم للشباب وغيرهم ، مما يعطيهم القدرة على خلق صداقات مع شباب العالم كله ، فإنه يمكن لنا أن نقدر إيجابيات التقدم .

والتكنولوجيا على أى حال يمكن أن تفرقنا وتهمدنا أحياناً ، غير أنها يمكن أن توحداً أيضاً ، وتشجعنا على فهم وقبول الخلافات بيننا وجوانب الاتفاق أيضاً . ولانسى أن الذى ابتدع مصطلح «القربة الكونية» باحث كندى هو مارشال ماكلوهان ، وهو الذى تنبأ بأن الاتصال الفورى ووسائل الاتصال الجماهيرية ، ستقضى على حواجز الزمن والجغرافيا واللغة التى تفرق بيننا . وإذا كان ماكلوهان قد حذر من بعض الجوانب السلبية لهذا التطور الفائق ، إلا أنه كان متحمساً للآفاق الواسعة التى ستقدمها الألفية الثالثة فى مجال تنمية الشخصية الإنسانية .

وانتقل الحوار من بعد إلى سؤال آخر يتعلق بتأثير العولمة على العالم ، مفاده «هل نشهد فى الألفية الثالثة إمكان قيام مشروعات وطنية أم أن موجات العولمة المتدفقة ستقضى على هذا الإمكان؟» جاءت إجابة رئيس وزراء كندا فيما يتعلق بالعولمة من حيث مخاطرها وفرصها متوازنة فى الواقع . فقد قرر انه سيكون هناك دائماً فى العالم مكان للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وأن روح إيجاد وتأسيس المشروعات بمختلف أنواعها والرغبة فى التجديد ، جزء لا يتجزأ من الروح الإنسانية . والواقع أن هناك اتجاهات بارزة إزاء العولمة ، فالبعض يعتقد أنها تمثل تهديداً خطيراً ، والبعض الآخر يرى فيها الخير العميم . غير أن العولمة ليست معروضة للاختيار ، بمعنى قبولها أو رفضها ، لأنها ببساطة واقع ينبغى أن تعامل

معه ، وتحسن استخلاص الإيجابيات منه من خلال اعداد مجتمعاتنا لمواجهة التغييرات التى ستحدثها بخطى واثقة .

وإذا كانت الحواجز التجارية بين الدول قد زالت نتيجة للنشاط الضخم للشركات متعددة الجنسية ، فلا يعنى ذلك أنه ليس هناك مجال للمشروعات المتوسطة أو الصغيرة ، ذلك أن التكنولوجيا الحديثة قد سمحت لهذا النوع من المشروعات أن ينجح ويزدهر .

ومن ثم يمكن القول إنه من الخطأ تصور أن العولمة ستقضى بالضرورة على المشروعات المتوسطة والصغيرة التى تعمل على المستوى الوطنى . ويمكن القول أن الكتل الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبى قد سمحت لعدد من المشروعات الصغيرة بأن تنفذ للأسواق التى لم تكن متاحة لها من قبل .

وهناك على صعيد الدول النامية مشروعات متعددة لمنح قروض صغيرة للفقراء ومتوسطى الحال للقيام بمشروعاتهم ، ولعل أبرز نموذج لذلك ما حققه بنك «جرامين» فى بنجلاديش لإقراض الفقراء ، وقد حقق إنجازات باهرة فى هذا المجال ، مما يجعله نموذجاً يحتذى . وقد خصصت كندا - كما يقرر جان كريتيان - نحو مائة مليون دولار لهذا النمط من الإقراض لاستخدامها فى اغراض التنمية فى نحو ٤٢ دول نامية .

ويتصل بالسؤال السابق الخاص بالعولمة وأثارها سؤال آخر طريف يشير بسخرية إلى الوزن الثقيل الذى أصبحت تتمتع به الشركات المتعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمى ، والسؤال مبناه : هل يمكن أن نخذ أنفسنا ذات يوم مواطنين تابعين لشركة متعددة الجنسيات بدلاً من أن تكون مواطنين تابعين لدولة ما؟

أجاب جان كريتيان بأن الأساس الاقتصادى فى العالم قد تغير تغيرات جوهرية ، وأصبح الاقتصاد يلعب دوراً مهماً فى الحياة اليومية لملايين الرجال والنساء على مستوى العالم ، وبما لاشك فيه أن الطريقة التى تتخلق بها الدول الثروة وسد حاجات مواطنيها مسألة أساسية . كان ذلك هو الموقف فى الماضى كما هو فى الحاضر .

غير أن جان كريتيان فى محاولة مباشرة للإجابة على السؤال ، يقرر أنه لا يرى أى إمكان لكى تحل الشركات متعددة الجنسيات محل الدول . وذلك لأن التقسيمات السياسية التى ينتظم العالم وفقاً لها ، ليست مصطنعة بل حقيقية ،

وتقوم على أسس موضوعية . ذلك لأنها تقوم على أسس تتعلق بالجغرافيا والتاريخ والتقاليد واللغات المتعددة ، بالإضافة إلى الثقافات المتنوعة للشعوب . تلك كلها قوى أساسية ومن شأنها أن تدفع الناس للتجمع معاً وتشكيل مجتمعات متميزة . وإذا كنا شهدنا فى العقود الأخيرة تفكك بعض الدول ، وتأسيس دول جديدة على أنقاضها ، فإن دولاً عديدة مازالت كما هى منذ أن تأسست فى أزمان بعيدة ماضية . هذه الدول فى تاريخها الطويل قد شهدت فترات رخاء وكساد ، وخبرت السلم والحرب ، وتمتعت بشمار التماسك ، كما عانت أحياناً من ضروب الضعف والانهيار . غير أن شعوب هذه الدول قد استطاعت أن تبقى بفضل تصميمها على مواصلة الحياة ، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة ، ولم تترك نفسها لكى تجرفها الأحداث المتعاقبة .

وليس هناك ما يدعو للظن أن الشركات التجارية مهما بلغت ضخامتها يمكن أن تستمر دورة حياتها أطول من الدول . هى أيضاً مثل الدول يمكن أن تتقدم أو تتراجع ، وأن تنقسم أو تندمج ، وأن تظهر وأن تختفى .

وانتقل الحوار إلى سؤال يتعلق بالتقدم العلمى . وكان مبناه «هل تعتقد أنه فى الألفية الثالثة سنستطيع الكشف عن أسرار الكون مثلما كشفنا عن أسرار الأرض فى الألفية الثانية؟»

أجاب كريتيان بأنه من المؤكد أن الذى ميز الألفية الثانية هو ازدياد المعرفة بالطبيعة الإنسانية ، وبالعالم المحيط بالإنسان . ويمكن القول أنه منذ فجر الإنسانية وضع الإنسان حبه للاستطلاع فى خدمة المعرفة الأوثق بالطبيعة . وفى نهاية الألفية الثانية يمكن القول بأن ما حققه الإنسان من تقدم فى هذا المجال يعد إعجازاً حقيقياً . ويكفى أن نشير إلى ما حققه الإنسان فى عالم الإبحار ، مما سمح له بأن يكتشف العالم الجديد من خلال رحلات الاستكشاف الأوروبية ، وكذلك الكشف الخاصة بمعرفة تشريح الجسم الإنسانى ، مما أتاح حماية الإنسان من العديد من الأمراض ، واختراع المحركات الحديثة التى أدت إلى الثورة الصناعية ، وحديثاً غزو الفضاء ، مما سيتيح لنا فهم أصول تكون كوكبنا ، وكيفية تشكل الجنس الإنسانى .

إن التقدم الإنسانى المطرد فى مجال الفهم العلمى لمختلف الظواهر ، عميق للغاية . ويكفى أن نشير إلى أنه منذ خمسين عاماً كنا نجهد تقريباً عديداً من الأمور

فى مجال الوراثة . ولكن اليوم بعد أن تمت كشوف علمية عديدة وخصوصاً فى مجال الهندسة الوراثية ، فإن الاستنساخ لم يعد ينتمى إلى روايات الخيال العلمى ، وإنما أصبح ممارسة واقعية . من الصعوبة بمكان - كما يقرر جان كريتيان - ألا تتفاءل وضِعاً فى الاعتبار كل هذا التقدم . ذلك يدفعنا إلى الثقة بأن الوضع الإنسانى سيتحسن فى المستقبل ، توقعاً منا أنه سيتم اجتياز كل الحواجز التى تعوق المعرفة العلمية .

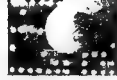
غير أن اهتمامنا بالفضاء ينبغي ألا يصرف نظرنا إلى أننا بحاجة شديدة إلى استكمال معرفتنا بالكوكب الأرضى الذى نعيش عليه . فما زالت ظواهر التغيرات المناخية والتصحر وغيرها تحتاج إلى دراسات أعمق ، بل إن الطبيعة الإنسانية ذاتها زاخرة بالمناطق المجهولة التى تحتاج إلى الارتياح والكشف .

وفى النهاية لابد من مواجهة مشكلات عدم المساواة بين الشمال والجنوب ودخول كل مجتمع .

وفى نهاية الحوار سئل جان كريتيان ما هى النصائح التى توجهها للشباب اليوم؟ أجاب : التعليم هو النصيحة الأولى ، لأن المجتمعات المعاصرة لا يمكنها مواجهة تحديات العولمة إلا بأجيال متعلمة تعليماً متقدماً ، والنصيحة الثانية ضرورة مشاركة الشباب فى موجات التغيير الكبرى فى العالم بدلاً من الهروب منها ، وأخيراً أهمية معرفة الشعوب والثقافات المختلفة مادامنا نعيش معاً فى قرية كونية .
هكذا تكلم جان كريتيان رئيس وزراء كندا .



١٥ - رؤية إمبراطورية!



هل يمكن لأحد حقاً أن ينكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل فى الوقت الراهن الإمبراطورية العظمى المتحكمة فى النظام العالمى بحكم قوتها العسكرية الفائقة ، وتطورها التكنولوجى ، وقدراتها الاقتصادية ، ونفوذها السياسى؟

ولكن هذه الإمبراطورية التى تظن أنه يمكن لها أن تتحكم فى مصير ملايين البشر إلى أبد الأبدى ، لا بد إن عاجلاً أو آجلاً أن تلحقها عوامل التحلل كما لحقت بالإمبراطوريات السابقة على مر التاريخ! ليس هذا كلامنا ولكنه حديث المؤرخ الأمريكى بول كيندى فى كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى العظمى» ، الذى يتنبأ فيه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية فى ميزان القوة ، بالمعنى التاريخى للكلمة ، ونعنى بعد عدة عقود ، بعدما تكون دورة التاريخ قد اكتملت .

وقد تعمدت فى عرض لردود زعماء الدول الصناعية الكبرى السبع على أسئلة شباب العالم أن أؤجل عرضى ردود الرئيس كلينتون الى النهاية ، حتى نتأمل ردود الدول الأخرى قبل عرضى رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للمستقبل ، حتى لا تلقى بظلمها الثقيل على باقى الردود!

وقد وجهت ثمانية أسئلة متنوعة للرئيس كلينتون ، بعضها يتعلق بمشكلات عالمية راهنة ، وبعضها يتعلق بمواقف افتراضية ، أو تسعى لتحديد رؤيته إزاء قضية معينة . ولكن يلفت النظر غياب الأسئلة التى تنتقد صراحة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكأن شباب العالم قد غاب عن إدراكهم أن أحد مصادر المشكلات العالمية اليوم ، والتى تؤثر سلباً على بلاد الجنوب خاصة ، هو هذه الهيمنة ذاتها .

دارت الأسئلة حول خطورة «القنابل الإعلامية» فى الصراعات بين الدول ، ويقصد بها الحروب الإعلامية ، ومشكلة ندرة المياه العذبة فى العالم ، ودور الدين فى المجتمع ، وعن احتمال وجود حضارات أخرى خارج الكوكب ، وهل سيكون

نظامها ديمقراطياً ، وعن العنف فى المراكز الحضرية والمدن الكبرى ، وعن أهمية وضع حدود فى مجال الاستنساخ وبحوث الهندسة الوراثية ، وعن احتمال انضمام دولة من دول الهامش إلى مجموعة الثماني ، وأخيراً عن رؤيته للعالم فى الألفية الثالثة .

✠ الحروب الإعلامية!

كان نص السؤال الأول «هل السلاح الأكثر فعالية فى صراع ما القنبلة الذرية أم القنبلة الإعلامية؟»

وما هى الفوائد والمخاطر التى تمثلها «حروب الاتصال»؟

فى رده على السؤال يقرر الرئيس كلينتون أنه من الصعب اليوم التقليل من سلطة التكنولوجيا وأدوات الاتصال فى مجال فهمنا للعالم . ولأشك أن الفاكس والتليفون المحمول ، وعلى وجه الخصوص أجهزة الكمبيوتر ، قد غيرت عالم الأعمال تغييراً جوهرياً ، وكذلك الطرق التى من خلالها تتصل ببعضنا بعضا سواء على مستوى البلاد أو الجماعات أو الأفراد .

ونتيجة هذا التقدم التكنولوجى فتح آفاق جديدة للتقدم السياسى والرخاء الاقتصادى . ومن شأنه أيضاً بسط مبادئ الديمقراطية فى مختلف أرجاء العالم ، وتدعيم حقوق الإنسان ، وتقوية مبدأ سيادة القانون .

وقد تجلبت الثورة الإعلامية فى أزمة كوسوفا ليس فقط باعتبارها جانباً من جوانب التكنولوجيا العسكرية ، ولكن أيضاً باعتبارها مصدرًا من مصادر الأخبار عن تطورات الصراع . فقد عرفنا عن طريق الإعلام عن حملة الصرب للتطهير العرقى ، وهذا هو الذى جعلنا نحث حلف الأطنطى لكى يساند الموقف الأمريكى . كما أن بقية دول العالم - استطاعت عن طريق الإعلام - متابعة ردود الفعل الأمريكى . لقد استطاع الإعلام أن ينقل نتائج الهجوم الجوى على القواعد الصربية ، قبل أن يعود الطيارون إلى قواعدهم .

وما لأشك فيه أنه يمكن استخدام الإعلام لتضليل الرأى العام حتى لايعرف الحقيقة . ولعل مثلاً بارزاً لذلك ما أدت إليه سيطرة الرئيس ميلوسوفيتش على وسائل الإعلام ، من إخفاء لحقائق التطهير العرقى عن الشعب الصربى ذاته ، من خلال بث رسائل الحقد والكراهية والتحريض على العنف العرقى . ومن هنا وجبت

تحية الصحفيين اليوغسلاف الذين خاطروا بحياتهم من أجل إيصال الحقائق والتغطية الموضوعية للأحداث . وقد سمحت أدوات الاتصال الحديثة وعلى رأسها الإنترنت للإعلاميين المستقلين بأن يرسلوا رسائلهم بعيداً عن الرقابة الحكومية .

الديمقراطية

وانتقل الحوار لمناقشة موضوع الديمقراطية . كان السؤال : «نفترض أنه في الغد استطعنا أن نقيم اتصالاً مع حضارة بالغة التقدم خارج نطاق الكوكب الأرضي الذي نعيش عليه ، على تعتقد أن نظامهم السياسي سيكون ديمقراطياً؟» .

وقد حاول الرئيس كلينتون بذلك أن يتجنب الطابع الافتراضي للسؤال لكي يقدم دفاعاً مجيداً عن الديمقراطية باعتبارها أفضل النظم السياسية المعاصرة ، وهو يقرر أنه في كل زيارته لأركان العالم الأربعة باعتباره رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ، وجد الشعوب جميعاً يطمح أفرادها لكي يعاملوا بكرامة ، وأن تتاح لهم الفرصة لكي يعبروا بحرية عن آرائهم ، وأن يختاروا رؤساءهم بطريقة ديمقراطية ، وأن يكون لهم حق الاجتماع وحق اختيار أديانهم ، وكل هذه الحريات هي أساس المجتمع الديمقراطي والمدني . وقد أدى التطور في وسائل الاتصال في نهاية القرن العشرين إلى نشر الأفكار الديمقراطية في كل البلاد ، وعلى وجه الخصوص في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا . ولا يمكن لنا أن نقرر ما إذا كانت حضارات أخرى خارج نطاق الكوكب الأرضي ديمقراطية أم لا ، ولكن يمكن التأكيد على سبيل القطع أنه سيحكم على الدول في الحقبة القادمة ليس على أساس اتساع أراضيها أو وفرة مواردها الطبيعية أو قوة جيوشها العسكرية ، ولكن بقدر الحريات التي يتمتع بها مواطنوها . ولا يكفي تقرير مبدأ الديمقراطية ولكن أهم من ذلك إعماله .

الدين والمجتمع

ومن خلال سؤال في شكل عبارة ذكرها أحد القسوس من أن صلواتنا هي التي تساعد على تماسك العالم ، سئل كلينتون عن وضع الدين في المجتمع؟

أجاب كلينتون بأننا جميعاً جزء من مجتمع عالمي في تطور دائم ، وقد شهد هذا المجتمع تغيرات سياسية وتقدماً تكنولوجياً ، وتضاعفاً في التنمية الاقتصادية .

غير أنه بالإضافة إلى ذلك نواجه بأخطار قديمة وجديدة ، من أبرزها الإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل ، ومخاطر البيئة والفقر والجوع والصراعات الحادة . وفي إطار

مواجهتنا لهذه التحديات والمتغيرات ، هناك شىء ثابت يتخطى الحواجز الجغرافية ، وحدود الجنس واللون وهو الدين . ولاشك أن له دوراً بارزاً فى إضفاء روح المسؤولية وبث اليقين على القدرة على مواجهة المشكلات . نحن - يقرر كليتون - فى حاجة للدين كمصدر من مصادر القوة ، ومنبع من منابع اليقين .

ولاشك أن التزاماً دينياً يعقد بين اليهود والمسيحيين والمسلمين قادر على مواجهة عديد من التحديات .

مخاطر الاستنساخ

واثرت مشكلة مخاطر بحوث الهندسة الوراثية ، وأهمها المشكلات التى يمكن أن يثيرها باستنساخ البشر . وطرحت المشكلة من خلال سؤال طريف مؤداه أن منصب كليتون كرئيس للجمهورية تثقله التزامات بروتوكولية متعددة ، بما قد عوقه من القيام بواجباته المهمة ، فهل يقبل أن يستنسخ هو لكى يقوم بشبهه بالالتزامات البروتوكولية حتى يتفرغ هو للأمور المهمة؟ وبعبارة أخرى هل يرى ضرورة لوضع حدود للبحث فى مجال السيطرة الجينية على الكائنات الإنسانية؟

كان رفض كليتون قاطعاً بأنه لا يقبل أن يستنسخ . ومن ناحية أخرى يرى ضرورة وضع حدود لبحوث الهندسة الوراثية ، حتى لا تتجاوز التكنولوجيا النسق الأخلاقى السائد . وفى رأيه أن أحد التحديات الكبرى فى الألفية الثالثة ، هى المشكلات الأخلاقية التى سيخلقها التقدم العلمى والتكنولوجى .

وتطبيقاً لهذه الاعتبارات أكد كليتون أن إدارته منعت التمويل الفيدرالى للبحوث التى تسعى لاستنساخ البشر . وهناك جهود جادة لدراسة المخاطر والمسئوليات التى ستنتج من هذه العمليات الاستنساخية .

وفى إجابته عن السؤال المهم : هل يمكن لدولة من دول الهامش أن تنضم لمجموعة الدول الصناعية الكبرى المتقدمة (مجموعة الثمانى)؟ ذكر كليتون أنه ليس مطروحاً توسيع الدائرة ، ولكن قد يكون من الأنسب كما حدث فى أبريل عام ١٩٩٨ دعوة ٢٢ دولة للاجتماع بما فيها الدول الثمانى ، وخصوصاً هذه الدول التى حققت إنجازات مرموقة فى مجال التنمية الاقتصادية وهى الأرجنتين ، وأستراليا ، والبرازيل ، والصين ، وهونج كونج ، والهند ، وأندونيسيا ، وكوريا الجنوبية ، وماليزيا ، والمكسيك ، وبولندا ، وستغافورة ، وجنوب أفريقيا ، وتايلاند . وهناك كجهود أخرى

لتوسيع دائرة المشاركة فى دراسة المشكلات المتعلقة بتثبيت المعاملات الائتمانية .
وأخيراً فيما يتعلق برؤية كلينتون للألفية الثالثة ، قرر أن الإنسانية حين كانت
على عتبات القرن العشرين لم يكن أحد يتصور حجم ونوع التقدم الذى حدث فى
أثنائه! وكذلك الحال بالنسبة للقرن الحادى والعشرين والذى سيشهد - لاشك فى
ذلك - إنجازات خارقة فى ميادين العلم المختلفة والتكنولوجيا .
وإذا كانت بعض أفلام الخيال العلمى تصور المستقبل بصورة قاتمة حيث يتوحش
العالم ، وتنهار الحكومات ، وتسود القوة والبطش ، فإنه يقع على عاتق البشر الذين
يؤمنون بالمعرفة والحرية أن يخلقوا عالماً تسوده الإنسانية .
وهكذا لانجد فى الأسئلة التى وجهت إلى كلينتون ولا فى إجاباته أى إشارة إلى
الدور السلبي الذى تلعبه الإمبراطورية الأمريكية الراهنة فى تعقيد المشكلات التى
يواجهها العالم ، وهو على مشارف الألفية الثالثة!



١٦ - حصاد رؤى المستقبل



لعله قد آن الأوان بعد هذه الجولة الطويلة التى طوفنا فيها برؤى المستقبل كما يراها قادة الدول الصناعية المتقدمة السبع ، والتى جاءت كاستجابة للأسئلة التى طرحها عليهم شباب العالم على شبكة الإنترنت بواسطة ليونارد أنتونى ورشيد نيكاز ، أن نتأمل حصاد هذه الرؤى ، ونبحث عن القواسم المشتركة بينها ، كما نركز على الاختلافات الفارقة .

وفى تقديرنا أن هناك ثلاثة مستويات للتحليل تتسم بالترابط ومن شأنها أن نجعلنا نحلل الحصاد بطريقة منهجية وشاملة .

المستوى الأول ، يتعلق بالسؤال الجوهري : هل هناك علاقة بين الخلفيات الثقافية والاتجاهات السياسية لرئيس الدولة الذى أجاب على الأسئلة والرؤى التى صاغها عن المستقبل ؟ ومن ناحية أخرى ماذا كان تأثير الوضع الجيوبولتيكى للدولة التى يمثلها الرئيس ، وكذلك موقعها فى النظام الدولى ، ومؤشرات القوة الشاملة لها على هذه الرؤى ؟

والمستوى الثانى ، يتعلق بنوعية الأسئلة التى طرحها الشباب على قادة الدول ، وأهميتها ، لأنها تعكس فى الواقع هموم الشباب وهواجسهم ، وتساؤلاتهم ، وإدراكاتهم للبيئات الدولية والإقليمية والمحلية التى يعيشون فيها .

والمستوى الثالث والأخير ، يتعلق بروى المستقبل ذاتها التى صاغها الرؤساء أنفسهم وما هو المشترك وما هو المختلف فى هذه الرؤى ؟ بعبارة أخرى هل نستطيع أن نصوغ صورة تأكيذية للمستقبل من واقع تحليل رؤاهم التى صاغوها استجابة لما وجه لهم من أسئلة ؟

نستطيع أن نقرر ابتداءً أن الخلفيات الفكرية والاتجاهات السياسية والأجبال التي ينتمى إليها الرؤساء أثرت إلى حد ما في رؤى المستقبل التي صاغوها . وما لاشك فيه أن الثقافة والخلفية الفكرية التي يصدر عنها الرئيس لابد أن تؤثر في إدراكاته للعالم ، وفي فهمه للمشكلات المعقدة التي يواجهها ، وفي اتجاهاته إزاء الحلول التي يمكن ابتداعها . نحن نتحدث هنا في الواقع عن الخبرات الدراسية والفكرية . هناك رؤساء لهم خلفية قانونية وآخرون لهم خلفية إدارية ، وقشة ثالثة لهم خلفية سياسية ، وما لاشك فيه أن هذه الخلفيات المختلفة بما تتضمنه من طرق معينة للتفكير واتخاذ القرار ، لابد لها أن تؤثر في رؤية الرئيس . وكذلك يمكن القول أن خبرة الرئيس بالعالم الخارجى ، سواء عن طريق الزيارات المتنوعة ، أو الاطلاع المنظم على ثقافة وتراث الشعوب الأخرى ، يمكن أن تكون عنصراً فاعلاً في إدراك العالم .

غير أن الاتجاهات السياسية للرئيس تكاد أن تكون حاسمة في صياغة رؤيته للعالم . فهناك رؤساء يؤمنون بالرأسمالية والليبرالية ، وهناك رؤساء آخرون يصمدون بشكلي أو بأخر عن مسلمات الفكر اليسارى ، ومجد فشة ثالثة تحاول أن تجد لنفسها طريقاً وسطاً بين اليمين واليسار . كل ذلك مع إدراكنا أنه بعد نهاية الحرب الباردة ماعت الفروق الحاسمة بين اليمين واليسار ، وذلك فى مناخ البلبلة الفكرية التى يعيشها العالم فى الآونة الراهنة .

الفريق الأول من الرؤساء الذين يؤمنون بالرأسمالية والليبرالية يتركز خطابهم السياسى على الديمقراطية وحرية السوق . والفريق الثانى من الرؤساء الذين يؤمنون بقيم اليسار يركزون فى العادة على بعد العدالة الاجتماعية ، وأهمية إقامة التوازن بين دول الشمال ودون الجنوب . أما الفريق الثالث من الرؤساء الذين يصمدون عن رؤية وسطية فيحاولون - ربما من خلال حركة سياسية كالطريق الثالث - إقامة التوازن بين حرية السوق من ناحية والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى ، متبعين فى ذلك استراتيجيات متنوعة .

غير أن الجيل الذى ينتمى إليه الرئيس يمثل أيضاً علامة فارقة فى رؤى العالم التى يصوغها . فقد لفت نظرى - على سبيل المثال - أن ماسيمو داليمو رئيس وزراء إيطاليا - قرر فى إجابته على أحد الأسئلة التى مبنهاها ماذا كانت رؤيته للعالم حين

كان فى سن العشرين ، أنه كان منخرطاً فى هذا الوقت فى ثورة الطلبة التى دارت فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا عام ١٩٦٨ . وهى الثورة التى تزعمها الشباب ضد طغيان المفهوم التكنولوجى فى إدارة المجتمع والاقتصاد ، مما كان من شأنه إقصاء الشباب عن العمل ، والتركيز فى برامج التعليم على المقررات التى تشيع حاجات الشركات المتعددة الجنسية للمهارات العملية . وكان من شأن ذلك كله القضاء على تقاليد التعليم الليبرالى ، ونعنى الرؤية النقدية للمجتمع ، وتحويل أعضائه إلى مجرد عبيد مأجورين لخدمة أهداف المؤسسات الرأسمالية .

إذا كان ماسيمو داليمما يمثل أحد أعضاء هذا الجيل الناصر الذى أتبع له بعد عشرين عاماً أن يتولى رئاسة الوزراء فى إيطاليا ، فلنا أن نتصور التأثيرات البالغة العمق لهذه الخبرة السياسية المتفردة وانعكاساتها على رؤيته للعالم ، وعلى تشخيص المشكلات التى تواجه الإنسانية فى الوقت الراهن ، والحلول المقترحة لها .

وإذا نظرنا من ناحية أخرى - وعلى سبيل المقارنة - إلى جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا ، لأدرنا الفروق الضخمة بين الرجلين . فشيراك ينتمى إلى اليمين الفرنسى ، وتدرج فى السلطة من كونه عمدة لباريس لمدة تقارب عشرين عاماً ورئيساً للوزراء قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية . ومعنى ذلك أن ثقافته السياسية وخبراته العملية لابد أن تؤثر بطريقة مغايرة فى رؤيته للعالم . وتبدو أهمية الجيل أيضاً بالنسبة لبلدين مثل ألمانيا واليابان . فهناك سياسيون عاصروا ألمانيا النازية واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، وهناك سياسيون ألمان ويابانيون لم يعاصروا النظام القديم فى بلدهم ، وإنما ينتمون إلى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية . لاشك أن رؤى الجيل القديم لابد لها أن تختلف عن رؤى الجيل الجديد .

غير أن الخبرات الشخصية للرؤساء ، تبدو أهميتها إذا وضعنا فى الاعتبار الوضع الجيوبوليتيكي للدولة من ناحية ، ووضعها فى ميزان القوة الشاملة من ناحية أخرى . فألمانيا على سبيل المثال لها فى قلب أوروبا وضع جيوبوليتيكي متميز ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات قوتها الشاملة . وليس هكذا الحال بالنسبة لكندا على سبيل المثال ، والتى لا يمكن مقارنتها بألمانيا فيما يتعلق بهذين المؤشرين .

غير أنه يمكن القول ، وكما سيتبين فيما بعد ، أنه بالرغم من كل هذه

الفروق الشخصية والموضوعية بين الرؤساء ودولهم ، فإن ثمة رؤية مشتركة يصدرون عنها جميعاً ، ربما كانت تعبيراً عن وعى كونى صاعد ، أصبح يدرك أهمية سلامة الكوكب الأرضى ذاته من منظور البيئة من ناحية ، وضرورة تحقيق السلام العالمى من منظور الاستقرار السياسى والأمنى والاجتماعى من ناحية أخرى .

✂ الهوموم والمشكلات

إذا ألقينا نظرة متاملة على الأسئلة المتنوعة التى وجهت للرؤساء نستطيع لو أجرينا دراسة منهجية لها أن نحدد أكثر المشكلات ورودا فى الأسئلة وأهمها على السواء .

وبغير أن نقوم بهذه الدراسة المنهجية يمكن لنا القول إن أهم هذه القضايا هى : ضرورة إصلاح الأمم المتحدة ، بإدخال الدول الصاعدة فى النظام الدولى مثل ألمانيا واليابان والبرازيل والهند ، ليكونوا أعضاء دائمين فى مجلس الأمن . وسؤال آخر يتعلق بالتأثيرات السلبية للعملة ، وتساعد نفوذ الشركات دولية النشاط ، وهل فى المدى المنظور سيؤدى التطور إلى اضمحلال قوة الدول إزاءها . مشكلة أخرى تتعلق بخطورة التقدم العلمى والتكنولوجى نظراً لاكتشاف أدوات التدمير الشامل التى يمكن أن تدمر البشرية كلها . وسؤال مهم خاص بالآثار الخطيرة لبحوث الهندسة الوراثية ، وخاصة فيما يتعلق باستنساخ البشر وأهمية وضع كود أخلاقى يحكم سلوك الباحثين العلميين والشركات والدول فى هذا المجال .

وحظى موضوع الديمقراطية باهتمام بالغ ، كما يلفت النظر التركيز على وضع الدين فى المجتمع . وحظيت خطورة الفرق بين الشمال والجنوب بأهمية خاصة . وكان لمشكلة التنمية نصيب وافر من الاهتمام ، فيما يتعلق بتحقيق التوازن الطبقي المطلوب فى المجتمع ، ومشكلات الفقر والبطالة ، والتى تهم الشباب على وجه الخصوص ، لأنهم يشعرون بأنهم مستبعدون من مجال العمل ، نتيجة للآثار السلبية للعملة الاقتصادية . أما الثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت فقد كانت أحد المحاور الرئيسية للأسئلة والإجابات . وتلفت النظر إجابة ماسيمو داليمار رئيس وزراء إيطاليا فى هذا المجال بتأكيد برنامج تحويل الحكومة الإيطالية إلى

حكومة إلكترونية فى سنوات معدودة ، مما سىؤثر تأثيراً جوهرياً فى سد الاحتياجات الأساسية للمواطنين .

رؤية المستقبل

نستطيع بناء على تحليل إجابات الرؤساء المتعددة أن نستخلص القواسم المشتركة فى رؤيتهم لمستقبل العالم . هناك أولاً تركيز على ضرورة تحقيق السلام العالمى ومنع حل الصراعات بالقوة ، وأهمية التدخل الإنسانى لمنع الكوارث والحروب الأهلية حين تتفاقم إلى درجة خطيرة . وهناك يقين بأن التقدم العلمى والتكنولوجى سينقل الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين إلى آفاق غير مسبوقة ، غير أن هذا التقدم لابد أن توضع له فى الوقت نفسه ضوابط أخلاقية فى شكل مواثيق ملزمة . ومن ناحية أخرى هناك اتفاق على أن الدول ستبقى وحدة رئيسية من وحدات النظام الدولى ، حتى مع ذبوع التكتلات والاتحادات السياسية والاقتصادية ، وتعاضم وزن الشركات دولية النشاط . وهناك اعتراف بخطورة الفجوة بين الشمال والجنوب ، ومسئولية دول الشمال فى مساعدة دول الجنوب من خلال إسقاط ديونها ونقل الخبرة التكنولوجية والتنمية لها . وهناك وعى شديد بخطورة الآثار السلبية للعولة فى مجال الفقر والبطالة ، وضرورة صياغة السياسات الملائمة لمواجهتها . ويبقى أخيراً بالنسبة للرؤية العامة لمصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة ، وجود إجماع على التفاؤل بالمستقبل ، ويقين بقدرة الإنسان المعاصر على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .



الباب الخامس

العرب وتحديات مجتمع المعرفة

١ - المجتمع العربي وتحديات المستقبل

٢ - مصر ومجتمع المعرفة

٣ - تحولات إيرانية

٤ - الانتساب إلى العصر أم الانتماء للوطن؟

٥ - الميديا والإدراك الاجتماعي

٦ - اكتشاف قارة إنسانية مجهولة!

٧ - نظرة واقعية للإنسان الجديد!

١ - المجتمع العربي وتحديات المستقبل!



تثار في الوقت الراهن مناقشات شتى ومناظرات متعددة تدور كلها حول موضوع واحد : ماذا سيكون وضع الوطن العربي في مرحلة ما بعد التسوية السلمية المرتقبة للصراع العربي - الإسرائيلي؟ وكأننا بذلك وضعنا وقوع التسوية في زمن محدد تاريخياً فاصلاً بين عهدين : ما قبل التسوية وما بعد التسوية . وقد نقبل هذه التفرقة على أساس أن الصراع العربي - الإسرائيلي يحكم تأثيره على مسارات سياسية واقتصادية وثقافية عربية متعددة ، لا بد له - حين ينتهي - أن يخلق السبيل لتطورات جديدة . إن حالة الحرب التي خضعت لها دول عربية شتى وخصوصاً ما اصطلح على تسميته «دول الطوق» لسنين متعددة ، أدت إلى قيام نوع من «اقتصاد الحرب» في هذه الدول ، أعطيت فيه الأولوية المطلقة للتسلح والاستعداد للحرب ، أو رد العدوان الإسرائيلي المتكرر ، أحياناً على حساب التنمية التي تحتاجها هذه الدول بشدة ، بحكم أن غالبيتها تقع في قاع مؤشرات التنمية البشرية وفق حسابات الأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى ، علقّت عديد من التطورات المطلوبة في مجال الديمقراطية ، من ناحية تداول السلطة ، وقبول التعددية السياسية ، وإجراء الانتخابات الدورية النزيهة ، وتمثيل جميع الاتجاهات في المجتمع ، على زوال آثار العدوان الإسرائيلي . كما أن عديداً من الصراعات الثقافية خاصة بين أنصار الاتجاهات العلمانية وأتباع تيارات الإسلام السياسي ، كان يدور حول الصراع العربي - الإسرائيلي سواء من حيث تكييفه أو من زاوية طريقة مواجهته . فالتكييف العلماني للصراع يراه صراعاً بين استعمار استيطاني إحلالي والشعب العربي الفلسطيني ، في حين أن التكييف الإسلامي السياسي للصراع ، يراه صراعاً دينياً في المقام الأول بين اليهود والمسلمين . وأدبيات هذا التيار الإسلامي متعددة ، وخصوصاً تلك التي تستند إلى

الشواهد التاريخية عن خبث اليهود ومكرهم ، وإلى عديد من الآيات القرآنية التي تشكك في الطبيعة اليهودية ذاتها .

وإذا ولينا وجوهنا زاوية طريقة مجابهة العدوان الإسرائيلي ، فهنا أيضاً نجد خلافات بين من يوافقون - بطريقة عملية - على التفاوض مع الإسرائيليين للوصول إلى تسوية عاجلة ومشرفة ، وخصوصاً بعد أن خاض العرب حرب أكتوبر المجيدة ، وحققوا فيها انتصارات ملحوظة ، وبين من يرفضون ذلك تماماً ويرفعون راية الجهاد الدائم لتحرير فلسطين .

نقطة التحول

وفي تقديرنا أن بداية واستمرار مسيرة التسوية السلمية تمثل نقطة تحول فارقة في السلوك السياسى العربى . ذلك أنه منذ أن بادرت مصر بتوقيع اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، وما تبعها من انسحاب القوات الإسرائيلية من كامل التراب المصرى ، ماعدا طابا التي استردتها مصر بالتحكيم ، فإن عهداً جديداً قد بدأ فى الوطن العربى . وأهم ما فى هذه المسيرة التسليم ابتداءً بحق إسرائيل فى الوجود بل والاعتراف القانونى بذلك ، بالرغم من معرفتنا بأنها كدولة فرضت نفسها من خلال عملية استعمار استيطانى مدعومة بتأييد الدول الغربية ، خلافاً للشرعية الدولية . ولكن ميزان القوى فرض على الدول العربية أن تغير من شعاراتها المعلنة من قبل ، وهو لا اعتراف بالدولة الصهيونية ، ومقاطعتها مقاطعة كاملة .

وسارت الأردن من بعد ، وإن كان بعد مرحلة طويلة من الصراعات والاختلافات العربية على نفس الدرب المصرى . وخصوصاً أن مؤتمر مدريد قد كرس من ناحية المبدأ مسيرة التسوية السلمية ، وتم فعلاً توقيع معاهدة سلام أردنية - إسرائيلية . أما على الجانب الفلسطينى فكلنا قد تابعنا التطورات الدرامية فى العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية ، وخصوصاً بعد تأسيس السلطة الفلسطينية ومحاولتها الدائبة استخلاص الحقوق الفلسطينية من براثن التعنت الإسرائيلى .

وتبقى معضلة العضلات فى مسيرة التسوية السلمية وهى المسار السورى الإسرائيلى المتعثر والمتوقف حالياً ربما لأجل غير محدود .

تقوم المناقشات فيما يتعلق بالوطن العربى ومرحلة ما بعد التسوية السلمية حول

مسلمة بناها أنها ستكون مختلفة نوعياً عن المرحلة السابقة . ماهى صحة هذه المسلمة؟

يمكن أن نقرر صحتها على أساس أن اختفاء عنصر الصراع المسلح والصراع السياسى الحاد والعنيف بين الدول العربية وإسرائيل وتوقيع معاهدات سلام معها ، من شأنه بذاته أن يجعل شكل العلاقات العربية الإسرائيلية ومضمونها مختلف كلية عن المرحلة السابقة .

غير أنه ينبغي أن نبادر إلى القول أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على مدى إشباع التسويات السلمية للمطالب العربية المشروعة ، سواء كانت سورية أو فلسطينية . ومن ثم يمكن القول أنه نظرياً سنشهد فى الواقع تخلق ثلاث عمليات متزامنة : التنافس والتعاون والصراع .

ولاشك أن حل الصراع العربى - الإسرائيلى سيطلق محركات التنافس بين إسرائيل من ناحية والدول العربية من ناحية أخرى ، خصوصاً تلك الدول البارزة فى النظام العربى وأهمها مصر وسوريا . وهذا التنافس قد يأخذ صوراً شتى ، ستتوقف على مفهوم الذات لدى كل دولة . فإذا كانت إسرائيل ترى فى نفسها على سبيل المثال ، قائدة للمعلم والتكنولوجيا الحديثة فى المنطقة ، وبالتالي من حقها الهيمنة فى هذا المجال ، فإن دولة مثل مصر لن تقبل بسهولة هذه القيادة الإسرائيلية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وستسعى - من باب المنافسة مع إسرائيل - إلى أن ترقى إلى مستويات عليا فى هذا المجال ، حتى لا تترك لإسرائيل اليد العليا . أما التنافس السياسى فيظهر أثره فى نزعة إسرائيل لتكون الدولة الإقليمية العظمى فى منطقة الشرق الأوسط ، بحكم تفوقها فى التسليح ، وامتلاكها القنبلة الذرية ، وبحكم تقدمها العلمى والتكنولوجى والاقتصادى . (فيما يتعلق بهذا الجانب الأخير يكفي مقارنة أرقام الدخل القومى الإسرائيلى الإجمالى ومتوسط الدخل الفردى الإسرائيلى بمثيلاتها فى مصر أو فى أى دولة عربية أخرى) .

ومصر باعتبار وضعها فى النظام الإقليمى العربى لن تسلم بسهولة ولن تخضع لهذه النزعة الإسرائيلية للهيمنة على الإقليم .

غير أنه بالإضافة إلى عمليات التنافس ، قد نشهد أيضاً عمليات تعاون بين إسرائيل والدول العربية . وقد يكون سابقاً لأوانه مناقشة هذا الاحتمال ، غير أن هناك مشاريع إسرائيلية مطروحة ، لعل أهمها مشروع الشرق أوسطية الذى أثار

جدلاً محتدماً فى الوطن العربى ، بين تيارات رافضة رفضاً مطلقاً ، وتيارات أخرى من بينها سياسات دول قابلة للدخول فى المشروع بشروط معينة تحمى مصالحها .

غير أنه يمكن القول أن احتمالات قيام مشروعات تعاون اقتصادية بين إسرائيل والدول العربية قائمة فى المستقبل فى مرحلة ما بعد التسوية .

وتبقى عمليات الصراع . وهذا الصراع ليس بالضرورة أن يكون صراعاً عسكرياً ، ما دامت اتفاقيات التسوية مستنفذ ، وإنما سيكون صراعاً سياسياً وصراعاً حضارياً فى المقام الأول . صراع سياسى يحكم اختلاف أهداف إسرائيل واستراتيجيتها عن الأهداف العربية ، فى ميادين متعددة لعل أهمها حرص إسرائيل على التفوق النوعى الكاسح فى مجال التسليح ، وانفرادها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل . هنا فى هذا المجال بالذات صراع سياسى بالغ الحدة والضراوة بين إسرائيل ومصر على وجه الخصوص ، ويظهر هذا الصراع جلياً فى المؤتمرات الدولية ، وفى المبادرة المصرية المهمة التى تدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل .

أما الصراع الحضارى بين إسرائيل والدول العربية فلعله سيكون صراعاً متدأ لا نهاية له ، فهو صراع بين التقدم المرغوب الذى حققت إسرائيل مؤشرات مهمة فى مجاله وبين التخلف العربى بكل أبعاده .

وهذا الصراع لكى يدار بطريقة عقلانية من قبل الوطن العربى لابد له أن يرتكز على رؤية استراتيجية عربية بصرية . وهذه الرؤية الاستراتيجية معناها على وجه التحديد حزمة مترابطة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية يخطط لها لكى تطبق فى الربع قرن القادم .

ولدينا فى مجال السياسة تحديات كبرى أهمها كيف يمكن ترسيخ الديمقراطية حقيقة وفعلاً فى التربة العربية التى سادتها لعقود طويلة من السنين موارث الشمولية والسلطوية؟ وكيف يمكن تأسيس قبول التعددية بكل صورها وأنماطها؟ وكيف تستقر تقاليد احترام حقوق الإنسان كما نصت عليها موثيق حقوق الإنسان العالمية؟ وكيف يمكن لتراث تداول السلطة وإجراء الانتخابات النزيهة سواء كانت انتخابات رئاسية أو تشريعية ، أن يجد له مستقراً فى المناخ السياسى العربى؟ وكيف يمكن تأسيس دولة القانون التى تخضع للدستور وليبدأ سيادة القانون ، الذى ينبغى تطبيقه - بدون أدنى تمييز - على كل المواطنين؟

أما من الناحية الاقتصادية فهناك حاجة لبلورة استراتيجية عربية قومية لمواجهة سلبيات العولمة والتكيف الإيجابي معها ، من خلال خطط تنمية عربية تحقق حرية المبادرة والعدالة الاجتماعية فى نفس الوقت . وإذا انتقلنا إلى السياسات الثقافية فلا بد من مواجهة الاتجاهات الرجعية والحفاظة التى تنزع إلى الارتداد إلى مرجعية الماضى ، وتأسيس مرجعية المستقبل ، باعتبارها هى أساس أى سياسة . ولا يمكن تأسيس هذه المرجعية بغير استيعاب منهجى للمعرفة العلمية والتكنولوجية والفكرية المعاصرة ، تمهيداً لإسهام عربى بارز وضرورى فى إنتاج المعرفة العالمية التى تمر اليوم بإبداعات شتى قادمة من مختلف الحضارات .

ومن هنا يمكن القول أن مرحلة ما بعد التسوية ، ينبغى أن تعنى سعياً منهجياً فى مضمار التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعلمى .

هذا هو التحدى ، فكيف ستكون الاستجابة ؟



٢ - مصر ومجتمع المعرفة



أقام المجلس المصرى للشئون الخارجية وهو جمعية غير حكومية مؤتمره السنوى الأول فى الرابع من يوليو الجارى وكان موضوعه «الشرق الأوسط فى مفترق الطرق» .

وقد دعيت للاشتراك فى المؤتمر فى جلسته الأخيرة التى خصصت لموضوع مهم يشغل النخبة المصرية السياسية والفكرية منذ فترة ، وهو الدور المصرى فى مرحلة «ما بعد السلام» . وقد قدم ورقة العمل فى الموضوع د . أسامة الغزالى الخبير السياسى المعروف ورئيس تحرير «مجلة السياسة الدولية» . وقد أثارت ورقة العمل بما طرحته من قضايا مهمة مناقشات بالغة الخصوبة اتجه بعضها إلى الاتفاق مع الدكتور الغزالى فى أطروحاته ، وتزع بعضها الآخر إلى الاختلاف معه سواء بشكل كامل أو جزئى . لقد أثرت ورقة العمل فى الواقع أن تبدأ بسرد البعد التاريخى للدور المصرى ، ثم ما لبثت أن تساءلت أى دور لمصر بعد السلام؟

وقررت أن الذى يحدد الإجابة على هذا السؤال عنصران حاسمان : الأول ما تنجزه مصر على صعيد بناء قوتها الذاتية الداخلية ، والعنصر الثانى هو طبيعة النظام الدولى المعاصر لمرحلة ما بعد السلام . وقررت الورقة أن هناك ثلاثة منظورات لدور مصر : الأول سياسى من زاوية دور مصر فى إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية من ناحية ، وعلاقات العرب بجيرانهم فى الشرق الأوسط من ناحية ثانية ، والمنظور الثانى اقتصادى ودور مصر فيه مجال عالم «الجنوب» وهدفه هو دعم التعاون بين البلاد النامية والإسهام فى صياغة شروط أكثر عدلاً لعلاقاتها الاقتصادية مع عالم الشمال المتقدم . والمنظور الثالث ثقافى حضارى بالضرورة ، ومقتضاه قيام مصر بلور رائد فى ترشيد وترويض صراع الثقافات . ثم انتقلت ورقة العمل للحديث عن الفرص والقيود فى قيام مصر بهذا الدور .



وقد أشرت فى تعليقى على ورقة الدكتور الغزالى أن أعيد صياغة المشكلة . لأننى أحسست بأن الحديث فى الورقة عن دور مصر ، وهو موضوع ثابت فى الخطاب السياسى المصرى المعاصر ، يردد فى الواقع مقولات تقليدية ، وإن كان قد حاول أن يربطها بالمتغيرات الدولية الجديدة كالعولمة وثورة الاتصالات . كما أن الخلاصة عند هؤلاء الذين يتحمسون للقيام بدور مصرى بارز فى المحيط العربى والدولى غالباً ما يقترحون صراحة أو ضمناً أن هذا الدور يتحقق لو قدمت مصر «النموذج السياسى والاقتصادى و الثقافى الذى يمكن أن تحتذيه الدول العربية» ، كما اقترح ذلك المفكر المصرى المرموق حازم الببلاوى فى مقالة له نشرت فى جريدة «الحياة» أخيراً .

وقد أحسست أننى بحاجة إلى أن نخرج من القيود التى تكبلنا فى مناقشة هذا الموضوع ، والتى تتمثل فى تكرار الحديث عن «الدور» والنموذج ووجدت أن النهج الأسلم فى الاقتراب من هذه المشكلة المهمة ، هو الانطلاق من مرحلة التطور الراهنة فى المجتمعات الإنسانية المتقدمة ، وهى انتقالها السريع من مرحلة بناء مجتمع المعلومات إلى بناء مجتمع المعرفة . وقد قررت بهذا الصدد فى مقال سابق لى بعنوان «مجتمع المعرفة» «أن تخليق مجتمع المعلومات فى الدول المتقدمة لم يكن سوى الخطوة الأولى فى بناء مجتمعات عصرية سيسود نموذجها القرن الحادى والعشرين . فقد بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة ، وهى الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة . ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ، وإنما هى المواد الخام - إن صح التعبير - لتخليق صور شتى وأنماط متعددة من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية . ومن ثم فلا بد من الدراسة المتعمقة لكيفية تخليق المعرفة ، وابتداع أساليب حديثة لبلورة المعرفة وتحليلها ونقدها ، والعمل على تطويرها باستمرار فى ضوء تلاحق الكشوف العلمية وتعميق التطورات التكنولوجية ، بل والسعى إلى التجاوز الدائم للمعرفة الراهنة» .

وأضفت «ومعنى ذلك كله أن المجتمع الإنسانى المعاصر فى حاجة إلى بلورة نظم حديثة لإنتاج المعرفة ، بحيث تصبح المعرفة الشاملة هى أساس اتخاذ القرارات . ولذلك كان منطقياً أن يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار بأنه اقتصاد المعرفة»

فى ضوء ذلك كله اقترحت صياغة جديدة للمشكلة تتمثل فى طرح التساؤل الاساسى الذى مؤداه : ما هى قدرة الدولة والمجتمع فى مصر على استيعاب المنهجى المنظم للمعرفة المعاصرة ، وما هى إمكانية تحويل مصر إلى مجتمع معلوماتى ، وما هى احتمالات إسهام مصر فى إنتاج المعرفة العالمية فى المستقبل المنظور؟

وكان وراء هذا الطرح إدراكنا من واقع بحوثنا السابقة المنشورة فى كتابنا «الوعى التاريخى والثورة الكونية» ، (القاهرة الطبعة الثانية عام ١٩٩٥) ، أن هناك بعد سقوط النماذج المعرفية القديمة ثورة كونية تتمثل فى ثلاث ثورات متزامنة : ثورة سياسية تركز على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، وثورة قيمية تتمثل فى الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية ، وثورة معرفية هى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة .

✠ المشهد المصرى الراهن

وقد قدمت فروضاً أربعة تمثل تشخيصى للمشهد المصرى الراهن فى جوانبه السياسية والاجتماعية والمعرفية .

✱ الفرض الأول أن الدولة المصرية مازالت تفتقر إلى رؤية استراتيجية متبلورة ومتناسكة . ودليل على ذلك الاضطراب الواضح فى مجال الاختيارات التنموية ، وعدم الاستقرار على سياسات محددة للتكيف مع العولمة ، وخصوصاً فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية ، ومشروع الشراكة الأوروبية المصرية .

✱ الفرض الثانى أن النخبة السياسية المصرية قد تكلست وتجمدت ، وتفتقر إلى المتابعة النقدية المنظمة للمتغيرات العالمية ، وللأفكار التى يمور بها الحوار الفكرى على مستوى الكون .

ودليل على ذلك الحوارات التى أجراها تحت إشرافى فريق من خبراء مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مع قادة الأحزاب المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، قبيل إجراء «الحوار الوطنى» منذ سنوات ، والتى من خلال تحليلها تؤكد ما خططنا إليه من عدم المتابعة ، بما يكشف عن الحاجة الملحة لتجديد قيادات الأحزاب ، والدفع بأجيال الشباب إلى المقدمة ، وإلى متابعة رؤى العالم الجديدة .

✱ الفرض الثالث أن المجتمع المدني المصرى البازغ يمر بأزمة عميقة ، ويكشف عنها بكل وضوح تجرد عمل النقابات المهنية منذ سنوات ، سواء بسبب التدخلات الحكومية ، أو نتيجة للانشقاق الحاد فى صفوف النخب النقابية ، ومحاولة بعض الاتجاهات وأبرزها تيار الإسلام السياسى الهيمنة والسيطرة الكاملة على نقابات المحامين والمهندسين على سبيل المثال . كما أن فساد بعض المنظمات غير الحكومية وخصوصاً تلك التى أسست على أنها شركات مدنية ، وخصوصاً فى مجال حقوق الإنسان يلقى بظلال كثيفة من الشك على مصداقية هذه المنظمات والشركات ، مادامت قيم نبيلة مثل حقوق الإنسان أصبحت سلعاً تباع وتشترى!

✱ الفرض الرابع أن النخبة المصرية الفكرية وأعنى المثقفين على وجه الخصوص متخلفون عن تابعة التطورات العميقة فى الفكر العالمى ، ما عدا قلة منهم لديها الرغبة والقدرة معاً على التحليل النقدى لما تنتجه مصانع التفكير فى العالم .

✱ مصادر إنتاج الفكر العالمى

ويلفت النظر فى العقود الأخيرة ، أن بعض المؤسسات العريقة مثل اليونسكو ، أو الجديدة مثل «المشروع الألفى» الذى تبنياه جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو ، أصبحت من أهم مصادر إنتاج الفكر العالمى فى الوقت الراهن . وحين نتحدث عن الفكر العالمى فنحن نتحدث فى الواقع عن الفكر الإنسانى المعاصر الذى ضاقت فيه الحدود بين المحلى والكونى . فكل مشكلة كونية مثل البيئة أو العولمة أو ثورة الاتصالات هى مشكلة محلية فى نفس الوقت . وكذلك فكل مشكلة محلية سواء كانت الفقر ، أو التطرف ، أو الإرهاب ، أو الهيمنة ، هى مشكلة كونية أيضاً بحكم ثورة الاتصالات ، وطابع الاعتماد المتبادل السياسى والاقتصادى والثقافى الذى أصبح يسم العالم فى الوقت الراهن .

وقد أصدر اليونسكو كتابين أساسيين يحفلان بالأفكار الجديدة ، وبالتحديات التى ستواجه الإنسانية فى الألفية الثالثة . الأول صدر باسم فردريك مايور السكرتير السابق لليونسكو وحرره جيروم باندية وهو رئيس وحدة التحليل والمستقبلات فى اليونسكو ، ومن أهم المثقفين المعاصرين فى تنظيم الحوارات الفكرية الدولية .

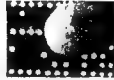
وهذا الكتاب يتحدث عن صياغة عقد اجتماعى جديد ، فيناقش مشكلات السكان والفقر واستبعاد بعض الفئات الاجتماعية ووضع المرأة ومشكلات التحضر كما أنه يتحدث عما يسميه «العقد الطبيعى للمستقبل» ويعنى مشكلات العلم والتنمية والبيئة . وهو يناقش مشكلات التصحر والمياه والغذاء والبيوتكنولوجيا .

وينتقل للحديث عن عقد ثقافى والانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة . وينتهى بالحديث عن عقد أخلاقى جديد ، يشمل «السلام والأمن» ومستقبل الأمم المتحدة ، ونحو ثقافة للسلام . أما «المشروع الألفى» فهو يصدر كل عام - الآن - تقريراً سنوياً عن «حالة المستقبل» يحدد فيه المشكلات العالمية بناء على استطلاع آراء مئات الخبراء فى العلم الطبيعى والاجتماعى .

وإذا أضفنا إلى إنتاج المؤسسات العالمية ، إنتاج رواد الفكر فى بداية الألفية ، ومن أهمهم مانويل كاستلز صاحب ثلاثية «عصر المعلومات» ورونالد الجلهارات صاحب الكتاب الخطير «التحديث وما بعد التحديث» ، لأدركنا أننا - فى أى حديث عن دور مصر فى المستقبل - لابد أن نعتد فى المقام الأول على الإسهام الفعال فى استيعاب المعرفة المعاصرة ، تمهيداً ضرورياً للإسهام فى إنتاج المعرفة على الصعيد الكونى .



٣ - تحولات إيرانية!



فى تقرير «حالة المستقبل» لعام ١٩٩٩ الذى يصدره سنوياً المشروع الألفى الذى تتبناه جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو ، قائمة كاملة بحوالى ثمانية عشر تحدياً ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين . من بين هذه التحديات البارزة كيف يمكن للديمقراطية أن تنبعث من قلب النظم السلطوية السائدة فى بعض مناطق العالم؟ أدركت الحكمة الكامنة فى صياغة هذه المشكلة ، حيث زرت أخيراً إيران مع وفد مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى الثامن من يوليو الجارى ، الذى نظم فى طهران ندوة علمية رائدة موضوعها «مستقبل العلاقات الإيرانية - المصرية» ، وذلك مع معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية . الفريق المصرى كان يضم خبرات بارزة فى العلاقات الدولية والسياسات المقارنة واللغة الفارسية والتحليل الثقافى .

وكذلك كان الفريق الإيرانى يضم مجموعة ممتازة من الخبراء . كان التخطيط لأعمال الندوة بالغ الذكاء ، إذ اختيرت ثلاثة موضوعات رئيسية وتقرر بالنسبة لكل موضوع أن تكون هناك ورقة بحث إيرانية وورقة بحث مصرية . وبالنسبة لى كان من مسئولياتى أن أكتب ورقة البحث المصرية فى موضوع «التغيرات فى النظام العالمى وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط» . كان جو النقاش فى الندوة محملاً بروح الود والصداقة والإخاء ، بالرغم من اختلاف الآراء فى بعض القضايا المهمة ، ومن أبرزها عملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط ومن المعروف أن لإيران تحفظات عليها ، وقد طرحت هذه التحفظات على مائدة النقاش ، وقام الفريق للمصرى بتفنيد الحجج الإيرانية وإبراز المنطق الكامن وراء مسيرة التسوية منذ اتفاقية كامب دافيد حتى الآن . وأبرز ما فى هذا المنطق أن التسوية لاتعنى على وجه الإطلاق التنازل عن الحقوق المشروعة لأى طرف من الأطراف العربية ، بقدر ما تعنى الحصول بالتفاوض على ما لم نستطع الحصول عليه بالسلاح .

ولقد لفت نظر الإيرانيين بشدة أن الفريق المصرى لم يحضر إلى طهران مسلحاً بوجهة نظر واحدة متفقاً عليها سلفاً ، بل لقد ثارت فى الندوة حوارات مصرية - مصرية ، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الإيرانى فقد دارت مناقشات تعبر عن اختلاف المواقف السياسية التى يتبناها كل عضو فى الفريق الإيرانى .

كانت زيارة إيران فرصة نادرة لنا للتأمل فى أحوال الدول ، وطبيعة النظم السياسية ، والتحولات التى تطرأ عليها ، بحكم الظروف الداخلية من ناحية والمتغيرات الدولية من ناحية أخرى . ولعل الثورة الإيرانية حين اندلعت وعلى رأسها هذه الشخصية الكاريزمية البارزة ونعنى الإمام الخومينى ، أعطت إشارة لعديد من الشعوب فى العالم بوجه عام ، وللشعب العربى بوجه خاص مفادها أن الإسلام يمكن أن يكون ثورياً ، حين لا يقبل بالظلم الاجتماعى ، ولا بسيطرة طبقة على باقى الطبقات الاجتماعية ، ولا بأقلية حاكمة تنهب موارد الشعوب وثرواتها . وهكذا أثبتت الثورة الإيرانية - فى مرحلتها الأولى - قدرتها على الوقوف بحسم ضد الاستغلال الطبقي والقهر السياسى . ولعل هذا هو الذى جعل صداها بالغ العمق لدى المثقفين العرب من جميع الاتجاهات السياسية ، لدرجة أن بعض كبار المثقفين الماركسيين العرب كتبوا مقالات أشبه بقصائد المديح فى الثورة واتجاهاتها ، غير أن الممارسة الثورية الإيرانية أخذت تكشف بالتدريج عن الوجه الحقيقى لدولة دينية مستبدة ، تمارس القهر السياسى ضد خصومها بغير هوادة ، وتصدر أحكام الإعدام بغير محاكمات قانونية عادلة ، وتخنق حريات التعبير والتفكير ، فى ظل حكم متشدد لمجموعة من آيات الله قرر أن يضع فاصلاً بينه وبين العالم ، بل إنه أراد عامداً أن يستغز هذا العالم من خلال دعاوى تصدير الثورة الإسلامية ، التى اعتبرت فى الدوائر العالمية محاولة لهدم الاستقرار السياسى فى مناطق متعددة . ظلت الممارسات الثورية تتخبط فى مجال السياسات الداخلية والخارجية معاً ، وأصبحت إيران فى ظلها دولة مثيرة للمتابع ، تحوطها الشكوك العميقة ، خصوصاً فى مجال دعمها للحركات الإرهابية ، مما فرض عليها عزلة دولية شاملة . إيران تتحول الآن تحولاً عميقاً بعد أقول الدولة الدينية المستبدة ، والاندفاع بقيادة الرئيس خاتمى زعيم الاتجاه الإصلاحى تجاه ديمقراطية حقيقية وليست شكلية ، وانفتاح سياسى غير مسبوق على العالم ، كما تكشف عن ذلك زيارات الرئيس خاتمى لأوروبا فى الفترة الأخيرة ، وأكثر من ذلك حوار حضارى مع الحضارات العالمية . ويلفت النظر أن التحول يتم من خلال عملية بالغة الصعوبة ، فيها التقدم والتراجع ،

وفيها الهزيمة فى معارك جانبية والنصر فى معارك حاسمة ، لتأمل الصراع الفصارى بين المتشددىين والإصلاحيين على جبهات حرية الصحافة ، وحرية التفكير ، وحرية التعبير ، وسيادة القانون ، لنعرف مدى ضراوة المعركة الدائرة فى سبيل إسدال الستار على الدولة الدينية التقليدية ، وفتح الباب أمام الدولة المدنية التحديثية فى غير غلو ولا إفراط . لقد استوعبت إيران الدروس المريرة للحقبة الشورية المتشددة ، وبرز مجتمع مدنى إیرانى يتشكل من شباب يريدون العيش فى مجتمع حديث منفتح على العالم بغير عقد . وهكذا تدور فى الوقت الراهن معركة الانتقال الحاسمة تجاه الدولة المدنية . وإذا نظرنا إلى الاتجاه الثانى البارز فى هذه المعركة ، وهو الانفتاح السياسى على العالم ، لأدركنا كيف استطاعت جماعة الإصلاحيين إدراك استحالة أن تنعزل أى دولة ، ومهما تكن إيديولوجيتها السياسية عن العالم . نحن نعيش فى عصر العولمة ، والتي تعنى فى المقام الأول انتقال السلع والخدمات والأموال والأفكار بين الدول بغير حدود أو قيود . ويعاظم من عمق هذا التفاعل العالمى غير المسبوق ثورة الاتصالات الحديثة ، وعلى رأسها شبكة الإنترنت ، التى جعلت أفراد البشر فى إمكانهم الحوار مع أقرانهم مهما تباعدت المسافات ، واختلفت الثقافات فى إطار حوار عالمى غير مسبوق . غير أن إدراك النخبة السياسية الإيرانية الإصلاحية أن جميع الدول تعيش فى عصر العولمة ، مما يقتضى تفاعلاً إيجابياً بين كل الدول ، لايعنى بالضرورة أن هذه النخبة ملزمة بسياسات العولمة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التى تفرضها إيديولوجية العولمة ، والتى تهيمن عليها فى الواقع الولايات المتحدة الأمريكية وباقى الدول الثمانى الكبرى ، والتى تصدر قائمة التقدم التكنولوجى العالمى . ويظهر ذلك فى أن إيران لها مثلها مثل دول متعددة من دول الجنوب تحفظات صريحة إزاء بعض سياسات العولمة . ومن المعروف أن دول الجنوب تقوم فى الوقت الراهن بحملة نقدية منظمة ضد سياسات العولمة المجحفة ، وذلك من خلال مجموعة الخمس عشرة دولة ، وبما له دلالة كبرى بهذا الصدد أن إيران قد انضمت حديثاً لهذه المجموعة . وقد بادر الرئيس حسنى مبارك إلى تهنئة الرئيس خاتمى تليفونياً بقبول إيران فى المجموعة ، مما اعتبرته الدوائر السياسية دليلاً بارزاً على قرب التطبيع الكامل للعلاقات الإيرانية - المصرية . وبما لاشك فيه أن الزيارات التى قام بها الرئيس محمد خاتمى لبعض البلاد الأوروبية ، قد ساعدت مساعدة بارزة لإبراز وجه الدولة الإيرانية المدنية البازغ . ويدل الترحيب الواسع الذى قوبل به خاتمى على استعداد الدول الأوروبية - لفتح صفحة

جديدة للعلاقات الأوربية الإيرانية بعد مرور سنوات الأزمة التي صاحبت الممارسات الثورية المتشددة. ولم تقتنع إيران بالانفتاح السياسى على أوروبا، أو على العالم العربى، وإنما ذهبت إلى أبعد مدى، وذلك بصياغتها لمبادرة غير مسبوقه، تدعو لحوار الحضارى العالمى واسع المدى. وما لاشك فيه أن مبادرة الرئيس خاتمى عن حوار الحضارات التى وردت فى خطبته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعد أبرز دليل على التحولات الإيرانية العميقة تجاه الآخر. فهذا هو إيران، ومن منطق الثقة المطلقة بالذات تسعى للحوار مع الآخر. ولقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يكون عام ٢٠٠١ عام حوار الحضارات، انتصاراً ساحقاً للسياسة الإصلاحية الجديدة لإيران. وقد باذر الرئيس خاتمى عقب صدور هذا القرار، بإنشاء مركز لحوار الحضارات فى طهران، لكى يتابع الحوار الذى بادرت به إيران بين الحضارات القديمة، وهى الحضارة اليونانية، والحضارة الرومانية، والحضارة الفارسية، والحضارة المصرية، وقد أتبع لى أثناء زيارته لطهران أن أזור هذا المركز، وأدير حواراً خصباً مع نائب مدير المركز حول خطة حوار الحضارات التى تتبعها المركز حتى الآن. وكانت لى - بحكم اهتمامى المبكر بحوار الحضارات كما يكشف عن ذلك كتابى «الوعى التاريخى والثورة الكونية» - ملاحظات نقدية عليها. واقترحت أن أرسل خطة مقترحة لحوار الحضارات القادمة الذى سينعقد فى القاهرة. وقد رحب المسؤولون فى المركز بهذا الاقتراح، والذى يتركز أساساً فى ضرورة أن يدور الحوار حول مشكلات الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين، كما حددتها وسجلتها بحوث هيئة اليونسكو وتقارير المشروع الألفى.

وأياً ما كان الأمر، فىمكن القول إن تأمل التجربة الإيرانية بعمق، وتحولاتها من الدولة الدينية إلى الدولة المدنية، يمكن أن يعطينا فى العالم العربى دروساً بالغة العمق. فقد ثبت باليقين استحالة إنشاء دولة دينية مغلفة، يحكمها التطرف الفكرى، ويسودها التشدد الثورى ونحن على مشارف الألفية الثالثة. ولعل بما يعطى تأكيداً مباشراً لهذه النتيجة، ما نشهده فى السودان اليوم، ومحاولة الرئيس البشير أن يخلص السودان من براثن القبضة الترابية، والتى أرادت أن تؤسس لدولة دينية تزعم أن لها رسالة عالمية فى توحيد المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها. ولعله قد آن الأوان، لكى يقتنع أنصار جميع الاتجاهات السياسية فى الوطن العربى، بأن المستقبل هو للدولة المدنية الديمقراطية، المنفتحة فكرياً على العالم، والساعية إلى التفاعل الخلاق مع مختلف الثقافات الإنسانية.

٤ - الانتساب إلى العصر أم الانتماء للوطن؟



إلى متى تهيمن النظم السياسية المختلفة على الشعوب ، مرة باسم الديمقراطية المزيفة ومرة أخرى باسم السلطوية الفجة والصريحة؟ وما هي أشكال التحرر التي يمكن للجماهير أن تلجأ إليها حتى تفلت من قبضة التحكم والسيطرة؟ وهل مازال خيار الثورة قائماً أم أنه زال وانقضى بنهاية القرن العشرين ، وبروز الدولة المعاصرة باعتبارها المؤسسة الأقوى في مجال احتكار القهر ، والأحدث في ميدان استخدام تكنولوجيا العنف؟

وهل يمكن أن تكون الثورة الانصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت ، ملاذاً للمضطهدين وموقعاً للمناضلين في سبيل الحرية والعدل ، واعتمادها وسيلة لتحقيق التحرر الحقيقي من خلال بث الرسائل الإلكترونية على الشبكة ، وعرض الإيديولوجيات السياسية المستحدثة ، وتعبئة الجماهير ، وحثها على الحركة بدلاً من الجمود الذي ترسف فيه ، وقبل ذلك كله إجراء حوار حضارى واسع المدى يسهم فيه المثقفون والسياسيون والمناضلون من كل جنس ، من خلال الثقافات المتعددة ، بلا حدود ولا حواجز ولا قيود تضعها الدولة المعاصرة المستبدّة؟

كل هذه الأسئلة أثارتها في ذهني المخاوف من الإنترنت التي عبر عنها اجتماع القمة للدول الثماني الكبرى الذي انعقد مؤخراً في أوكيناوا ، وما سبقه من اجتماع القمة لوزراء مالية هذه الدول .

ترى ما الذى يجعل هؤلاء الرؤساء الأقوياء بحكم تميز دولهم ، وصدارتهم في السياق الاقتصادى وريادتهم للتطور التكنولوجى ، يعبرون عن القلق من التأثير البالغ الذى أصبحت الإنترنت تحدّثه فى حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية؟ أصبح العالم سياسياً أكثر شفافية ، فبفضل الأنترنت تنتقل المعلومات وتداول عن

أحوال النظم السياسية وقرارات القادة وخطابات الساسة وردود فعل الجماهير فى طرفة عين ، ويستطيع كل من يتعامل مع الأنترنت أن يتابعها دقيقة بدقيقة .

واقتصادياً أصبحت التجارة الإلكترونية من أبرز الظواهر الاقتصادية فى بداية القرن الحادى والعشرين ، لأنها تتعامل مع بلايين الدولارات وتؤثر تأثيراً عميقاً فى نحو اقتصادات الدول . وثقافياً يدور على الشبكة من خلال البريد الالكترونى والانضمام لجماعات النقاش ، أوسع حوار حضارى بين مختلف أقطاب البشر ، وعلى وجه الخصوص بين شباب العالم الذين هم يحكم الواقع الذين سيقودون الدنيا فى العقود القادمة فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة .

هذه - كما نرى - تطورات بالغة الأهمية من شأنها أن تجعل الشخصية الإنسانية تنمو تزدهر من خلال الاحتكاك والتفاعل مع الآخر الذى ينتمى إلى ثقافات أخرى ، مما يساعد فى بلورة وعى كونى ، سيتجاوز - شئنا ذلك أم أبينا - الوعى الوطنى الضيق ، والوعى الإقليمى المحدود .

ولعل مما يساعد على بلورة هذا الوعى الكونى ، عولة المشكلات الإنسانية لأول مرة فى تاريخ البشرية . فلم يعد الفقر مشكلة محلية ، ولا مشكلات التنمية ، وإنما أصبحت مشكلات عالمية ، على العقل الجمعى الإنسانى أن يساهم بصورة إبداعية فى حلها على المستوى الكونى .

❖ مشكلات الإنترنت

ما هى المشكلات التى يمكن أن تثيرها الأنترنت فى إدراك قادة الدول الثمانية الكبرى؟ لقد حاول المفكر الفرنسى المعروف جى سورمان أن يشرح إدراكات القادة الثمانية لكى يكشف عن سر مخاوفهم وقلقهم من الإنترنت ، وذلك فى مقالة نشرها فى صحيفة لوفيجارو الفرنسية ، ونشرت الأهرام مؤخراً مقتطفات منها بعنوان «الإنترنت يتجاوز الدولة» .

يقول سورمان أن الإنترنت والشبكة التى تربط بها والتى يطلق عليها الشبكة العنكبوتية «ولداً معاً فى نفس الوقت وتطوراً خارج كل تدخل رسمى ، بل وخارج حدود الدولة .. والشبكة لا تعير أى اهتمام بالحدود ولا بالقوانين العامة» .

ويتساءل سورمان : «ألا يثير ذلك خوفاً فى نفوس الزعماء الذين يعتبرون أنفسهم

أسياد الإبداع والتحديث والسياسة الاقتصادية ، ووضع القوانين ، مجرد شعورهم أن أهم شيء فى الوقت الحالى لا يقع تحت سيطرتهم بل ويتحداهم؟»

إذن فالخطيئة الأصلية للإنترنت أنها ولدت وتطورت وانتشرت هذا الانتشار الواسع المدى ، والذي يجعل مئات الملايين من البشر فى كل أرجاء المعمورة يتفاعلون مع كل لحظة ، وكل ذلك بعيداً عن سيطرة الدولة التى غرست تاريخياً بالهيمنة على كل مقدرات المجتمع ، من خلال تقنين وضبط حركات أفرادهم وجماعاته ، بل عن طريق الهيمنة الصريحة أو الخفية على أفكارهم وأذواقهم واختياراتهم .

ومن ناحية أخرى كيف يتسنى للإنترنت أن تكون منبعاً وأداة فى نفس الوقت للإبداع الإنسانى فى مجالات العلم والسياسة والاقتصاد والثقافة ، ويشارك فى هذا الإبداع الجماهير من كل أنحاء العالم ، مع أن القادة والزعماء والساسة التقليديين كانوا هم على مر التاريخ منبع هذا الإبداع ومحتكرية ؟ وكيف يمكن لهذا الإبداع وبخاصة فى مجال التحديث السياسى والاقتصادى أن يتحدى رقابتهم الضرورية لحركة الشعوب؟

ويحاول بعض الخبراء وفى مقدمتهم الاقتصادى الأمريكى المعروف ميلتون فريدمان أن يثير المخاوف من التجارة الإلكترونية ، مقررأ أنه بالنسبة لأوروبا فإن هذه التجارة هى بمثابة قاتلة للضريبة بحكم إفلاتها من شبكة الضرائب التى تفرضها الدولة ، مما سيؤثر سلباً على اقتصادات الدول .

ومن ناحية أخرى يثير بعض الخبراء السياسيين مشكلة خطيرة ستخلقها الإنترنت كما يقولون ، وهى أن يبدأ البعض فى الانتماء إلى الشبكة العالمية ، فيفقدون جنسيتهم أو انتماءاتهم مع الوطن الأصلى ، ويعتبرون أنفسهم مواطنى الشبكة العالمية ، وينتسبون إلى عصرهم قبل انتمابهم إلى وطن ومكان .

ويتساءلون بخبث : ترى كيف سيكون شكل الدولة إن نحن دخلنا إلى عصر مواطنى الشبكة الأثرية؟

وفى تقديرنا أن هذا القلق الشديد من الآثار التى يرى بعض الساسة أنها سلبية ، لأن من شأنها أن تؤثر على انتماء المواطن إلى بلده ، يحتاج إلى تأمل عميق . وهو يثير فى الذهن المخاوف التى أبدأها شباب العالم فى الأسئلة التى وجهوها إلى قادة الدول الثماني والتي حللناها من قبل فى سلسلة مقالات «أوراق

ثقافية» حول سيطرة الشركات المتعددة الجنسية ، واحتمال زوال الدولة بحيث يصبح المواطنون تابعين لشركات عالمية وليس لدول محددة لها تاريخها وتراثها وتقاليدها . مخاوف مشتركة من زوال الدولة بكل التراث الذى تمثله فى التاريخ الإنسانى ، وكأن هذه الدولة لو زالت سينتهى التاريخ وتعم القوضى أرجاء العالم!

والواقع أن العولة من شأنها ولاشك إضعاف سطوة الدولة فى ميادين متعددة ، ولكن فى تقديرنا سستظل الدولة مع ذلك هى الوحدة الفاعلة فى النظام الدولى ، حتى لو تنازلت عن أجزاء من سيادتها لصالح التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى والنافتا والآسيان . غير أن الوضع فى مجال الانتماء قد يختلف حقاً ، فما الذى يجعل مواطناً فى دولة تمارس القهر المنظم ضده وضد زملائه من المواطنين ينتمى إلى هذه الدولة؟ وهل الشعور بالانتماء مسألة آلية تتعلق بمولد الشخص فى بلد معين ، أم لابد لهذا الشعور بالانتماء أن يعتمد على أسس متينة من الإحساس بالحرية الإنسانية وبالعادلة الاجتماعية؟

وكيف تطالب الدولة المعاصرة المستبدة المواطن بإبقاء جذوة الانتماء مشتعلة دائماً وهى التى تمارس القهر السياسى والاقتصادى بل والثقافى عليه كل يوم؟ ولماذا لا يهرب هذا المواطن إلى شبكة الأنترنت لكى يمارس من خلال الحوار الديمقراطى المفتوح مع أقرانه من كل أنحاء العالم حريته السياسية ، ولكى يعبر عن خصوصيته الثقافية من ناحية ، وعن انفتاحه على العالم من ناحية أخرى؟

ويقول سورمان محللاً إدراكات القادة الثمانية بذكاء شديد «من أجل تجنب الانهيار المتوقع للسياسة التقليدية يعمل أعضاء نادى الثمانية الكبار ، الذين لديهم نفس المصالح ، من أجل استعادة السيطرة على الإنترنت» .

غير أن اتجاه هؤلاء الزعماء للسيطرة على الإنترنت يصاغ بخبث شديد ، على أساس أنها محاولة لتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه «العادلة الاتصالية»! وهم يقولون أن هناك «فجوة رقمية» بين من يستخدمون الإنترنت ومن لا يستخدمونه سواء على مستوى البلد الواحد ، أو بين البلاد المختلفة . وهذه الفجوة ستتسبب فى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد ، وذلك داخل الدول الغنية وبين الدول الصناعية والدول الأخرى! ما الحل إذن؟

الإجابة التى يطرحها القادة الكبار هى أن تتدخل الحكومات من أجل إقامة العادلة الاجتماعية ، وبدلاً من أن تودى الإنترنت إلى إضعاف الدولة ، تجعلها

ضرورة أكثر من ذى قبل ذلك . هذا هو الجدل الدائر حالياً بين هؤلاء الذين يؤيدون عودة الدولة باسم الإنترنت . فهم يطالبون بوجود أكبر للدولة ، وليس بإقامة مواقع أكثر أو السماح بحرية أكبر ، وهكذا تبدأ الانقسامات التى تتبع بمعركة إيديولوجية قادمة بين مواطنى الشبكة الأحرار ومواطنى الدولة .

ومعنى ذلك أن الدولة المتقدمة المعاصرة تسعى جاهدة للحفاظ على المواقع التقليدية للسلطة والثروة والنفوذ ، من خلال محاولة السيطرة على مسارات التقدم التكنولوجى ، وفى مقدمته الثورة الاتصالية وشبكة الإنترنت .

وهكذا تتبلور معركة من أكثر المعارك ضراوة التى يبدأ بها القرن الحادى والعشرون مسيرته التاريخية ، وقد يكون شعارها «أبها الملاحون عبر الأثير ، يا أعضاء شبكة الإنترنت ، اتحدوا ضد الدولة ضمناً لحريتك السياسية والثقافية»!



٥ - الميديا والإدراك الاجتماعى



«الميديا» مصطلح يشير إلى وسائل الإعلام المتنوعة كالإذاعة والتلفزيون والجراند ، غير أنه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتي تتضمن البث التلفزيونى المباشر بواسطة الأقمار الصناعية ، وأهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التى أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة ، بجانب أنها أضافت إلى رصيد وسائل الإعلام المعاصرة ، بحيث أصبحت قادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الأرض .

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة ، فإن التفكير فى الدور الذى تلعبه الميديا فى الوقت الراهن فى تشكيل الوعى الكونى والوعى الاجتماعى والوعى الفردى بشكل عام ، يمثل إحدى التحديات المعرفية التى تواجهنا فى بداية الألفية الثالثة .

ويكفى أن نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة ، وتأثيراتها العميقة فى مجالات المعلومات ، والمعرفة والثقافة ، بل ونفاذها إلى أعماق ذواتنا لنندرك أهمية الدراسة التحليلية والتقديرية لتأثير الميديا على الإدراك الاجتماعى داخل كل قطر على حدة ، وعلى المستوى الكونى على السواء .

وفى مجال الدراسة والبحث ، بادرت وحدة التحليل والتنبؤ باليونسكو إلى الدعوة لمؤتمر لبحث الموضوع ، بالاشتراك مع مجلس العلوم الاجتماعية ومعهد التعددية الثقافية فى جامعة كانديرو فينوس ، انعقد فى ريو دي جانيرو فى مايو ١٩٩٨ لمناقشة مختلف الموضوعات المتعلقة بوسائل الإعلام الحديثة وأبرزها علاقة الميديا بالثقافة ، والميديا فى المجال الكونى ، والتساؤل عن الواقع الافتراضى وتخطيط الفضاء المعلوماتى الجديد .

وقد نشرت أعمال هذا المؤتمر في كتاب أصدرته هيئة اليونسكو عام ١٩٩٩ بعنوان «الميديا والإدراك الاجتماعي» .

✂ الميديا والصراع الثقافي

تشير وسائل الاتصال الحديثة وفي قلبها شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعملية . ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة .

فهل صحيح - كما يذهب عديد من أنصار الثورة الاتصالية - أن العالم أصبح أكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وما تتيحه من إمكانيات الحوار المفتوحة بين البشر من كل أنحاء العالم ، أم أن الوضع على العكس من ذلك ، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية إلى الشفافية المطلوبة ، بحكم الحواجز والقيود المختلفة التي تمنع فئات عريضة من البشر لا تستطيع النفاذ إلى شبكة الإنترنت ، ولا الاستفادة من جميع المواقع على الشبكة ، لأن عدداً كبيراً منها أصبح مثل النوادي المغلقة ، لا يسمح للغرباء بدخولها إلا إذا دفعوا الثمن!

وإذا أضفنا إلى ذلك أن المرحلة التاريخية الراهنة تنسم بصراع ثقافي واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة ، يحاول كل طرف أن ينتج خطاباً يهيمن فيه على الآخرين ، سياسياً واقتصادياً أو ثقافياً ، لأدركنا صعوبة الإبحار في محيط ، شبكة الإنترنت بغير منهج تحليلي موهف ، ورؤية نقدية بصيرة .

والمستبح لهذا الصراع الثقافي سيدرك أنه يدور في مجالات قديمة وإن كان بأساليب مستحدثة ، أبرزها الصراع الإيديولوجي ، حيث تحاول الرأسمالية المعاصرة باسم العولمة أن تجعل خطابها بكل ما يتضمنه من حقائق وأساطير أن يكون هو الخطاب السائد ، نافياً بذلك كل الخطابات المنافسة . فالليبرالية هي المذهب السياسي المعتمد ، وحرية التجارة ورفع كل القيود أمامها هي المبدأ المقدس ، والتنافس العالمي في ظل وهم الندية الكاملة بين جميع الدول ، لافرق بين المتقدمة منها والنامية ، هي الفلسفة الجديدة .

غير أن هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافي باسم الخصوصية الثقافية التي تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة . وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق الهويات الثقافية المختلفة أن تعيش وتحيا

وتزدهر فى عصر العولة ، بدلاً من الدعوات البدائية لتنميط وتوحيد أساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية . غير أن هناك فى هذا المجال محاولات تنطلق من رؤية مغلقة للتاريخ ، لا تؤمن بالتقدم الإنسانى ، وتريد إقامة أسس المجتمع المعاصر فى ضوء الارتداد إلى مرجعيات الماضى ، من خلال اتجاه انعزالى يظن أنه يستطيع أن يحمى الثقافة والمجتمع من مفسدات العولة المعاصرة . ومن هنا يختلط فى حلقات الصراع الثقافى الكونى على شبكة الإنترنت ذاتها دعوات الإحياء الثقافى الأصيلة ، مع نزعات الرجعية السياسية والحفاظة الثقافية .

غير أنه يمكن القول أن الصراع الثقافى الدائر على شبكة الإنترنت ليس سوى أحد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة ، غير أن لهذه الثورة آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الأهمية ، وتستحق منا أن نقف أمامها بالدراسة والتحليل . ولعل أبرز هذه الآثار ما يتعلق بالممارسات التى تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضى أو الظاهرى . فقد أصبح اليوم ممكناً - بفضل شبكة الإنترنت - أن ينعقد مؤتمر يضم ثلاثمائة أكاديمى لمناقشة أحد الموضوعات السياسية أو الاقتصادية كحركة «الطريق الثالث» على سبيل المثال دون أن يجتمعوا بالفعل!

وذلك عن طريق دعوة على شبكة الإنترنت من جامعة معينة ولتكن فى إنجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين فى تسجيل أسمائهم فى المؤتمر ، أن يرسلوا - عن طريق البريد الإلكتروني - بأبحاثهم فى الموضوع المحدد حسب اختيارهم . وهذه الأبحاث ستنتشر على الشبكة ، وسيتم النقاش والحوار حولها ، إلى أن يصل المؤتمر إلى نهايته بنشر تقرير كامل عن اتجاهات المناقشة . وهؤلاء العلماء يمكن أن ينتموا إلى أى دولة فى العالم ، ومن هنا قد نجد فى مثل هذا المؤتمر الافتراضى إسهامات من الصين والهند واليابان ، بالإضافة إلى الإسهامات الأوروبية والأمريكية .

نحن نعيش إذن فى عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضى جنباً إلى جنب جوار الواقع الحقيقى ، لدرجة أنه يمكن القول إن هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادى أو غير الملموس ، ولكنه واقع جديد لا يقل أهمية عن الواقع الحقيقى .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن قوة العمل - وفق بعض التقديرات - فى دول الشمال التى ستعمل من خلال وسائل الاتصال الحديثة بمعنى عدم ضرورة توجيههم كل يوم إلى مكان العمل ، لن تقل عن نسبة ٢٠٪ لأدركنا أى تغيير عميق سيصيب العمل الإنسانى ، وتنوع الحياة الاجتماعية ذاتها .

وإذا ولينا وجهنا ناحية التعليم ، لوجدنا أن التعليم عن بعد ، سيصبح هو ، بفضل وسائل الاتصال الحديثة ، وسيلة التعليم المثلى التى يمكن أن تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية . ومن ناحية أخرى ، فإن لوسائل الاتصال الحديثة آثاراً بالغة العمق فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للإنسان . فعمليات مثل التدريب والتذكر والنشاط البحثى ، لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متجمدة ، ولكنها ستعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة فى كل لحظة ، مما سيجعل هذه العمليات بذاتها تسهم فى خلق المعرفة الجديدة ، وهذه المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخمة من المعلومات المتناثرة والمفتتة . وهذا الواقع يدعو إلى القيام بشورة تعليمية ، تؤدى إلى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية ، القادرة على الربط الذكى والفعال بين هذه المعلومات والمتناثرة ، وصياغتها فى شكل خطاب معرفى متسق .

ومن هنا ، فوجهة النظر الساذجة التى تظن أن شبكة الإنترنت تحوى مضامين المعلومات ، بحيث يستطيع أن يغرف منها أى إنسان ماشاء ، تقعد عن فهم أهمية الانتقال من المعلومات إلى المعرفة ، ومن أهمية الالتفات إلى أننا نعبر الآن من مجتمع المعلومات العالمى ، إلى مجتمع المعرفة العالمى من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب ، ومن هنا أصبح الاتجاه الآن إلى تشكيل مجتمعات المعرفة ، التى تقوم على اقتصادات المعرفة ، والتى لاتقنع بالمعلومات وإنما ترتقى بها من خلال أدوات شتى إلى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة .

شراء المعلومات والفقر الاتصالى

وإذا كنا قد عرضنا الجوانب المشرقة من الثورة الاتصالية الكبرى ، إلا أن هذا قد يحمل على الظن بأننا بصدد يوتوبيا أو مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها لكل أنماط البشر بغير تفرقة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أن يتفاعلوا معاً وينعموا بشمار المعلومات المتنوعة ، والمعارف الإنسانية التى لاحدود لها .

غير أن بعض الباحثين البارزين ومن أهمهم جيروم عالم الاجتماع الفرنسى يذكرنا بالجانب المظلم من الصورة . ويقرر أن هناك فى العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تفتقر إلى الكهرباء تضم نحو بليونى إنسان . ومن هنا السؤال : ماذا تعنى الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم؟

وهناك أيضاً ٨٠٪ من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

ويقرر بانديه أنه حتي لو نظرنا إلى الميديا التقليدية ، وركزنا على توزيع الكتب لاكتشفنا أن هناك جوعاً عالمياً في مجال توفير الكتب للناس ، في كثير من البلاد النامية . وقد أجرى اليونسكو مسحاً عالمياً في ٩٣ بلداً تبين منه أن نحو ٦٠٪ من التلاميذ الذين أنهوا دراستهم الثانوية لم تكن لديهم كتب مدرسية كافية .

وبضيف بانديه أن المشكلة ليست ثقافية فقط ولكنها سياسية أيضاً ، وتتعلق بالأوضاع الديمقراطية من ناحية حرية التفكير والتعبير وحرية الاتصال لتبادل المعلومات .

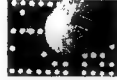
غير أننا في الواقع لسنا من أنصار هذه الصورة المتشائمة التي تركز على الوضع الراهن وكأنه سيظل هكذا إلى الأبد!

وتستطيع الدول النامية أن تجيد استثمار إمكانياتها ومواردها بصورة أفضل تتيح لمواطنيها حرية سياسية حقيقية ، وقدرة أكثر فعالية في مجال الاتصال العالمي .

فقد زال وانقضى عصر الانعزال ، ومن لم يتقن فنون العصر الجديد سيحكم على نفسه بالانقراض بالمعنى التاريخي للكلمة !



٦ - اكتشاف قارة إنسانية مجهولة!



هناك إجماع بين الباحثين على أن تكنولوجيا الاتصال الجديدة وعلى رأسها شبكة الإنترنت ستفتح عصراً جديداً من عصور الاتصال بين البشر، حيث يتاح لكل من يستطيع النفاذ إلى الشبكة العنكبوتية (Web) - كما يطلق عليها بحكم تداخل الخطوط وتعدد الطرق وتعدد المسالك - أن يتصل بغيره من البشر مهما تعددت أجناسهم وتنوعت ثقافتهم . ومن هنا يطرح السؤال الرئيسى : هل من شأن هذه النوعية الجديدة من الاتصال التى ستنتج تفاعلات عميقة ، أن تغير من الطبيعة الإنسانية ذاتها لهؤلاء الذين يستخدمونها بشكل دائم ومستمر؟

سؤال يبدو أنه يتجاسر لكى يعمم عدداً من التغيرات النفسية والاجتماعية والثقافية التى لحقت بمن تعودوا على استخدام الإنترنت ويزعم أن هناك إمكانية لتغيير الطبيعة الإنسانية ذاتها .

غير أن هذا النوع من الأسئلة التى عادة ما تثار كلما عبرت الإنسانية طريقاً جديداً من طرق التقدم التكنولوجى ، بكل ما يترتب عليه من آثار سياسية واقتصادية وثقافية ، تعودت المجتمعات المتقدمة أن تجيب عليه ليس باللجوء إلى فنون الجدل العقيم ، وإنما من خلال البحث العلمى الذى يجرى وفق القواعد المنهجية المنضبطة .

وهكذا لاحظنا أنه نشأت فى رحاب شبكة الأنترنت ذاتها مجالات علمية متخصصة فى بحث مشكلات الفضاء المعلوماتى (Cyber Space) من أشهرها مجلة اسمها «ساير سوسولوجى» أى الدراسة العلمية الاجتماعية للفضاء المعلوماتى ، وهى تعنى أساساً بتحليل العلمى لكل ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية لشبكة الأنترنت .

وهناك مراكز أبحاث متعددة ، ومجلات تصدر ومؤتمرات تنعقد لبحث هذه

الظواهر الجديدة من الناحية النفسية والثقافية والاجتماعية . من الناحية النفسية
يشار سؤال:

هل سينشأ إنسان جديد ، بمعنى إنسان له قيمه وعاداته واتجاهاته وسلوكياته
وإدراكاته المختلفة عن الإنسان المعاصر ، بحكم احتكاكه اليومي وتفاعله المنتظم
مع شبكة الإنترنت؟ وهل من الناحية الثقافية سيؤدي تفاعل البشر الذين
ينتمون إلى حضارات شتى وأجناس متباينة إلى زيادة التفاهم الإنساني ، مما من
شأنه القضاء على ظاهرة التحيز للجنس أو العرق أو اللون أو الدين؟ وهل من
الناحية الاجتماعية سيؤدي التعامل اليومي مع الانترنت إلى نشوء ظاهرة العزلة
الاجتماعية لهؤلاء المتعاملين مع الشبكة ، الذين سينسحبون من دائرة التفاعل
الحى والخلاق ، إلى محيط التفاعل فى المجتمعات الافتراضية التى تزخر بها
شبكة الإنترنت؟ كلها أسئلة مشروعة ، وتستدعى استخدام المنهج العلمى
للإجابة عليها .

وقد تصدت عالمة نفس برازيلية هى «أنا ماريا نيكولاتشى داكوستا» للإجابة
العلمية على السؤال الأول ، ونشرت بحثاً لافتاً للنظر بعنوان «الوقوع فى قبضة
الشبكة العنكبوتية : الإنترنت والإنسان الجديد» وذلك فى الكتاب الذى ضم
أعمال مؤتمر «الميدى والإدراك الاجتماعى» الذى أشرنا إليه فى المقال الماضى .

مسلمات تاريخية واجتماعية

تطلق الباحثة ابتداء من مجموعة من المسلمات أهمها أن تكنولوجيايات الاتصال
الحديثة وعلى رأسها شبكة الإنترنت من شأنها أن تغير من حياة الناس ، بطريقة
تنزع إلى التأثير العميق على نط إدراكهم للعالم ، والطرق التى يتبعونها للتفاعل
معه ، بل وعلى طريقة تفكيرهم ذاتها . وهى تغيرات لوحظت تاريخياً من قبل
نتيجة للثورة الصناعية ، التى أدت إلى أن يعمل الناس فى المصانع ، ويكتسبوا
بالتالى عادات جديدة ، أبرزها الانضباط الشديد فى استخدام الوقت ، والتعرض
الفورى للثواب والعقاب ، وهى عادات لم تكن سائدة فى المجتمعات الريفية التى
عاش فيها أغلب عمال المصانع الذين قدموا أساساً من الريف . ونفس الظاهرة
لوحظت بعد مقدم التليفزيون ، فقد تغيرت عادات الناس وأعيدت صياغة أنماط
العادات الأسرية . وهكذا نواجه اليوم بتغييرات عميقة ربما تفوق ما حدث من

قبل ، بعد مقدم الإنترنت وازدياد مخاطر الانعزال عن المجتمع وضعف روابط الاتصال نتيجة للجلوس ساعات طويلة أمام جهاز الكمبيوتر الإبحار فى محيط الشبكة العنكبوتية بكل ما تزخر به من معلومات ومصادر فكرية وثقافية بل ووسائل للتسلية والترفيه لاحدود لها .

وهكذا مع بداية البحث العلمى للآثار التى ستنتج عن التفاعل المستمر مع الإنترنت ، تثار أسئلة متعددة ، من أبرزها : ما هى النتائج السياسية للإنترنت وتفاعلاتها؟ وهل يمكن الحديث عن نشأة مجتمعات افتراضية Virtual ستأسس بجوار المجتمعات الحقيقية؟ وكيف ستقدم وسائل الاتصال الحديثة من أجل الأغراض التعليمية؟ وهل ستؤدى الإنترنت إلى خلق روابط جديدة بين البشر الذين ينتمون إلى قوميات مختلفة وخلفيات ثقافية متعددة؟ وهل ستؤدى إلى مواجهة ظاهرة التحيز؟ وهل ستساعد على تكامل المعرفة؟

كل هذه الأسئلة يمكن محاولة الإجابة عنها من منظورات مختلفة ، ونعنى من المنظورات التكنولوجية ، أو التعليمية أو الاقتصادية أو السياسية ، أو التاريخية .

وعلى كل باحث أن يحدد المنظور الذى ينطلق منه بحكم تخصصه العلمى . وقد أثرت الباحثة - بحكم تدريبها الأكاديمى فى علم النفس - أن تبحث موضوع إمكانية نشوء إنسان جديد نتيجة التفاعل الدائم مع الإنترنت من منظور علم النفس . غير أن التركيز هنا على البنية النفسية الداخلية للفرد من زاوية طريقة تفكيره ، وكيف يرتبط بغيره من الناس ، وكيف ينظر إلى نفسه ، وكيف ينظم الخبرات التى يكتسبها ، بعبارة مختصرة دراسة كل ما يتعلق بالتشكيل الداخلى للشخصية . وقد يكون السؤال المبدئى الذى يتعين إثارته : ما هى الآثار النفسية التى تحدثها الإنترنت على مستخدمى الشبكة؟

للإجابة على هذا السؤال فضلت الباحثة أن تحلل خبرتها الشخصية فى التعامل مع الإنترنت وملاحظة التغيرات التى لحقت بها ، قبل أن تنتقل فى مرحلة تالية لإجراء مقابلات علمية مع عينة من مستخدمى شبكة الإنترنت ، وتطبيق استمارة بحث عليهم ، أو الاستفادة من إمكانيات الإنترنت نفسها بنشر استمارة البحث ذاتها على الشبكة ، وتلقى الردود من خلال البريد الإلكتروني ، بالإضافة إلى تحليل مضمون المجلات والمقالات الصحفية التى تناولت كل ما يتعلق بشبكة الإنترنت .

سمات الإنسان القضاى الجديد

قبل أن نتحدث على وجه الدقة عن سمات الإنسان القضاى الجديد الذى سيتخلق نتيجة التعامل المستمر مع شبكة الإنترنت ، يستحسن أن تلقى نظرة عامة على تأثير عدد من المتغيرات الرئيسية . فقد لوحظ أن هذه السمات تلحق بالمعاملين مع الشبكة مهما كانت أعمارهم ، وما إذا كانوا صغاراً أو شباباً أو كباراً . كما أن التغيرات تلحق الرجال والنساء بنفس الدرجة بالرغم من أن الرجال كانوا هم الأسبق فى التعامل مع الإنترنت . غير أن متغير القومية كان فارقاً فى التمييز بين اتجاهات مستخدمي الإنترنت ، فقد لوحظ أنه فى أوروبا يسود اتجاه محافظ ازاء الإنترنت ، فى حين هناك اتجاه منفتح يبدو فى الأقبال الشديد عليها فى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية .

والآن ماهو «بروفيل» الإنسان الجديد؟

١ - تبين أن الإنسان الجديد يتسم بحب الاستطلاع الشديد ، ويشعر أنه يشارك فى ثورة كبرى ، هى ثورة الاتصالات الجديدة ، ويدرك أنه يشهد تغيرات جذرية على مستوى العالم .

٢ - يتسم الإنسان الجديد بالروح العملية ، والتي تظهر فى اتجاهه إلى استخدام الإنترنت للبحث عن فرص العمل الجديدة المتاحة .

٣ - الإنسان الجديد تربطه علاقات حميمة مع جهاز الكمبيوتر الخاص به . لدرجة أن بعض حالات البحث اعتبرت أن جهاز الكمبيوتر المحمول يعد امتداداً حقيقياً له!

٤ - الإنسان الجديد تتولد لديه طرق جديد لإدراك العالم من حوله ، وتنظيم خبراته ، وذلك من خلال استخدامه لمفاهيم جديدة . فمفهوم «الفضاء المعلوماتى Cyber space يعنى بالنسبة له مكاناً ليس له وجود فيزيقى حيث تحدث فيه «أشياء غير واقعية» . أما الحقيقة الافتراضية Virtual فهى بالنسبة له الواقع غير الواقعى .

٥ - من أبرز السمات الجديدة نشوء طرق جديدة للتفكير لدى مستخدمي الإنترنت . ولديهم شعور عام بأن أى شىء يمكن أن يرتبط بأى شىء آخر فى شبكة الإنترنت . ولكن ماهى الطرق الجديدة للتفكير؟

أصبح التفكير لدى هؤلاء متحركاً ومتكاملاً ومرناً . وتأتى سمة الحركية فى الفكر من الواقع الذى مؤداه أن الشخص أصبح يعرف كثيراً من الأمور فى أقل وقت ممكن ، بحكم التعدد اللانهائى لمصادر المعلومات والمعرفة فى الإنترنت .

وبالتالى لا يمكن فى هذا السياق أن تتجمد المعرفة لأنها ستتجدد على الدوام . أما تكامل المعرفة فهو نتيجة طبيعية لزوال الحدود بين التخصصات العلمية المختلفة على الشبكة ، فهناك مواقع تعالج الظواهر المختلفة من زوايا مختلف التخصصات فى العلم الاجتماعى المعاصر ، مما من شأنه القضاء على التفكير الأحادى ، أو المنغلق داخل علم اجتماعى محدد . وتبرز أخيراً سمة المرونة فى التفكير بحكم تعدد المواقع المعرفية والتى من شأنها أن تبرز وجوه الحقيقة المتعددة ، وقد يؤدى ذلك فى النهاية إلى القضاء على ظاهرة التحيز ، بحكم تعرض مستخدمى الشبكة لمواقع متعددة تركز على النسبية الثقافية وتبرز أن التنوع الإنسانى بحر بلا ضفاف .

٦ - الإنسان الجديد يستخدم اللغة بطريقة مختلفة عن السابق ، وقد يساعد فى كثير من الحالات على خلق لغة جديدة ، تقوم على التركيز ، واستخدام علامات لغوية جديدة . وقد لوحظ أن مستخدمى البريد الالكترونى فى الإنترنت أصبحت لهم لغة يتخاطبون بها ، وهى زاخرة بعلامات الاختصار التى أصبحوا يتعاملون بها .

٧ - اكتسب الإنسان الجديد طرقاً جديدة لإنشاء صداقات جديدة والارتباط بالناس .

٨ - أصبح يقع على عاتق الإنسان الجديد أن يواجه صراعات داخلية ومصادر جديدة للقلق ، ومخاوف مستحدثة من الوقوع فى الجنون نتيجة انتقاله السريع والدائم من العالم الواقعى العالم الافتراضى ، وتثار هنا ظاهرة إدمان الإنترنت التى أصبحت تؤثر على حياة عدد من مستخدمى الشبكة ، بصورة سلبية ، تبدو فى إهمال أسرهم والانعزال عن الأصدقاء .

هذه بصورة عامة السمات البارزة لمستخدمى الإنترنت ، والتى تكشف عن اكتسابهم لقيم جديدة ، وممارستهم لأنماط مستحدثة من التفكير ، ولكن قد يكون من باب المبالغة الشديدة الزعم بأننا نشهد تخلق إنسان جديد ، فنحن مازلنا فى الواقع على عتبة تغيرات كبرى ستلحق بالإنسان والمجتمع فى الألفية الثالثة ، نتيجة التطورات التكنولوجية العميقة .

٧ - نظرة واقعية للإنسان الجديد !



أثارت «الأوراق الثقافية» التي نشرتها مؤخراً فى الأهرام عن جوانب مختلفة لثورة الاتصالات الحديثة وشبكة الإنترنت لدى القراء ردود أفعال مختلفة . لقد أثرتنا أولاً إشكالية الانتماء إلى العصر أم الانتماء للوطن؟ (الأهرام فى ٢ أغسطس) وذلك بمناسبة قلق رؤساء الدول الثماني الكبرى من حرية التفاعل التي يمارسها الناس عبر شبكة الإنترنت ، واتجاههم إلى وضع نوع من التنظيم والرقابة على هذه الشبكة العنكبوتية المنفتحة من أى قيد أو رقابة . وكان لابد لنا أن نتنقل من بعد إلى مناقشة دور الميديا فى تشكيل الإدراك الاجتماعى (الأهرام فى ١٠ أغسطس) والتناقض البارز بين الثراء المعلوماتى فى شبكة الإنترنت وما تزخر به من معلومات ووثائق وأبحاث ودراسات ، وبين الفقر الاتصالي الذى تعاني منه أجزاء كثيرة من البشرية ، حيث لا تتوافر للملايين البشر وخاصة فى دول الجنوب وسائل الاتصال التقليدية كالتيليفون وغيره . ويصدد هذه المقالة الأخيرة وصلت إلى على عنوانى بالأهرام رسالة بالبريد الإلكتروني من القارئ كمال أمين جاء فيها بالنص :

«تعجبت لأنك فى المقال عرضت لأراء باحثين آخرين واحتفظت فى نفس الوقت برأيك لنفسك . وأنا أرى أن هناك إيجابيات فى ممارسة هذا الاتصال الثقافى على مستوى العالم بدلاً من أن يعيش الناس فى الظلام ، غير أن هناك سلبيات أيضاً مثل الغزو الثقافى والهيمنة الاقتصادية ، غير أن الأذكاء الذين يتسمون بالقدرة على التقييم السليم والتخطيط يمكن ألا يقعوا فى المصيدة . إن قلقى يتعلق ببعض الشركات المتعددة الجنسية التى تسعى إلى مزيد من القوة والثروة ، فهى تنمو بطريقة وبائية وقد تستطيع فى لحظة ما فى المستقبل ، السيطرة على سياسات ومصير أمم متعددة ، أنها فى الواقع تمثل تهديداً جديداً بغير اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية»

انتهت رسالة هذا القارئ الإلكتروني والتي تعبر عن وجهة نظر متوازنة إزاء الثورة الاتصالية . فهناك أولاً ترحيب بإيجابيات الإنترنت ، غير أنه في نفس الوقت هناك مخاوف من سلبيات ممارسة الشركات المتعددة الجنسية وسعيها إلى السيطرة والهيمنة .

وقد فات القارئ أنني سبق لى أن عرضت وجهة نظرى بالتفصيل فى سلسلة مقالات نشرتهما من قبل فى الأهرام بعنوان «ثورة المعلوماتية» (راجع الباب الأول من الكتاب) غير أنني أفضل فى عرضى مختلف التوجهات ، قبل أن أقدم وجهة نظرى فى لوجهات نظر الباحثين من مختلف التوجهات ، قبل أن أقدم وجهة نظرى فى الموضوع . وهكذا حين عرضت المقالة التى تبناها بعض الباحثين النفسيين (من أبرزهم عالمة النفس البرازيلية أنا ماريما نيكولاتشى داكوستا) من أن التفاعل المنظم الدائم مع شبكة الأنترنت والإبحار اليومي فى مجال الفضاء المعلوماتى ، من شأنه أن يخلق إنساناً جديداً ، قنعت فى البداية بعرض آرائها ، تمهيداً لمناقشتها مناقشة نقدية بعد تحفظى المبدئى حول المبالغة الشديدة فى الزعم بتخلق إنسان جديد .

✂ نظرة نقدية

تحددت سبع سمات للإنسان الجديد ، تناقشها بالتفاصيل من منظور نقدى .
السمة الأولى : تتمثل فيما قيل من أن الإنسان الجديد الذى يتعامل بانتظام مع (شبكة الأنترنت) يتسم بحب الاستطلاع الشديد ، ويشعر أنه يشارك فى ثورة كبرى ، هى ثورة الاتصالات الجديدة ، ويدرك أنه يشهد تغيرات جذرية على مستوى العالم .

ولعل الملاحظة الأولى تتعلق بنسبة الذين يتعاملون مع الأنترنت بالمقارنة مع الغالبية العظمى التى لم تتعامل معه إطلاقاً ، سواء للخوف من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة بحكم تعقيدها كما هو الشائع ، أو لنقص القدرة المالية ، سواء فيما يتعلق باقتناء جهاز الكمبيوتر أو تحمل تكاليف الاشتراك الشهرى ، بالإضافة لتكلفة المكالمات التلفونية . ومعنى ذلك أن هذا الإنسان الجديد الذى تشير إليه البحوث ، لن يمثل سوى شريحة ضئيلة للغاية من السكان فى أى مجتمع جنوبى ، ولكن ماذا عن الغالبية العظمى من الناس الذين لن يتاح لهم التعامل مع الفضاء المعلوماتى بكل ما يزرخ به من فكر وعلم وثقافة ؟ وأخطر من ذلك كله ماذا عن جيوش الأميين فى دول الجنوب الذين لا يقرأون ولا يكتبون ، وبالتالي يعيشون ليس فى الفضاء للمعلوماتى ولكن فى الفضاء البدائى الذى

يزخر بالفكر الخرافى والأوهام والإدراك المشوه للواقع الاجتماعى ، والجهل المطبق بصورة العالم الجديد الذى يتخلق أمامنا !

وبالتالى نجد أنفسنا فى الواقع فى حالة فصام ثقافى بين نخبة قليلة العديد وغالبية واسعة . وهذا الفصام كان موجوداً ولاشك فى ذلك حين كانت الكلمة المكتوبة هى المسيطرة على الفضاء الثقافى . ويعكس ذلك فى مجتمعاتنا الجنوبية قلة توزيع الصحف والمجلات والكتب ، غير أن الثورة الاتصالية الجديدة من شأنها فى الواقع أن تزيد من عمق هذا الفصام الثقافى ، ويستدعى ذلك صياغة سياسات ثقافية فعالة تهدف إلى محور الأمية أولاً ، هذا العار القومى ، وتنزع ثانياً إلى نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية على مستوى النخبة وعلى صعيد الجماهير فى نفس الوقت ، ونحتاج إلى سياسات تعليمية تركز على تكوين العقل النقدى ، بدلاً من العقل التلقينى ، وسياسات إعلامية تسعى إلى خلق الوعى الحقيقى لدى الناس بدلاً من إشاعة الوعى الزائف .

نحن نحتاج ليس أقل من ثورة ثقافية شاملة ، تكون هى المقدمة لدخول عالم الفضاء المعلوماتى ، بكل ما يزخر به من وعود وآمال فى التقدم .

والسمة الثانية أن الإنسان الجديد يتسم بالروح العملية التى تظهر فى اتجاهه إلى استخدام الإنترنت للبحث عن فرص العمل الجديدة المتاحة .

والواقع أن هذه السمة تثير موضوع الاتكالية السائدة فى مجتمعنا وخصوصاً الاعتماد على الحكومة فى مجال التعيين فى الوظائف . لفترة طويلة كان الناس يعتبرون أنفسهم - وفق تعبير موفق للدكتور حازم الببلاوى « عيال الحكومة »! بمعنى أنهم يعتمدون عليها اعتماداً كاملاً فى تعليمهم وتشغيلهم ورعايتهم رعاية كاملة من الميلاد حتى الممات . وقد أدى ذلك إلى خنق مبادرات الأفراد ، وتجميد مواهبهم . ولكن حدثت فى السنين الأخيرة فى بلادنا تغيرات شتى ، بعد أن تغيرت النظرة إلى المؤهل والوظيفة ، وبعد أن توقفت الحكومة عن الالتزام بتشغيل الخريجين ، وخصوصاً بعد بداية التحول من التخطيط الجامد إلى الانفتاح الاقتصادى ، واعتماد سياسة حرية السوق . وانطلاق القطاع الخاص .

ولاشك أن الإنترنت سيكون إحدى الأدوات الفعالة فى تفجير الطاقات المبدعة لدى الشباب . ومن بينها التعامل بكفاءة مع فرص العمل المتاحة من خلال مواقع متعددة على الإنترنت ، سواء داخل البلاد أو خارجها .

وهناك سمة أخرى مهمة مؤداها أن الإنسان الجديد تتولد لديه طرق جديدة لإدراك العالم من حوله ، ذلك من خلال استخدامه لمفاهيم جديدة مثل «الفضاء المعلوماتي» و«الواقع الافتراضي» . الفضاء المعلوماتي يعنى بالنسبة له مجالاً واسع المدى ليس له وجود مادي ملموس ، ولكن يتم التفاعل الإنساني من خلاله عن طريق البريد الإلكتروني ، وجماعات النقاش ، والبحث عن المعلومات والوثائق والدراسات . كما أنه أصبح متعوداً على التعامل مع ما يسمى «الواقع الافتراضي» أى الواقع غير الموجود حقيقة . مثل الاشتراك على شبكة الأنترنت فى «مؤتمر افتراضي» تقدم إليه البحوث وتناقش والمشاركون لم يغادروا بلادهم ولا شك أن التعامل مع الواقع الافتراضي يصوره المتعددة ، من شأنه أن يكسب الإنسان أبعاداً فكرية جديدة .

وإذا أضفنا إلى ما سبق أبرز السمات الجديدة قاطبة ، وهو اكتساب الإنسان الجديد لطرق مستحدثة للتفكير تجعل تفكيره متحركاً ومتكاملاً ومرناً ، فإنه يمكن القول أنه بهذه السمات أصبح يعرف كثيراً من الأمور فى أقل وقت ممكن ، بحكم التعدد اللانهائي لمصادر المعلومات والمعرفة فى الأنترنت . غير أن اكتساب هذه «الحركية» ليس سهلاً مسوراً . بل إن التعامل مع الأنترنت - لو لم يتلق تدريباً منهجياً دقيقاً - يمكن أن يضعف فى الفضاء المعلوماتي بكل ما يزرخ به من معلومات لا حدود لها . هنا تبدو أهمية التدريب المسبق على التفكير النقدي الذى يسمح للتعامل مع الأنترنت أن يصنف المعلومات المتاحة ، ويستبعد الهامشى ويبقى على المهم ، وحتى بالنسبة للمعلومات المهمة ، لا بد أن تكون لديه القدرة على تقييمها .

وإذا جئنا لسمة تكامل المعرفة والذى عادة ما يكون ثمرة زوال الحدود بين التخصصات العلمية المختلفة فلن نستطيع التعامل مع الأنترنت أن يصل إليها ما لم يكن مدرباً من قبل على الاطلاع على ميادين معرفية متعددة . وهناك اتجاه سليم مؤداه أن هناك علماً اجتماعياً واحداً وتخصصات مختلفة فى نفس الوقت مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة . هؤلاء الذين دربوا على التعامل مع العلم الاجتماعى ككل ، هم الأقدر على الوصول إلى مستوى تكامل المعرفة مما من شأنه أن يعطيهم منظوراً أرحب فى بحث الظواهر الاجتماعية المختلفة والتعامل معها .

وهناك أخيراً سمة المرونة فى التفكير بحكم تعدد المواقع المعرفية ، وقد نتحفظ على ذلك لأن بعض المتعاملين مع الأنترنت لديهم جمود شديد فى إطارهم

الإدراكي ، وتطرف فى المبادئ التى يؤمنون بها ، مما يجعلهم محصنين - إلى حد كبير - من نعمة المرونة الفكرية! ويشهد على ذلك تعدد المواقع على الإنترنت التى بناها أشخاص ينشرون إيديولوجياتهم الرجعية أو المحافظة بدون أن يتأثروا بالمرونة الفكرية التى يمكن للإنترنت أن توفرها .

وأيا ما كان الأمر ، فقد أردنا من هذه الملاحظات النقدية ، أن نضع مقولة «الإنسان الجديد» الذى سيتخلق من خلال التعامل المنظم والدائم مع الإنترنت فى إطارها الواقعى ، بدلاً من التحليق فى عالم المثاليات ، بواسطة بعض الباحثين ، الذين لا ينظرون إلا إلى الجانب المشرق من جوانب الثورة الاتصالية الحديثة!

غير أن تبنيها إطاراً واقعياً لايعنى بالضرورة النكوص عن الالتحاق بتيار التقدم المعاصر ، وهذا التيار سيعتمد اعتماداً أساسياً على التفاعل الكثيف فى المجال السياسى والاقتصادى والثقافى ، ولعل البرنامج الطموح لنهضة المعلومات الذى تطبقه مصر حالياً ، يكون هو البداية الحقيقية لتأسيس مجتمع معلوماتى مصرى قادر على التفاعل مع مجتمع المعلومات العالمى .



الباب السادس

التقدم والإبداع الحضارى

١ - مؤشرات التقدم

٢ - الحرية الثقافية

٣ - التنمية والإبداع

٤ - مدرسة مصرية علمية فى الإبداع

٥ - تنمية الإبداع

٦ - الإبداع من منظور تكاملى

٧ - الإبداع من المنظور الحضارى

١ - مؤشرات التقدم



هناك جدل محتدم فى الدوائر الفكرية الغربية حول مفهوم التقدم وصلاحيته لقياس التحسن فى الوضع الإنسانى . ومن المعروف أن فكرة التقدم كانت إحدى الأفكار الأساسية التى قام عليها مشروع الحداثة الغربى . وهذا المشروع باعتباره المشروع الحضارى الذى تبنته القوى الرأسمالية الصاعدة فى أوروبا ، والتى جاءت تاريخيا لتنقل المجتمع الأوروبى من إसार العصر الإقطاعى وتنقله نقلة كيفية إلى عصر المجتمع الصناعى ، كان يقوم على عدة دعائم أساسية ، كما بين ذلك بوضوح نظرى بارز عالم الاجتماع الإنجليزى الشهير أنطونى جيدنجز فى كتابه «نتائج الحداثة» . تتمثل هذه الدعائم فى العقلانية والفردية والوضعية فى ممارسة البحث العلمى الاجتماعى ، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير وتبنى نظرة خطية Linear للتقدم الإنسانى ، على أساس أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى أخرى .

وقد وجه نقد عنيف إلى فكرة التقدم كما مورست فى مشروع الحداثة الغربى ، على أساس أن التاريخ الواقعى للإنسانية فى القرن العشرين كذبها . فقد نشبت الحرب العالمية الأولى بكل همجيتها ، ونشبت حرب عالمية ثانية بكل فظائنها ، وأبرزها إلقاء قنبلة ذرية على هيروشيما وناجازاكي . ناهيك عن تدمير عشرات المدن العامرة ، ومصرع ملايين البشر . ولذلك يتساءل النقاد : أين التقدم إذن فى هذه المسيرة التاريخية؟ أولا يدل ما حدث على التراجع الحقيقى فى مجال الممارسات الإنسانية؟

وقد يكون هذا هو السبب فى شيوع مفهوم آخر ، أصبحت له السيادة فى الخطاب السياسى والعلمى بعد الحرب العالمية الثانية على الخصوص وهو مفهوم التنمية ، غير

أن هذا المفهوم بدوره تعرض لخلافات شتى فى دوائر المفكرين والباحثين العلميين . فقد أثر الخلاف الأيديولوجى الحاد الذى احتدم طوال القرن العشرين بين النظم الرأسمالية والنظم الشيوعية على المفهوم ذاته . وأصبحنا نجد إشارات فى الخطاب السياسى والعلمى إلى أنماط متباينة من التنمية ، فهناك تنمية رأسمالية ، تقف مضادة لهما ما أطلق عليه التنمية الاشتراكية . وأصبح لكل مفهوم منظوره للتأثير والتوجيه فى ضوء تبنى أى من المفهومين . فى التنمية الرأسمالية سادت نظرية دولة الحد الأدنى ، أى قيام الدولة بوظائفها فى الأمن وإدارة المجتمع بدون تدخل بارز فى الإدارة الاقتصادية ، التى تركت أساساً للقطاع الخاص والقوى الرأسمالية . وأصبحت حرية السوق ومنع تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى هى الإيديولوجية الرسمية للدول الصناعية الرأسمالية . غير أن هذا النموذج النظرى تعرض لأزمة خانقة فى مرحلة الكساد الكبير الذى ساد فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الثلاثينيات ، مما دعا الإدارة الأمريكية إلى تبنى سياسة أطلق عليها «النيوديل» ، والتى سمحت للحكومة أن تتدخل فى مجال الاقتصاد حتى تضمن استمرار النظام الرأسمالى .

وعلى عكس ذلك فإنه فى التنمية الاشتراكية كان دور الدولة الاقتصادى هو الدور البارز ، وذلك فى ضوء تبنى نظرية التخطيط الشامل الذى تقوم به الدولة ، والذى يحدد طريقة توزيع الموارد ، وتخصيص الاستثمارات فى ضوء قطاع عام مسيطر ، مع التقليل الشديد للقطاع الخاص لدرجة تقترب من إلغائه فعلياً .

غير أن هذا النموذج تعرض لأزمة أيضاً دفعت لبنين إلى أن يتبنى ما أطلق عليه «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى تسمح للاستثمار الأجنبى فى شكل شركات خاصة وخصوصاً فى مجال النفط لكى تعمل فى إطار الاقتصاد الرسمى الموجه . كما أن هذه السياسة فتحت الباب أمام القطاع الخاص فى الزراعة بعد أن انخفضت الإنتاجية انخفاضاً شديداً ، بعد تأميم الأرض الزراعية ، وإلغاء الملكية الفردية . غير أن هذه السياسة التى لاقت جدلاً شديداً داخل الحزب الشيوعى السوفيتى ، تولى ستالين حين تسلم مقاليد الأمور فى الاتحاد السوفيتى إلغاؤها سعيًا وراء نقاوة نموذج التنمية الاشتراكية .

وقد أثبت التاريخ أن هذا الموقف الإيديولوجى المتطرف ، أدى فى النهاية إلى فشل سياسات التنمية الاشتراكية ، وانهيار الاتحاد السوفيتى ذاته .



بنهاية القرن العشرين وانتهاء الصراع الايديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية برزت نظرية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة على مستوى العالم ، تنطلق من مبدأ فلسفى موداه أن الحقيقة نسبية وليست مطلقة! فى الماضى كانت الرأسمالية تزعم أنها تمثل الخير الخالص للإنسانية وبالتالي تنفى صحة بعض مقولات النظريات المنافسة . وفى نفس الوقت كانت الشيوعية تدعى أن الرأسمالية تمثل الشر المطلق ، وأنهاهى بذاتها الحل الناجح لكل مشكلات الإنسانية . اليوم ونحن نعيش فى عصر ما بعد الحداثة ، هناك نزوع قوى إلى قبول المزج بين النماذج الاقتصادية المتباينة فى إطار تركيب جديد ، يتيح الفرصة للفرد باعتباره فردا لإطلاق عقل ملكاته ومواهبه فى إطار من الخدمات الأساسية التى تقدمها الدولة فى مجالات التعليم والصحة ، ويسمح للمجتمع أيضاً أن ينشئ من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ما يحقق المصلحة العامة ، حتى لو تعارض ذلك مع بعض المصالح الفردية الضيقة . وربما كان تحول الاقتصادات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق ، أبلى دليل على أن النظرية الجديدة أخذت طريقها إلى التطبيق فى البلاد الشيوعية . الاشتراكية السابقة ، بدرجات متفاوتة من التغيير الجذرى بما فى ذلك الصين ذاتها بكل أنقالها الإيديولوجية . ومن ناحية أخرى برزت النظرية الجديدة فى التطبيق فى البلاد الصناعية الرأسمالية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأخذت شكل «حركة الطريق الثالث» التى تسعى للتأليف الخلاق بين حركية الرأسمالية وإطلاق العنان للحافز الفردى ، ولكن مع مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية فى نفس الوقت .

وقد أدى هذا التطور إلى إعادة النظر فى مفاهيم التنمية ذاتها ، وفى مراجعتها بصورة نقدية شاملة . ولعل ظهور مفهوم «التنمية البشرية» الذى ذاع استخدامه فى تقارير الأمم المتحدة فى ضوء التأثير الفكرى الخلاق للاقتصادى الباكستانى الشهير محبوب الحق ، يعكس بوضوح هذه التحولات الكبرى . فلم تعد التنمية تقاس كما كان الحال فى الماضى بارتفاع معدلات الدخل القومى ، ولا حتى فى إطار المؤشرات المعدلة التى أرادت أن تضيف إلى ذلك مؤشر عدالة التوزيع ، بل أصبحت التنمية هى توسيع الخيارات أمام الناس فى فرص الحياة ، وتقديم بدائل متعددة ، تسمح لكل فرد - وفق تعليمه ومؤهلاته وقدراته وإمكاناته - أن يحقق ذاته فى إطار تحقق تكافؤ الفرص ما أمكن ذلك .

عودة مفهوم التقدم

وقد أدت كل هذه التطورات إلى العودة مرة أخرى إلى استخدام مفهوم التقدم . فقد تبين من الخبرة الإنسانية طوال العقود الماضية أن المؤشرات الكمية والكيفية للتنمية مهما بلغت دقتها لاتصلح لقياس التحسن فى الوضع الإنسانى . ذلك أن هذا الوضع يتضمن أبعاداً يصعب قياسها فى الواقع بالطرق التقليدية . هناك أبعاد مثل درجة ارتفاع الوعى الاجتماعى ، ومعدلات الرقى الثقافى ، وسيادة النظرة المستقبلية بدلاً من التشبث بمرجعيات الماضى ، كما يسود الحال فى عديد من المجتمعات التقليدية فى البلاد النامية ، بل إن التفاؤل بمستقبل المصير الإنسانى أو التشاؤم من اتجاهاته ، يمكن أن يدخل أيضاً ضمن أبعاد الوضع الإنسانى فى مجتمع ما .

ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى ابتداء مؤشرات جديدة كمية ونوعية لقياس التقدم فى الوضع الإنسانى . هذه المؤشرات ينبغى أن تركز على وحدات متعددة فى نفس الوقت . لدينا أولاً الوحدة الرئيسية للتحليل وهى الفرد . هذا الفرد كادت تضع معالِم شخصيته فى النظم الشمولية التى صادرت المجتمعات المدنية وقمعت الفرد سياسياً وسحقته اقتصادياً . وهو نفس الفرد الذى حاولت المجتمعات الجماهيرية Mass Societies فى البلاد الرأسمالية الهيمنة على مصيره ، من خلال سيطرة الإعلام الجماهيرى الذى تخصص فى الواقع فى إنتاج الوعى الزائف الذى يسود بين الناس ، حتى تتاح الفرصة للطبقات المسيطرة أن تواصل استغلالها لباقى الطبقات فى المجتمع ، فى الوقت الذى تروج فيه لأحلام الثروة الكاذبة ، وإمكانية أى فرد فى الحصول عليها ، لكى يصبح فى عداد أصحاب الملايين . غير أنه لا ينبغى أن نركز على الفرد ، ولا تترك الأسرة كوحدة أساسية لحقتها - فى مجتمعات متعددة وظروف شتى - عوامل التفكك الاجتماعى ، ومن هنا فصعود الفرد فى السلم الاجتماعى وفى مجال ازدهار شخصيته الإنسانية ، لا ينبغى أن يكون على حساب الأسرة ذاتها ، ففى ذلك تهديد خطير لوحدة النسيج الاجتماعى . غير أنه بالإضافة إلى الفرد والأسرة ، لابد من اعتبار المجتمعات المحلية وحدة أساسية أخرى للتحليل . فنحن نعيش فى عصر يدعو لتقليص البنى الشمولية وسيطرتها على باقى الأجزاء فى المجتمع ، وفى مقدمتها الدولة التى سعت دائماً إلى فرض هيمنتها على حركة الجماهير . ليس ذلك فقط ، بل إنه فى إطار

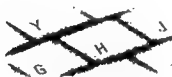
قبول مبدأ التعددية الثقافية ، لابد أن تتأسس مشروعية مطلوبة لحق الجماعات المختلفة التى يتشكل منها المجتمع فى أن تعبر عن نفسها ثقافياً ، فى إطار مبدأ الحق فى التنوع والاختلاف بما لا يهدد الوحدة المطلوبة فى المجتمع .

وباختصار شديد ، نحن فى حاجة إلى صياغة حزمة كاملة من المؤشرات الكمية والكيفية لقياس تقدم المجتمع ، واضعين فى الاعتبار الجوانب المادية والروحية على السواء ، فليس بالمادة وحدها يحيا الإنسان .

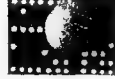
وهذا الجهد العلمى المطلوب لصياغة المؤشرات المطلوبة كمية كانت أو كيفية ، يستدعى فى المقام الأول رفع وعى الجماعة العلمية المصرية بأهمية حركة المؤشرات الاجتماعية ، التى أصبحت لها فى المجتمعات الغربية مراكز أبحاث خاصة ومجلات تعنى بعرض التطورات النظرية والمنهجية فى هذا المجال .

ويمكن القول أننا كجماعة علمية فى ميدان العلوم الاجتماعية لا ننتبع بشكل منظم الإسهامات الجديدة فى مجال العلم الاجتماعى على النسق العالمى . وأبلغ دليل على ذلك أن اليونسكو أصدرت منذ عامين أول تقرير عالمى عن علم الاجتماع فى القرن العشرين وأفاق تطوره فى القرن الحادى والعشرين ، وكذلك أصدرت تقريراً عالمياً عن الثقافة المعاصرة . ترى كم من باحثينا الاجتماعيين اطلع على هذه التقارير المهمة؟

نحن فى حاجة إلى صحوة علمية ، تتركز فى زيادة الارتباط والتواصل بين المجتمع العلمى المصرى والمجتمع العالمى .



٢ - الحرية الثقافية



إذا كنا خالصنا فى نهاية مقالنا الماضى عن «مؤشرات التقدم» إلى أننا فى حاجة إلى صياغة حزمة كاملة من المؤشرات الكمية والكيفية لقياس تقدم المجتمع ، واضعين فى الاعتبار الجوانب المادية والروحية على السواء ، فمعنى ذلك أننا نثير فى الواقع قضية أهمية المؤشرات الثقافية فى قياس إنجازات التنمية البشرية . ذلك أنه ساد لفترة طويلة الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية التى تركز أساساً على ارتفاع معدلات الدخل القومى ، وإن كانت قد بذلت من بعد محاولات لتصحيح هذا الوضع بإضافة مؤشرات تتعلق بعدالة توزيع الدخل ، ثم من بعد مؤشرات لقياس نوعية الحياة . ويمكن لنا إذا أردنا أن نتتبع أحدث التطورات فى مجال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أن نطلع الكتاب المهم الذى أصدره مؤخراً الاقتصادى المرموق الدكتور إبراهيم العيسوى بعنوان «التنمية فى عالم متغير» دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها (القاهرة : دار الشروق ٢٠٠٠) .

غير أنه يلفت النظر بشدة أنه نشأت حركة علمية نشيطة فى السنوات الأخيرة لصياغة مؤشرات ثقافية لقياس التنمية ، تعكس فى الحقيقة نحو اهتمام العلم الاجتماعى بإقامة العلاقات الوثيقة بين التنمية والثقافة .

وقد عبر عن هذا الاتجاه أبلغ تعبير فريدريك مايور السكرتير العام الأسبق لليونسكو فى تصديده للترقرير العلمى عن الثقافة العالمية الصادر عام ١٩٩٨ ، حين قرر «الثقافة هى التى تشكل الطريقة التى ننظر بها إلى العالم . وهى بذلك لديها القدرة على أن تحدث التغيير فى الاتجاهات المطلوبة لتحقيق السلام وإنجاز التنمية المستدامة ، والتى هى الطريقة الممكنة الوحيدة لاستمرار الحياة على كوكب الأرض» وحين نتحدث عن الثقافة - يستطرد مايور - فنحن ننظر إلى الطرق التى نعيش بها كأفراد ، والطرق التى نعيش بها معاً . إن «الثقافة الحية» هى - بحسب

التعريف - تلك التى تتفاعل مع الآخرين ، وهى تشمل الناس وهم يبدعون ويمزجون بين المعانى المتنوعة ، ويستعيدونها ويعيدون اختراعها ، هذه المعانى التى يستطيعون التوحد معها ، ويشهد على ذلك كله التنوع المثمر للثقافات .

ونحن حين نتحدث عن التنمية فنحن نعنى بها فى الواقع التنمية البشرية كما استقر المفهوم فى أدبيات الأمم المتحدة كما أشرنا من قبل . ومن ثم فالمؤشرات الثقافية تعنى اختيار التنمية البشرية من المنظور الثقافى ، والمقصود بذلك التركيز الخاص على الطريقة التى تتشكل بها نوعية حياة الناس ، فى ضوء الطريقة التى يعيشون بها معاً ، ونسق القيم الذى يحرك اتجاهات تفاعلاتهم المتنوعة . وهذا الاتجاه إزاء المؤشرات الثقافية يتضمن فى الواقع بعداً أخلاقياً ، فنحن لا نتحدث فقط عن الطريقة التى يعيش بها الناس ، ولكن عن طريقة العيش الجيدة . ومن هنا فهذا المعيار يمكن له أن يميز بين الثقافات التى تدفع التنمية البشرية إلى الأمام ، وتلك التى تدفعها - على العكس - إلى الخلف .

ويذهب الباحث «تيم ماكنلى» فى دراسة قيمة له عن «قياس إسهام الثقافة فى الرفاهية الإنسانية : المؤشرات الثقافية للتنمية» منشورة فى التقرير الأول عن الثقافة العالمية ، إلى أن الافتراض المبدئى الذى يتعين أن ننتقل منه فى هذا المجال ، أن الاختيار الأساسى لآى ثقافة هو ما إذا كانت تشجع على تفتح الإمكانات الإنسانية وتساعد على توسيع دائرة الاختيار أو لا ، وهذا التقييم يتضمن عدداً من الأبعاد المهمة ، تتركز فى ثلاثة : الحرية الثقافية والإبداع والحوار الثقافى .

مؤشرات الحرية الثقافية

تجابهنا فى صياغة المؤشرات - بوجه عام - مشكلتان هما صياغة مؤشرات لها دلالة من ناحية ، والعثور على البيانات المناسبة لها من ناحية ثانية .

المؤشر الأول من المؤشرات الثقافية هو مؤشر «الحرية الثقافية» والذى يتضمن حقوق الجماعات المختلفة فى المجتمع ، مثل الحقوق اللغوية للأقليات (مثلاً حق البربر فى المغرب والجزائر فى أن يتعلموا لغتهم الخاصة وهى اللغة الأمازيغية) ، وحقوق الإنسان الفردية ، مثل حرية التعبير . وتستخدم المؤشرات الكيفية عادة لقياس هذه الحقوق .

ويعتمد تيم ماكنلى على محاولة بارزة سابقة للباحث ميجاهند ديساى والذى

سبق له أن كتب بحثاً عام ١٩٩٢ عن قياس الحرية السياسية ، كان عبارة عن ورقة خلفية لمقياس الحرية السياسية الذى تضمنه تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩١ . وقد صنف ديساى الحرية فى هذا المقياس إلى خمس فئات موزونة : تكامل الذات أولاً والأمن الشخصى ، وسيادة القانون ، والمشاركة السياسية ، وحرية التعبير ، وأخيراً المساواة أمام القانون .

ويقترح ماكنلى الاستفادة من هذه المحاولة ، فى صياغة مقياس للحرية الثقافية ، وذلك باختيار ثلاث فئات أساسية هى :
تكامل الذات ، وحرية التعبير ، والمساواة أمام القانون .

وتكامل الذات يتعلق بأهم حرية إنسانية ، التى من شأنها أن تحمى الإنسان من التعذيب على سبيل المثال أو القبض التعسفى عليه . وفى الوقت الذى نجد فيه دولاً لا تعترف بنظام الانتخابات فى ضوء التعددية الحزبية ، أو حتى لا تعترف باستقلال السلطة القضائية ، فمن المؤكد - كما يؤكد ماكنلى - أنه ليست هناك دولة يمكن أن تزعم حقها فى ممارسة تعذيب مواطنيها وتؤسس هذا الحق على قيمها الثقافية الخاصة (فات ماكنلى أن القضاء الإسرائيلى حكم بأن ممارسة تعذيب المتهمين الفلسطينيين لاستنطاقهم ودفعهم إلى الاعتراف مسألة مشروعة) .

أما فيما يتعلق بحرية التعبير فإن الجماعات المختلفة فى المجتمع ينبغي أن يكون من حقها أن تعبر عن قيمها الثقافية الخاصة . وهذا يستدعى عدم وجود أجهزة للرقابة على نشر الكتب ، وعلى عرض المسرحيات وأعمال الفن ، والصحافة ، والتليفزيون ، والإذاعة والسينما .

وإذا نظرنا إلى المساواة أمام القانون فإنها تعنى عدم التمييز على أساس السلالة أو الجنس أو الدين أو الطبقة ، أو كون الشخص ذكراً أو أنثى . وعدم التمييز حق من الحقوق الأساسية ، الذى يسمح لجميع الجماعات أن تتمتع بكل حقوق الإنسان .

ويضيف ماكنلى أن هناك فئة رابعة تستحق أن تضاف إلى مقياس الحرية الثقافية هى حق تقرير المصير . ويرى أن هذه الحقوق جميعاً التى أشرنا إليها تضمنتها الإعلانات العالمية عن حقوق الإنسان وأهمها الإعلان العالمى عن حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وكذلك المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأمم المتحدة عام ١٩٦٦) .

وأخيراً الإعلان عن حقوق الإنسان للأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات
سلالية أو دينية أو لغوية (الأم المتحدة عام ١٩٩٢) .

وكل مؤشر من مؤشرات مقياس الحرية الثقافية يمكن جمع بيانات عنه من
خلال طرق مجموعات متماسكة من الأسئلة :

١ - تكامل الذات : هل الناس لا يتعرضون للمقبض التعسفي ، أو الاعتقال ،
وهل هم لا يتعرضون للتعذيب أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو العقوبات؟

٢ - عدم التمييز : هل هناك معاملة متساوية أمام القانون بغير اعتبار لفروق
الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الإثنية السياسية ، وبغض النظر عن الوضع
الطبقى ، أو أى أوضاع اجتماعية أخرى؟

٣ - حرية التفكير والتعبير : هل كل شخص لديه الحق فى حرية التفكير
والضمير والحرية فى اختيار الدين؟

وهل كل شخص لديه حق التعبير عن رأيه ، بما فى ذلك الحرية الضرورية
لممارسة البحث العلمى والنشاط الإبداعي؟

وهل هناك لكل شخص الحق فى الاشتراك الحر فى الحياة الثقافية فى المجتمع المحلى
الذى ينتمى إليه ، وأن يتمتع بالفنون وأن يشارك فى ثمار البحث العلمى وفوائده؟

٤ - الحق فى تقرير المصير : هل كل الناس لديها الحق فى تقرير مصيرها ، ولهم
الحرية فى اختيار أدوارهم السياسية ومتابعة تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية؟

وهل حقوق الأقليات القومية أو السلالية أو العائلية أو الدينية أو اللغوية
مصونة داخل الدولة ، وهل لها الحق فى تنمية هوياتها ، مثل تنمية ثقافتها ولغتها
ودينها والحفاظ على تقاليدها وعاداتها؟

وهل أعضاء الأقليات لديهم الفرص المتساوية لتعلم لغتهم الأم والتعلم بها؟
وهل تبذل الدولة مجهوداً لتضمين المقررات التعليمية تاريخ هذه الأقليات
وعرض ثقافتها وتقاليدها؟

وبالنسبة لكل فئة من هذه الفئات الأربع ، فإن أداء الدول يمكن أن يرتب على
مقياس يبدأ بالصفر وينتهى برقم ١٠ ، وبعد ذلك يمكن أخذ متوسطات الفئات

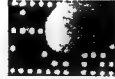
الأربع بوزن متساو لاستخلاص مقياس الحرية الثقافية . غير أنه ينبغي الاهتمام الشديد بنوعية البيانات التى تجمع عن كل مؤشر ، حتى لا يكون هناك جدل حول صحة البيانات وثباتها . لأن المقياس فى النهاية سيتضمن حكماً تقويمياً هو أداء الدولة فى مجال الحرية الثقافية .

وإذا تأملنا مؤشرات الحرية الثقافية المقترحة ، فلا بد أن يلفت نظرنا أنه بالنسبة للمؤشر الرابع وهو حق تقرير المصير ، المبالغة الشديدة فى التركيز على حقوق الأقليات بصورة قد تؤدى - إذا تحولت المطالب الثقافية إلى مطالب سياسية - إلى تفتيت وحدة الدولة القومية . وفى تقديرنا أن الدول العظمى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحاول اللعب بورقة الأقليات لتهديد التكامل القومى لبعض الدول .

غير أن الحرية الثقافية هى المؤشر الأول من المؤشرات الثقافية للتنمية ، بقى أن نتحدث عن مؤشرات الإبداع ، والحوار الثقافى .



٣ - التنمية والإبداع



هناك إجماع بين الباحثين على أن المناخ الثقافي في القرن الحادى والعشرين سيختلف اختلافاً جوهرياً عما هو سائد فى نهاية القرن العشرين . وإذا كان من المتفق عليه أن الجديد لا يمكن أن يخلق من العدم ، بل إنه طبقاً لمنظور المنهج الجدلى لابد له أن يتخلق من رحم القديم ، فإننا نجد مصداقاً لهذه القاعدة بزوغ تيارات سياسية واقتصادية وثقافية جديدة فى العقد الأخير . وربما كانت أقوى التيارات السياسية الصاعدة بروز الموجة الثالثة من موجات الديمقراطية ، كما أطلق عليها عالم السياسة الأمريكى «صامويل هنتنجتون» . وتعنى الموجة الثالثة انحسار دائرة النظم السياسية الشمولية والسلطوية ، وتزايد معدلات تحول النظم السياسية إلى الديمقراطية ، لدرجة أن الباحث «لارى داياموند» وهو يغطى هذه الظاهرة وامتدادها فى كل أنحاء العالم ، أطلق عليها «عولمة الديمقراطية» .

وليس هذا غريباً على أى حال ، لأننا فعلاً نعيش فى عصر العولمة بتجلياتها السياسية وأبرزها الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان . ونعيش كذلك عصر العولمة الاقتصادية والتى تتمثل أساساً فى الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول ، ووحدة الأسواق المالية والائتمانية فى العالم ، والدور البارز الذى أصبحت تلعبه الشركات دولية النشاط ، بالإضافة إلى أنشطة منظمة التجارة العالمية التى فتحت باب التنافس الدولى على مصراعيه ، تحت شعار حرية التجارة . وبالإضافة إلى ذلك نحن نحيا عصر العولمة الثقافية التى تهدف إلى صياغة ثقافة كونية ، تسعى إلى توحيد المعايير والقيم التى تحكم السلوك الإنسانى فى بلاد العالم المختلفة .

والعولمة فى الواقع تعبير عن تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية والتى أصبح العلم فيها لأول مرة عنصراً من عناصر الإنتاج ، بالإضافة إلى الثورة الاتصالية

الكبرى ، والتي تتمثل فى البث عن طريق الأقمار الصناعية ، وبروز شبكة الإنترنت باعتبارها أخطر تطور فى تاريخ الاتصال الإنسانى ، مما سيترتب عليه آثار بالغة العمق فى مجال المعرفة الإنسانية إنتاجا وتداولاً .

وفى ضوء هذا المناخ الثقافى الجديد ، الذى يتسم أساساً بالتركيز على إنتاج المعرفة وتنوع نظم التفكير فى ظل تنافسية عالمية واسعة ، أصبحت قضية تنمية الإبداع والابتكار فى مقدمة المطالب التى تسعى النظم السياسية المختلفة إلى توفير الظروف للموضوعية المهيئة لها . ويبدو ذلك منطقياً تماماً ، لأننا نشهد نشوء ما يطلق عليه الآن «اقتصاد المعرفة» ، وبروز فئة جديدة يطلق عليها «عمال المعرفة» وهم هؤلاء الذين يشغلون مواقع متعددة فى مجال إنتاج واستخدام وتطبيق برامج الحواسيب الآلية . بعبارة موجزة سينقسم البشر فى القرن الحادى والعشرين إلى فئتين رئيسيتين : من يعرفون ومن لا يعرفون . والمعرفة فى إنتاجها تحتاج إلى إبداع حقيقى ، وهذا الإبداع لا يمكن نقله ، كما يتم نقل التكنولوجيا ، بل لابد من تخليقه وتنميته ومتابعته فى التربة المحلية ، من خلال نظم التنشئة الاجتماعية فى الأسرة والتنشئة التعليمية فى المدارس والجامعات .

ولذلك اهتمت الدول المتقدمة منذ عقود طويلة خلّت ، بالتركيز على بحوث الإبداع ، فى محاولة لاستكناه جوهره الحقيقى ، والكشف عن عملياته ، وابتكار البرامج التى تعتمد على بحوث علم النفس لتنميته وشحذ ، مع التركيز على الأطفال لكونهم الذين سيصبحون بالغين بعد ذلك ، وسينتشرون فى مختلف المواقع ، ومعنى ذلك أننا لو استطعنا بناء برامج علمية مخططة لتنمية الإبداع لديهم ، فإن معنى ذلك تحقيق معدلات عالية من التقدم الحضارى .

مؤشرات الإبداع

إذا كنا فى مقالنا الماضى قد عرضنا لمكونات مقياس الحرية الثقافية باعتبارها أول مؤشر من المؤشرات الثقافية للتنمية ، وهو ذلك المؤشر الذى يبرز ما إذا كان مجتمع ما يحترم ويسمح لحرية التفكير والتعبير أن تأخذ مداها ، فإن مؤشرات الإبداع تظهر ما إذا كان المجتمع يشجع بطريقة فعالة الناس لكى يعبروا عن أنفسهم بطريقة إبداعية وتجديدية ، وبالتالى يسهمون فى تقدم المجتمع .

والإبداع يمكن قياسه بعدة طرق ، فيمكن أولاً قياسه عن طريق تحديد الفرص

التي يقدمها المجتمع للمواطنين ، مثل الوصول إلى وسائل التعبير ، أو من خلال النواتج الإبداعية مثل المسرحيات والكتب وأعمال الفن . ويمكن القول أن المؤشر الخاص بالنواتج الإبداعية أفضل من غيره ، لأنه يركز على إنجازات الناس ، وهو في الوقت نفسه دليل قوى على أن فرص الإبداع متاحة . لكن المشكلة أن هذه المؤشرات من الصعب صياغتها وتطبيقها .

غير أنه من الأهمية بمكان أن نلتفت إلى أن الإبداع ظاهرة معقدة وليست وحيدة البعد . ذلك أن النواتج الإبداعية قد تكون اجتماعية مثلما قد تكون فردية . فالإبداع يمكن أن يكون ظاهرة جماعية بالإضافة إلى كونه ظاهرة فردية . بعبارة أخرى هناك إبداع جماعي قد تقوم به جماعات كبيرة ، أو حتى المجتمع ككل ، بالإضافة إلى الإبداعات الفردية . ذلك أنه يمكن الحديث مثلا عن إبداع المجتمع الياباني في التأليف بين الأصالة والمعاصرة ، والتقدم المبهر في مجال التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي . كما أنه يمكن الحديث اليوم عن إبداع المجتمع الصيني في العبور الآمن من قبضة الشمولية إلى نظام سياسي أكثر تحورا ، ومن التخطيط المركزي الجامد إلى اقتصاد السوق المفتوحة . وهكذا يمكن القول إن الإبداع قد يتجلى في أنشطة إنسانية متنوعة ، وفي مجالات متعددة قد تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية .

وفي تصميم مقاييس الإبداع يمكن أن نبدأ بالتجليات التي عادة ما ترتبط تقليديا بالمجالات الإبداعية مثل الإنتاج الأدبي والموسيقى ، ومختلف أنواع الفنون التمثيلية والرسم والتصميم ، والسينما ، وكلما كان ذلك ممكنا ينبغي تدعيم هذه المؤشرات بالإبداع في مجالات البحث والتطوير ، وفي مجال الأعمال ، بل وفي ميدان الأداء الحكومي وإنجازات المجتمع المدني .

وفي هذا المجال يمكن التمييز بين إنتاج الأعمال الإبداعية والمشاركة فيها ، واستهلاكها ، مع ملاحظة أن للمشاركة يصعب فرزها على حدة بعيدا عن الإنتاج والاستهلاك .

والمنتجون للأعمال الإبداعية من الناحية الكمية مؤشر مهم على الإبداع في المجتمع من زاوية قلة عددهم أو كثرتهم ، وإن كانت تلك المؤشرات الكمية ليست هي المؤشرات الوحيدة بالطبع . وهنا ينبغي أن نميز بين المحترفين والهواة ، ذلك أن الهواة في مجال الإبداع لا يقلون أهمية عن المحترفين ، إذا نظرنا إلى اتساع مجال الإبداع في المجتمع .

وفي مجال قياس الأعمال الإبداعية علينا أن نلتفت إلى أن عديدا من النواتج الثقافية أصبحت تنتج بطريقة الإنتاج الكبير ، ومن هنا ينبغي التركيز ليس على الحجم ولكن على عدد «الإبداعات الحقيقية» التي على أساسها يتم إنتاج آلاف الوحدات الإبداعية ، فذلك هو المقياس الحقيقي لأصالة الإبداع وتنوعه .

ولعله اتضح من العرض السابق صعوبة تطبيق مقاييس الإبداع نظرا للافتقار إلى البيانات الدقيقة في الميادين التي أشرنا إليها ، بالإضافة إلى أنه نادرا ما تتوافر بيانات عن الإبداع كظاهرة اجتماعية ، تشمل ميادين متعددة بالإضافة إلى الإبداع الفني بالمعنى الضيق للكلمة ، ونعني في مجالات البحث والتطوير والأعمال والأداء الحكومي والإنجاز في مجال المجتمع المدني .

ومع ذلك فيمكننا - في غيبة البيانات الشاملة عن صورة الإبداع المختلفة - الاعتماد على عدد من المقاييس التي أصبحت في الواقع تقليدية في هذا المجال .

لدينا أولاً المقياس الخاص بمعدلات الإنفاق على النواتج والأنشطة الإبداعية . وهذا المقياس يفيد في إظهار مدى تشجيع النشاط الإبداعي في المجتمعات المختلفة . مع أن ذلك المقياس أقل أهمية من المقياس الخاص بإنتاج السلع والخدمات الثقافية . ذلك لأن الإبداع لا يمكن له أن يزدهر بغير طلب فعلى أو سوق لنواتجه .

والمقياس الثاني هو معدلات إبداع النواتج الثقافية الجديدة . وفي هذا المجال ينبغي التركيز على عنصر الجودة في الإنتاج الثقافي وليس الكم . على سبيل المثال في مجال تأليف الكتب لا يغني كثيرا الاعتماد على عدد الكتب المطبوعة أو المبيعة ، بقدر التركيز على عناصر الجودة في الإنتاج الفكري ذاته . في مصر على سبيل المثال أغلب الكتب المطبوعة تتناول أمورا دينية ، وأحيانا بشكل بالغ السطحية ، في حين تغيب تقريبا تماما الكتب الخاصة بالعلم والثقافة العلمية والتكنولوجيا . ومن ناحية أخرى يعطينا في المجال الفكري ليس الكتب المعنية بإعادة إنتاج الفكر التقليدي ، ولكن الكتب التي تبذل طرائق جديدة في التفكير ، أو تستحدث مناهج علمية لدراسة التراث ، أو تحليل الإنتاج الفكري المعاصر . فهذه الكتب بالذات هي الدليل المؤكد على الإبداع الفكري في بلد ما .

ولدينا في مجال المقاييس التقليدية عدة مقاييس ، مثل عدد الكتب المطبوعة في السنة ، ومبيعات النواتج الإبداعية في مجال الكتب والأغاني والموسيقى والفيديو ، وكذلك معدلات الإنتاج السينمائي وغيرها من المؤشرات .

ولكن لدينا مؤشرات أخرى عن أعداد الناس الذين يشاركون فى الأنشطة الثقافية ، مثل عدد المترددين على المكتبات العامة ودور السينما والمسارح والمعارض .

وأيا ما كان الأمر ، فيمكننا القول أن تصميم وتطبيق مقاييس الإبداع ، تقابله صعوبات شتى أهمها الافتقار الشديد إلى البيانات فى مجالات متعددة ، بالإضافة إلى الاتجاه التقليدى الذى يحاول حصر الإبداع فى مجال بالغ الضيق هو مجال الإنتاج الفكرى والفنى . مع أن الإبداع المجتمعى فى مجال البحث والتطوير ، وفى المجال السياسى من زاوية استحداث طرق ديمقراطية جديدة تكفل للجماهير أن تعبر عن نفسها ، وكذلك ابتداء آليات جديدة فى مجال الإدارة الحكومية والأعمال ، بالإضافة إلى إبداعات مؤسسات المجتمع المدنى ، كل هذه المجالات لا يقل فيها الإبداع أهمية عن صور الإبداع الفكرى والفنى التقليدى .

وإذا كنا نتجه إلى صياغة مجتمعات للمعرفة ، فلا بد فى الواقع أن نعيد صياغة نظرتنا للإبداع من ناحية ، وأن نولى السياسة الثقافية الخاصة بتشجيعه ودفعه أبلغ الاهتمام من ناحية أخرى .



٤ - مدرسة مصرية علمية فى الإبداع



أصاح القارئ أنه لم يكن فى تخطيطى لهذه السلسلة من المقالات التى أدرس فيها البعد الثقافى للتنمية ، أن أتوقف طويلا عند كل مؤشر من المؤشرات الثقافية الثلاثة التى أركز عليها ، وهى مؤشرات : الحرية الثقافية والإبداع والحوار الثقافى .

غير أننى حين انتهيت من عرض مؤشر الإبداع أحسست أننى سأكون مقصرا لو لم أعرض للإنجاز المصرى العلمى البارز فى دراسات علم النفس الاجتماعى فى مجال دراسات الإبداع . ويمكن القول أنه بالرغم من أن الدول المتقدمة سبقتنا منذ زمن فى التركيز من وجهة نظر علم النفس على بحوث الإبداع ، إلا أن عالم النفس المعروف الدكتور مصطفى سويف أستاذ علم النفس ، بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، والمعروف عالميا ببحوثه المبتكرة فى مجال الإبداع ، وفى مجال دراسة تعاطى المخدرات ووضع أسس الوقاية منها ، يعد هو المؤسس الحقيقى لبحوث الإبداع فى علم النفس المصرى . فقد صمم برنامجا متكاملأ لبحوث الإبداع أشرك فى تنفيذه مجموعة كبيرة من تلاميذه ، الذين أنجزوا رسائل للماجستير والدكتوراه ، كان بعضها إضافة علمية مرموقة للمعرفة العالمية عن الإبداع .

ويضيق المجال لو حاولنا حصر رسائل الماجستير والدكتوراه التى عاجلت موضوع الابتكار والإبداع وإن كان قد قام بهذا الجهد الدكتور أنور محمد الشرقاوى فى كتابه المهم «الابتكار وتطبيقاته» الذى صدر عام ١٩٩٩ فى جزئين عن مكتبة الأنجلو المصرية والكتاب مسح ممتاز لبحوث الابتكار فى مختلف الميادين .

غير أنه يمكن القول أن أبرز البحوث العلمية النفسية فى موضوع الإبداع ، البحوث التى قام بها الدكتور عبد الحليم محمود أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة ،

والدكتور زين العابدين درويش وهما من أبرز تلاميذ الدكتور مصطفى سويف ،
وأجريا بحثهما تحت إشرافه .

فى ضوء ذلك كله ، ووضعاً فى الاعتبار المتغيرات العالمية ، والتركيز على بروز
نمط جديد من المجتمعات هو مجتمع المعلومات العالمى ، ونموذج حضارى جديد يقوم
على أساس توسيع دائرة الاختيار الإنسانى ، وتدقيق موجات العولمة ، وما تقتضيه
من فتح أبواب التنافسية على أبوابها ، فإن الرئيس محمد حسنى مبارك ، فى
خطاب له ألقاه فى لقائه بشباب الجامعات بالإسكندرية ، قد ركز تركيزاً لافتاً للنظر
على أهمية تنمية الإبداع فى مجال الأسرة والمدرسة والجامعة ، بالإضافة إلى
ضرورة وضع سياسة لرعاية المبدعين والموهوبين ، وفتح الطريق أمامهم للإسهام ليس
فقط فى حل المشكلات المصرية ، ولكن فى حل المشكلات التى تواجه الإنسانية
كلها فى الوقت الراهن .

وقد أتيج لى أن أقرأ تراث علم النفس الاجتماعى فى مصر قراءة تحليلية ، وأنا
بصدد إعداد ورقة بحثية قدمت لمؤتمر عقده المجلس القومى للطفولة والأمومة ، بعنوان
«نحو سياسة لتنمية إبداع الطفل المصرى» .

✧ الدراسة العلمية النفسية للإبداع

هناك عوامل متعددة أدت إلى ألا يهتم علماء النفس بظاهرة الإبداع إلا بعد
انتصاف القرن العشرين ، غير أنه - كما يقرر عدد من الباحثين الثقات - ركز
الاهتمام بالدراسة العلمية للإبداع منذ منتصف القرن العشرين نظراً لجسامة
التحديات التى واجهتها البشرية فى الحرب والسلام على السواء .

وإذا كان القرن العشرون ، هو القرن الذى شهد ظهور الثورة العلمية
والتكنولوجية ، فهذه الثورة بالإضافة إلى الثورة الاتصالية الكبرى ، اعتمدت
ومازالت تعتمد على الإبداع فى ميادين العلم والتكنولوجيا ، وإذا أضفنا إلى ذلك
التحديات المعاصرة فى مجال نفاذ الموارد الطبيعية ، ومشكلات البيئة والصحة
وندرت المياه وغيرها ، لأدركنا أن المجتمع العالمى لكى يحل مشكلات الإنسانية
المعاصرة ، لا بد له من خلال تعاون دولى واسع المدى أن يركز على الحلول
الإبداعية ، ولا بد لكل مجتمع إنسانى معاصر أن يسهم فى هذا الإبداع بابتكار
حلول لمشكلاته المحلية ، وإن استطاع الوصول إلى حلول لبعض المشكلات العالمية .

ويقرر عبد الحليم محمود فى كتابه (الإبداع والشخصية ١٩٧١ ، ص ٦٦) أن

الاهتمام بالإبداع انعكس على الدراسات السيكلولوجية وظهرت تخصصات مختلفة في مجالها .

وقد أوجز عبد الحليم محمود أهم مجالات الاهتمام بالإبداع في أربعة مجالات : السياق الاجتماعي للإبداع ، وعملية الإبداع ، والإنتاج الإبداعي ، والقدرات الإبداعية .

السياق الاجتماعي للإبداع

يفضيق المجال عن التناول المفصل لكل مجال من هذه المجالات ، بالرغم من إدراكنا أنها تمثل محاولة تكاملية عميقة لفهم ظاهرة الإبداع ، ونفنع بتلخيص النتائج الرئيسية التي توصل إليها عبد الحليم محمود ، فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي للإبداع .

وابتداء يميز الباحث ببراعة ملحوظة بين عناصر السياق الاجتماعي التي تؤثر في الإبداع ، على أساس كثافة تأثيرها على الفرد المبدع إلى نوعين متعامدين على خط متصل يمثل كل منهما أحد طرفين :

(أ) نوع أولى أو خاص :

يتصل بالقوى الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على الأفراد المبدعين ، سواء من ناحية تنشئتهم وتربيتهم ، أو ناحية تقبل نشاطهم الإبداعي .

(ب) نوع ثانوى أو عام :

يتصل بالقوى الحضارية التي تكون الإطار الاجتماعي والثقافى والسياسى العام بالمجتمع ، والتي من شأنها أن تيسر الإبداع أو تعوقه ، وتساعد على تقبل المبدعين أو مقاومتهم .

فيما يتعلق بالعناصر الأولية أو الخاصة للسياق الاجتماعي يتحدث الباحث عن أساليب تربية الطفل فى الأسرة ، والخبرات التربوية فى المدرسة والجماعة السيكلولوجية ، أى الجماعة الصغيرة غير الرسمية التى تربط أفرادها روابط عاطفية ومهنية ، والموقف الاجتماعي المباشر الذى يعمل فيه الفرد ، والجماعات المتوسطة (أى التى تتوسط بين الفرد المبدع والمبدع الكبير ، مثل أعضاء المنظمات العلمية

أوالمهنية والنقد) ومن ناحية أخرى هناك عناصر ثانوية أو عامة للسياق الاجتماعي، وهي لا تقل أهمية عن العناصر الأولية وهي :

البيئة الطبيعية والموقع الجغرافي والاتجاه الفلسفي للثقافة، ومستوى تقدم الحضارة، والفرص التربوية والخبرات المتاحة، والعوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والتنظيم الاجتماعي .

✂ هل يمكن تنمية الإبداع؟

هل التفكير الإبداعي مما يمكن تنميته في الأفراد وزيادة مهاراتهم فيه ؟

هذا هو السؤال الذي تصدى د . زين العابدين درويش للإجابة عليه من خلال تصميم وتطبيق دراسة تجريبية محكمة، ولا تخفى الأهمية الكبرى لهذا الموضوع المطروح للبحث بالنسبة للمخطط التربوي على وجه الخصوص، وبالنسبة لصانعي القرار بكل فئاته على وجه العموم، وذلك أنه لو كان من الممكن - باتباع برامج علمية - تنمية التفكير الإبداعي، بمعنى تدعيم الأفراد الذين تظهر بوادر إبداعهم مبكراً، حتى يستمروا في إبداعهم، وينتقلوا في كل مرحلة سنوية إلى آفاق أرحب، أو جذب أفراد عديدين إلى دائرة التفكير الإبداعي، فإن ذلك يدفع المجتمع في مجال التقدم الحضاري .

وهكذا تظهر الأهمية البالغة لبحث زين العابدين درويش، وقد عبر عن هذه الأهمية أستاذه د . مصطفى سويف في تقديمه كتابه «تنمية الإبداع منهج وتطبيقه» (دار المعارف ١٩٨٣) حين قرر «تعتبر أهمية هذه الدراسة متعددة الجوانب، فنتائجها بالغة الخطر من حيث قيمتها التطبيقية سواء بالنسبة لما يمكن أن تصير إليه تربية النشء، أو بالنسبة لحسن الاستفادة من إمكانيات التفكير لدى الكبار العاملين في مجالات الإنتاج على اختلافها وتعددتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تضيف هذه النتائج إلى المعرفة العلمية الخالصة قدراً ممتازاً من الحقائق في كنهه وكيفية، كما تضيف عدداً من الحلول الذكية التي تمتاز بقدر عال من المرونة دون أن يشوب سلامتها المنهجية مع ذلك أية شائبة»

وتبدو أهمية الموضوع في أن تنمية الإبداع قد ساعدت بعض المجتمعات في مجال التقدم التكنولوجي والعلمي والاجتماعي بشكل عام، ومن هنا أقيمت في بعض البلاد المؤسسات ذات الطابع العلمي التي تنظم البرامج وتعدّد الدورات

المختلفة للتدريب على الإبداع ، وتسعى إلى الوصول إلى جميع المواطنين أيا كانت مواقعهم ، وقد حرص الباحث فى تصميم برنامجه لتنمية التفكير الإبداعى على تبنى اتجاه متكامل فى التدريب على مهارات الأداء الإبداعى والذي جمع بين جوانب رئيسية ثلاثة :

- الجانب المعرفى ويتمثل فى إكساب أفراد التجربة مزيداً من الفهم والمعرفة بطبيعة الإبداع ومكوناته من القدرات العقلية الأساسية ، والمعوقات المختلفة التى تحول دون التوظيف الفعال لها .

- جانب التدريب على مهارات الأداء المبدع بكل ما يمكن أن يستخدم فيه من طرق وأساليب متنوعة .

- وأخيراً تأكيد الاتجاهات الإيجابية التى تعين على تقبل الإبداع والإنجازات الإبداعية فى مختلف مجالات النشاط البشرى .

وقد حدد الباحث الاهتمامات الرئيسية فى مجال تنمية الإبداع وميز بين جانبين :

الجانب الأول ، يركز فيه الباحثون على البيئة أو المناخ ، بما يتضمنه من ظروف ومواقف مختلفة ، تيسر الإبداع ، أو تحول دون إطلاق طاقات الأفراد منه .

أما الجانب الآخر ، فموضوع الاهتمام الرئيسى فيه ، هو الإنسان : خصاله المعرفية والوجدانية ، ودوافعه واتجاهاته وسمات شخصيته عموماً .

ولا يتسع المجال للدخول فى تفاصيل الدراسة المنهجية ، ولذلك نقنع فى مقال قادم بعرض أبرز نتائجها ، كما لخصها الباحث نفسه فى عدد من النتائج الرئيسية .



٥ - تنمية الإبداع



إذا كنا قد ركزنا على أن الإبداع سيكون هو أساس مجتمع المعرفة ، وهو النمط الحضارى الناشئ الذى تتحول إليه بسرعة عديد من المجتمعات المتقدمة بعد تخطيها عتبة مجتمع المعلومات العالمى ، فمعنى ذلك ضرورة أن تصاغ سياسات تعليمية وثقافية لتنمية الإبداع . ولعل السؤال المبدئى الذى طرحناه فى المقال الماضى وهو هل يمكن تنمية الإبداع ، قد وجد إجابة عليه من واقع البحث الرائد الذى أجراه د . زين العابدين درويش ونشره فى كتابه : «تنمية الإبداع : منهج وتطبيقه» (دار المعارف ، ١٩٨٣) .

لقد قدمنا لهذا البحث وعرضنا عناصر الاتجاه المتكامل الذى يتبناه فى مجال التدريب على مهارات الأداء الإبداعى ، وأن الأوان لكى نعرض للنتائج الرئيسية للبحث كما عرضها الدكتور درويش .

١ - جد تحسن ملموس فى مستوى أفراد المجموعة التجريبية (التي طبق عليها برنامج تنمية قدرات الإبداع) على مقاييس الإبداع المختلفة نتيجة خبرات التدريب التى تعرضوا لها .

٢ - تبين أن التدريب على مهارات الأداء الإبداعى قد زاد من الفروق القائمة بين أفراد المجموعة التجريبية فى معظم المتغيرات عندما قورنت بالمجموعة الضابطة التى لم يتلق أفرادها أى تدريب .

٣ - هناك ما يشير إلى ثبات المواضيع النسبية للأفراد داخل نطاق مجموعتهم مع التعرض لخبرات التدريب المختلفة .

٤ - فيما يتعلق بأثر المتغيرات المختلفة التى تضمناها البرنامج التدريبى بهدف تعديل اتجاهات الأفراد نحو التفكير الإبداعى ، تشير النتائج إلى حدوث تغير إيجابى وملموس فى المجموعة التجريبية من هذه الناحية ، بالقياس إلى «المجموعة الضابطة» .

وينتهى الباحث بمناقشة حدود التعميم فى النتائج التى توصل إليها ، ويدعو إلى مزيد من البحوث فى هذا المجال .

والواقع أن زين العابدين درويش قد انتهى إلى نفس النتيجة التى انتهى إليها من قبل زميله عبدالحليم محمود السيد ، وهى أن الإبداع وتنميته لا يتعلق فقط بالسمات النفسية للمبدعين ، ولا بمناخ الأسرة التى ينشأون فيها ولا بالمدرسة التى يتعلمون فيها فقط ، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما أطلق عليه عبدالحليم محمود العناصر العامة فى إطار السياق الاجتماعى للإبداع .

✧ العناصر العامة فى إطار السياق الاجتماعى للإبداع

أجمل د . عبدالحليم محمود هذه العناصر فى سبعة عناصر تتفاوت من حيث أهميتها وتأثيرها على عملية الإبداع :

١ - العنصر الأول هو البيئة الطبيعية والموقع الجغرافى ، والمقصود هنا أن البيئة الطبيعية غالباً ما تؤثر تأثيراً غير مباشر على الإبداع مما يؤثر فى أنواع الإنتاج وأدواته والأشكال التى يتخذها .

وعما لاشك فيه أن الموقع الجغرافى يؤثر فى عملية الاتصال بين الناس ، وبالنسبة لمصر وموقعها الجغرافى الفريد ، وكونها ملتقى قارات ، قد أدى إلى حركة اتصال واسعة وعميقة بين أقوام متعددة بكل ما يتميزون به ، من ثقافات متنوعة ، من شأنها أن تثرى الخبرة الإنسانية وتفتح آفاقاً واسعة للمقارنة والإبداع .

٢ - والعنصر الثانى هو التوجه الفلسفى للثقافة

ويمكن القول أن هذا التوجه الفلسفى للثقافة ، يمكن الإشارة المركزة إليه لو استخدمنا مفهوم رؤية العالم « Vision du Monde » ونعنى النظرة للكون والمجتمع والإنسان التى يتبناها المجتمع بشكل عام . وهذا المفهوم أصبح من أهم المفاهيم التى تستخدم فى التحليل الثقافى المعاصر ، لما له من أهمية فى إبراز الفروق النوعية بين ثقافة وأخرى ، وبين جماعة اجتماعية وأخرى تعمل فى إطار نفس الثقافة ، فمن المعروف أن رؤى العالم تتعدد فى أى مجتمع إنسانى ، وهذا التعدد فى ذاته مصدر من مصادر حيوية الإبداع وتنوعه .

٣ - والعنصر الثالث مستوى تقدم الحضارة

ليس هناك شك فى أن مستوى التقدم الذى بلغته الحضارة الإنسانية عموماً فى

مرحلة تاريخية معينة له انعكاس مباشر على نوعية الإبداع واتجاهاته ، سواء كان ذلك الإبداع فى مجال العلم أو الفن أو الأدب ، وتشير هذه الملاحظة إلى أهمية التراكم فى المعرفة الإنسانية على الإبداع .

غير أن مستوى تقدم الحضارة الإنسانية بشكل عام ليس سوى عنصر واحد من عناصر الصورة . أما العنصر الثانى فهو درجة تقدم المجتمع المحدد بالمقارنة مع هذا المستوى الحضارى ، بعبارة أخرى هناك مجتمعات إنسانية معاصرة متعددة تعيش فى ظل نفس الحضارة العلمية والتكنولوجية ، ولكنها تتفاوت تفاوتات شديدة فى مدى تقدمها وتحلفها ، وفى قربها أو بعدها عن المستوى الحضارى العالمى ، ولاشك فى أن موقع المجتمع المحدد من خريطة التخلف والتقدم ، من شأنه أن يؤثر تأثيراً بالغاً على الإبداع .

ولو ناقشنا الموضوع من زاوية الفرص المتاحة للأطفال المصريين للإبداع بالفرص المتاحة للأطفال الأمريكيين أو الأوروبيين على سبيل المثال ، لوجدنا فروقاً عميقة لعل أهمها :

- النظام التعليمى الحديث الذى يركز تركيزاً أساسياً على الإبداع وعلى تنمية التفكير النقدى ولا يعتمد على التلقين كوسيلة للتعليم .

- توافر الألعاب للأطفال التى تحث على الفهم والتحليل والتركيب .

- السياق الاجتماعى لهذه المجتمعات نفسه يشجع على الإبداع ويعطى الفرصة الواسعة أمام المبدعين لكى ينشروا إنتاجهم ويكافأون على إنتاجهم المتميز أدبياً ومادياً .

- انفتاح النظام التعليمى فى هذه المجتمعات يسمح للمبدعين أن يدرسوا العلوم التى يتميزون فيها ، ويختاروا التخصصات التى يرغبون فى دراستها ، على عكس النظام التعليمى المصرى الذى لا يتيح للأطفال أو الأولاد أو الشباب التخصص فى العلوم التى يريدونها ، بحكم أنه يقوم على مبدأ المجموع الكلى للطلاب .

٤ - والعنصر الرابع هو الفرص التربوية والخبرات المتاحة . الإبداع يعتمد على المعلومات الموجودة ، ولكى يبرز لابد أن تصل هذه المعلومات الموجودة إلى الفرد المبدع الذى يشكلها تشكيلات جديدة .

ومن هنا تأتى الأهمية القصوى لتداول المعلومات فى المجتمع . بالنسبة لجميع

الناس ، وعلى الأخص بالنسبة للجيل الجديد من الأطفال الذين يعدلون العناصر التى ينتظر منها حين تتضح أن تسهم إسهاماً فعالاً فى الإبداع بكل صوره ، بحكم تقدم المعارف الإنسانية .

وتداول المعلومات فى المجتمع يقتضى ثورة ثقافية كاملة ، تتعلق بنشر المكتبات فى كل مكان ، والتشجيع على القراءة .

غير أن هذا الذى نشير إليه لا يعكس سوى النظرة التقليدية فى المعلومات وتداولها التى سادت قبل بروز مجتمع المعلومات العالمى ، والثورة التى أحدثتها فى مجال إنتاج المعلومات وتداولها . فالآن بعد بروز شبكة الإنترنت وما ستؤدى إليه من انقلاب فى الاتصال الإنسانى ، أصبحت هذه الشبكة هى الوسيلة الرئيسية لتداول المعلومات فى كل مجالات النشاط الإنسانى ، وإذا ركزنا على أدواتها ، مثل البريد الإلكتروني الذى يسمح بالاتصال المباشر بين البشر مبدعين كانوا أو غير مبدعين ، بالإضافة إلى جماعات النقاش على الشبكة ، والتى تسمح للمبدعين فى مجال معين من الاتصال كونياً بزملائهم فى مختلف أنحاء العالم ، لأدركنا أن الفرص التربوية والخبرات المتاحة فى عصرنا لا سابقة لها ، ولا يمكن للعصور السابقة بكل إنجازاتها أن تقاس بما سيحدث فى العصر المقبل .

ومن ثم يمكن القول أن تحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى كما دعا إلى ذلك الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه أمام المؤتمر الأول لنهضة المعلومات ، سيؤثر تأثيراً بالغاً على الإبداع المصرى .

ولو رأينا ما يحدث الآن فى مصر ، من إقبال الأطفال والشباب المصريين على تعلم فنون الحاسب الآلى ، واندفاعهم للتعامل مع الإنترنت ، لأدركنا أننا على اعتاب نهضة حقيقية للإبداع المصرى فى كل الميادين .

٥ - وتبرز العوامل السياسية من بين أهم العوامل فى مجال تنمية الإبداع . فطبيعة النظام السياسى وكونه شمولياً أو سلطوياً يقوم على قهر الناس ، ويضع الحواجز أمام التفكير وحرية التعبير ، أو كونه ليبرالياً يفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام العقل الإنسانى لكى يفكر ، وأمام الوجدان لكى يعبر عن نفسه ، يؤثر تأثيراً حاسماً على الإبداع كماً وكيفاً .

٦ - وتبرز بالإضافة إلى العوامل السياسية العوامل الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي . ونعني نوعية معدلات التنمية التي حققها المجتمع في مختلف الميادين في الصحة والتعليم ، والصناعة والزراعة .

بالإضافة إلى أهمية التوازن الاجتماعي بين الطبقات المختلفة ونوع المجتمع ، وهل هو مجتمع مغلق لا يتم فيه الحراك الاجتماعي إلا بصعوبة بالغة كالمجتمع المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أو هو مجتمع مفتوح كالمجتمع المصري الآن ، كل هذه المتغيرات لها آثار مباشرة على الإبداع وعمارته .

ويمكن القول بدون مبالغة بأن فرص المجتمع المفتوح في إنتاج عدد أوفر من المبدعين أكثر كثيراً من المجتمع المغلق التي يسد مجال الحركة أمام الناس .



٦ - الإبداع من منظور تكاملى



بمناسبة ما أكتبه من مقالات عن المؤشرات الثقافية للتنمية وفى مقدمتها مؤشرات الحرية الثقافية والإبداع والحوار الثقافى ، تعرضت للمدرسة المصرية العلمية فى الإبداع التى كونها أستاذنا الدكتور مصطفى سويف ، وضمت مجموعة من ألمع أساتذة علم النفس . وحين فتحت سجل هذه المدرسة الرائدة لم أتصور أن تكون ردود فعل القراء من مختلف المشارب بهذه الإيجابية .

ولا يمكن فى الواقع استكمال الحديث عن أبرز أعمال مدرسة الإبداع المصرية بغير الإشارة - وإن تكن موجزة لضيق المقام - للدراسات العميقة للدكتور مصرى حنوره والدكتور شاكر عبد الحميد . ومصرى حنوره أستاذ علم النفس بجامعة المنيا ، وشغل منصب عميد كلية الآداب فى جامعته من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٤ ، ويكاد يكون الجزء الأكبر من حياته العلمية وفقاً على دراسات الإبداع .

فمنذ رسالته للدكتوراه عن «الأسس النفسية للإبداع الفنى فى الرواية» (نشرت فى دار المعارف عام ١٩٧٩) ، ودراسته عن «الأسس النفسية للإبداع الفنى فى المسرحية» (دار المعارف ، ١٩٨٠) ، وهو لم يتوقف عن دراسة مختلف جوانب الإبداع الفنى . ومن كتبه المهمة «الإبداع من منظور تكاملى» (الأنجلو المصرية ١٩٩٧) .

✱ السلوك الإبداعى

تأثير نظرية مصرى حنوره أنه يدرس السلوك الإبداعى من منظور تكاملى . وهو يعد أن يقدم لموضوعه بتعريف الإبداع يتحدث عن ضرورته خصوصاً بالنسبة لاستشراف المستقبل . وذلك لأن الإنسان - بوجه عام - يواجه مواقف متعددة ، بعضها يتسم بالتحديد ، مما يفرض عليه أن يستنهض قدراته الفعالة لى يواجهها

- كما يقول - «إبداع وأن يتعامل معها بأصالة ، وأن يتوسل إلى تعاطيها بمرونة ، وأن ينفذ إلى أعماقها باقتدار . .» والإنسان بذلك - أيا كانت مهنته أو تخصصه - مطالب بأن يكون «متطلعاً محققاً فى الآفاق البعيدة القادمة ، وأن يكون قادراً على أن ينظر إلى معطيات الواقع والمحتمل بأصالة ، أى بنظرة جديدة مستغربة وغير تقليدية ، وأن يكون مستعداً للتعامل مع العقبات المتوقعة والمصاعب المحتملة والمشكلات الناشئة عن حدوث تهرؤ فى القيم بسبب السعى لولادة عالم جديد ، وأن تكون نظراته إلى ما يتحقق فى وعيه من معطيات نظرة نفاذة غير متعجلة وغير مسطحة ، بحيث يجمع فى قبضته كل العناصر بأعماقها البعيدة والقريبة ، وأن يكون أيضاً قادراً على التفاصيل المتخفية والمستعصية على الفهم ، وأن يكون مستعداً لتمحيصها من خلال نظرة نقدية تقويمية ، ثم عليه - بعد كل ذلك - أن يكون قادراً على تحمل التعب وبذل الجهد ومواصلة الأداء فى ظل أعتى الظروف وأقسى التحديات» .

ونبادر بالتحفظ على إمكانية توافر هذه المستويات العليا من الفكر والسلوك لدى غالبية الناس . فما أشار إليه الباحث يكاد أن يكون مقتصرأ على قلة من الناس هم الذين عادة ما يشار إليهم بالمبدعين ، سواء كان ذلك فى ميادين الأدب أو الفكر أو الفن ، أو حتى فى ميادين السياسة والإدارة والصناعة والتكنولوجيا . غير أن الدكتور حنوره يرى أن الطاقات الإبداعية كامنة لدى كل إنسان ويمكن من خلال برامج مخططة تنميتها ، حتى يصبح الإبداع سمة من سمات مجموعات كبيرة من البشر . وهو لذلك اهتم فى الباب الرابع من كتابه بتخصيصه لتنمية الإبداع من منظور تكاملى .

وقد حاول الباحث أن يدعم وجهة نظره بتقرير أن «الظاهرة الإبداعية ليست مجرد فعل كما أنها ليست مجرد فرد مبدع أو ناتج إبداعى ، بل إنها كل ذلك وهى أيضاً أساليب ثقافية وإعلامية وعلاقات اجتماعية وممارسات سياسية ونظم إدارية ، بحيث إنه عندما يتوافر مناخ نفسى وثقافى واجتماعى وسياسى واقتصادى معين ، فإن الأمر الذى لن يكون منه مفر هو تحقيق ظاهرة إبداعية على درجة معينة من التفوق» .

وفى تقديرنا أنه تكمن فى هذه الفقرة أهمية نظرية الباحث عن الإبداع . ذلك أنه بسط من نطاق الظاهرة لتتجاوز الوضع الفردى للمبدعين إلى السياق الاجتماعى

للإبداع ، بمعنى نوعية النظام السياسى ، ومدى انغلاقه أو انفتاحه ، وطبيعة النظام الاقتصادى ، ومدى حثه للأفراد على المبادرة والمخاطرات المحسوبة ، ونوعية القيم الاجتماعية السائدة ، ومدى محافظتها أو تقدميتها فيما يتعلق بتوسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير ، وتقلص دائرة المحرمات أو اتساعها بما من شأنه أن يكف قدرات الناس الإبداعية .

وقد وفق الباحث فى ضرب المثل بتجربة اليابان فى تنشئة جيل جديد من المبدعين بعد هزيمتها القاسية فى الحرب العالمية الثانية ، وذلك من خلال أسلوب تربوى علمى ، ومن خلال تنشئة اجتماعية واعية ، ومن خلال ممارسة سياسة متحررة .

وقد تخض عن ذلك ازدهار حركة الإبداع فى اليابان ، بحيث يمكن القول أن هناك ظاهرة إبداعية حقيقية تشمل الإنسان : الفرد والجماعة التى ينتمى إليها ، وتبسط نطاقها إلى المجتمع اليابانى الكبير . وهناك مؤشرات كمية وكيفية تدل بما لا يدع أى مجال للشك على نجاح الخطة اليابانية فى تنمية الإبداع على المستوى المجتمعى .

ومن بين هذه المؤشرات - كما يذكر الدكتور حنورة - ما يلى :

- عدد الاختراعات العالمية التى أنجزها يابانيون .

- عدد الروايات التى تنشر على مستوى العالم كل عام .

- أداء الطلاب على المقاييس العالمية فى العلوم والرياضيات .

- النسبة المثوية للطلاب الذين يكملون دراساتهم الثانوية .

- مقاومة التلوث .

- تقليل معدل الفقر والبطالة .

- ارتفاع أجور العمال .

- التقدم فى وسائل النقل والمواصلات .

- التقدم فى بناء السفن .

- ارتفاع معدلات تصدير المعدات والأجهزة الخفيفة والثقيلة .

ومما يستحق الإشارة إليه تعدد هذه الميادين التى تجلّى فيها الإبداع اليابانى .
فهى تشمل الاختراع والإنتاج الأدبى وارتفاع المستوى التعليمى ، وفعالية سياسات
البيئة ، ومجابهة أخطر مشكلة عالمية وهى الفقر ، ورفع المستوى الاقتصادى للعمال ،
والإبداع فى مجال الابتكارات التكنولوجية بشكل عام .

ومعنى ذلك أن الإبداع - كما أشرنا من قبل - لا يتعلق فقط كما يظن بعض
الناس بمجالات الفكر والفنون والأدب ، ولكنه فى الواقع يشمل كل مجالات
النشاط الإنسانى . ومن هنا يمكن أن نستخلص نتيجة مهمة هى أن سر تخلف
المجتمع العربى المعاصر ، هو الافتقار الشديد إلى الإبداع فى مختلف الميادين ، مما
يدعو إلى صياغة سياسات متكاملة لتنمية الإبداع من الطفولة حتى الشيخوخة .

ومما يلتفت النظر فى العرض المتكامل الذى يقدمه الباحث تعرضه لتحليل عدد
من ثقات العلماء النفسيين لظاهرة الإبداع ، وعلى رأسهم عالم النفس الأمريكى
جيلفورد Guilford ، الذى ينظر للإبداع باعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد . وقد قدم
هذا الباحث الرائد إطاراً نظرياً فيما يتعلق بمكونات العقل البشرى ، وما يتضمنه من
استعدادات عقلية .

ومن أبرز الاستعدادات الإبداعية التى تضمنها نموذج «جيلفورد» لبناء العقل
البشرى مايلي :

١ - الأصالة بمعنى القدرة على إنتاج أفكار أو أشكال أو صور جديدة متميزة
فريدة وملائمة .

٢ - الطلاقة بمعنى القدرة على إنتاج أكبر قدر ممكن من الأفكار والصور
والتعبيرات الملائمة فى وحدة زمنية محددة .

٣ - المرونة ، بمعنى القدرة على الانتقال الملائم من موضوع إلى آخر فى سرعة ،
وعدم التصلب والتشبث بوجهة نظر واحدة .

٤ - استشفاف المشكلات بمعنى القدرة على رؤية النقص والعيوب ، حيث
لا يرى الآخرون ذلك .

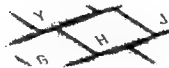
وقد أضاف الدكتور مصطفى سويف بعداً آخر هو «مواصلة الاتجاه» وهو يشير إلى

خاصية تميز سلوك المبدع ، وهو يؤدي عمله ، بما يمكنه من مواصلة العمل ، والتقييم والمجاهدة لتحقيق هدفه ، على الرغم مما يصادفه من معوقات وعقبات ومتاعب .

وفى تقديرنا أن هذا الإطار النظري المتكامل لو طبقناه على عينة متنوعة من المبدعين فى الغرب أو فى الشرق لوجدناه ينطبق بشكل دقيق .

وهل هناك من ينكر أن قدرة المبدع على إنتاج أفكار أو أشكال أو صور جديدة علامة تميزه عن غيره؟ ومن هنا فسممة الأصالة لا بد أن تكون لصيقة بأى مبدع أياً كان مجال إبداعه . كما أن الطلاقة بمعنى قدرة المبدع على التدفق فى وحدة زمنية محددة ظاهرة ملحوظة لدى المبدعين . أما المرونة فهى ضد الجمود والتعصب ، وهى لاتعنى الانتقال العشوائى من موقف إلى آخر ، بقدر ما تعنى القدرة على تغيير المواقف استجابة لعوامل موضوعية . وتبقى السممة الخاصة باستشفاف المشكلات وهى واضحة لدى المبدعين ، الذين ينظرون عادة للواقع بكل تحليلاته وتعقيداته نظرة فاحصة تكشف السلبيات ، وتركز على التناقضات ، مما يفتح الباب أمام صياغة الحلول المناسبة . أما إضافة الدكتور سويف عن «مواصلة الاتجاه» فهى تشير إلى سممة المثابرة والدأب التى يتسم بها المبدع لكى يستكمل مشروعه فكرياً كان أو أدبياً أو علمياً أو تكنولوجياً .

الإبداع ظاهرة تستحق حقاً أن تدرس وتحلل من منظور تكاملى ، ولعل هذا هو سر أصالة نظرية الدكتور مصرى حنوره ، لأنه بسط من نطاقها لتشمل كل مجالات النشاط الإنسانى ، بالإضافة إلى إيمانه العميق بإمكانية تنمية الإبداع على المستوى المجتمعى الشامل .



٧ - الإبداع من المنظور الحضارى



حين عرضت مؤشرات التقدم توصلت إلى نتيجة مهمة ،
هى ضرورة ابتداء وصياغة مؤشرات جديدة تتفق مع
التغيرات العميقة التى لحقت ببيئة النظام العالمى من
الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأثرنا أن يكون مدخلنا إلى ذلك
التركيز على الأبعاد الثقافية للتنمية ، وهى التى تم تجاهلها فى نظريات التنمية التى
انحازت إلى المؤشرات الاقتصادية رداً طويلاً من الزمان .

وحين حللنا التراث العلمى فى العلم الاجتماعى ، اكتشفنا أن هناك محاولات
جديدة لصياغة مؤشرات ثقافية للتنمية ، أبرزها مؤشرات الحرية الثقافية والإبداع
والحوار الثقافى . والواقع أننا بعد عرض وجيز لمؤشر الحرية الثقافية ، استقصنا فى مؤشر
الإبداع لعدد من الأسباب ، لعل أهمها أنه يكاد يكون فى الوقت الراهن أهم مؤشر
من المؤشرات الثقافية للتنمية . وذلك لأنه على الصعيد العالمى تبرز تحديات العولة
السياسية والاقتصادية والثقافية ، وهى تحتاج من كل المجتمعات متقدمة ونامية على
السواء ، إلى قدر كبير من الإبداع لمواجهة بحلول مبتكرة على غير مثال .

كما أن المجتمعات الإنسانية المتقدمة - بحكم تعمق آثار الثورة العلمية
والتكنولوجية والثورة الاتصالية - تنتقل الآن بخطى واثقة من مجتمع المعلومات
العالمى إلى مجتمعات المعرفة ، والتى تقوم أساساً على الإبداع فى مجالات المعرفة
العلمية والتكنولوجية ، وقبل ذلك فى مجال إدارة الحكم الرشيد وهندسة المجتمع ،
وحل التناقضات الكبرى التى برزت بين الاقتصاد والمجتمع ، وبين المجتمع والثقافة .

إذا كانت هذه الاعتبارات صحيحة بالنسبة للمجتمعات المتقدمة ، فهى أكثر
صحة بالنسبة للمجتمعات النامية . فهذه المجتمعات التى توصف فى أدبيات
التنمية بأنها متخلفة ، سبق لها أن عانت معاناة شديدة من الهيمنة الإمبريالية
والاحتلال الأجنبى لعقود طويلة من السنين ، مما عوق مسيرتها فى مجال التنمية ،

بالإضافة إلى فترات الجمود الطويلة التي لحقت بأنظمتها السياسية وأبنيتها الاقتصادية وقيمها الاجتماعية . وبغض النظر عن غلبة العوامل الخارجية على العوامل الداخلية أو على العكس في إحداث حالة التخلف ، فهذه المجتمعات تواجه منذ سنوات طويلة اختبارات الحداثة .

وهنا نصل إلى صميم المشكلة ، حادثة نعم ، ولكن وفقاً لـى نموذج؟ إن الحداثة MODERNITY بالمعنى الدقيق ، هي المشروع الحضارى الغربى الذى صاغته الدول الأوروبية الصاعدة منذ عصر التنوير حتى الآن . وهذه الحداثة قامت على أسس متعددة أهمها العقلانية ، والتركيز على الفردية ، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا ، وممارسة المنهج الوضعى فى مجالات العلم الاجتماعى ، بمعنى عدم دراسة ما لا يمكن قياسه بشكل عام ، والعلمانية أى الفصل بين الدين والدولة ، وتنظيم الدولة على أساس دستور ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، والفصل بين هذه السلطات ، وسيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وتبنى نظرية خطية LINEAR فى التقدم الإنسانى ، تذهب إلى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى مرحلة . تلك هى أبرز مفردات الحداثة باعتبارها المشروع الحضارى الغربى .

وحين شرعت الدول النامية - بعد حصولها على الاستقلال - أو تخلصها من ربقة الهيمنة الأجنبية ، وبداية ممارستها لحريتها فى الاختيار فى التنمية ثارت مشكلات النموذج الذى ينبغى أن يحتذى لتحقيق التقدم . وما لاشك فيه أن نموذج الحداثة الغربى مثل انبهاراً شديداً للنخب السياسية والفكرية فى العالم الثالث . ويكفى أن نسجل التأثير العميق الذى أحدثته شعارات الثورة الفرنسية : الحرية والإخاء والمساواة ، على أجيال متتالية من الزعماء والمفكرين فى دول الجنوب . ومن ثم اتجهت فئات عريضة من النخب الحديثة فى هذه البلاد إلى تبنى قيم وموجهات نموذج الحداثة الغربى فى السياسة والاقتصاد والاجتماع . غير أن هذه النخب ، التى يمكن بشكل عام أن نطلق عليها النخب الليبرالية ، دخلت فى صراع ثقافى حاد مع نخب أخرى يمكن أن نطلق عليها عموماً النخب الأصولية ، التى احتضنت بتراتها التقليدية الدينى واعتبرته هو النموذج الأمثل ، ورفضت بالتالى عديداً من قيم نموذج الحداثة الغربى . ثم برزت من بعد فئات حاولت فى مرحلة تاريخية لاحقة تأثراً بالماركسية ، والتى هى وجه آخر من وجوه التحديث الغربى فى الواقع ، تبنى النموذج الاشتراكى .

فى ضوء هذه الملاحظات الأساسية التى تتعلق بالتاريخ السياسى والاجتماعى والثقافى لنموذج الحضارة الغربى ، ولإشكالية التقدم التى جابهتها الدول النامية ، يتضح لنا أن الإبداع - الذى حاولنا فى المقالات الماضية أن نحلله باعتباره ظاهرة فردية تتعلق بالمبدع الفرد - أيا كان تخصصه - ، وظاهرة مجتمعية - فى نفس الوقت - تبسط روافدها على مجالات العلم والتكنولوجيا والسياسة ذاتها ، والإدارة والاقتصاد ، ينبغى أن يضاف إليه الإبداع الحضارى . وهذا الإبداع الحضارى يتجلى فى قدرة مجتمع معين أو ثقافة محددة فى لحظة حاسمة من لحظات تطوره وتطورها على أن تصوغ استراتيجية حضارية واعية ، تحدد بشكل دقيق النموذج الحضارى الذى ستحتضنه ، وتحاول من خلال منهج جدلى فعال حل المتناقضات الأساسية والثانوية بين الأصالة والمعاصرة ، وبين الخصوصية والعالمية ، وبين تقليدية التراث بكل جوانبه الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وعصرية الرؤى التى تنتمى إلى نسق جديد من القيم ، ومحيط مستحدث من المعانى ، وعالم مختلف من الأنظمة والمؤسسات . ليس ذلك فقط ، بل استراتيجية حضارية قادرة على تحديد آليات الممارسة ، وتحتوى داخلها محركات لتقوم الأداء ، وإمكانية حقيقية للنقد الذاتى ، لتصحيح المسار التاريخى للتقدم من مرحلة إلى مرحلة أخرى .

ولا ببالغ لو قلنا أن الإبداع الحضارى باعتباره عملية تاريخية تتضمن بالضرورة الإرادة الحاسمة لنخبة سياسية وثقافية معينة ، ومنظورا إليه من ناحية أخرى بحسبانه ممارسات تمت فعلاً على أرض الواقع فى عديد من البلاد الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية ، تكاد أن تكون هى المشكلة الكبرى التى شغلت العالم طوال القرن العشرين .

ففى هذا القرن المتميز تمت مقارنة حاسمة على مستوى الكوكب بين ثلاثة نماذج حضارية ، زعم أنصار كل نموذج أنه - بقيمه واتجاهاته ومؤسسته - يمثل الحقيقة المطلقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . نموذج الحضارة الغربى بكل عنفوانه وقدرته على الإبهار والتأثير فى نخبة سياسية وفكرية شتى فى كل أرجاء العالم ، ونموذج الحضارة على الطريقة الاشتراكية ، والذى هو تنوع على لحن نموذج الحضارة الرأسمالية ، أو بمعنى أدق محاولة جسورة للقطع معه ، والانطلاق من مسلمات مغايرة ، ونموذج الحضارة التقليدية الأصولى ، الذى رفض كلاً من هذين النموذجين

وحاول الاحتماء بالتراث ، مع اقتباسات جزئية حيناً ومشوهة فى غالب الأحيان من النموذجين السابقين .

غير أن الخبرة التاريخية للقرن العشرين تشير إلى سقوط النموذج على الطريقة الاشتراكية فى حلبة الممارسة الفعلية . ولعل السقوط المدوى الذى لا مثيل له لامبراطورية الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ، هو الدليل المادى على هذا الفشل التاريخى . وهكذا لم يبق - ونحن على مشارف الألفية الثالثة - إلا نموذج الحداثة الغربى ، الذى يتحول إلى آفاق ما بعد الحداثة ، والذى يشغل العالم فى الوقت الراهن ، من خلال سيادة ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وبروز حرية السوق باعتبارها أساس التنمية ، وارتفاع صوت التخصص على حساب ملكية القطاع العام ، وانسحاب الدولة التدريجى من مجال التخطيط الملزم والتدخل فى مجال الاقتصاد ، لإفساح المجال واسعاً وعريضاً أمام القطاع الخاص والمؤسسات دولية النشاط .

غير أنه فى هامش النظام العالمى هناك بعض الدول التى تحاول جاهدة مقاومة مد نموذج ما بعد الحداثة الغربى ، والاحتماء بقيم وتوجهات النموذج الحضارى التقليدى والأصولى .

الإبداع والمشروع الحضارى

غير أن ذلك لاينفى أن هناك معركة سياسية وفكرية كبرى أخذت مجراها فى عديد من البلاد النامية فى العقود الخمسين الأخيرة ، تدور حول تلافى الاستقطاب العنيف بين نموذج الحداثة الغربى ونموذج الحداثة الاشتراكى ونموذج الحداثة التقليدى والأصولى ، من خلال إعادة صياغة مشكلة الإبداع التى تواجه البلاد النامية على أساس ضرورة صياغة مشروع حضارى ، ليقوم على الأصالة والمعنى التقليدى ، وإنما يقوم على الخصوصية التاريخية للمجتمعات ، ويركز على ابتداء نظرية جديدة للتنمية بديلة عن النظريات السائدة ، ويقوم أساساً على الاعتماد على الذات ، من خلال جهد تنظيرى مكثف تحت عنوان الإبداع الوطنى الثقافى .

وربما كان المفكر المصرى المعروف أنور عبدالمالك من أبرز الدعاة لهذا المشروع الحضارى على المستوى العالمى والعربى ، بناء على إطار نظرى صاغه انطلاقاً من

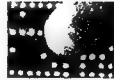
فكرة محددة عن الخصوصية . وقد أدار أنور عبدالمملك فى إطار جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو منذ أواخر السبعينيات مشروعاً طموحاً موضوعه (الإبداع الوطنى للثقافات) شارك فى أبحاثه ومؤتمراته مجموعة من ألمع الباحثين فى العالم الثالث .

وقد صدر التقرير النهائى الذى صاغه أنور عبدالمملك لهذا المشروع عن «البدائل الاجتماعية الثقافية للتنمية فى عالم متغير» عام ١٩٨٥ ، وهكذا يمكن القول أننا بصلد حركة فكرية عامة تطمح إلى أن يكون مشروعها الحضارى بديلاً لهيمنة النموذج الغربى الرأسمالى من ناحية ، ومتجاوزاً لجمود النموذج التقليدى الأصولى من ناحية أخرى . ترى هل هناك واقعية لهذا المشروع فى عصر العولمة؟ إن هذا المشروع النقدى الذى وضع ملامحه الأساسية أنور عبدالمملك يحتاج إلى تأمل طويل ومناقشة نقدية بصيرة .



كتب أخرى للمؤلف

- ١ - أسس البحث الاجتماعى (بالاشتراك) ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٣ .
- ٢ - دراسات فى السلوك الإجرامى ومعاملة المذنبين ، القاهرة : دار الفكر العربى ١٩٦٣ .
- ٣ - التحليل الاجتماعى للأدب ، القاهرة : دار الأنجلو المصرية ١٩٧٠ .
- ٤ - السياسة الجنائية المعاصرة : دراسة نقدية للدفاع الاجتماعى ، القاهرة : الطبعة الرابعة ، القاهرة : مديولى ، ١٩٩٥ .
- ٥ - الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٣ .
- ٦ - تحليل مضمون الفكر القومى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .
- ٧ - مصر بين الأزمة والنهضة ، يوميات باحث مصرى ، القاهرة : الأهرام الاقتصادى ١٩٩٠ .
- ٨ - الخطاب القومى المحاصر ، أزمة الثقافة السياسية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٢ .
- ٩ - الوعى التاريخى والثورة الكونية ، حوار الحضارات فى عالم متغير ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥ .
- ١٠ - الكونية والأصولية وما بعد الحداثة ، جزءان ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٥ .
- ١١ - العولة والطريق الثالث ، القاهرة : دار نشر ميريت ، ١٩٩٩ . (نشرت منه طبعة فى مكتبة الأسرة) .
- ١٢ - الزمن العربى والمستقبل العالمى ، القاهرة : المستقبل العربى ، ١٩٩٩ .
- ١٣ - العالمية والعولة ، القاهرة : نهضة مصر ، ٢٠٠٠ .
- ١٤ - تشريع العقل الإسرائيلى ، القاهرة : دار نشر ميريت ، ٢٠٠٠ (نشرت منه طبعة فى مكتبة الأسرة) .



فهرس تفصیلی

فهرس إجمالی	٤
مقدمة	٥
الباب الأول: ثورة المعلوماتية	٩
١ - مجتمع المعلومات الكونى	١٠
٢ - تحديات الفضاء المعلوماتى	١٥
٣ - سياسات المجتمع المعلوماتى	٢٠
٤ - تقييم المجتمع المعلوماتى	٢٥
٥ - الفردوس المعلوماتى الموعود	٣٠
٦ - الجحيم المعلوماتى المفروض	٣٥
٧ - الواقع المعلوماتى وأفاق المستقبل	٤٠
الباب الثانى: العرب على مشارف الألفية الثالثة	٤٥
١ - العرب يودعون القرن العشرين	٤٦
٢ - الصراع والسلام فى الألفية الثالثة	٥١
٣ - مشكلات التحديث العربى	٥٦
٤ - اختبار الحداثة السياسية	٦١
٥ - الليبرالية فى مواجهة إرث السلطوية	٦٦
٦ - العرب فى مواجهة أسئلة القرن الحادى والعشرين	٧١
٧ - تحديات التنمية العربية	٧٦
٨ - ثقافة تحت الحصار	٨١
٩ - عقلية التحريم	٨٦
١٠ - آفاق المستقبل العربى	٩١
١١ - العرب فى سياق التغير العالمى	٩٦
الباب الثالث: النقد والتقد الذاتى	١٠١
١ - نحن لانهحر فى البحر	١٠٢
٢ - حدود الديمقراطية	١٠٧
٣ - مجتمع المعرفة	١١٢
٤ - عولة ذات وجه إنسانى	١١٧
٥ - ميكروليا	١٢٢
الباب الرابع: المستقبلات والشباب العالمى	١٢٧
١ - مستقبل الدراسات المستقبلية	١٢٨

١٣٣	٢ - صورة المستقبل
١٣٨	٣ - حوارات عن المستقبل
١٤٣	٤ - صناعة المستقبل
١٤٨	٥ - ثورة الشباب فى الستينيات
١٦٩	٦ - شباب التسعينيات يقتحمون المستقبل
١٧٤	٧ - هكذا تكلم جاك شيراك
١٧٩	٨ - الحكام والحياة اليومية
١٨٤	٩ - رؤية يابانية للعالم
١٨٩	١٠ - ألمانيا تنظر للمستقبل
١٩٤	١١ - إنجلترا تبحث عن دور
١٩٩	١٢ - رؤية متوسطة للعالم
٢٠٤	١٣ - رؤية صافية للعالم
٢٠٩	١٤ - مصير الجنس الإنسانى فى الألفية الثالثة
٢١٤	١٥ - رؤية امبراطورية
٢١٩	١٦ - حصاد رؤى المستقبل
٢٢٥	الباب الخامس: العرب وتحديات مجتمع المعرفة
٢٢٦	١ - المجتمع العربى وتحديات المستقبل
٢٣١	٢ - مصر ومجتمع المعرفة
٢٣٦	٣ - تحولات إيرانية
٢٤٠	٤ - الانتساب إلى العصر أم الانتماء للوطن؟
٢٤٥	٥ - الميديا والإدراك الاجتماعى
٢٥٠	٦ - اكتشاف قارة إنسانية مجهولة!
٢٥٥	٧ - نظرة واقعية للإنسان الجديد!
٢٦١	الباب السادس: التقدم والإبداع الحضارى
٢٦٢	١ - مؤشرات التقدم
٢٦٧	٢ - الحرية الثقافية
٢٧٢	٣ - التنمية والإبداع
٢٧٧	٤ - مدرسة مصرية علمية فى الإبداع
٢٨٢	٥ - تنمية الإبداع
٢٨٧	٦ - الإبداع من منظور تكاملى
٢٩٢	٧ - الإبداع من المنظور الحضارى





المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية

■ مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

■ أستاذ علم الاجتماع السياسي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

■ صدر له العديد من الكتب من أهمها :
« الشخصية العربية من مفهوم الذات وتصور الآخر » (١٩٧٣)

« الوعي التاريخي والثورة الكونية » .

« الزمن العربي والمستقبل العالمي » (١٩٩٨)

« العولمة والطريق الثالث » (١٩٩٩)

« تشريح العقل الإسلامي » (٢٠٠٠)

« العالمية والعولمة » (٢٠٠٠)

■ حصل على جائزة الدولة التقديرية في

العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٦

■ رشحه المركز القومي للبحوث

الاجتماعية والجنائية للحصول على

جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية لعام

٢٠٠١

تدور أبحاث هذا الكتاب حول عدد من أبرز الموضوعات التي تشغل العقل العالمي والفكر العربي في نفس الوقت ، وربما كانت ثورة المعلوماتية بكل أثارها في مقدمة هذه الموضوعات ، بالإضافة إلى ضرورة تقييم عملية التحديث العربية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والمجازاة . في ضوء هذا التقسيم نستطيع أن نلّف بشقة ويقر من بوابة بحوث المستقبلات لكي نصوغ مجتمع المعرفة ، الذي سينهض أساساً على تنمية الإبداع في كل المجالات .

الناشر



الطبعة الأولى ١٩٩٨